برودون

مؤلفات مختارة

جمع وترتيب

جان بنكال

ترجمة : الدكتور عمر شخاشيرو

أصول الفكر الاشتراكي ٢

العنوان الأصلي للكتاب :

PROUDHON

ŒUVRES CHOISIES

Textes Présentés

Par Jean Bancal

Gallimard - 1967

تعريف بالكتاب - جان لاكروا

كما تخاصم ماركس وبرودون خلال معظم فترة حياتهما ، تخاصم كذلك أتباعهما بعد مماتهما خصاما عنيفا . وترجع الأسباب الى تنافر الطباع والى اختلاف المذاهب على حد سواء . ان ماركس شأنه شأن معظم المصلحين ذو نسب بورجوازي اما اصول برودون فشعبية خالصة . فهل نجد في ذلك ايضاحاً لشيء من الزهد في حياة برودون ؟ ان الغنى اسوء من البؤس ذاته وليس من الخير ان ينعم الانسان بالرخاء فالفقر اساس بهجتنا . ويفكر برودون قبل كل شيء بكرامة الفرد الانساني وبنموه الفكري والخلقي . اما ماركس فيحب ان يكون عالما فالشيوعية معرفة ووعي بالواقع وعي فعال يؤدي بنا الى التفكير والعمل في اتجاه التاريخ . وتبدو مثالية برودون على خلاف مع مادية ماركس . يثور برودون جريا وراء المثل الاعلى مدفوعا بشغفه بالعدالة . والديمقراطية الحقة بالنسبة اليه تطبيق العدالة في السياسة والاشتراكية الحقة تطبيق العدالة على الاقتصاد .

وليس هذا الخلاف التقليدي زائفا ولكنه مبسط . وقد سبق في قلب القرن التاسع عشر أن عارض « ستين » في كتاب محكم عن الاشتراكية في فرنسا « الاشتراكية النقدية » عند برودون بالاشتراكية الطوبائية عند سان سيمون وفوريه . وبدأ ماركس ذاته يدعو برودون « بأجرأ مفكر في الاشتراكية

الفرنسية » ويصرح بأنه ، وقد كان اول من اخضع الملكية الخاصة لمجهر النقد ، مبدع الاسس الاولى لعلم الاقتصاد الحقيقي . وأبان فورفيتش تأثير برودون على شباب ماركس . وحتى نحن فأننا ندرك بعد الآن وحـدة الفكرة البرودونية وقوتها من خلال غليانها لأنها ولا شك تزداد اهميتها الحاضرة . عندما اتهم برنهايم من قبل اصدقائه الماركسيين ببعث برودون اجابهم يقول: « لست أنا الذي يبعث مؤلف (المقدرة السياسية عند طبقات العمال) الى الوجود بل الواقع الحاضر ». لقد كانت فكرة « غورفيتش » الاخيرة ، تلك التي كان يتمسك بهـا اكثر من كل فكرة سواها ، والتي هي بمثابة وصية له هي التوفيق بين فلسفة برودون وفلسفة ماركس دون اللجوء الى عمليـة الانتقاء . ولكن برودون صعب المنال بسبب فقدان التنظيم عنده . لذلك فقد ادى جان بانـكال ، خير مختص ببرودن ، خدمة كبرى بنشره مختارات من آثاره بعد أن قدم لهـا بمقدمة ، مختارات لم تقتصر على عرض الأفـكار فقط بل كانت اعادة بناء وتبويب لها ، « تنظيم يتصف بالبحث عن تسلسل مستمر للنصوص المنتخبة يتمشى مع الموضوعات التي تستنداليها»

كان جوريس يقول عن برودون « بأنه من كبار انصار الحرية كما انه بالوقت ذاته اشتراكي كبير » وسبق أن قـال برودون نفسه بأنه سيبني عالما بين مذهب الحرية ومذهب الاشتراكية . وهذا العالم هو عالم الجماعة الحرة الذي يبني على تعددية مطلقة . قال « ان عالم الاخلاق كعالم الطبيعة يرتكزان على تعدد العناصر ... ومن تعارض هذه العناصر تنشأحياة هذا الكون وحركته » فكل بناء فلسفي وسياسي واقتصادي لا بد له أن يحسب حسابا لهذه البنية الحية المتنافرة.

ويوضح بانـكال ايضاحاً جلياً بأن انطلاقاً من هنا تنتظم مباحث برودون الثلاثة الكبرى : في بادىء الأمر نقـد الملكية الرأسمالية ، الملكية الفردية التي تنكر فعالية الانتاج عند « الوجود الجماعي » . المجتمع موجود واقعي : وشخصية «الانسان ـ الجماعي» لا تقل يقيناً عن شخصية «الانسان ـ الفردي» . يجب الجمع

بينهما وتحقيق حالة من المساواة الاجتماعية ما هي بالوحـدة العضوية أو التجزئة أو الفوضى بل هي حرية ضمن النظام واستقلال ضمن الوحدة : ليس الغرض القضاء على الحرية الفردية بل ردها الى الاشتراكية وتنكر البرجوازية هذا الواقع الاجتماعي. وعلى هذا يدفع الرأسمالي عدداً من الأجور اليومية بقدر ما استخدم من العمال كل يوم ، ولكنه لا يدفـــع أبداً ثمن تلك القوة الهائلة التي تنتج عن تضافر القوى : ويستأثر بفائدة « القوة الجماعية » . ثم يأتي نقد الحـكم المطلق الذي يرى في الدولة فئة « مهيمنة » ألم يصف حب الاعتماد على الدولة وحب المركزية « بداء الجذام في العقلية الفرنسية » . يطالب المذهب البرودوني بأن تدير خلايا القاعدة نفسها بنفسها وان تتحـد مباشرة . ذلك هو التسيير الذاتي واللامركزية كما بشربها في روسيا السوفييت الأوائل وكما تحبها يوغوسلافيا تيتو . ويأتي أخيراً نقد المذهب الروحي واحاطته ، ومثله المذهب المادي وشموله لأنهما يخصان بالهيمنة عنصراً واحـداً من العناصر الاجتماعية المتعددة .

يرتكز هذا النقد الثلاثي على الاحتراز من المذاهب : فان مذهب البشرية لن يعرف الا عند نهاية البشرية . مقصد برودون فقط أن يكتشف طريق البشرية ويفتحها للبشر ان أمكن .

وليس بالامكان تخطي التعدد بل يمكن تنظيمه وموازنته . « التركيب ما زال حكومياً » أي انه متسلل يفرض من الخارج . والطريقة المثلى تقضي في « توازن الأضداد » وما العدالة سوى تنظيم التوازن الاجتماعي ، يعني « مذهب التضامن » والتضامن هو العقد الجماعي « ولا تقوم البنية الاجتماعية على شيء آخر سوى توازن المصالح المستند الى العقد الحر وتنظيم القوى الاقتصادية » . هنالك تضامن اذا قام العمال في صناعة من الصناعات بالعمل بعضهم للآخر بدلاً من العمل لصالح رب العمل واذا تضافروا في سبيل انتاج مشترك يقتسمون ريعه . وابدال « التمويل الرأسمالي » بـ «تضامن الخدمات واشتراك العمال» هو بدء «الاتحادية»

التي تنطلق من هذه القاعـــدة لترتفع الى مستوى الاتحاد الأوربي وبعده الى الاتحاد العالمي .

ويتحقق المذهب الاتحادي بفضل العمل ، رسول الفكر الى المادة ، على أن لا يكون روحياً صرفاً أو مادياً صرفاً بل مزيجا من المثالية - الواقعية ينظم كل شيء . لم تقم في العالم سوى ثورة واحدة تدخل الآن مرحلتها الرابعة : كانت دينية بمجيء المسيح ثم فلسفية مع مذهب ديكارت العقلي ثم سياسية بقيام الثورة الفرنسية وهي تصبح الآن اقتصادية. إن حجر الزاوية في جميع ماخطط له برودون هو التفريق بين المجتمع الاقتصادي والمجتمع السياسي . ان بناء الدستور الاقتصادي يعني أننا « مع حزب العمل ضد حزب الرأسمال » ويعني ابدال النظام الحكومي بالنظام الاقتصادي أو الصناعي . نجد عند برودون تعريفين للاقتصاد وادراك تماثلهما يؤدي في النهاية الى ادراك مذهب برودون : الاقتصاد هو «علم العمل» - والاقتصاد هو « علم حسابات الشعب » هنا ولا شك في تحليل بانكال ، أجدّ النقاط وأهمها: ان فلسفة برودون هي « فلسفة المحاسبات » . يقول بأن فرنسا مؤسسة تجارية لاتمسك دفاتر للحسابات ويضيف قائلا : «اني اطالب بتأسيس دائرة محاسبة لفرنسا» ثم يردف قائلا بأن فكرة العمل الاساسية تؤدي بعد معادلات متتابعة الى انشاء العلم واعطائه مسحة رياضية » . ان الاقتصاد السياسي هو تنظيم العمل بفضل المحاسبة الوطنية .

يؤكد برودون بأن عهد الاعراق الموجهة قد فات وان الحركة لن تنبعث في اوربا لا من الشرق ولا من الغرب بل من دعاية أممية يدعمها الناس جميعا دون تمييز في العرق أو اللغة . لم يكن أحد يحب المساواة أكثر منه . يرد الفروق بين الناس الى التربية قبل الطبيعة . واذا اصلحنا التعليم جعلنا الناس متساوين على أن نتيح لكل منهم ، أقصى نموه المستطاع . فلسفة العمل « فلسفة شعبية » والتنظيم المدرسي يفصل بين الفكر والعمل وكذلك بين العمل والفكر بقدر متساوٍ ،

واضعاً الفكر في الأعلى والعمل في الاسفل . ان هذا النوع من التعليم يفرق بين نخبة مزعومة من الناس تمارس التفكير دون العمل وفئة من العمال أو الاختصاصيين مضطرة للعمل بدون تفكير . يجب جمع الفكر والعمل عن طريق مدارس متعددة المهن ولا يعني هذا ان برودون ينتقص من قيمة الأفكار بل لأن الأفكار لا وجود لها في حالة مستقلة بل هي في الواقع ذاته . واستخلاصها ذاته من هذا الواقع لا يكون الا عن طريق العمل . وبدلا من الهبوط من الفلسفة الى العلم ومن العلم الى المهنة يجب أن نرتفع من المهن الى العلوم ومن العلوم الى الفلسفة . « أقل الصناعات شأناً تحتوي في ذاتها على الميتافيزيا بأجمعها » ان الفلسفة والسياسة والاقتصاد والتربية يرتبط كلها بعضها ببعض . والتربية الحركية في المجتمع الناشيء تتيح له في وقت معاً بأن يحقق ذاته عن طريق العمل وأن يسمو بمثاليته بفضل العدالة .

تقديم - جان بنكال

لقد داومنا على قراءة برودون وشرّاحه خلال أكثر من عشرين عاماً من حياتنا .

ولقد تغذينا بأفكاره التي اكتشفناها في سن الخروج من المراهقة حتى دخولنا في سن النضوج . ونحن على أمل بأن تستمر خلال مابقي من حياتنا ذخراً لنا .

وقد برزت في نفسنا شيئاً فشيئاً حقيقتان نتيجة لهذه القراءات المتكررة في أثر من الآثار المستفيضة والكثيفة والعجيبة مع ذلك في غناها . والحقيقتان هما :

– وجود مذهب برودوني : مذهب وضعي متماسك في غاية الوضوح تضفي عليه الساعة التي نحن فيها ومراميه المستقبلة أهمية رئيسية وتعطيه طابعاً ذا صبغة تنبئية .

– ولكن هذا المذهب لم يضعه برودون أو أحد أتباعه في صيغة مذهبية لذلك فقد غاص واحتجب في بحر من جدل المناسبات والاستطرادات وتشتت فيه الأفكار في كتب متعددة وفقد التبويب الموجّه والتعريفات الدقيقة .

– لذلك فقد اكتفى معظم شراح برودون ومفسريه أمام رحابة آثاره

واستفاضتها العجيبة (٣٨ مؤلفاً ، اثنا عشر منها ظهرت بعد وفاته ، ١٤ مجلداً من الرسائل ، ٣ مجموعات من المقالات ، ٦ مجلدات « دفاتر ») اكتفوا في أغلب الأحيان إما بتحليل زمني لأهم كتبه أو بدراسة تعطي الأفضلية لكتاب من كتبه أو موضوع من موضوعاته أو لمحة من لمحاته أو لفترة من فترات فكره . وليس من شأن مثل هذه الدراسة بالطبع أن توضح تلاحم هذه الآثار ووحدتها التركيبية .

كنا نتأمل في هذا الواقع عندما وضعت قراءتنا اليومية تحت أبصارنا فقرة من رسالة كتبها برودون قبل مايقل عن ثلاث سنوات من وفاته الى صديقه برغمان يقول فيها : « إني أفكر في اختصار آرائي والتعبير في صفحات قليلة ووضوح وبساطة عما أريد وعما أؤمن به وعني من أنا » (رسالة في ١٤ أيار ١٨٦٢) .

إن هذه العبارة التي يشير فيها برودون الى نيّة حالت بينه وبين تحقيقها ظروف حياته وتعجيل وفاته (توفي في السادسة والخمسين) تركت في نفسنا أثراً خاصاً . ونبت في فكرنا هذا المشروع ، مشروع فيه طموح (نظراً لسعة آثار برودون الكبيرة وتنوع أفكاره التي بقيت دون تبويب) وفيه منطق (قصةبرودون يرويها بنفسه رسالة مليئة بآمال المستقبل) يقضي بتأليف الكتاب الذي أراد برودون تأليفه مع الاستعانة بمجموع مؤلفاته .

واعترضتنا وساوس كثيرة : لأن الانتقاء تخريب ، والاقتطاع بتر ، والاختصار تكرار للتأليف . وقامت في وجهنا مصاعب جمة يعود بعضها لكيفية عرض المؤلف (حسب المادة ؟ الخطر في تجزئة فكرة بالأصل مركبة) والى اعادة تأليف نظريات وضعت دون أن يضمها مذهب استناداً الى مقاطع مبعثرة جداً في بعض الأحيان (مثال ذلك: نظرية التضامن) والاتحاد في الملكية ، البنية التضامنية ، الجدل السلسلي ، الاجتماع الاقتصادي والمثالي الواقعي ، الى آخر ماهنالك . ومن الصعوبات الفصل بين قضايا متداخلة (مثال ذلك : قضية الاتحاد

الوطني والاتحاد الدولي) ، ومنها اقامة تبويب يحترم بأمانة الفكرة البرودونية ، ومنها بناء هيكل يحتفظ بتسلسل هذه النصوص وذلك دون اضافة شيء شخصي ، الى آخر ماهنالك . وهناك ثلاثة أسباب قاهرة أدّت بنا لتجاوز هذه الوساوس ومجابهة هذه الصعوبات . أولها الاعتراف بالجميل الذي كنا نريد أن نبديه بصراحة ودون أية نية أخرى نحو رجل قام بدور فاصل في تكوين سن المراهقة التي كنا فيها وسن الرجولة التي أصبحنا عليها . ولهذه الأسباب يضاف سببان آخران جوهريان أيضاً بالنسبة الينا : انصاف تلك الآراء التي طالما نهبوها سراً أو طالما شوهوها جهلًا انصافاً صريحاً ، اطلاع الجمهور على نطاق واسع على مؤلف أثر تأثيراً كبيراً وفاصلا على عدد كبير من الاتجاهات في العمل والفكر ويتكشف أيضاً بقوة عجيبة بعد أن تحقق عدد كبير من تنبوءاته على أنه منظم للمستقبل بقدر ماهو تثبيت للحاضر .

واحتجنا بعد التصميم الى عدد من السنوات لنصل بمشروعنا الى نهايته . لقد اضطررنا الى اعادة قراءة مؤلفات برودون جميعها . نشير الى مواضع التسلسل ونكتشف أماكن الوصل ونتبين استمرار الأبحاث ونقارن بين التعريفات ونحاول عن طريق الاستقراء والتكرار ايجاد منهج المؤلفات الخفي . مستخدمين في ذلك دوما الشرح والتفسير الذي تضمه « مراسلاته » و « دفاتره » لكتبه . ونستفيد من أهم الدراسات التي نشرت حتى الآن ، نيأس ونترك العمل ثم نبدأ من جديد ونعيد ونستعيد ثم نقف ونحن نعلم نواقص كل جهد بشري وحدوده ومعايبه وحزبيته اللاشعورية ، انما يحدونا الشعور بعدم الغش وبخدمة برودون وآثاره التي تفتح عدداً من الأبواب التي يبحث عنها عصرنا لكي يفتح عدداً من الحصون النظرية على مستقبل بدأ فعلا ولكي يقارن بصورة حيوية « عوالم » تتلاقى عند نقطة واحدة بحكم تطورها الحقيقي .

الرجل :

نصفه فلاح ونصفه عامل ونصفه من الطبقة الوسطى فكأنه مصغر الشعب الفرنسي. ولد في ١٥ كانون الثاني ١٨٠٩ في بزانسون من أب صانع في معمل جعة ومن أم طباخة. فنسبه بخلاف نسب ماركس ومعظم المصلحين الاجتماعيين شعبي أصيل. عمل في صغره راعياً للثيران في ريف الفرانكونته وقبل في العاشرة مجانيـــا في كوليـج بوزانسون. فحصل فيها رغم شروط عمله غير المستقرة (لقد قام بجميـع دراساته اللاتينية بدون معجم لقلة المال) على جميـع جوائز الامتياز. واضطر بسبب الحاجة الى قطع دراساته في الصف النهائي (الريتوريك) وأصبح على التوالي عامل مطبعة (مصحح) وموفداً من قبل اكاديمية بوزانسون (أتم عندئذ دراسته) ومدير مطبعة صغير ووكيلا في مشروع نهري لكي يمارس من ثم مهنته كصحفي كاتب وماتبعها من رياح ومد وجزر من خلال الصعوبات المادية المستمرة والمحاكمات السياسية والنيابية والسجن والنفي. ومات وله من العمر ست وخمسون سنة في ١٩ كانون الثاني ١٨٦٥ وقد أنهكه العمل المتسع تاركا هذا البحر من الآثار الذي لم يجد فرصة لاختصاره.

لقد كتب يقول « اني اعلم ماهو البؤس، فقد عشت فيه. وأنا مدين بكل ماأعلم لليأس .. » وكان بالامكان أن تصنع منه هذه الحياة رجلا ساخطاً ولكن صحته الجسمانية والخلقية وذكاءه العجيب وعقليته العملية الصرفة جعلت منه رجلًا واقعياً. « فيلسوف مناضل » ذلك ماينبغي أن يكون قبل كل شيء هذا الرجل، « رجل الفكر والنضال والجرأة » (سانت بوف) وقد أقسم على أن يكرس حياته « لتحرير اخوته ورفاقه » « وانتصب أمام العالم القائم كمغامر في الفكر والعلم » (كما يقول هو عن نفسه).

لقد أعلن منذ كتاباته الأولى عن كرهه لكل مذهب ينتصب كنظام

كامل نهائي وقال « ان مثل هذا الأمر أسفل كذبة يمكن تقديمها للناس ». وهو يفضح في كل نظام عقائدي ما فيه من انحراف ميتافيزيكي وديني وما فيه من تعبير عن الحكم المطلق والحكم المستبد. وكتب لماركس يقول « بعد أن قوضنا جميع المذاهب العقائدية دون مناقشة فعلينا بدورنا أن لانغذهب الشعب. علينا أن لانضع أنفسنا في مكان النبي لدين جديد ولو كان دين العقل » !

أما مطمحه هو فأن يكون رائداً ومدرباً للشعب. ولكن الحقيقة، اذا كانت سيرة برودون هذه تسمح لنا بأن نتوقع لديه رغبة أكيدة في التطور وكرهاً مقدساً لكل عقيدة ونظام فهي لا تدل بالاجمال الا على طبيعة فكرية مستعدة لتقبل كل حادثة جديدة في سبيل الاقتراب من الحقيقة الآنية ولو على حساب التناقض. ان فهمه متفتح مخلص ولا شك ولكنه منبع تناقضات واضطرابات وتفرق - علامات الفكر الفوضوي اللامنطقي - تلك هي اللوحة السيكولوجية التي يمكن محاولة رسمها عنه.

ولقد تم بالفعل فيما مضى رسم مثل هذه الصورة التي لو قيض لدوميه لزادها قبحاً بريشته باسم الأهواء المذهبية والجهالات المحسوبة. أما اليوم فمجرد قراءة آثاره ونقده القاطع ومساهمته البناءة ونظراته الى المستقبل قد أبعدت عنه نهائياً تلك الصورة الكاريكاتورية المغرضة.

قيل عن برودون بأنه « واحد من أشد محطمي أصنام القرن التاسع عشر هولاً » ! الصيغة بما فيها من لون تجمل مع ذلك اجمالاً كافياً الحكم السلبي الذي أصدره من لم يعنوا النظر سوى بالناحية النقدية من مؤلفاته. ولا تشكل الناحية النقدية في الحقيقة عند برودون، رغم أنها تكفي لأهميتها بأن تؤمن له مكاناً من أمكنة الصدارة بين المصلحين الاجتماعيين في كل عصر، سوى نوع من المقدمة لآثاره البناءة. ومعظم شراحه وقرائه يتخطون برودون الناقد وآثاره النقدية وسرعان ما يكتشفون في كتاباته تلك الفضيلة الجالية للأفكار وتلك القدرة

المؤثرة على العقول وتلك القوة المنعشة للخيال الخلاّق . وفي الاجمال ذلك المبدأ المشع الفعّال الذي يعيد الشباب ويضفي على جميع الموضوعات المعالجة وجميع القضايا المبحوثة رونقاً ليس بالحسبان ونوراً غير متوقع وتطوراً غير منتظر وحياة جديدة . وبفضل هذه الصفات الإلهية في آثار برودون وبفضل هذه الخمرة المقوية التي يأتي بها نصل الى فكرته البناءة .

والواقع أن برودون رجل مخضرم ذو ذكاء خارق يدرك الصلات الموجودة بين مختلف أنواع الدراسات ، وينشيء الجسور بين ميادين كانت في السابق منفصلة ، ويتنبأ بجمع اختصاصات تميزت عن بعضها تاريخيا ، وله عقل تركيبي يحتفظ دائما بحس شبه حيوي عن مختلف هذه الصلات والتبادلات وعن عالم يتجدد باستمرار .

وهو مثل كارل ماركس يدهشك بعبقريته الشاملة للمعلومات . انه اقتصادي ثائر وسياسي متنبيء وفيلسوف كبير ومرب للأزمنة الحديثة ، يبدو وكأنه مفكر ذو ثروة فكرية خارقة .

وحدة آثاره :

ليست رغبتنا ولا مجال للكلام لنا هنا في أن نشرح مختلف أقسام الفلسفة البرودونية بتقسيماتها وموضوعاتها ولو أن تهيئة هذه المختارات اضطرتنا للقيام بمثل هذا العمل . ولكن مجرد قراءة فهرس هذه المختارات يظهر خطة هذا الفكر المعقد وموضوعاته كما استنتجناها . أما ما يتعلق بعرض هذا الفكر فقط - طبقا للهدف من هذا الكتاب ووفقا لخواصه - (ضم النصوص الى بعضها مع الاهتمام بتسلسل المختارات طبقا لتقسيمها بحسب الموضوعات) نحب أن يستطيع القارىء بكل حرية أن يصغي الى برودون يقدم بنفسه مذهبه ، نحب مع ذلك أن نشير الى ما يعتبر بنظرنا مفتاح الفكر البرودوني وما عليه تبنى وحدته وأصالته . ان هذه الوحدة وهذه الاصالة ليستا موجودتين في اولية فكرية أو مذهب ميتيافيزيكي

ولكنهما موجودتان في بديهية أولية ومشاهدةوجودية وعيان اجتماعي : «التعدد».

« ان عالم الأخلاق كعالم الطبيعة يستند الى عدد من العناصر ... ومن اختلاف هذه العناصر تنشأ الحياة والحركة في الكون » « من قال عضوية قال تعقيد ومن قال تعدد قال اختلاف واستقلال . يتكشف « العالم » و « المجتمع » الى المراقب عن « تعدد » . ووحدتها في الواقع « وحدة تركيبية » وحدة بين عناصر مستقلة ومتضامنة في آن واحد مترابطة ومستقلة .

من هذا المذهب التعددي الحقيقي الذي اوحته اليه مطالعة أعمال علماء الحياة والكيمائيين والفيزيائيين (راجع كتاب :خلق النظام في الانسانية) والذي اكتشفه بصورةخاصة بفضل ملاحظاته للحقيقة الاجتماعية ، من هنا انطلق برودون. واستقرأ منه مجمل مبادئه الفلسفية والاقتصادية والسياسية والتربوية التي سيكون من أهدافها العملية احترام تلك الطبيعة التعددية وتنظيمها .

ان هذا المجتمع الذي سيجعله محط دراسته وميدان نشاطه يبدو له بصورة عفوية مؤلفا من جملة من الفئات والأشخاص جميعها حجيرات حية ومراكز فعالة على السواء . وهي مستقلة ومتضامنة في آن واحد تختلف وتأتلف وتخلق بفضل تماسكها وتوترها وتكاملها ، الحياة بنفسها والنمو الاجتماعي .

ويجب ، حسب رأيه ، تحت طائلة الاتهام بالاعتباطية والجنون والفساد والتصلب ، يجب على كل بناء اقتصادي ودستور سياسي ومفهوم فلسفي وطريقة تربوية أن يحسب حسابا لهذه البنية الحية المتنوعة ، وعليها جميعا أن تستخلص من هذه التعددية العضوية ، تعددية منظمة .

في طريقة التفكير أم في خطة العمل الفنية لا فرق ، يجب على هذه التعددية المنظمة أن تستخدم استخداما فعالا ، كعامل توازن بين القوى وبين الحريات ، هذه البنية الطبيعية وهذه العفوية الاجتماعية .

هذه « التعددية الاجتماعية » عند برودون ستزودنا معـــا بسبب نقده

وأساس مذاهبه الوضعية. ان ما يهاجمه برودون من خلال هذا النقد الواسع الذي يبدو ظـاهره متناقضا بينما واقعه منطقي صميم ، هو كل مذهب ومؤسسة وعقلية وبنية تبنى على غير هذه التعددية الاجتماعية .

في أساس نقده للملكية الرأسمالية نكتشف نقداً للمذهب الذري الفردي – وهو المذهب الذي لا يرى في المجتمع مجموعة من الأشخاص أو الفئات المتحدة بل مجرد جمع بين أفراد متشابهين – وهذا يعني عنده انكار وجود « الكائنات الجماعية » وانتاجها الخاص . (ورشات ، تعهدات ، الخ ...) وبالتالي اسناد فائض الانتاج الناشيء عن القوة الجماعية الى الرأسمالية وحدها اسناداً على غير حق .

ويتكشف لنا في أعماق نقد برودون للحكم الاستبدادي (سواء أكان فاشياأو بروليتارياً) نقد للحكم الاستبدادي الاجتماعي ـ وهو المذهب الذيينكر على عدد من الشخصيات الجماعية والفردية استقلالها ومظاهرها الذاتية ـ ويعني هذا تصوّر الدولة لا كمحصلة للفئات بل كجماعة مسيطرة وبالتالي تسليم الدولة على غير حق سلطات خاصة بالجماعات وبالأشخاص الذين تتألف منهم .

وفي أساس نقده للمذهب الروحي السلفي ، « والمذهب المادي الكامل » نجد نقداً لمذهب الوحدوية العقائدية الذي يزعم اقامة مبدأ مسيطر قاسماً مشتركاً، أو يدعي الاقتصار على عنصر واحد من عناصر التعددية الاجتماعية .

وتعطي هذه الوحدوية العقائدية السيطرة لعنصر واحد منعناصر الواقع الاجتماعي ـ مع أن هذا العنصر لا تكمل حقيقته في ذاته بل في علائقه مع بقية العناصر الاجتماعية ـ فتؤدي الى الحاق المعرفة العملية بالمعتقدات الميتافيزيكية وتقضي على كل امكانية قيام واقعية فعلية لمصلحة صوفية عقائدية .

وما زال برودون يحارب المذهب الاستبدادي لانكاره واقعية التعدد ، حتى في أعماق نقده التربوي . يصف بالاعتباط النظـام الذي يفصل بين المدرسة

والتدريب كما يصف بالاعتباط الطرق التي « تفرق بين العقل والعمل » وتشطر الرجل الى مفكر بالتجريد أو عامل آلي . هنا أيضاً سيطرة عنصر بالنسبة للعناصر الأخرى وتدريج طبقي بدلاً من التركيب وانكار لتعدد في ملكات الانسان العقلية هو من بُنيتها . وعلى هذا ندرك لماذا جمع برودون في نقد واحد أنظمة ومذاهب شديدة الاختلاف في الظاهر بل متنافرة . ذلك لأنها بالنسبة اليه تنظر نظرة واحدة مجردة الى الانسان والمجتمع وتعتبرهما خياليا ، كأنهما وحدة ، لهما اصل واحد وشكل واحد ومتحدين ،بينما تكشف الملاحظة أنهمامتعددان ومؤلفان من عناصر متضامنة ومتخاصمة في آن واحد ، متشاركة غير قابلة للتحول .

يثور برودون على تلك الصورة المبسطة التي تجمد النظام الاجتماعي وتثقل على الحياة وعلى تجلياتها الحرة ولا تفرق بين البنية الصحيحة والتحجر . وفي النهاية يسيطر معنى التعدد على فكرة البناء .

ولكي يستخلص برودون من تعددية « فعلية » تعددية « فاعلة » لن يضع نفسه في موقف محافظ خاص به يقتضي منه بصورة كاريكاتورية أن يحتفظ بالعالم في حالة فوضى بحجة الحفاظ على هذا العالم في عفويته البدائية وعدم تجانسه الحيوي . فقد جعلته واقعيته يسفّه ما حكاه ليبنز عن أفضل العوالم وما قاله روسو عن طيبة الطبيعة وما في مذهب الفوضى السلبي من كرم ينسبونه لحرية مزعومة ، وماعند القائلين الجدد بعناية الهية من رحمة ساذجة وما في المادية الفظة من تقدمية اوتوماتيكية . ان الذي اكتشفه في التعددية التي تشكل هيكل المجتمع العضوي هي تلك الحركة ، ذلك الاجراء الناتج عن مجموعة معقدة من القوانين الاجتماعية التي يجب أن تؤدي معرفتها الى الحفاظ على سيادتها وتكاملها وتنظيمها ويكون هذا بفضل استعمال طرق فنية تتبعها المؤسسات وطرق فكرية تهدف أسسها

ومرونتها وصفتها التطورية الى التوازن الجدلي بين التوترات الحيوية الضرورية لكل نمو اجتماعي .

ان القوة التي ستسمح لبرودون بتحويل هذه التعددية العضوية « الى تعددية منظمة » هي بالضبط القوة التي تجعل من تجمع الافراد العفوي حقيقة اجتماعية فعلية . ذلك هو العمل : وهو حقيقة لا فكرية ولا مادية ولكنه اجراء واقعي – مثالي – تأثير ذكي للناس في المجتمع على المادة بغاية الارضاء الشخصي .وقوانين العمل – قانون تقسيم العمل واشتراكه – هي التي ستقوم بتحويل التعددية الاجتماعية البدائية العفوية والغريزية الى تعددية ارادية واعية الى « تعددية عمالية » .

فاذا كانت التعددية الاجتماعية تزودنا بأساس الفكرة البرودونية جميعها وتوازنها فان التعددية « العمالية » التي يستخلصها منها تعطينا صورة نموها وتحركها .

وهي التي سنكتشفها تعمل في جميع مايشيد برودون أتعلق الأمر ببنائه الاقتصادي وتضامنيته أم ببنائه السياسي واتحاديته أو مفهومه الفلسفي وعدالته المثالية – الواقعية أم بمناهجه التربوي وتعليمه « ذي التقنيات المتعددة » .

وهي التي سنتبينها في قلب عماليته التاريخية وتطوره الثوري عندما يبدو العمل وقد هددته في تعدديته العضوية هجمة رأسمالية أو سلطة حكومية ، يبدو وكأنه في وقت واحد محرك التاريخ ومنشيء العدالة والحرية وصانع تحرره بيده .

وعلى ذلك فاذا كانت فلسفة ماركس تعتمد قبل كل شيء على المادة وعلى التاريخ فان فلسفة برودون تحبذ « العمل » وهو « جوهر » و « محور » الاقتصاد ومقياس « القيمة الموضوعة » و « علم الاقتصاد » « علم العمل » الاجتماعي بالدرجة الاولى .

ان بناء الاقتصاد السياسي على الاقتصاد الاجتماعي (الاجتماع–الاقتصادي منقسما الى محاسبة اقتصادية ، وعلم اجتماع اقتصادي ، وحق اقتصادي)والبنية

التضامنية للاقتصاد سيكونان في ميدان الاقتصاد تطبيقاً مباشراً لتلك التعددية ذات البنية الاجتماعية وتلك التعددية ذات التأثير العمالي .

ونجد في أساس هذين المفهومين المتتابعين ، نظرية برودون عن « القيمة – عمل » ، (القيمة الموضوعة) ومعها ظاهرة « القوة الجماعية » الأساسية . وهي مصدر فائض القيمة الذي يتهم به بدون حق الرأسماليون وحدهم ونتيجة الاشتراك في العمل بين العمال . وستكون هذه القوة الجماعية بالضبط أساس حقوقهم بالتسيير الذاتي وحقهم بتسيير مستقل لن يتأخر اتحاد العمال والمستهلكين عن المطالبة به تجاه رأس المال والدولة .

وستقود هذه النظرية التعددية برودون الى نظريته التضامنية والاتحادية في الملكية (التي طالما أسيء فهمها لعدم تنظيمها في مذهب) .

كل ملكية وقد جعلتها العلائق الاجتماعية نسبية ، فهي تضامنية وكل ملكية بسبب تضامنها مع ذات العلاقات « اتحادية » واتحاد الملكيات التضامنية يشكل « المجتمع الاقتصادي » الاتحادي للعمال .

– وتؤدي بنا هذه النظرية الى « التضامنية الاتحادية في الزراعة » اي الى بناء ملكيات فردية استثمارية متكتلة في مجموعات متعاونة ثم مترابطة في اتحاد زراعي . وبرودون يعتبر رائداً من رواد « الديمقراطية الزراعية » والزراعة الجماعية .

– كما تفتح هذه النظرية بابا على « اشتراكية الصناعة الاتحادية : أي على مجموعة من ملكيات المشاريع المتحالفة المتنافسة فيما بينها ولكنها مشتركة في تحالف صناعي . ان برودون هو مؤسس « الديمقراطية الصناعية » والمشاريع ذات الوحدة العضوية .

– وتترجم النظرية اخيراً الى بناء « اتحاد زراعي وصناعي » وتشكيل

زمر من المستهلكين يكوّنون معاً « نقابة الانتاج والاستهلاك » .

– والنقابة هذه هي التي ستسهر على « منظمة الخدمات التعاونية » وعلى الادارة العامة للجمعية الاقتصادية الاتحادية . وبرودون يدافع عن « الديمقراطية الاقتصادية » المبنية على التسيير الذاتي للمنتجين – المستهلكين .

ان « عقد الاتحاد » الناجم عن سلسلة من الاتفاقات الجماعية وعن سلسلة من الاتحادات الخاصة سيكون اذن الطريقة الفنية التي تسمح ببنـــاء « المجتمع الاقتصادي » مستقلاً عن الدولة .

وبالفعل فان حجر الزاوية في المبنى البرودوني هو « التفريق » القائم بين المجتمع الاقتصادي والمجتمع السياسي . وهنا أيضاً نجد احترام التعددية الاجتماعية فالمنظمة الاقتصادية التي هي المجتمع المنتج والهيئة السياسية الـــتي هي الدولة هما حقيقتان اجتماعيتان يجب بناؤهما كلا على حـدة واستقلالهما هو شرط الحركة الاجتماعية وتوازنها .

وقد أراد برودون بمذهبه الجماعي الليبرالي والمستقل عن الدولة معا أن يتجنب الخطر المزدوج خطر الاقطاعيـة الاقتصادية التامة وخطر سلطة الدولة الكاملة . ولا يلجأ برودون لـكي يخلص الكادحين من الضياع الرأسمالي ويحفظهم من الضياع الناجم عن الدولة الى طريقة التوحيد الـتي يميزها الحصر أو الى مفهوم الدولة الوحدوي بل لجأ الى تلك الطريقة التعددية التي هي التضامنية .

هل يعني هذا بأنه لا وجود للتداخـل بين المجتمع الاقتصادي والمجتمع السياسي ؟ ان التفكير المنطقي الحقيقي في التضامن والتنافر الذي يحرك التعدد الاجتماعي لا يمكن لبرودون معه أن يجهل أن العلاقات بـين المجتمع والاقتصاد والدولة تبدو اجتماعيا كأنها علاقات بين زوجين . ويجب على هذين العنصرين أن يتحالفا كي يتآلفا وان يختلفا كي يتحادثا وان يتميزا كي يتحدا . ونظرا لمـا لهذه

الأعمال السياسية البحتة من نتائج اقتصادية فالدولة - مع عزوفها عن كل ادارة اقتصادية - تشترك مع اتحاد الكادحين - المستهلكين باعداد السياسة الاقتصادية وتقوم بهذه الصفة بدور الدليل وصاحب الحسابات والمنشىء في المجال القومي.

ولكن الدولة لم تعد حسب هذا المفهوم البرودوني دولة مركزية من نوع الدولة النابوليونية العزيزة على البلاد الرأسمالية أو الدولة الاشتراكية «الممركزة» التي هي الديكتاتورية البروليتارية، بل أصبحت دولة اتحادية. فبعد أن تقمص هذا الصرح السياسي بتأثير التعددية السياسية - التي أصبحت لا مركزية بفضل الادارة الذاتية من قبل الجماعات السياسية في القاعدة - وبعد أن تحددت عن طريق الاعتراف بدستور اجتماعي - اقتصادي يحدد حقوق المجتمع الاقتصادي الاتحادي الخاصة - فقد أصبح هذا الصرح السياسي على شكل «جمهورية اتحادية» الديمقراطية السياسية الاتحادية.

وعلى هذا يكون بين الطريقة الاقتصادية التعددية التي منها تتألف التضامنية والطريقة السياسية التعددية التي هي الاتحاد تكامل وتدخل.

يتميز هذا النوع من التحالف الذي يستند الى الادارة الذاتية في الاوكار السياسية القاعديه والى اتحادها، يتميز بشيئين معا: ربط المذهب الاقتصادي بالمذهب الاقليمي وذلك يؤدي بصورة خاصة الى تنظيم اقليمي واجتماعي - مهني للاقتراع للعام والى خلق غرفة اقتصادية والى تنظيم الوظائف السياسية «بحسب قوانين الاقتصاد») والشيء الثاني فصل السلطات فصلا أصيلا (سلطة تنفيذية، سلطة تحكيمية ذات صلاحية اقتصادية، سلطة قنصلية ذات صفة تطلعية وسلطة تعليمية مستقلة كل الاستقلال).

وفي النهاية تبدو لنا اذن جمهورية برودون كأنها مجموعة اتحادية لها بنيات مختلفة تأتلف ائتلافا مخلصا مع التعددية الاجتماعية التي تبنى عليها. وينتج توازنها الحركي من توتر مزدوج وتبادل مزدوج: توتر وتبادل في داخل المنظمة الحكومية

بين الأوكار التي تتألف منها والسلطة المركزية ، ومن جهة أخرى توتر وتبادل في داخل الجماعات الوطنية بين السلطة السياسية في الجمهورية الاتحادية (دستور سياسي) والسلطة الاقتصادية في اتحاد الكادحين ـ المستهلكين (دستور اجتماعي ـ اقتصادي)

ولا يدور في خلد برودون أن ديمقراطيته العمالية ستستأصل المنازعات الاجتماعية والسياسية التي هي ينبوع الحركة الديمقراطية نفسها . ولكن بفضل تنظيمها لن يكون هدفها الاستيلاء على السلطة بل على اشاعة السلطة .

ولكن بناء برودون السياسي وبناءه الاقتصادي لا ينحصران في حدود الوطن الواحد، بل ان الطريقة والتطور الخاصين بتضامنيته واتحاديته يؤديان بها الى توسيعها تدريجيا الى مجموعات دولية متزايدة الاتساع . ونظرا الى انه لا يمكن لبرودون أن يتصور جمهورية اتحادية بدون ديمقراطية تضامنية فلا يمكن أن يوجد اتحاد سياسي بدون اتحاد تضامني . واذا اعتبر برودون المبشر الملهم « لعصر الاتحادات » فذلك لكي يوازن الاتحاد السياسي بمنظمة تضامنية تدخل التضامن في الاقتصاد الاتحادي .

قاعدة : التعددية الاجتماعية ، وطريقة عمل : التعددية العمالية ، ومنها يأتي طريقتان فنيتان مقتبستان : التضامن ، والاتحاد : يمكن من هذه الخارطة ادراك هذه الفلسفة العملية في جوهرها ، هذه « الواقعية العمالية » التي يتصف بها فكر برودون .

يمكننا أن نستخلص منذ الآن أن « تعددية اجتماعية » تكون بنية هذه الفلسفة ويكون باعثها الحركي تنازع مستمر (الجدل السلسلي) وتأتي « الواقعية المثالية » أساسا لها وقانون التوازن (العدالة توازن) مبدأ لها ثانيا .

وعلى هذا يمكن أن نتنبأ بأن جميع المفاهيم الفلسفية الأخرى عند برودون ستنشأ عن حركة هذه الأعمدة الأربعة التي ترتكز عليها واقعيته .

- نظريته في الحرية « المركبة مزيجاً من متعارضات وقد جعلت ممكنة بفضل لعبة القوى المتعارضة) وهي فعلية باعتبارها ناتجة عن الجماعات الفردية والاجتماعية ، وناجعة بسبب تعدد العلاقات البشرية .

- نظريته في « الواقعية الاجتماعية » (وجود حقيقي لعدد من الكائنات الجماعية مع عقلها وقوتها الخاصين بها) .

- نظريته في « الواقعية الاخلاقية » (الاخلاق جوهر اجتماعي ينجم مع حب الجمال من حقيقة العلاقات الجماعية) .

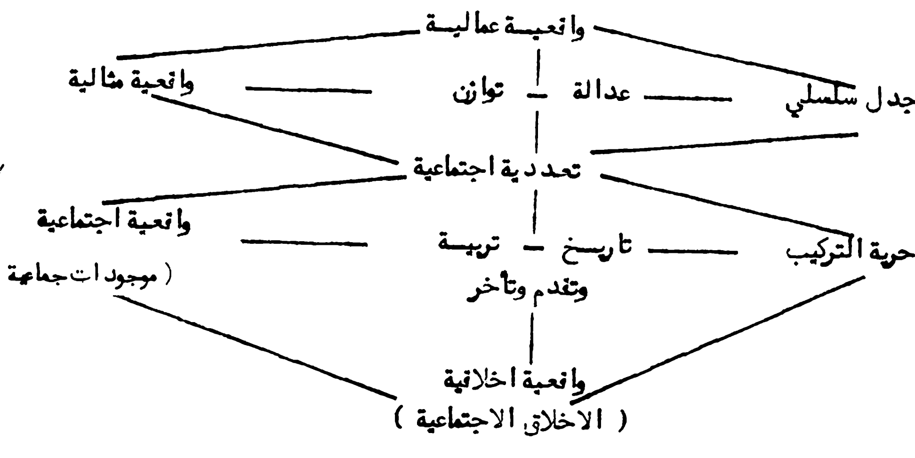
- نظريته في « التاريخ نفي والهام » (تربية متحركة للمجتمع النامي في حركته المزدوجة لتحقيق نفسه بالعمل وارتفاعه الى المثل الأعلى عن طريق العدل) .

- نظريته في « التقدم والتأخر » (تطور كامل للتعـــدد الاجتماعي بفضل تعاطف الحرية والعدالة أو خطر التفكك بسبب التعلق الجنوني بالفكرة) .

ان جميع هذه النظريات تبدو لنا كأنها نتائج للعمد الأربعة المتماسكة في واقعية برودون[1] .

---

(١) والرسم الآتي يمكن أن يوضح نقط الاستناد والاتصال فيا بين نظريات برودون الفلسفية .



وقد عرضنا سابقاً كمقدمة لكل مذهب برودون العمود الأساسي الأول في واقعيته : « التعددية الاجتماعية » .

والحقيقة ان هذه التعددية تتحد اتحاداً وثيقاً مع العمود الثاني لهذه الواقعية « الجدل السلسي » .

يبدو العالم وهو مجموعة معقدة لعناصر أصيلة متنازعة متضامنة في آن واحد ، يبدو للناظر كأنه سلسلة من العناصر المتعارضة . وهي السلسلة الصغيرة الابتدائية في هذه التعددية المتعارضة . فالتعارض زوج من القوى مؤلف من اختلاف عنصرين متنازعين ومتكاملين في آن واحد . وحل التعارض مستحيل لأن الحياة والحركة والحرية تنشأ عن تقابل العناصر المتعارضة . والتركيب الاصطناعي لا يصمد لتجربة الحياة أو يؤدي الى الموت . أفلا تكون الحقيقة الحية اذن سوى سلسلة من التناقضات ؟ كلا ، لأن المشاهدة العلمية والفلسفية تكشف عن وجود حزمة من القوى المتشاركة المنظمة : السلاسل ، تخترق الحركة الجدلية للسلاسل المتعارضة وتوترها وتنظمها . والعمل كما يعرفه برودون في قانونه المزدوج عن تقسيم الأفعال واتحادها يؤلف سلسلة عامة نموذجية .

وهكذا بعد ان تزود التقدم بالقوة من الحركة الجدلية يتزود بالشكل من الحركة السلسلية . والجدل السلسلي يبدو اذن كأنه طريقة سير للنمو العام في العالم المادي للانسان وللمجتمع الذي يتطور على شكل سلاسل ذات أزواج متعارضة تتشكل بنيوياً في خط من السلاسل يبدو العمل والحرب على الصعيد الاجتماعي - كأنهما قطباها الموجهان . والجدل السلسلي يمكن أن ينقلب من خطة خلاقة فعالة الى طريقة ذات تأثير بواسطة طريقة التبسيط « الفكري » - الذي يجري على صورة الحقيقة - في المنطق الصوري المنقول عن منطق العالم الحقيقي وعلى ذلك يمكن للمنطق باعتباره سار طبقاً لما يجري في العالم الحقيقي أن يعطينا

صورة مفهومة عنه والسيطرة عليه وامكانية تعديله . ولكن هـــذه المسيرة كلما ازداد تصورها الحقيقي لحظة فعلية كلما بقيت الفكرة مخلصة لما كانت عليه في أصلها : علاقة مستخلصة من عمل .

وفي هذه النقطة بالذات نجد العمود الثالث في الواقعية البرودونية : وهي « مثاليته الواقعية » العمالية . يرى برودون أن كل فكرة تنبع أول ما تنبع من علاقة حقيقية يكشف عنها عمل ويدركها عقل . ويبدو العمل عندئذ وهو أثر البشر الذكي على المادة في المجتمع ، وكأنه كاشف من الطبقة الممتازة . « كل فكرة تنشأ من العمل ويجب أن تعود الى العمل تحت طائلة سقوط الفاعل »وهذا « يعني أن كل معرفة قبلية تأتي من العمل ويجب أن تستخدم أداة للعمل . » ويمكن بالعكس لكل فكرة أن تصبح « متمماً للخلق » وخلقاً متمماً « خلقاً يقوم به الذهن على صورة الطبيعة » بفضل المجهود الشخصي والحر يبذله عقل مخلص للحقيقة ما يزال يعود إليها . وعلى ذلك فان المادية والمثالية ، والمادة والفكر ، والانسان والمجتمع تتوثق ، بفضل تأثير العمل بالذات ، صلاتها الوظيفية الدائمة وتدخل في جـــدل حيوي وتندمج اندماجاً لا انفصام له في خط خلاّق تبدو فيه الأشياء « وكأنها نماذج للأفكار » والأفكار وكأنها « تأثير الحقيقة على العقل » .

وهكذا تبدو واقعية برودون العمالية في جوهر تركيبها وفي حركتها وأساسها وكأنها تعددية اجتماعية وجدل سلسلي ومثالية واقعية .

لماذا يعطي اذن برودون الأفضلية كما يبدو وبكثير من الالحاح والتكرار وتحت اسم « العدالة » ذي المعنى الغامض الى العمود الرابع من واقعيته : ذلك المبدأ القائل بالتوازن الملازم للواقع التعددي . لأن هذا المبدأ شرط لاتساق مجموع بنائه الفلسفي . وعليه يستطيع الضمير والذكاء والارادة وحرية الطائفة

الاجتماعية أن تلعب دوراً قاطعاً . لولا العدالة لتعرض تطور المجتمع التعددي الى خطر الحصار في نزاع هدام أو مخرب - بدلاً من أن يجري تحت تأثير منافسة خلاقة للحركة والحياة والحرية . ان التعددية الاجتماعية التي يستخرج منها برودون نظريته في الواقع الاجتماعي والوجود الجماعي مفروضة عليه كواقع اجتماعي راسخ الأركان . والعمل الاجتماعي الذي يستنتج منه برودون مثاليته - الواقعية يبقى بالنسبة إليه حقيقة اجتماعية - اقتصادية لا جدال فيها . والانتقال من خط جدلي واقعي الى جدل نزاعي سلسلي ما هو الا استنتاج طريقة مؤثرة انطلاقاً من خط فعلي . وعكس الأمر في المجتمع الانساني فان الخط الذي يحاول موازنة التعددية الاجتماعية موازنة حركية لا يرتسم كقانون حتمي بل كمذهب بسيط طبيعي .

في اللحظة التي تتمكن فيها الانسانية - على عكس باقي الطبيعة والعالم المادي - بفضل أثر حريتها وخيالها (هاتين الصعوبتين اللتين تحولان دون اللعب على التعددية الواقع والافتتان بالصنعة) أن تعصى قوة التوازن تلك التي هي مع ذلك متممة لها وأن تتقهقر في التاريخ - عندئذ يقع على عاتق تمتين هذه القوة نجاح البناء الواقعي الذي شيده برودون أو فشله . لأنها هي التي تحدد نجاح جميع « الانتقالات التي ستتيح لها أن تستنتج تعددية مؤثرة من تعددية فعلية . وهي التي تعيد كل شيء الى « الميزان » .

ولكي يمكن الانتقال من تعددية عضوية الى تعددية اجتماعية يجب ان يهتم قانون « العدالة - توازن » بتحقيق « الميزان » الحركي للقوى التي يتألف منها المجتمع . ولكي يمكن الانتقال من خطر جدلي الى جدل خلافي سلسي يجب ان تحافظ هذه « العدالة - توازن » محافظة دائمة ، وفي صلة وظيفية ، على الحقيقة المخبرة قابلة التحويل وعلى الفكرة المخبر عنها والمحولة التي تنجم عنها . وكذلك

الحرية والتاريخ والتقدم - مظاهر التعددية الأولية - لا يمكن ان تصبح بالترتيب : الحرية مؤثرة والتاريخ تقدمياً والتقدم واقعياً الا تحت تأثير قانون التوازن هذا نفسه . وهكذا ندرك الأهمية التي سيعطيها برودون الى تطور هذا الميل الى التوازن في الضمير كما في التجربة الاجتماعية سواء على الصعيد العملي أو الفلسفي . وسيحاول برودون أن يضع « العدالة - التوازن » ، عمود التعددية الشاملة لجميع الكون والتي هي جزء لا يتجزأ من الانسانية قانوناً مثالياً واقعياً يصبح عملياً وأخلاقياً جماعياً بفضل تحقيقه عن طريق العمل الاجتماعي وتصعيده عن طريق العقل الاجتماعي .

ويتصل بناء برودون التربوي مباشرة بهذا البناء الفلسفي . هدفه مثلها أن يؤثر على البنيات الاجتماعية وعلى البنيات العقلية ، وعلى البنيات الفردية والجماعية . والتربية شرط من شروط الثورة الاجتماعية قبل ان تكون رائدة للفكر لذلك يجب ان ينظر اليها كمكوّن للطباع وخالق للعادات . وهي ترتكز كسائر مذهب برودون على واقعية تعددية وعمالية . وهي هذه التعددية التي ستوحي اليه بجميع مناهجه التربوي أتعلق الأمر باحترام الميول في أحضان التعددية الاجتماعية أم باستعمال الطرق الفعالة أم بربط التدريب بالتدريس أم بالتعليم (ذي المهن المتعددة) أم دمج التربية في الأمور الاجتماعية (ربط المدرسة بالأعمال ، الترفيع الاجتماعي ، التربية المستمرة) أو فلسفة العمل التي تصبح بالنسبة له - بوصفها تقر شعوريا بالتعددية الاجتماعية - ذروة المعرفة بالذات . يمكن أن يبدو هذا المذهب بمجموعه معقداً للغاية .

وهو في الواقع كذلك . « هذه الفكرة ذات النيران الملتفة » (سيلستان بوغله) لم يجر بناؤها على صورة صنم بل على صورة باعث . انما في تعقدها هذا غنى لها . لم يكن هذا المذهب مطلقاً ولا يمكن أن يكون نظاماً من

الأنظمة . انه طريقة ، طريقة اجتماعية في التفكير والعمل يرمي الى تنظيم وترتيب التعددية الاجتماعية الأصلية دون أن ينقص هذا التنظيم أويجعلها عقيمة . ويرمي الى أن يجعل من الأفراد أناساً ، ومن المنظمات الاجتماعية وجوداً جماعياً ، ومن المجتمع الواقعي مجتمعاً ذا مؤسسات ، ومن العدالة الطبيعية عدالة تضامنية ، ان وظيفته الدائمة تحويل القوة الى جهد والعلاقات الى صلات ، والعبادة الى ثقافة ، والقدرة الى مقدرة . هدفه الأساسي أن يسمح بانتقال مستمر من العضوي الى المعضّى ومن الوجود الى الضمير ومن العفوية الى الارادة .

المؤثرات التي خلـّفها :

ان مذهباً غنياً كهذا بنتائجه العملية والفلسفية لابد له أن يؤثر تأثيرات عديدة عميقة ودائمة . وقد قام بذلك . انما في الوقت نفسه لابد لفكرة معقدة كهذه في شروحها ، شحيحة التبويب في صيغتها من أن تفسر أو تجزأ . وهذا ماحصل .

وعلى هذه الصورة تمّ للفكرة البرودونية مع جميع مافي هذه العملية من أخطار الالتواء والانفجار والتناقض زرع عدد كبير من تيارات الفكر والعمل، فعلى صعيد العمل لم يأخذ بعض المفكرين العمليين المحدودين سوى آلة واحدة واحدة من الآلات التي صنعها هذا الرائد العبقري لبناء اشتراكيته التعددية . وهكذا بشّر تلاميذه الفرنسيون في وقت معاً على انفراد بـ « التعاونية » و « التضامنية » و « النقابية » و « الاتحادية » و « الاقليمية اللامركزية » و « التربية الشعبية » و « الأخلاق المستقلة » بينما على الصعيد المذهبي ، أخذ بعض المفكرين الممتازين بشرح عناصر أساسية في تعدديته المثالية — الواقعية كل حسب هواه فأخذت على هذه الصورة تغذي الفروع الرئيسية في

الحركة الاشتراكية . قام بذلك ماركس وبرون وباكونين وهرزن اذا اقتصرنا على أعلاهم شأناً .

ومنذ أتى الجيل الثاني لورثة برودون هؤلاء بدت هذه البعثرة بازدياد وهكذا نرى « اتحادية » يسارية و « اتحادية » يمينية تدعي كلاهما انتسابهـا الى برودون نفسه بينما نرى « نقابية » ذات نزعة اصلاحية و « نقابية » ثورية تدعيان كلاهما أبوية برودون .

وكذلك على الصعيـد الفلسفي نرى مدرستين فكريتين من وزن « التضامنية » و « الذرائية » تتزودان من النبـع البرودوني ثم تتابـع كل منها سيرها .

غير انه بعد ذلك ـ بينما لاتزال عملية التبدد والامتصاص هذه جارية ـ تحت ضغط تلك الحقيقة الاجتماعية التي استخلص منها برودون كل ما بناه نرى أجزاء هذه التركة المتفرقة تتجمع في الرجال وفي الوقائع . فتتحد « النقابية الثورية » في الـ : س . ج . ت .[1] ويقوم بروس ثم جوريس في الاشتراكية بضم « الاتحادية » السياسية والاقتصادية ويحاولان أن يجمعا على صعيد واحد مذهب الماركسية والبرودونية ، وهما ذو أصل واحد وقد سبق تداخلهما في بوتقة العمل الاجتماعي .

ثم بعد ذلك اكتشف الفلاسفة والشراح من جديد أبوة برودون إن الواقعية الاجتماعية ، وإن المذهب « الشخصاني » ، ووجدوا من جديد وحدة فكرته التعددية وقيمتها الراهنة .

(١) : منظمة (الاتحاد العام للعمل) في فرنسا . (المترجم)

ولا نستطيع أمام هذه الحركة أن نمتنع عن تذكر كلمة برنهايم (١) الذي اتهمه أصدقاؤه الماركسيون ببعث برودون اذ يقول : « لست أنا الذي أبعث مؤلف « المقدرة السياسية للطبقات العمالية » بل يبعثه واقع اليوم » .

وهكذا يبدو مذهب برودون في مرحلة أولى وكأنه تطاير . فأخذ يبذر عندئذ بذاره في مختلف الأراضي مخاطرا بظهوره بظهر التناقض في هذه الذرية المتنازعة . ثم نراه بعدئذ ، بعد عدد من اعادة الأمور الى نصابها متتابع وبعد اعادة الكشف عن هذه التعددية الاجتماعية التي هي قوام غناه ووحدته ، نراه عن طريق التجمع عاد الى النهوض من جديد بصورة تدريجية .

« ان أفكار برودون التي وجهت اليها اللعنة والرذل ورفضت بأشد قوة ستنفذ شيئا فشيئا وتدخل دخولا جانبيا في المجتمع الحديث » ... « الفكرة العملية ، يمتلكها برودون وستظفر لربما بعد موته بمئة عام « ان هذه التنبؤات التي صدرت عن سانت بوف (عام ١٨٦٥) غداة وفاة برودون ألا تلقى ضياء مع معنى تنبؤي على تلك الحركة المزدوجة التي يكشف عنها التحري عن التأثيرات التي خلفها برودون .

ان تصوير هذه التأثيرات ولو بالخطوط العريضة يذهب بنا الى أبعد ما يجب . لأن التيارات الفكرية والعملية التي غذاها برودون عديدة تتطلب شروحا لامجال لها او تلخيصا مخلا . ومجرد تعدادها قد يبدو للعقول الحالية الذهن تعدادا رتيباً في صالح مؤلفنا المفضل .

انه رائد (التكاملية) و « الفلسفة الذرائعة » و « الواقعية الاجتماعية»

---

(١) : خطأ في كتابة الكلمة ، الأصح برنشتاين Bernstin . أخذنا التصحيح عن مجلة (الفكر) العدد ١٤٠ – ١٤١ عام ١٩٦٨ . (المترجم)

و « الشخصانية » وأب « الاتحادية » و « الاقليمية اللامركزية » و « الاقتصاد السياسي » (البرلمان الاقتصادي) ونظرية « الحق الاجتماعي » والمحرك الأول « للديمقراطية الاقتصادية » و « التضامنية » و « التعاونية » و « النقابية » و « الاشتراكية » وهو طليعة التعليم الحديث : وفي هذا التعداد العجيب كله – الذي يمكن البرهان عليه بأجمعه – اسم واحد يكفي مع ذلك على مايبدو لمجد « ذلك المفكر ، أشجع مفكر في الاشتراكية الفرنسية »(كارل ماركس) الذي مازال من الوجوه الشهيرة المجهولة .

سنترك على حدة « الاتحادية » (أكثر المذاهب اشتهارا بصلتها ببرودون) والحركة التربوية (التي ما انفك يغذيها) ،وسنكتفي بالاشارة الى أربعة من التيارات الأساسية التي تتميز بقرابتها المباشرة مع الفكرة البرودونية وبأهميتها الحقيقية : قصدنا بذلك تيارين فلسفيين: « الواقعية الاجتماعية » و «الشخصانية» ،وحركتين مذهبيتين : « النقابية » و « الاشتراكية » .

لقد كرّس « سوريل » برودون بأنه « أكبر فيلسوف عرفته فرنسا في القرن التاسع عشر » وهو الآن معروف لا فقط بأنه موجد الأخلاق العلمانية المستقلة والمحرك الأول للجدل السلسلي بل كواحد من أهم مؤسسي السوسيولوجيا ان نظرية « الواقعية الاجتماعية » التي كان هو أول من ذكرها هي حقا احدى النظريات المسيطرة على فكره . ويمكن أن تكون مؤلفاته كلها شرحاً لهذه النظرية الأساسية . وبسبب وضعه « الفكرة الأم في السوسيولوجيا » (بوجله) موضع البداهة فلا عجب اذا كانت أفضل الدراسات عن برودون من عمل علماء في علم الاجتماع لم يترددوا في المناداة به «أكبر مفكر اجتماعي في فرنسا »(كورفيتش).

ولكن برودون واحد أيضاً من أهم رواد « الشخصانية » – وصفته هذه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأولى – .

هذا الأمر مازالت معرفته قليلة على الرغم من أن طابع « الشخصانية » في كتبة كما قال (لوباك) يبدو مراراً . والواقع أنه بالنسبة لبرودون ، كل تحويل اشتراكي فعلي يجب ان يرتبط بتحويل شخصي حقيقي ، وكل تحويل جماعي باستقلال ذاتي للأفراد ، فرادى ومجتمعين .

وهكذا فقد تزود فكر « رونوفيه » ولا سيما فكر « مونيه » بهذا المذهب الشخصي الاجتماعي . وكذلك سيغوى هذا المذهب الشخصاني ، ولكن هذه المرة من ناحيته الوجودية ، تمرد ألبر كامو اوبرنانوس . ويمكن أن نربط بهذا الأثر الفلسفي تلك الاشعاعات ذات الصفة الأدبية الغالبة التي أثر بها برودون على بعض كبار العقول . إن الانسان الذي دعاه سانت بوف (الواقعية في الفن) بالناقد الكبير والكاتب الكبير والذي يطالب بعضهم (جان جهانو وجان اونيوس) حالياً بادراجه في مناهج اللغة الفرنسية في الصفوف المنتهية له أثر باهر ، من جملة آثاره ، على تولستوي ومؤلفاته (التي منها الحرب والسلم) ، وفي فرنسا لم يتردد كتّاب أمثال ميشله وروفان في تنوعها وأمثال فاغه وباريس وجهانو وبولان بالاعتراف بملاحة أسلوب « هذا الرأس الكبير » واشعاع فكره .

ولكن أثر برودون الاجتماعي يبقى بلا منازع أهم أثر .

فهو جدّ « النقابية » والأب الشرعي للاشتراكية «العلمية» (قالها ماركس قبل تخاصمها) والأب المغذي الماركسية تلك هي أصدق الصفات البرودونية التي تظهرها الحركة العمالية الحقيقية وهنا تجد العبقرية البرودونية أحفادها الحقيقيين وتثبت حيويتها المستمرة .

ألم يعترف ألبرباية الذي كان يشعر بقليل من الود الشخصي نحو هذا البزانسوني الكبير بأن تأثيره كآثاره معقد وهام .. وأنه ساهم مساهمة قوية في

انتشار الأفكار الاشتراكية . وبأن أثره على كارل ماركس لاجدال فيه .. وقد سلكت الاشتراكية باسم برودون طرقاً فوضوية خلال بضع سنوات . ويعود الفضل أخيراً بنمو الجمعيات التعاونية والتضامنية والنقابات المهنية لتأثير أفكار برودون في معظم الأحوال » (الكتاب السياسيون في القرن التاسع عشر).

وانتشر مذهبه عقب وفاته في أوربا بأجمعها . وأصبح لبرودون عندئذ « فعلا على العمال يشبه السحر الحقيقي » (جان دوفينيو) . وقد جعلت منه مقالاته الصحفية التي كانت تقرأ بولع بين الطبقات الشعبية ، وكتبه ككتاب « الرسالة الأولى » (« ذلك البيان العلمي للبروليتاريا الفرنسية (ماركس) ») وكتاب « العدالة » (« واحد من أمم الكتب في القرن التاسع عشر » (ه. دولوباك)) أو كتابه في « قوة الطبقة العمالية السياسية » (« قرآن الحركة العمالية الفرنسية » (غورفيتش)) لقد جعلت منه هذه الكتب رجل الطليعة في « الاشتراكية » الاوربية .

ومنذ أن كان حياً أثر مذهبه على جميع التيارات الاشتراكية وامتد الى جميع البلاد .

ففي انكلترا « وجدوا في برودون مرعى جاهزاً » (رسالة أنجلز الى ماركس ٨ ك ١ ١٨٥٠ - وهنا من جون وات ١٨٥٠ الى الاشتراكية النقابية ومن الرئيس العمالي ه . لاسكي الى وودكوك الأمين العام الحالي لحزب T. U. C. (وهو مؤلف كتاب بعنوان « برودون ») الصلة المجهولة بين مذهب برودون والمذهب العمالي .

ولم تخرج هذه الكتب في القارة الاوربية حتى ترجمت الى الاسبانية والالمانية والروسية .

لذلك فقد اعترف انجلز اعترافاً ضمنياً في مقدمته سنة ١٨٩٠ على « البيان الشيوعي » باتساع هذه الهيمنة البرودونية . قال : « لقد احتاج الأمر الى منهاج

لا يغلق الباب أمام أنصار برودون من الفرنسيين والألمان والبلجيكيين والاسبانيين».

وفي ايطاليا – وبصورة خاصة مع ميكوني واتحاديته السياسية – وفي اسبانيا – لاسيما مع جماعة ريفيستا بلانكا الشهيرة – مازالت الفلسفة البرودونية، ممزوجة بفوضوية باكونين، تمعن في التعمق. وفي بلجيكا ستستوحي اشتراكية بيب وفان ديرفيلد من مؤلف «العدالة» بصورة واضحة بينما يحاول آ. دومان ان يلحقه باشتراكيته الاصلاحية.

الا أنه من المؤكد ان البلاد الألمانية والروسية مع البلاد الشمالية هي التي كانت للفلسفة البرودونية مرتعاً مفضلا. فقد نشر أفكاره في ألمانيا عدد كبير من المثقفين وكان أوائل شراحه من الالمان (ديل، مولبرجر، الخ..) وفي ألمانيا جرت من قبل برنهايم[1] أول محاولة للتوفيق بين فلسفة برودون وفلسفة ماركس. وفي هذا التيار (الذي اشترك فيه هس) يحتل غرون مركزاً خاصاً. لأنه اعتبر برودون «المفكر الذي لم يتقدم عليه أحد، ربما منذ ليسينج وكانت» فأقام نفسه مترجماً له لايكل وتلميذاً.

ومع ذلك فقد كان تأثير مذهب برودون في أوجه بروسيا حيث اشتهر شهرة غريبة: فقد ترجمت كتبه بهمة لاتصدق اذا سمحت المراقبة أو انتشرت خفية وقرئت بنهم نادر تملأ الطلاب حماساً ويستشهد بها كبار الكتاب أمثال دوستوافسكي وتورجنيف في مؤلفاتهم. وفي هذا الانتشار الواسع لعب هرزن، الرجل ذو الذكاء الممتاز دوراً أساسياً. وسلك سلوك التلميذ المتمسك بالأصل وأعلن ذلك اذ كتب الى برودون يقول: «انت أستاذي».

ان مذهب لاروف[2] الشعبي في التربية (ويهدي كتبه للاشتراكي الفرنسي)،

---

(١): الملاحظة السابقة ذاتها. Bernstein عوضاً عن Bernheim.

(٢): خطأ في الاملاء ايضاً والصواب لافروف (Lasrov) (المصدر ذاته).

وفوضوية باكونين وكروبتكين وتولستوي الذين يجاهرون على التوالي بصلتهم بفلسفة « هذا الرجل القوي جداً » (تولستوي) « و « برودون الخالد » (كروبوتكين) الاشتراكي الشهير البطل » (باكونين) كل هؤلاء يتصلون مباشرة بالفلسفة البرودونية ولو أن رجال دعايتهم يظهرون بمظهر المترجم قبل التلميذ .

وهكذا فان فكر برودون تجسّد ، بفضل الانتشار الأممي الذي لاقاه عفوياً ، في الحركة العمالية الواقعية ، وعاد بذلك الى الواقع الاجتماعي الذي استلهمه والذي تعرف الى ذاته فيه .

وعند كل دفقة قوية من هذه الحركة وفي كل المنجزات الاشتراكية او النقابية ستظهر الواقعيةالتعددية البرودونية ممزوجة مع الواقعية الماركسية مزجاً موضوعياً وثيقاً .

ان تأثير الفكر البرودوني على فكر ماركس الشاب لاجدال فيهالآن . « المشاهدة قاطعة سواء أكان من الناحية التاريخية للمذاهب الاجتماعية أم من ناحية تاريخ السوسيولوجيا .. » كان من المستحيل ان يكون ماركس لولا برودون » .. الى هذا الحد من الكلام ذهب غ . غورفيتش مع انه معجب أمين بماركس ولكنه مفتوح البصيرة . نعلم الآن الى أي درجة «بذرتفلسفةبرودون بذورها في تفكير ماركس الى حد أن ماركس أخذه الغضب من ذلك فهاجم أستاذه في كتاب سيء نسب اليه فيه أفكاراً تخالف تماماً الأفكار التي كان يعلمها » . (ج . دوفينيو) .

ونحن نعرف من ماركس نفسه ومن كتاباته في « دفاتر المطالعة » . الانطباع المدهش الذي تركته في نفسه كتابات برودون الأولى . وكتابهالأول الذي يتعرض حقاً للقضايا الاقتصادية : « العائلة المقدسة » يحوي على تقريظ

حقيقي لبرودون ـ يبرز فيه ماركس الشاب المقاطع البرودونية التي سيستخدمها عملياً كمنطلق لجميع نظرياته . كتب يقول : لقد أخضع برودون الملكية الخاصة الى أول فحص جدي وعلمي في الوقت نفسه .. وقد قلب هذا التقدم الاقتصاد وجعله لأول مرة قابلاً لعلم صحيح »

ولكن ماركس لا يكتفي بأن يقر برودون مؤسساً للاشتراكية العلمية بل يذهب الى أبعد من ذلك قال : « عندما استشهد برودون بحوادث التاريخ الساطعة أبان بالتفصيل كيف نتج البؤس عن حركة رأس المال » ... وقال : « عندما جعل برودون من العمل مقياساً للأجر وتحديد القيمة » وعندما أبان أن فائض القيمة يأتي من القوة الجماعية فقد أوضح كيف « يستطيع الرأسمالي أن يشتري لا ثمرة العمل فقط بل أكثر من هذه الثمرة » . وفي كتابه : « الايديولوجيا الالمانية » الكتاب الذي كتبه في ١٨٤٥-١٨٤٦ وبقي بلا نشر الى سنة ١٩٣٨ لا يمدح ماركس في برودون الاقتصادي الثائر الكبير وسيد الاشتراكية العلمية وأب نظريات (القيمة – العمل) وفائض القيمة بل يمدح فيه أيضاً الجدلي المتين فقد كتب يقول : « ان أهم ما في كتاب برودون « في خلق النظام عند البشر » هو جدله السلسلي ، ومحاولته ايجاد طريقة تبدل بها الفكرة المستقلة بعملية التفكير » .

لذلك فنحن ندرك لماذا قرر ماركس في أيار ١٨٤٦ أن يختار برودون مراسلاً فرنسياً لتلك « الشبكة الدعائية الاشتراكية » التي يريد تنظيمها بين الشيوعيين والاشتراكيين في جميع البلدان .

ولكن في تلك الرسالة فضح لـ : غرون « كرجل خطر » وذكره « لمراقبة يجب اجراؤها على الكتابات الشعبية » ولضرورة التحضر « لساعة العمل » بما حض برودون – في جوابه الايجابي – على اعطاء ماركس بعض النصائح

يحذره فيها من العقائدية والرومانتيكية الثورية ومن « الانقسامات » الضارة بقضية الاشتراكية. فامتعض ماركس الشاب من نصائح صاحبه الأكبر امتعاضاً شديداً وتبرّم من روح الاستقلال عنده فصمم عندئذ على نكران جميله بعد أن أصبح عقبة في طريقه .

ولم يخطىء برودون مطلقاً في تفسير معنى هجوم ماركس السيكولوجي. ولم ينسبه الى خلاف مذهبي بل كتب على هامش نسخته من كتاب « بؤس الفلسفة » : « إن ماركس اصابته في الواقع الغيرة ... والمعنى الحقيقي لكتابه هو أسفه على أن تفكيري في كل مكان مماثل لتفكيره وانني قلته قبله » .

ان هاتين الفلسفتين المشتركتين في أصولها ومراميها النهائية والمتكاملتين بأساليبها رغم النزاعات وردود الفعل والعنف المذهبي ستتقابلان عند كل منعطف كبير من الحركة الاشتراكية وتقفان وجهاً لوجه ، وتمتزجان وتشتبكان الواحدة بالأخرى في طريق نموهما .

ان الاممية العمالية الاولى بعثها في بادىء الأمر جماعة من أنصار برودون الاصلاحيين ومالبث أن سيطر عليها أنصاره اليساريون أمثال فارلان . وهي هذه الفلسفة البرودونية الثورية التي فازت في مؤتمر جنيف (١٨٦٦) وبروكسل (١٨٦٨) وبازل (١٨٦٩) . عندماأعلنت حكومة الكومون الثورية كانت اكثريتها من أنصار برودون وجميع التدابير الادارية والاقتصادية والسياسية التي اتخذت من قبل هذه الحكومة استوحيت من برودون (غورفيتش) . ولم يؤد سقوط حكومة الكومون الى « الايذان بموت المذهب البرودوني » كما يعتقد انجلز . بل سيجد مذهب برودون بعد الكومون في الحركة النقابية وفي الحركة الاشتراكية أوج تفتحه .

وبينما أصبح غامبتا واحداً من رؤساء الحزب الجمهوري ونادى ببرودون.

« أشد العقول بأساً وانه مدين له بالكثير » ، ألف بروس حزب عمال ممكني[1]
ويمثل فلسفة برودونية معتدلة تستند الى التسيير الذاتي واللامركزية – ويستوحي
آلمان وبول لويس من اتحادية بيزونتن . وسارت الفلسفة البرودونية في طور
جديد عند توحيد الحزب الاشتراكي في عام ١٩٠٥ . ويبدو من مذهب جوريس
كأنه الأبن الشرعي لمذهب برودون . إذ ان التوفيق الذي أراد جوريس أن
يقوم به بين ماركس وبرودون مأخوذ الجزء الأكبر منه من الرجل الذي يعتبره
جوريس « نصراً كبيراً للحرية واشتراكياً كبيراً في الوقت ذاته » .

ومنذ جوريس حتى أيامنا هـذه تتكشف لنا في جميع ألوان الحركة الاشتراكية الفرنسية تلك النزعة الجماعية الليبراليه ، وتلك الذرائعية العمالية وتلك العدالة المثالية – الواقعية التي يتميز بها الفكر البرودوني . وسيلجأ أصحاب المحاولات في اعادة تنظيم اليسار الى هـذه الأفكار القومية عند مؤلف « القدرة السياسية عند الطبقات العمالية » ولو غاب عنهم في كثير من الأوقات أصلها .

وسيترك برودون أيضا أثرا في المذهب الكاثوليكي الاجتماعي ، من خلال « بيغي » الذي يصرح قائلا « اني من أنصار سياسة برودون » ومن خلال « مونيه » الذي يلجأ الى برودون في مفهومه عن الماركسية المفتوحة والمذهب الشخصاني الاجتماعي .

ومن الطريف أن نشاهد أن القائمين الرئيسيين على انفتاح الكنيسة الكاثوليكية الحالي (أمثال هـ . دولوباك و ب . هوبان) وأن فلاسفة مسيحيين (أمثال جان لاكروا) هم من كبار شراح برودون .

ولكن برودون لا يكتفي بان يكون أحد كبار الموحين بالحركة الاشتراكية الحديثة بل يبدو أيضا كأنه مؤسس « النقابية » .

---

(١) هو حزب عمالي يطالب بما يمكن تحقيقه (المترجم).

استقلال ذاتي للعمال ، اتحادية مهنية ، فصل الاقتصاد عن السياسة والحزب عن النقابة ، تسيير ذاتي ! كل هذه الأفكار الفعالة عند برودون انتقلت الى إرثه النقابي . و كثير من العبارات في كتبه (أكان الأمر في « تناقضات اقتصادية » أو في « المقدرة السياسية ») تنبىء بدستور أميان كتاب المذهب النقابي المقدس .

والواقع أن بلوتيه وغروفهلس وسورل ، مؤسسي المذهب النقابي وأصحاب نظرياته جميعهم من أتباع برودون المؤمنين ولم يخفوا مطلقاً مصدر الهامهم . وقد أقر ليون جوهو الذي سيطرت شخصيته طويلا على منظمة C. G. T. باخلاصه « الى الفكرة البرودونية القديمة » .

وبينما تستمر نزعة الاتحادات البريطانية الاصلاحية في ضم إرث برودوني ما يزال فعالاً ، تسيطر النقابية الثورية بعد أن مذهبها سورل حتى عام ١٩١٤ على منظمة الـ C. G. T. وتنتشر أيضاً على جميع القارة الأوربية ولا سيما في روسيا : يقول غورفيتش « النقابيون الثوريون والبرودونيون ولا غير » يمارسون تأثيراً جازماً على الثورة الروسية . ومنذ وصف غورفيتش وأبحاثه ومنذ نهاية الستالينية وبعض الكتب الحديثة (ككتاب دافيل غيران : الفوضوية) بدا واضحاً تأثير المذهب البرودوني على تشكيل مجالس السوفيت في قاعدتها الأولى وعلى فكر لينين .

ولم تدم سلطة مجالس السوفيت هذه في الواقع سوى بضعة أشهر وألغيت بتأثير ستالين وتروتسكي وجهودهما المشتركة .

وعلينا انتظار المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي (١٩٦١) لكي يجري الكلام من جديد بعد نهاية الستالينية عن ذلك « التسيير الذاتي » للجماهير الذي بقي رغم كل شيء في الضمير الثائر للشعب الروسي .

وخلال ذلك وعلى غرار الثوريين الألمان والمجريين والاسبانيين ومجالسهم العمالية المستوحـــاة من برودون تتلمذت يوغسلافيا تيتو أيضاً على برودون

« فاكتشفت كتب برودون وقرأتها سراً كما يقول د . غويران ، واستقت مما فيها من أفكار سباقة الزمن (الفوضوية) .

وهكذا في الماضي والحاضر كلما اقتضى الأمر فتح الماركسية أو تحويل الرأسمالية أكان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة ما زال الناس يلجؤون الى برودون وإلى مذهبه .

ان فكر برودون بوصفه منهجاً لا مذهباً وبصفته درباً قابلا للتطور لابناء تام الأجزاء تستدعي الحوار والتوسع والضم والتسرب . وبذلك يغتني هو ذاته ويغني المذاهب التي تتقابل معه .

ان واقعيته المثالية تقدم للأزمنة الحديثة والمقبلة حواراً جدلياً مدهشاً بين المادية والتلاردية ، اللتان وان اعتمدتا على مضادات متعاكسة قد تجدا نفسيهما في حضن الواقعية .

في الوقت الذي أصبحت فيه أخطار السيطرة الرأسمالية أو الهيمنة الحكومية والتكنوقراطية أو البيروقراطية ، من الأمور البارزة تهدينا ديمقراطيته التعددية الى طريق نسلكه . أو ليس يناسب أن نبحث في توازن تضامنيته واتحاديته الفعالة عن احدى الوسائل القادرة على التوفيق بين الديمقراطية الاقتصادية والديمقراطية السياسية ؟

لذلك فقد استطاع غ . غورفيتش في عام ١٩٦٦ قبيل وفاته أن يشاهد « بأن برودون بعد وفاته بمائة عام ما زال يفرض نفسه ان على الشرق أو على الغرب . وأعتقد بأن هذا أكبر شرف يمكن أن يهدى اليه .

ليس في الغرب من قضية ترمي الى تجاوز الرأسمالية أكانت في الزراعة الجماعية أو اصلاح المشاريع او التخطيط او الاتحاد او التشارك ، او اصلاح التوزيع

الا وتمر على حلول تعرّض لها برودون . ويعني هذا أنه ما من « مجال اشترا كي» او حتى ديمقراطي يمكن أن يستغني في بنائه عنه .

وفي الشرق ، منذ نهاية الستالينية وتوسع القضايا العامة العائدة للبلاد المصنعة تصنيعاً عالياً ، عادت الى البحث قضية « تسيير الجماهير الذاتي » ، تلك الفكرة البرودونية القديمة التي نشأت عنها مجالس السوفييت القاعدة ، كما عادت فكرة الديمقراطية الزراعية الصناعية . فقد احتفل السوفيتيون بالمولد ١٥٠ لهرزن أحد تلاميذ برودون الكبار الذي كان لينين يكن له تقديراً خاصاً احتفالاً مليئاً بالحماس . ونادوا به نبياً من أنشط أنبياء روسيا . ولم يتورع راوول لابري المختص الكبير بالشؤون الروسية عن الكتابة في عام ١٩٢٨ : « لقد ارتبط مصير برودون ارتباطاً مزدوجاً بفلسفة هرزن وآثاره وسيبقى كذلك لأنه لا يمكن الرجوع الى هرزن دون الرجوع في الوقت نفسه الى برودون « (هرزن وبرودون) ». ولهذه النبوءة أهميتها .

ان « العناصر المناهضة للدولة ، والارادية » التي جاء بها برودون والتي بدأت فيها فلسفة ماركس وفلسفة لينين تبدو كأنها تعود الى أهميتها تحت ضغط الواقع الاجتماعي والدوافع الاقتصادية ، تلك الأهمية التي أخفتها عن طيب خاطر قيصرية ستالين وضرورات الساعة . ومهما يكن من أمر :

« ان فلسفة برودون وفلسفة ماركس تكمل وتصلح أحداهما الأخرى ولا تتعارضان » (غورفيتش)

فاذا كانت فلسفة ماركس المذهبية تحتفظ بقوة تعبيرية كبيرة فان فلسفة برودون التعددية تكتسب اليوم مزيدا من المقدرة التنفيذية الفريدة .

ويبدو برودون بعد وفاته بمائة عام وكأنه يكتب لليوم وللغد . اجتماع اقتصادي ، محاسبة وطنية ، وحدة عضوية في المشاريع ، زراعة الجماعة ، اصلاح

التوزيع ، الترفيع الاجتماعي ، الاتحاد ، التنافس السلمي ، التربية المستمرة :لا ننتهي من تعداد المسائل البرودونية المتفقة مع المناقشات القائمة في زمننا والمعارك التي ستقوم في غدنا .

ان قوة الشخصية وحدة النقد وواقعية المؤلفات الموضوعية ، وكثرة التأثيرات واستمرارها كل هذا يشير الى عبقرية برودون المجددة .

ان تطور العالم الفلسفي والاقتصادي في الشرق كما في الغرب وما فيه من تهديد ومايحمل من أمل وما يسمح به من حوار ألا يؤدي كل هذا الى اعتبار برودون نبياً للقرن الحادي والعشرين ؟

* * *

برودون يعرّف بنفسه

من أنا

ثائر

أنا ثائر ولست بهدام (رسالة في ٤ آذار ١٨٤٢)

يود الشعب لو يتخلص نهائيا . إنما ... ليس هناك من نهاية (رسالة الى لانغلوا كانون أول ١٨٥١)

الثورة قائمة على الدوام ... وليس هناك بالضبط سوى ثورة واحدة هي ذاتها مستمرة . (نخب الثورة)

الثورة قوة لا تستطيع أية قدرة أن تتغلب عليها . وتقضي طبيعتها ذاتها بأن تقوى وتعظم من جراء المقاومة التي تلقاها بالذات ، بالامكان توجيه الثورة وتعديلها والتخفيف من سيرها وليس بالامكان سحقها على الاطلاق . ليس بالامكان خداعها أو تشويهها أو بطبيعة الأمر قهرها . فكلما شددت الضغط عليها كلما زدت في هياجها وجعلت تأثيرها محتوما (فكرة عامة عن الثورة ، الدراسة الأولى) .

يجري في الوقت الحاضر التبشير بعدد لا ادري مقداره من الأناجيل الجديدة . ولست أرغب في زيادة عدد هؤلاء المجانين . (رسالة في ٢٧ تموز ١٨٤٣)
فان معظم الثائرين لا يفكرون اسوة بالمحافظين الذين يحاربونهم إلا بانشاء سجون لأنفسهم . (الثورة الاشتراكية) .

إن الرجعية وهي أصل الاستبداد موجودة في قلب كل انسان وتبدو

نا في وقت واحد على طرفي الأفق السياسي وهي ليست من أقل أسباب شقائنا شأنا ...

كل حزب سياسي مهما يكن يمكن أن يصبح على التوالي وبحسب الظروف تعبيراً ثورياً وتعبيراً رجعياً (فكرة الثورة - الدراسة الأولى) .

لقد حان الوقت لكي تزول مدرسة أولئك الثوار المزيفين الذين يشتغلون بالتحريض أكثر من اشتغالهم بالعقل ويهتمون بالسطو أكثر من اهتمامهم بالفكر فيظنون بذلك أنفسهم أقوى وأقرب الى المنطق (الثورة الاشتراكية) .

مادامت الأفكار في المجتمع عبارة عن مصالح والمصالح عبارة عن بشر فانه يصعب أن يقبل بشر سيطروا عن طريق المصالح والأفكار بأن يمحوا أنفسهم وأن يزولوا بل يجب الانتصار عليهم :

... وللسبب نفسه أيضاً رأيت من واجبي تذكير قرائي ... بأن هناك أحوالاً تصبح فيها الثورة ضد الدولة حتماً وواجباً معاً . فعلينا أن لاندع الفكر الثوري ، فكر الحرية والتقدم ، يهمد فيما بيننا .

فلو لم نجد فيه سوى ضمانة ضد الخيانات المنظمة ومحرض لممثلينا للتغلب على خمولهم وتمردهم لاقتضى منا ذلك أن لانجعل هذه النار المقدسة تخمد يوماً ...

لاشك في أن المثل الأعلى للتقدمية هو في انقلاب الهيئة الانتخابية والمجالس والدولة فجأة بعد أن تدرك عدالة جميع هذه الثورات ونصاعتها الى هيئات راديكالية وأن تباشر الاصلاحات بصورة تلقائية ...

وأنا ضمن هذه النظرة تجرأت على عرض حالة من الحالات الشديدة عالماً حق العلم بأن ثورة منتظرة لايخشاها سوى الذين يقفون في وجهها (خلق الغرب الفصل ٥) .

و مصالح

أنا أبشر بتحرر (البروليتاريا) وبالاشتراك بين العمال . أنا أدفع للثورة بجميع الوسائل .. بالكلام والكتابة والصحافة والعمل وضرب المثل ...

نعم اني مصلح . وأنا أقول ذلك كما أؤمن به ايماناً عميقاً حتى يكف الناس عن لومي على هذا التبجح . أريد أن أهدي العالم . قد تكون هذه الفكرة الهوجاء عندي وليـــدة عجرفة متعالية انقلبت الى هذيان ، انما نحن متفقون على الأقل . أن زملائي كثيرو العدد وان هذياني ليس من النوع الفريد ...

المصلحون بصورة عامة يغارون على دورهم في الحياة ولا يطيقون المزاحمة ولا يحبون المشاركة . يتخذون لأنفسهم مريدين لا مساعدين . أما سعادتي أنا بالعكس فهي في بث الهوى الذي يتملكني وجعله بقدر ما أستطيع من الأهواء السارية .

ومن جهة أخرى فان كل مصلح صانع المعجزات أو يتمنى على الأقل أن يكون كذلك .. أما أنا فاستقبح المعجزات كما أكره أنواع السيطرة ولا أهدف إلا الى المنطق ...

أخيراً ، وفي هذه النقطة يزيد ابتعادي عن أمثالي ، لا أجد ضرورة لقلب الأرض عاليها سافلها في سبيل الوصول الى المساواة . فالبرهان على أن الانقلاب وحده يستطيع الاتيان بالاصلاح ما هو بنظري إلا معادلة منطقية وبحث عن الحقيقة في عالم المجهول . أما أنا فاني الى جانب التعميم والقياس والتقدم.
(الرسالة الثانية — الخاتمة) .

اعملوا في سبيل الاصلاح ، واقامة العلم الحديث الذي يعني تشييد المجتمع نفسه واقامة النظام العام . اعملوا في ذلك عن طريق التنقيب في المؤسسات

والقوانين وعن طريق نقد الوظائف الاجتماعية وشرح مبادىء المساواة المنثورة في الدستور وفي الشرائع وعن طريق المناقشات الاقتصادية وتحديد التدابير الواجب اتخاذها عند الحوادث ... فاذا أحسستم بكفاية من القوة فلا تلجؤوا الى الطلب بل الى الاصرار !.

... فلو تجرأت السلطة في يوم من الأيام تخلصاً من سهام نقدكم المحرق على أن تمنع العلم نفسه وان توقف تبادل الأفكار لكنتم عندئذ أيها الديمقراطيون في حالة دفاع مشروع ولكان عليكم أن تسألوا التاريخ كيف يتخلص الأحرار من الطغاة ...

إن حق القوة لم يقل بعد كلمته الأخيرة . فهو وحده يستطيع أن يضع حداً للنزاع القائم بين الطبقة المسماة بالبرجوازية التي تزول والطبقة العاملة المأجورة التي تلد كل يوم . يجب أن يتبدل نظام العمل والمال والتجارة أكان ذلك عن طريق القتال أم عن طريق دستور رضائي ، لا أهمية لذلك . .

سيحطم الشعب والديمقراطية سيادة المال... وسيبدل علاقة العمل برأس المال وسينشيء الحق الاقتصادي . (الحرب والسلم . الكتاب الثاني الفصل ١٢).

— هرفي —

ليس لي مذهب وأرفض رفضاً صريحاً التفكير في المذاهب . لن يعرف للانسانية مذهب إلا في نهاية البشرية ... ان الأمر الذي أهتم به هو أن أجد للانسانية طريقها أو افتح لها هذه الطريق أن استطعت . (الشعب مقال في ٢١ آذار ١٨٤٩) .

لقد وجدت أن المجتمع ذا المظهر الهادىء والمنظم والواثق من نفسه عرضة للفوضى والخلاف وأنه مجرد من العلم الاقتصادي كتجرده من الأخلاق وان ذلك ينطبق أيضاً على الأحزاب والمدارس والطوباويات[1] والمذاهب .

بدأت اذن أو عدت الى القيام بسبر عام للحوادث والأفكار والمؤسسات بجهود جديد دون تحزب أو خضوع الى أية قاعدة في التقدير سوى المنطق نفسه.

وعملي هذا لم يفهمه الناس كثيراً ومن المؤكد أن بعض الذنب في ذلك يقع علي . اذ يتعذر علي عند الخوض في مسائل تتعلق بجوهر الأخلاق والعدالة أن أحتفظ دائماً بهدوء الأعصاب وعدم المبالاة الفلسفيين لاسيما وقت أواجه مخالفين في الرأي أصحاب مصلحة وسوء نية . وعلى ذلك فقد اشتهرت بأني هجاء بينما لم أقصد أن أكون سوى ناقد . واشتهرت بالتحريض بينما أقتصر على المطالبة بالعدالة وبأني حزبي حقود بينما لا أتحمس إلا للرد على الادعاءات الواهية وبأني أخيراً كاتب متقلب لأنني أسارع في فضح التناقض لدى من كانوا يظنون أنفسهم أصدقائي كما أفضحه لدى أعدائي .

(رساله الى فيليومة ٢٩ ك٢ ١٨٥٦) .

إنك تسألني ايضاحاً عن النمط الذي يجب أن يبنى عليه المجتمع بناء جديداً أحب أن أجيبك على ذلك بكلمات قليلة وأسعى أن أقدم لك في هذا الموضوع أفكاراً صحيحة .

مادمت قد قرأت كتابي فلابد أنك تدرك أن الأمر لا يقتضي الآن أن نتخيل وأن ننسج في أدمغتنا مذهباً نقدمه للناس بعد ذلك . لا يكون اصلاح العالم على هذه الصورة . لا يمكن للمجتمع أن ينصلح إلا عن طريقه نفسه أي يجب دراسة الطبيعة البشرية في شتى مظاهرها في القوانين والأديان والعادات

---

(١) utopie التصورات عن المدينة الفاضلة او المثالية (المترجم)

والاقتصاد السياسي ثم الخروج من هـــذه الدراسة الهائلة بمبادىء عامة تصلح لاتخاذها قواعد .

إن هذا العمل يتطلب قرونا من الزمن كي يصل الى تمامه . ويبدو الك ذلك مدعاة لليأس ولكن اطمئن . هنـاك في كل اصلاح أمران مختلفان كثيراً ما يخلط الناس بينهما . دور الانتقال ودور الكمال والتمام ...

فيما يخصني سأقدم للناس الأوليات البديهية وازودهم بالأمثـلة والطريقة وأحرك عجلة الأمور وعلى الناس أجمع أن يقوموا بما تبقى .

لذلك فاني أؤمن أن أحدا على الارض غير قادر كما قيل عن سان سيمون وفوريه أن يقدم للناس مذهبا متـكامل الأجزاء تاما جاهزا للعمل .

انها أكفر كذبة يمكن تقدمتها للناس .

ان دراسة المجتمع لا حد لها وما من إنسان يحيط بها كما ليس هناك رجل يحيط بالطب والفيزياء والرياضيات . انما تستطيـع أن تكتشف مبادئه ثم عناصره ثم جزءا منه يستمر في الازدياد . والذي أصنعه الآن هو تحديد عناصر علم السياسة والتشريع ...

بـكلمتين مختصرتين : القضاء على الربح الحرام تدريجيا وحتى النهاية تلك هي مرحلة الانتقال . ويأتي التنظيم نتيجة لمبـدأ تقسيم العمل والقوة الجمـاعية مقرونا بالحفاظ على الشخصية عند الرجل والمواطن (رسالة الى غوتيه ٢ أيار ١٨٤١) .

هناك ضرورة لثورة جديدة منظمة .

بدلا من ذلك النظام الحكومي الاقطاعي العسكري المنسوخ عن نظام الملوك القدامى يجب أن نشيّد بناء المؤسسات الصناعية الجديدة .

بدلا من تلك المركزية المادية التي تبتلع السلطات السياسية ، علينا أن ننشىء المركزية الحرة للقوى الاقتصادية (نخب الثورة .. الدراسة الثانية) .

بعد أن كانت الثورة الفرنسية على التوالي دينيـة ثم فلسفية ثم سياسية أصبحت الآن اقتصادية .

ان محاولة بناء علم الاقتصاد ، محاولة بناء علم بمبادئه وخصائصه وطريقته ومسلماته الخاصة ، ان بناء علم بعيد عن الرياضيات والتشريع ذلـك ما يقتضيه الأمر لاشغال الثورة ، لا أقل من ذلك .

وبعد تأسيس العلم الاقتصادي تنشأ له فلسفة تاريخية تسايره ثم بعد ذلك فلسفة عامة (رسالة الى ادمون ١٠ كانون ثاني ١٨٥٢)

أما أنا فكنت آخر من جاء ولقي أسوأ معاملة في هـذه الحركة العظيمة التي يسمونها صوابا أوخطأ بالاشتراكية والتي ما هي إلا امتداد للثورة الفرنسية. أنا لا أطالب بازالة أي انسان أو تحطيمه . فلتكن المنـــاقشة حرة وليدافع خصومي عن أنفسهم هذا كل ما أبغي . اني اعلن الحرب على الأفكار القديمة لا على الرجال القدامى .

كنت أظن سنة ١٨٤٨ بعد مزيد من الكوارث أن جميع التعابير الدالة على النزاع القديم التي لم ينخدع بها اريسطو وما كيافيل من ملكية ، وارستقراطية وديمقراطية ، وبورجوازية ، وبروليتارية الى آخر ما هنالك قد تجردت من كل قيمة سوى قيمتها الانتقالية ...

كانت الثورة الفرنسية قد انتقلت الى مرحلة الأساطير وأنا أول من يأتي ليقدم لها شرحا . (عدالة الثورة ، الفلسفة الشعبية) .

الأزمة الفرنسية والأوربية :

لقد استهلكت فرنسا المبادىء التي كانت عمادا لها . وفرغ ضميرها كما فرغ عقلها . وكل من أنجبت من كتاب شهيرين منذ نصف قرن ، ما زال يتنبأ

لها بهذا الاغماء الخلقي الذي حدث لها أخيرا . وقد تجاوب فلاسفة الالمان مع متنبئي فرنسا حتى أصبح مصير وطننا معروفا لدى كل الناس . . . (فلسفة التقدم ، المقدمة) .

ان نظام المجتمع ينقلب رأساً على عقب ذلك هو الواقع . (رسالة الى ايدمون ٨٠ تشرين اول ١٨٥٢)

سيلقى بفرنسا في أحضان احتكار الشركات . هذا هو النظام الاقطاعي المنسوجات والحديد والحبوب والسكر والحرير كل الأشياء في طريقها الى الحصر ، (كراسات ٤ ايلول ١٨٥٢)

لن يفوت المضاربين ورجال الاعمال وصيادي الأسهم الصناعية . . . الموالين لحكومة المصالح بغية تقوية الاحتكار وتفادي المزاحمة في الوقت نفسه أن ينظموا ، ان لم يكونوا قد فعلوا ، شركة هائلة تندمج فيها البورجوازية الرأسمالية وجماعة المساهمين متعاونين . . ان اشتراك رأس المال في جميع الاقطار في تعاون مغفل هو الذي يدعى باتفاق المصالح وتمازج الجنسيات فما قول اليعقوبيين الجدد ؟ (مبادىء الفيديرالية ، الفصل ١١)

البرجوازية مريضة بداء التهاب البطن : وقد غابت عن الوجود كمؤسسة في النظام السياسي والنظام الاجتماعي . وعوضا عن هذه الكلمة التي لم يعد يفهمها أحد اخترعوا كلمة رأس المال وهو لفظ من الفاظ البخلاء . وضد رأس المال وضعوا كلمة المأجورين وهو لفظ من الفاظ الحساد . والمأجورية هي المستوى الثوري ، ابتدعه رأس المال وأصبح تحت تصرف الأمير كالأجر . . .

الملكية تؤدي الى الحكم الاستبدادي وتظن بعد نجاتها من أيدي الطبقات الدنيا أن أي قرار من الأعلى لن يبلغ إليها . لقد سحقتم الفوضى فستكون لكم الدولة في كل مجدها . . .

لا تؤمن فرنسا إلا بالقوة ولا تخضع إلا الى الغرائز . وقد فقدت عاطفة

الاستنكار ويبدو أنها وجدت خيراً في عدم التفكير . كما يكون الشعب تكون الحكومة ! ان السلطة التي لا يتألق فيها أي وحي وطني لا تعكس بدورها أية فكرة وطنية . فهي تسير كما تدور الطاولات السحرية دون دافع ظاهر : ويمكن تعريفها بالعفوية . وحدث كما يحدث بعد الأزمات الكبرى أن بلغ الكره للمناقشات والمذاهب درجة أصبح معها الحاكم والمحكوم والحزب الغالب والمغلوب يتسابقون والناس جميعاً في غض البصر وسد الأذنين لمجرد ظهور الفكرة. الوسوسة والانتحار ! تلخص هاتان الكلمتان الحالة الخلقية والفكرية عند الجماهير. مقود الأعمال بيد أصحاب الصنعة والفعالين من الرجال والمؤخرة مرة أخرى لأصحاب العقائد ! يتحدث الناس عن عزلة السلطة حالياً بين الجماهير الصامتة : والواقع أن الجماهير ليس لديها ما تقوله للسلطة ... (فلسفة التقدم ، المقدمة) .

القضاء على حريات النواحي وعلى الحياة في المحافظات ، القضاء على الزواج وعلى الأسرة ، انعدام الفردية : ويمكن الوصول الى ذلك أيضاً عن طريق تحويل الزواج الى تسرٍّ وعن طريق الزواج الحر والاختلاط وعن طريق حكم الدولة المطلق ...

كراهية المنزل عند المرأة وكراهية الصنعة عند الرجل وتعاظم جنون حب الوظيفة ...

بيوت مفروشة ومدن عمالية تلك هي المنازل من الآن فصاعداً . وللرجل وظيفة وملاك .

لا عقائد ولا أفكار ولا نظريات ولا مذهب . وليسقط العقل وليحيى الارتجال وليحيى الاعتباط . يجسون نبض الرأي العام ويحرضونه ويوجهونه وجهة من الوجهات وبعد ئذ يقال صوت الشعب من صوت الله . (حكم الفسق ، حواشي وأفكار) .

السياسة في الخارج كالرأي العام في الداخل تتخبط بانتظار ضربة القدر وهي تسجل ملاحظات يخيل إلينا أنها مجردة عن حسن الطوية ان لم تكن مجردة بتاتاً عن المعنى. فقدت الدول الكبرى ايمانها بالتوازن الأوروبي. وهي تستنجد ضد الغرب الثائر بالبربرية الشرقية وحرب العروق وابتلاع الجنسيات ...

يخيّم على أوربا بأجمعها ظل ظليل يشبه الظلمة التي كانت تحيط بهتّاف الغيب في أعماق غاباتهم السنديانية وفي أعماق كهوفهم ... ومع ذلك ... فمن المؤكد أن الديموقراطية التي ما هي رغم كل شيء سوى حزب الحركة والحرية لا يمكن أن تمحي من التاريخ.

ومن المؤكد في نهاية الأمر بأن تصبح أوربا دولاً اتحادية تجعلها مصالحها متضامنة وأن الأولوية في هذه المجموعة الفيدرالية التي لا بد واقعة عن طريق تطور الصناعة والتجارة، أولوية المبادهة والرجحان من نصيب المغرب ...

ان الحضارة الحديثة بعد أن تجرّدت من التقاليد والمثل دخلت حتماً في طريق ثورة لا يمكن معها لأي من السوابق التاريخية أو الحقوق المكتوبة أو الايمان الراسخ أن يرشدها ...

يقال لنا: ماذا تنشرون عن الحالة الحاضرة ؟

الحالة الحاضرة، إليك هي: هي في مواجهة ضرورة الأشياء بالتفكير. هي في بدء تربيتنا الاجتماعية والفكرية من جديد. هي في اعطاء الديموقراطية الفكرة والراية اللتان تنقصانها لأن حزباً يعتمد على طبيعة الفكر الانساني نفسه لا يمكن أن يفنى (فلسفة الرقي، المقدمة).

العدالة مبدأ ثوري:

إن زمن الأعراق الطليعية قد فات. والحركة لن تعود الى الحياة في أوربا عن طريق الشرق أو عن طريق الغرب ...

لا يمكن أن تأتي العدالة الا نتيجة دعاية أممية يدعمها الناس جميعاً ...
دون تفريق في العرق أو اللغة .

وكيف تكون رايتهم ؟ العدالة ليس لها سوى راية واحدة : الثورة ، الفلسفة ، العدالة .

الثورة هي الاسم الفرنسي للعدالة والفلسفة هو اسمها الألماني فلتكن لفظة العدالة أسمها الأممي ...

ما هو المبدأ الأساسي العضوي المنظم المسيطر في المجتمعات ؟ هل هو الدين ، أم المثل الأعلى ، أم المصلحة؟ هل هو الحب أم القوة أم الحاجة أم الصحة؟ هناك مذاهب ومدارس لجميع هذه المسميات .

أما المبدأ بنظري فهو العدالة .

ما هية العدالة ؟

– ما هي الانسانية .

ماذا يجب أن تكون ؟

– كل شيء . (العدالة في الثورة ، فلسفة وشعبية)

قانون الطبيعة مثل قانون العدالة يرميان كلاهما الى المساواة فمطلب الأول والثاني مطلب متماثل . والمعضلة لم تعد بالنسبة لرجل الاقتصاد وبالنسبة لرجل الدولة في معرفة : بأيهما نضحي بالاقتصاد على مذبح العدالة أو بالعدالة على مذبح الاقتصاد ؟ بل أصبحت المعضلة في كشف أفضل نصيب نحصل عليه من القوى الطبيعية والفكرية والاقتصادية تكتشفه لنا العبقرية بصورة مستمرة كي نعيد الى المجتمع توازنه بعد أن يختلّ فترة بسبب أحداث الاقاليم أو الجيل أو التربية أو المرض أو جميع حوادث الأسباب القاهرة ...

انها عملية دقيقة جداً تلك التي تقضي بالتوفيق بين الاحترام الواجب نحو

الناس وبين ضرورات الانتاج العضوية . والمحافظة على المساواة دون المساس بالحرية أو على الأقل دون أن تفرض على الحرية حداً غير حد الحق ، مثل هذه المشكلات تتطلب علماً خاصاً موضوعياً ونفسياً في آن واحد نصفه قدرية ونصفه الآخر حرية . (في العدالة داخل الثورة ، الأموال) .

اقامة اقتصاد اجتماعي

المعضلة بالنسبة للبروليتاريا في اقامة علم الاجتماع (العقد الاقتصادي، الفصل ١٤)

هناك علم للكم ينتزع اليقين ويقضي على الاعتباط وينكر كل طوباوية . وهناك علم للحوادث الفيزيائية لايستند الا الى معاينة الحوادث .. فيجب أيضاًأن يكون هناك علم للمجتمع مطلق في غاية الدقة يستند الى طبيعة الانسان وملكاته والى العلاقة بين هذه الملكات ، علم لاينبغي اختراعه بل اكتشافه (الاحتفال بيوم الاحد ، الفصل ٥)

لايسير علم الاجتماع الا بطريق التشريع المقارن والتاريخ (خلق الغرب، تعريف)

ان قوانين الاقتصاد السياسي من ناحية التنظيم هي القوانين التاريخية (خلق الغرب ١٨٤٣ : الفصل ٥)

حقل المشاهدة بالنسبة لعلم الاقتصاد هو المجتمع . يعني ذلك مرة أخرى الأنا . اذا اردت معرفة الانسان فادرس المجتمع وان اردت معرفة المجتمع فادرس الانسان . فالانسان والمجتمع كل للآخر بالتبادل علة ومعلول .

الواقع ، أكاد أقول شخصية الانسان الجماعية ، هو مؤكد الوجود كواقع الانسان والفرد وشخصيته .. كل ماتقوم عليه حقيقة الموجود الحي من ذكاء وعفوية وتطور وحياة جوهري للمجتمع مثله للانسان (العقد الاقتصادي ، الفصل ٢)

ولكن ماهي تلك الأنا الجماعية والفردية ؟..

الأنا البشرية التي تظهر بالعمل ..

صانع العلة الاقتصادية هو الانسان وخالق المادة الاقتصادية هو الانسان ومهندس النظام الاقتصادي هو أيضاً الانسان . فبعد أن تمخضت الانسانية عن السبب الاجتماعي والتجربة الاجتماعية بدأت في بناء للعلم الاجتماعي (العقد الاجتماعي الفصل ١٤)

ان اتحاد العمال الحقيقي يستطيع وحده أن يمنح الثقة والرضى المنتج والمستهلك على السواء .. الدولة مهما قلنا ومهما فعلنا ماهي ، ولن تكون ، بديلا من مجموع المواطنين .. (الفصل العاشر)

ان صيغة تنظيم المجتمع عن طريق العمل .. يجب أن ترضى معا المصالح الاجتماعية وحرية الفرد (العقد الاقتصادي ، الفصل ٩) .

ـ كشف القوانين الاقتصادية التي تحد من الملكية وتوزع العمل والتحقق منها (الاحتفال بيوم الاحد ، الفصل ٥)

ايجاد حالة من المساواة الاجتماعية لاتكون من نوع وحدة الوجود أو الاستبداد أو التجزئة أو الفوضى بل تكون حرية في النظام واستقلالاً في الوحدة. فاذا حلت هذه النقطة .. بقيت الاشارة الى أفضل صيغة يجري منها الانتقال .

تلك هي القضية الانسانية برمتها (الاحتفال بيوم الأحد ، الفصل ٢ ، ١٨٣٩) .

ايجاد نظام المساواة تستطيع جميع المؤسسات الحالية عدا الملكية أو مجموع سيئات الملكية أن تجد مكاناً فيه بل أن تكون جميع هذه المؤسسات ذاتها وسائل للمساواة ... نظام يضمن تشكل رؤوس الأموال ويشرح نظريات الشركة المقترحة حتى اليوم ويصححها ويتممها بنظرة عليا . ـ وأخيراً نظام يستعمل بنفسه كوسيلة للانتقال ويكون قابلًا للتطبيق في الحال :

ان عملا ضخماً مثل هذا يتطلب ، وأنا أعرف ذلك ، جهود عشرين من أمثال مونتسكيو مجتمعة : ومع ذلك فان لم يكن بوسع رجل واحد أن يبلغ به الى النهاية ، فرجل واحد بوسعه أن يبدأ به . والطريق التي يقطعها تكفي لاكتشاف الهدف وضمان النتيجة — (ماهي الملكية ، الرسالة الأولى ، مقدمة) .

رفض الاشتراكية المتسلّطة :

... أن الشيوعيين الذين تميل اليهم الاشتراكية بأكملها لا يؤمنون بالمساواة تأتي عن طريق الطبيعة أو التربية فيستعيضون عنها براسيم سامية . (العقد الاجتماعي ، الفصل السادس) .

إن الاشتراكية التي تحتج بحق على منافسة الفوضى لها لم تقترح مايرضي لتنظيمها والدليل أننا نجد تحديد القيمة في جميع نواحي الطوبائيات التي ظهرت الى الوجود متروكاً للاعتباط وجميع الاصلاحات تؤدي حيناً الى النقابية المتدرجة وحيناً الى حصر الدولة أو استبداد الوحدة العضوية (العقد الاجتماعي ، الفصل ٥) .

فلكي تحولوا دون الاعتباط التجاري تلقون بأنفسكم في أحضان الاعتباط الاداري ولكي تخلفوا المساواة تدمرون الحرية وذلك يعني نكران المساواة ذاتها .

ليس الغرض قتل الحرية الفردية بل الغرض ادخالها في الاشتراكية (العقد لاقتصادي ، الفصل ٢) .

... ورفض الدكتاتورية

يتصور بعض الناس أنه لابد وأن يظهر في قلب الانسانية رجل عظيم من أولياء الله كما يسمونهم يوجز الأفكار كلها ويخرج الحق من الباطل ويرمي

برؤوس الأوهام القديمة ويدكّ جميع الآراء ... ويقذف بيده الحديدية بالجيل الحاضر الى سبيل جديد ...

يقول الرجل التركي : لا إله الا الله ومحمد رسوله . وبمثل هذه الشهادة ينطق هؤلاء المؤمنون الجدد (الاحتفال بيوم الأحد ، الفصل ٥) .

نحو ديموقراطية صناعية

أن الثورة اذا كانت حقاً أصيلة وصادرة عن الحياة الشاملة لاتكون من عمل أي انسان ولو كان لها روّادها ومنفذوها . (المقدرة السياسية ، الكتاب ٢ : الفصل ٥) .

على المجتمعات أن تتصرّف بنفسها وعليها أن لاتنتظر خلاصها إلا من أيديها الخاصة . لاتختفي الحقيقة من بين الناس انما ينقصهم الايمان الصحيح والشجاعة لتبيّنها واتباعها .

جميع عناصر النظام والسعادة موجودة وما علينا سوى معرفة طريقة تركيبها وتطبيقها ونحوها ، فكيف لم تنجح البشرية في ذلك حتى الآن ؟ من واجب التاريخ أن يعلمنا ذلك . وأنا كغيري من الناس أستطيع أن أقول شيئاً في الموضوع . انما في رأيي أنه لايمكن لفلسفة التاريخ أن توجد إلا بعد أن تحلّ المعضلة الاجتماعية . (الاحتفال بيوم الأحد ، الفصل ٥ ، ١٨٣٩) .

لقد أصبحت فرنسا منذ ١٧٨٩ ديمقراطية وأصبح الناس جميعاً متساوين أمام القانون المدني والسياسي ...

غير أنه من الواضح أيضاً أن هذه المعادلة السياسية الكبرى لاتفضي الينا بكلمة السر . ماهي العلاقة بين حق الاقتراع مثلا وتحديد الأجر العادل ؟ بين المساواة أمام القانون وتوازن الخدمات والانتاج ؟ .

كل مهنة يجب أن توفر لمن يمارسها مايعيش به على الأقل والا فهو يهجرها وانه على حق ..

هذا مايتعلق اذن بالأجر وبالتالي مايتعلق بالعمل ، حد أول ، حد أدنى لايمكننا التراجع عنه ...

ان الثورة عندما جعلت منا ديموقراطيين دفعت بنا الى طرق الديموقراطية الصناعية . وقد خطت بنا بذلك خطوة أولى كبيرة جداً . وبرزت من ذلك فكرة أخرى هي فكرة تحديد الأعمال والأجور . لو أتت هذه الفكرة في غابر الزمن لكانت فضيحة من الفضائح أما اليوم فليس فيها الا المنطق والشرعية : ونحن نتمسك بها .

ان تقدير الأعمال وقياس القيم الذي يتجدد دائماً هو معضلة المجتمع الأساسية التي لاتقوى على حلها سوى الارادة الاجتماعية ومقدرة الجماهير .

والآن فعلى الديموقراطية العمالية أن تتولى بنفسها القضية . تصدر هي الحكم فيتعيّن على الدولة التنفيذ تحت ضغط رأيها العام باعتبارها جزءاً من المجتمع . فاذا وقفت الديموقراطية العمالية بعد أن اكتفت باثارة الهياج في معاملها ولازعاج البرجوازية ورضيت بتميزها في انتخابات لاجدوى فيها اذا وقفت موقف اللامبالاة من مبادىء الاقتصاد السياسي التي هي مبادىء الثورة فيجب أن تعلم أنها تخون واجباتها وأن الأجيال القادمة ستلومها . (المقدرة السياسية للطبقات العمالية ، الكتاب ٢ ، الفصل ٨) .

التطور المحتوم

مقدر للقرن التاسع عشر أن يرى حكام البشرية يستبدلون المبدأ الديني والمبدأ السياسي بالمبدأ الاقتصادي والاجتماعي .

الديموقراطية اللجوجة ... تتطلب توسعاً في الحقوق السياسية . فان منعتها عنها بالضغط كانت الثورة وإن استجبت الى مطلبها كانت أيضاً الثورة ...

غير أنه ما من ثورة تثمر بعد الآن اذا لم يتوجها تعليم عام تمّ خلقه من جديد .

هل تريـــد أن تخلّد في الأرض الفقر والجريمة والحرب والاضطراب والاستبداد ؟ خلد إذن طبقة البروليتاريا . ان تنظيم التعليم شرط أساسي للمساواة وفي الوقت ذاته ضمان للتقدم (خلق الغرب ، الفصل ٥) .

إن معضلة الثروات المتوسطة التي يجب أن نعتبرها في حالة الحضارة الراهنة معضلة العصر ليس في فرنسا فقط بل الانسانية جمعاء هي معضلة لا تحـل من قبل أي نوع من تشريع السلطة . ولـكي تحل يجب الخروج من اطار الأفكار القديمة والسمو عن طريق علم جديد فوق التعاليم الدينية والدساتير المصطنعة ومعاملات الربا الرأسمالي والعمليات المصرفية المتأرجحة . يجب خلق الاقتصاد الاجتماعي خلقاً كاملاً . (محاضرة ثائر ، الحاشية) .

تتلخص أسباب الشقاء على الصورة الآتية :

١ – فوائد رأس المال .

٢ – التعصب والامتيازات .

٣ – أرباح التعهدات .

٤ – تطفل من لا فائدة فيهم ولا انتاج لهم .

٥ – الخلل الناجم عن عدم كفاية الاحصاء وعدم مقدرة الكادح وهما سببان يؤديان الى تقلب الانتاج وتدمير تناسب الأسعار . والاصلاح يقتضي منع الاستغلال الرأسمالي واشراك الملكية في المسؤولية والقضاء على المساومات ... انشاء الاحصاء وزيادة كفاءة العمال الصناعية ((دفاتر ، ٦ آذار ١٩٤٧)) .

بغية زيادة ثروة مجتمع من المجتمعات مع ابقاء رقم الملكيـة على حاله يلزمنا ثلاثة أشياء :

١ - ان نجعل جماهير العمال يشعرون بحاجات جديدة .

٢ - أن نوفر لهم عن طريق منظمة تهتم اهتماماً متزايداً بالعمل والصناعة وقتاً وقوى اضافية .

٣ - القضاء على التطفل . هذه الشروط الثلاثة تتلخص بهذه العبارة :

توزيع المعرفة والخدمات والمنتوجات توزيعاً يزداد التساوي فيه يوماً بعد يوم . هذا هو قانون التوازن ، أكبر القوانين ، ونستطيع القول بأنه مفتاح الاقتصاد السياسي (الحرب والسلم ، الكتاب ٤ الفصل ٢) .

لقد أدركت ماأريد وأنا سعيد بذلك .. نعم ياسيدي ، أنا أبحث عن قوانين المجتمع ، قوانين التقدم العامة عن طريق نقد مطول وعميق . ولاقيمة لكل ماانتقدته الا من وجهة النظر هذه . ان الخطأ الذي ارتكبه الناس بحقي كان انكارهم لمنتقدات بحد ذاتها لاغبار عليها إنما لم تطبع بطابع القانون أو الحل أو الاجراء العملي .

ان الاجراء الاجتماعي يتألــــف حسب رأيي من كل الانكارات وكل الاثباتات فان أهملت شيئاً من هذه الانكارات أو الاثباتات فقد تجاهلت العلم والحركة معا .. (رسالة الى ميشله ٢ أيار ١٨٥١) .

يستند عالم الأخلاق مثله مثل عالم الفيزياء على عديد من العناصر المتنافرة المستعصية ومن تنافر هذه العناصر تتولد الحياة والحركة في الكون (نظرية الملكية - خاتمة)

والمشكلة تقوم لا على اتحاد هذه العناصر ففي ذلك الفناء بل على ايجاد توازن بينها توازن دائم الحركة يتبدل كما يتبدل نمو المجتمعات . (نظرية الملكية ، الفصل ١)

اقتصاد تضامني

-١-

أولويّة العمل

١ – العمل ، قوة خلاقة

العمل واحد ... فمتى قام الانسان بعمله كان فيه المجتمع ... في المجتمع العامل لا نجـــد عمالا ، هناك عامل وحيد يتنوع الى ما لا نهاية ، (دفاتر ، ١١ آذار ١٨٤٦) .

هذا اللفظ وحده ،لفظ « العمل » ،يتضمن نظاماً كاملًا من المعرفة ... العمل يؤثر في اقتصاد المجتمعات ويحرر البروليتاريا ، ويمنح الثروة الى الأمم ويمنعها عنها،ويؤدي شيئاًفشيئاً الى تلاحم الشعوب وفئات الناس . (خلق الغرب الفصل ٤).

اذا لم يكن رأس المال سوى تعبير عن العمل وتنفيذ له ... فالعمل بحد ذاته خلاق يسعى دون أية معونة خارجية لتحقيق ذاته : ان العمل يخلق الشيء من لا شيء . (دفاتر ، ٨ نيسان ١٨٤٥)

العمل هو انتاج شيء من لا شيء (مسألة اجتماعية) .

الأعمال في صناعة الانسان هي نوع من متممات الخالق ... يبدأ الانسان بتحويل السلاسل الطبيعية للتطبيق فكأنه يعمل على خلق تاريخ ضمن الخلق نفسه . (خلق الغرب ، الفصل ٣)

ولكن العمل بغض النظر عن شروط الذكاء والمادة ما هو الا تعب عقيم (المصدر نفسه)

الاقتصادي يعرّف العمل بأنه فعل ذكي يقوم به الناس في المجتمع ابتغاء هدف مقصود لارضاء النفس (خلق الغرب ، الفصل ٤)

العمل ... ذكاء وحياة تحققا . (العقد الاقتصادي ، الفصل ٤)

آ – العمل مولد للاقتصاد

العمل هو الحادث الذي ينشأ عنه الاقتصاد السياسي .. كل ما هو عمل وخدمة نافعة يكون مادة للاقتصاد السياسي ... الاقتصاد السياسي هو علم الانتاج البشري .. ويبدأ مع عمل الانسان ... انه باختصار علم العمل (خلق الغرب الفصل ٤) .

ان العمل والعمل وحده هو الذي ينتج جميع عناصر الثروة ويؤلف بينها تبعا لقانون من قوانين التناسب يتبدل ولكنه أكيد. (العقد الاقتصادي الفصل ٢).

ب – العمل ، خالق المجتمع .

العمل تنشأ عنه الثروة والمجتمع بآن واحد . (العقد الاجتماعي الفصل ٢).

العمل هو قوة المجتمع المرنة والفكرة النموذجية التي توجه مراحل نموه المختلفة وبالتالي جميع عضويته الداخلية والخارجية على السواء ...

ان الانسان شاء أم أبى جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي يقوم وجوده فعلا قبل كل اتفاق بوجود تقسيم العمل ووحدة الجهد المشترك . (خلق الغرب الفصل ٤) .

ج – العمل ، منشىء للعدالة .

تسير العدالة بفضل العمل أكثر مما تسير بفضل الشفقة (عدالة ، العمل) .

العمل إذا اعتبرته من الوجهة التركيبية ضمن قوانين الانتاج والاستهلاك فهو مؤلّد للعدالة (خلق الغرب ، الفصل ٤) .

ان العدالة فيما يتعلق بتوزيع الأموال ما هي الا الواجب المفروض على كل مواطن وعلى كل دولة ... بأن يتقيد بقانون التوازن الذي يبدو واضحاً

اينما كان في الاقتصاد والذي يعتبر خرقه عفواً أو قصداً مبــدأ الشقاء .. (عدالة - الأموال) .

د ـ العمل ، محرك السياسة .

بعد أن لمسنا تأثير العمل في المجتمع من ناحية الانتاج وتبادل الثروات يجدر بنا أن نتابع أشكاله العضوية في الحركات الثورية وأنواع الحكومات . (خلق الغرب ، الفصل ٥) .

المجتمع يعمل ، قبل أن يسن القوانين ويباشر الادارة ... لا شيء في المبدأ مما يدخل في اختصاص الحكومة غريب على الاقتصاد السياسي . (المقدرة السياسية ، الكتاب ٢ ، الفصل ١٥) .

في الديموقراطية العمالية تكون السياسة نتيجة للاقتصاد . ويعامل كلاهما بالاستناد الى طريقة واحدة ومبادىء واحدة .

في الأحوال الحاضرة ، السياسة فن يحتمل الالتباس ويخضع للحظ يعين على اقامة النظام في مجتمع ينكر جميع القوانين الاقتصادية وتتحول فيه جميع القوى الجماعية الى حصر . (عدالة ، الدولة) .

هـ ـ العمل ، ينبوع الفلسفة

ليست الفلسفة سوى نوع من تعميم نتائج تجربتنا وتجريدها وتجربتنا يعني عملنا (الحرب والسلم ، الكتاب ١ الفصل ٤) .. حتى أن الفلسفة بأكملها متضمنة في أعماق كل كشف صناعي (العقد الاجتماعي ، الفصل ٤) .

وهذا يعني ان كل معرفة توصف بالقبلية بما في ذلك ماوراء الطبيعة تخرج من العمل وذلك يعني أن الفلسفة والعلوم يجب أن تعود الى أصلها في الصناعة والا فان الانسانية الى انحطاط .

و ـ العمل ، طريقة في التربية .

ان العمل وهو يجمع التحليل والتركيب بفعل مستمر ، والعمل.. وهو يلخص الحقيقة والفكرة ، يبدو وكأنه طريقة عامة في التعليم .

٢ ـ العمل ، قوة ضائعة

آ ـ تخليص العمل الجماعي من الضياع

العمل .. حر بطبيعته حرية موضوعية داخلية . وبسبب هذه الحرية فانه يتمتع بحق المطالبة بحريته الخارجية . . . ويتضمن في معنـــاه معنى الحق .
(عدالة العمل)

اذا وجهت القوى الجماعية تألف المجتمع على نظام المراتب وبطلت روح المساواة بسبب الزعم المخلص الذي يجعل منه ضياع القوى الجماعية زعما لا يقهر .

ان مشكلة تحرير العمل التي لم يعد للعالم القديم مهرباً منها تخلق لهذا العالم القديم وضعاً في غاية الأسى .. المجتمع منقسم في طبقاته العميقة . يصيح العامل مع الثورة قائلا : عدالة، ميزان ، تحرر . ويجيب العالم القديم قائلا : قدر ، ضرورة، مقدّر ، تسلسل !

ماذا ستكون نتيجة المعركة ؟

ليس فيها بالنسبة لي أدنى شك : ايمان بالثورة . غير انه يجب ان نردّ على سؤال واضح بجواب واضح . واليكم ماتوصلت اليه : سينهض العامل للعمل.. انما عندما نطلب تحرير العمل نطلب حكما مايلي :

ـ ان تحترم الحرية الفردية .

ـ ان يصنع ميزان الخدمات والقيم .

ـ ان تصبح إعارة رؤوس الاموال متبادلة .

ـ ان يزول ضياع القوى الجماعية .. فما لم تجر تسوية حبيـــة فالمعركة اضطرارية وسواء اكان العمل غالباً او مغلوباً فسيفرض قانونه على رأس المال .

لأن الأمر الذي يكون في منطق الحوادث يقع دائماً : ليس في العالم شيء أقل جدوى تجاه الحق من الانتصار عليه (عدالة – العمل)

– رأس المال لمن يستعمله .

– ربح القوة الجماعية لجميع من ساهم فيه .

– ربط العمل الجزئي مع مجموعة التدريب في سلسلة اخراجية .

– وبكلمتين مختصرتين : السيطرة على قدرية الطبيعة لصالح حرية الانسان .

تلك هي حضارة جديدة : انسانية جديدة (عدالة ، العمل)

ب – الاعتراف بالعمل كقيمة .

رأس المال = عمل متراكم .

العمل المنجز يدعى انتاجاً والانتاج النافع يسمى قيمة والقيمة المتراكمة تصبح بحكم التوالد رأس مال ، يعني خميرة ، وسيلة ، أو أداة انتاج . (رقم ٣٩٥) .

رأس المال إن هو إلا عمل متراكم (رقم ٣٩٧).

الأجرة هي أيضاً عمل مجسّد . (رقم ٤٠٨).

ماهو الدخل والايجار والربح ؟ هو العمل والعمل أيضاً والعمل دوماً . وسؤالك كيف تتجمع رؤوس الأموال بدون حصروامتيازاتورواتبشرف .. هو مثل سؤالك كيف يقوم العمال بتجميع العمل . (رقم ٣٩٩).

وهكذا فالعمل والانتاج والقيمة والأجر هي ألفاظ ينتج بعضها من بعض .. لكنها تفتح باباً لمناظرات مختلفة . (رقم ٤٠٨).

وكما أن توزيع العمل لايقصد به فقط العمليات التي تجري في آن واحد بل أيضاً جميع العمليات المتعاقبة التي تجري في سبيل هدف عام وغاية متماثلة ، كذلك القدرة الجماعية وبالتالي التضامن والمشاركة اللتان تقتضيها لاتجمع

فقط بين العمال القائمين بالعمل بل بينهم وبين الذين تم عملهم وانتهى ثم بدأ من جديد مرة بعد مرة خلال فواصل زمنية تطول أو تقصر . اذن فرأس المال يمثل هذا العمل . (رقم ٤٠٣)

كل تراكم للقيمة يسمى رأس مال : ... الأعمال الاصلاحية التي تقام على قطعة من الأرض ، وبناء آلة من الآلات ، وأدوات الصانع ، والتربية التي نربيها لشاب من الشباب ... مثلها مثل مبلغ من المال الاحتياطي ، قيمة متراكمة ، تؤلف رؤوس أموال .

ولما كان رأس المال عبارة عن عمل متراكم مكثف مجمد ... فان النزاع بين رأس المال والعمل .. يجب أن ينتهي بخضوع رأس المال للعمل خضوعا مطلقا وبتحويل الكسل الرأسمالي الى وظيفة مفوض توفير والى موزع لرؤوس الأموال .الرأسماليون الحقيقيون بنظر العلم والحق هم العمال (رقم ٣٩٦) (خلق الغرب ، الفصل ٤) .

العمل = مقياس القيمة .

الانتاج متى انتهى وأقر صلاحه لارضاء الحاجة التي تطلبت إنشاءه يدعى قيمة . والقيمة تستند على منفعة الانتاج (رقم ٣٩٠)

ماذا سيكون مقياس القيم المقارن ؟ .

أجاب آ . سميث : ... بأنه العمل .

تبدو لنا هذه الاجابة صحيحة . فهي نتيجة منطقية لجميع القضايا المطروحة التي سبقت ...

يجب أن لا نهتم بمختلف الأعراض التي طرأت على تملك الاموال المشتركة أو بالواقع الذي تساء ملاحظته ، واقع تفاوت العمال الجسمي والخلقي والثقافي أو تقلب العرض والطلب . إن هذه الاسباب في الخلل الاقتصادي يجب أن

تدرس دراسة مستقلة وأن نرجع بها شيئا فشيئا الى قوانين العلم التي لا تلين .

لم يكن بالامكان وجود هذا المقياس في الحالة الوحشية أو الحالة البربرية أو في أي زمن يعيش فيه تجار لارقابة عليهم . ولكن سيتم هذا الأمر في يوم من الأيام . (رقم ٤٠٩) .

لقد قبل الاقتصاديون كوثيقة مقنعة وقانون حتمي مطلق في المجتمع هذا العدد الذي لاحصر له من حوادث انعدام القيم الذي يؤدي اليه صراع أصحاب المصانع وعدم كفاية الاستهلاك وتغافل المنتجين ..

هل يمكن للفن القائم على اخفاء حاجاتنا والمبالغة في خدماتنا والقاء الشكوك في صفوف المنتجين واثارة الرعب بين المستهلكين هل يمكن بكلمة مختصرة لفن الكذب أن يكون ذا نفع بنظر العلم ؟ ...

ان اعتبار هذه الحالة القائمة على النهب المتبادل كنموذج لايفنى للقوانين الاقتصادية أمر لايمكن للعقل أن يقبله .. قل انها اختلال اجتماعي ونتيجة مؤسفة لعيب النظام الذي نحن فيه . (الأرقام ٣٩١ الى ٣٩٣ ، خلق الغرب ، الفصل :)

أقول إن العرض والطلب اللذين ينظمان وحدهما ، حسب دعواهم ، مسألة القيم ماهما سوى شكلين ظاهريين يستخدمان لبث الخلاف بين القيمة الاجمالية والقيمة التبادلية للسعي الى مصالحتهما . .

ان القيمة كما يعتبرها المجتمع الذي يقيمه فيما بينهم المنتجون بصورة طبيعية عن طريق تقسيم العمل والتبادل هي علاقة التناسب بين المنتوجات التي تتألف منها الثروة . والشيء الذي يدعى بصورة خاصة قيمة المنتوج هو صيغة تدل بالعملة على نسبة هذا المنتوج في الثروة العامة .

المنفعة أساس القيمة ، والعمل يحدّد العلاقة بينهما ، والسعر هو التعبير الذي يترجم هذه العلاقة ، فيما عدا الانحرافات التي سنقوم بدراستها . تلك هي

النقطة المركزية التي تتأرجح حولها القيمة النافعة والقيمة المتبـــادلة .. ذلك هو القانون المطلق الدائم الذي يسبب الاضطرابات الاقتصادية وبلبلة الصناعة والتجارة والذي يوجّه التقدم .. ؟

القيمة القائمة : .. ان غرض الاقتصاد الاجتماعي الذي أطلب السماح بتفريقه لحظة عن الاقتصاد السياسي ، ولو أنه يجب أن يختلف أحدهما عن الآخر، هو الاعلان عن هذه القيمة وتحقيقها في كل مكان . (العقد الاقتصادي ، الفصل ٢).

- ٢ -

نقد النظام الرأسمالي

١ ـ نقد الملكية الرأسمالية

آ ـ نقد المحتوى .

الملكية هي السرقة :

لانجد في زحمة الأسباب الخفيّة التي تحرّك الشعوب سبباً أقوى وأكثر انتظاماً وأقلّ شهرة من الانفجارات الدورية عند طبقة البروليتاريا ضد الملكية. كانت الملكية، وهي تعمل طرداً واجتياحاً في آن واحد، بينما يتزايد عدد السكان، المبدأ المحرّك والسبب الفعّال في كل ثورة من الثورات (الرسالة الأولى ، الفصل ٥)

لو كان عليّ أن أجيب على السؤال التالي : ماهي العبودية ؟ ولو أجبت بكلمة واحدة : هي القتل لفهم الناس مقصودي في الحال ولما احتجت الى خطاب طويل لأبرهن على أن تجريد الانسان من فكره وارادته وشخصيته هو سيطرة على الحياة والموت وأن اخضاع رجل للعبودية معناه قتله . فلماذا إذن لا استطيع الاجابة على ذلك السؤال الآخر : ماهي الملكية ؟ بأنها السرقة ! دون أن أثق بادراك الناس لما قلته مع أن هذه الفكرة ماهي إلا الفكرة الأولى محوّرة . . .

يعلمنا بعض الكتّاب بأن الملكية حق مدني نشأ عن الاحتلال وأيده

القانون . ويدعي غيرهم أنها حق طبيعي مصدره العمل : وهذه المذاهب مهما بدا تناقضها يشجعها الناس ويرحبون بها .

وأنا أزعم بأن العمل أو الاحتلال أو القانون مامنها شيء يستطيع خلق الملكية وبأنها معلول دون علة . فهل أنا ملام ؟ (الرسالة الاولى ، الفصل الاولى)

ب – نقد النتائج

ا – خطأ الحساب :

بعد التأمل في ثورات البشرية وتقلبات الدول وتحولات الملكية والأشكال العديدة التي تتخذها العدالة والحق أتساءل . . ؟

هل ذلك التفاوت في الثروة الذي اتفق الناس جميعاً على أن يروا فيه سبب متاعب المجتمع من عمل الطبيعة كما يؤكد بعضهم ؟ أم أننا قد نجد في توزيع المنتوجات والعمل والأرض بعض خطأ في الحساب ؟ هل يتناول كل عامل كل مايستحقه ولاشيء سوى مايستحقه؟وبكلمة مختصرة أليس هناك بين شروط العمل الحالية وشروط الأجر والتبادل من أحد مغدور ؟ هل تجري الحسابات على الوجه الحسن ؟ هل الميزان الاجتماعي عادل ؟

عندئذ بدأت استعراضاً من أصعب الأمور . . لقد كان عليّ أن أردّ على ادعاءات باطلة وأن أفضح ديوناً كاذبة وتسويات مزورة وتضاربات في العمل . لقد كان عليّ كي أفوز في الخصام أن أنكر سلطة العادات وأن أمتحن حجة المشرعين ومجابهة العلم بالعلم نفسه . ثم بعد انتهاء جميع هذه العمليات اصدار قرار التحكيم .

واذن فقد أكدت بأن جميع أسباب التفاوت الاجتماعي ترجع الى ثلاثة :

١ – الاستئثار بالقوى الجماعية دون مبرر .

٢ ـ عدم المساواة في التبادل .

٣ ـ حق الربح او الانتفاع .

وبما أن هذه الانواع الثلاثة من سرقة أموال الغير هي الأساس الجوهري في موضوع الملكية فقد أنكرت شرعية الملكية وأعلنت تماثلها مع السرقة .

(الرسالة الثانية عن الملكية)

ب ـ الاستئثار بالقوة الجماعية وبفائض القيمة :

للعامل حتى بعد تناول أجره ، حق طبيعي في امتلاك الشيء الذي أنتجه ...

قام عدد من العمال بتجفيف هذا المستنقع وقلع الأشجار والحشائش فيه أي بكلمة واحدة بتنظيف الأرض ، فزادوا بقيمتها وجعلوا منها قطعة زادت أهميتها . ودفع الرأسمالي لهم أجر القيمة التي أضافوها إليها عن طريق تزويدهم بالغذاء ، ودفع الأجر اليومي إليهم وأصبحت ملكه .

ان هذا الثمن لا يكفي ، لقد خلق عمل العمّال قيمة . فهذه القيمة هي ملكهم وهم لم يبيعوها ولم يبادلوا عليها . وأنت أيها الرأسمالي لم تتملكها .

يقال لنا بأن الرأسمالي دفع أجر أيام العمل للعمال أما الصواب في أن نقول بأن الرأسمالي دفع كل يوم لكل عامل أجر نهاره . والمعنى يختلف تمام الاختلاف . لأن تلك القوة الناتجة عن اتحاد العمال وانسجامهم وعن تلاقي جهودهم وتوافقها لم يؤد الرأسمالي عنها أجراً . مائتان من أفراد الجيش أقاموا خلال بضع ساعات مسلة الاقصر على قاعدتها . هل يمكن أن نفترض بأن رجلا واحداً يمكنه القيام بالعمل في مائتي يوم؟ ومع ذلك فالنفقة التي دفعها الرأسمالي أي مجموع الأجر يكون هو نفسه ...

في الحالتين يخص الرأسمالي نفسه بربح القوة الجماعية . (الرسالة الأولى) .

في كل استثمار لا يستطيع المستثمر أن يطالب شرعياً علاوة على عمله الشخصي إلا بثمن الفكرة أما التنفيذ الناجم عن عمل عديد من العمال فهو أثر للقوة الجماعية .

يضطر العامل الجماعي أن يشتري بتأثير الحصر نتاجه الخاص بثمن أعلى مما يساوي هذا النتاج ... فالعامل يخدع بقيمة أجره مثلما يخدع عند الدفع ... ويتبدل اطراد الرفاهية عنده باطراد البؤس المستمر ... فسدت جميع أسس العدالة المتبادلة وأصبح الاقتصاد الاجتماعي بعد أن كان علمياً موضوعياً خيالاً حقيقياً . ولم تعد القيمة مفهوماً تركيبياً يفيد في التعبير عن علاقة شيء نافع خاص بمجموع الثروة . لقد أضاعت القيمة صفتها الاجتماعية ولم تعد سوى علاقة مبهمة معكوسة (العقد الاجتماعي ، الفصل السادس) .

فاذا كان العامل يملك القيمة التي يخلقها كما يقولون ، وكما وافقنا على ذلك، كانت النتيجة :

١ ــ أن العامل يكسب بدلاً من المالك الذي لا يعمل .

٢ ــ أن للعامل الحق ــ بعد أن اعتبرنا كل انتاج جماعياً بالضرورة ــ بنسبة من عمله وبالمشاركة في الانتاج والأرباح .

٣ ــ أن كل رأس مال متراكم لا يمكن أن يكون ملكاً خاصاً لأحد باعتباره ملكاً مشتركاً . (ما هي الملكية ، الرسالة الأولى) .

ملايين الناس باعوا سواعدهم وقيدوا حرياتهم دون أن يعرفوا معنى العقد الذي أبرموه . ونفذوا ... فأصبحوا بحكم هذا التعاون شركاء في المشروع . (العقد الاجتماعي ، الفصل ٦) .

لماذا لا يحصل المزارع اليوم بعمله على تلك الأرض التي أكسبها العمل في السابق الى مالكها ؟ ...

لقد خلق المزارع بتحسينه أساس الأرض قيمة جديدة فيها فله الحق إذن بجزء منها ...

فاذا قبلنا الملكية إذن على أنها منطقية وشرعية وإذا قبلنا ايجار الأرض على أنه عادل وصحيح قلت بأن الذي يزرع يحصل على الملكية بنفس الحق الذي يحصل عليها من يحيي الأرض أو يدخل عليها تحسيناً . (الرسالة الأولى) .

الحق في فائض القيمة هو حق من الحقوق الأولى التي يجب على الشارع أن يعترف به تحت طائلة الثورة أو تمرد الفلاحين . (الثورة في القرن التاسع عشر ، الدراسة الخامسة) .

وسيلة أخرى تكبح بها جماح الملكية ... قد تكون في استغلال الحق الاجتماعي في فائض نتيجة الأراضي التي تم الحصول عليها لأسباب خارجة عن عمل أصحاب الملك ... وحق البلدية في زيادة قيمة الاراضي المعدّة للبناء . (المقدرة السياسية ، الكتاب ٢ ، الفصل ١٠) .

ج – الملكية متناقضه ومنقوضة .

الملكية كالدولة في أوج تحولها . (كتاب المتأمل . نظرات ختامية) .

ماذا كان يصنع أولئك النواب قبل الاقتراع على قانون البيوع الحقوقية ببضعة أيام ؟ كانوا يتآمرون ضد الملكية ! بالفعل فان نظامهم المتعلق بعمل الأطفال في المصانع يمنع حقا صاحب المصنع من تشغيل الأطفال أكثر من عدد من الساعات المعينة في اليوم ، ولكن لايكرهه على زيادة أجر هذا الطفل أو أجر أبيه . ينقّص اليوم رزق الفقير لغاية صحية ويجب غدا تأمينه بحد أدنى من الراتب . غير أن تعيين حد أدنى للرواتب معناه التضييق على المالك واكراه السيّد على قبول عامله كشريك وهو ما يأباه حق الصناعة الحرة ويجعل التأمين المتبادل اجباريا . فمتى سرنا في هذه الطريق فليس من توقف وتصبح الدولة شيئا فشيئا صاحبة مصنع ووسيط وبائع وحدها صاحبة الملك .

يقترح أحد مشاهير الاقتصاديين :

- أن يحدد لكل مهنة وحدة وسطية للأجر تتحول بحسب الأزمنة والأمكنة وتستند الى معطيات أكيدة . والغرض من هذا التدبير تأمين رزق العمال وربح المالكين في وقت واحد مع اجبار المالكين على التنازل ولو من قبيل الحذر عن جزء من وارداتهم ... وأنا أقول بأن هذا الجزء سيتضخم مع الزمن حتى تكون هناك في النهاية مساواة في التمتع بين الفقير والمالك ... وبنتيجته الضرورية سيتم تحول الحق المطلق الذي نعيش بظله الى حق مهني ...

يقترح رجال الاقتصاد مشاركة رأس المال مع العمل . فهل تعرف ياسيدي مايعني هذا : فلو ضغطنا على المذهب قليلا سرعان مانلاحظ بأن القصد هنا تذويب الملكية لافي المجموع بل في شركة مضاربة عامة لايمكن حلها . بحيث أن وضع المالك لايختلف كما كان عن وضع العامل سوى براتب أضخم ...

إن الشرح الذي قدمته آنفا بعيد عن ضم جميع العناصر السياسية وجميع الاراء والميول التي تهدد مستقبل الملكية ، ولكنه يكفي لمن يعرف كيف يعمم الحوادث ويستخلص منها القانون والفكرة التي تهيمن عليها . (الرسالة الثانية) .

الفلاسفة والمشرعون الاقتصاديون ورجل الدولة ، والنظريات التي تبحث في المركزية وفي التضامن الصناعي وتنظيم العمل واخضاع الحق الى القياس والاصلاح العقاري والغاء الجمارك التدريجي وتوزيع الضريبة الخ . كل ذلك من رجال ومذاهب يرمي الى تقليص حق الملكية القديم وتحويره وتبديله . (ايضاح حول حق الملكية) .

يبقى إذن من الثابت للرجل الذي يفكر فيما يجري :

١) أن الحق الاداري ينزع الى ابتلاع الحق المدني .

٢) أن الملكية الفردية وهي تتشوه كل يوم تنقلب الى حالة خاصة من

الامتلاك نجد في التاريخ عنها شيئا يشبهها لا أمثلة عنها . (تنبيه للملاك الرسالة الثالثة) .

٢ ـ منتقدات أخرى للنظام الرأسمالي :

آ ـ الشركة المغفلة :

تمعّن هذين العنصرين الواحد تلو الآخر في كل شركة حديثة : المساهم والعامل .

ليس للمساهم في الواقع سوى حق واحد هو الدفع ، والقبض عند الاقتضاء . ولا يعنيه مطلقاً ادارة المشروع وتوزيع الاجور ومراقبة كل ما يصنعونه بدراهمه. يستطيع رجال الادارة التصرف بماله وافساد هذا المال واتلافه دون أن يكون له دخل في ذلك ...

ان نتيجة كل شركة تجارية هو قبل كل شيء استغلال المساهمين .

ربما كان العامل في وضع أفضل من حيث المعاملة ؟ كلا بالعكس فرب العمل مهما فرضت فيه القسوة هو بعد كل حساب رجل أهل ، كغيره من الناس، للعدالة والاحساس ...

هل تقصد رجال الادارة ؟ ماهو شأنهم في الشركة ؟ مأجورون مثلك ليس في سلطتهم أن يسمعوك . اذا تركت المعمل فماذا يهمهم ؟ الأخطار تقع على الشركة لا على المديرين . ثم ماصفة عامل في شركة من الشركات ؟ انه دولاب ميكانيكي بل أقل من ذلك ، انه سن من المسننات ، بل اقل من ذلك أيضاً لأن السن اذا تحطم تتعطل الحركة اما الرجل فلا يشعر أحد باختفائه ...

الى ماذا تؤول في شركة من هذا النوع مسؤولية العامل في ضمان التنفيذ الجيّد والسريع ؟ أهي شخصيته التي تدفعه لتحسين حاله ؟..

اننا نسير نحو شركة مغفلة واسعة تدعى فيها أقوى الشخصيات بعد الآن برقم من الأرقام .

ان اخضاع العامل للآلة والمُضارب للفكرة تلك هي الشركة كما صنعها مذهب التصنيع . (كتاب المتأمل ، الجزء ٢ ، الفصل ١)

ب – عدم وجود حق اقتصادي وسلطة اقتصادية قضائية .

لقد جهد رياء فلاسفتنا الانسانيين بالبحث عن أسباب الفقر : ... ان هذه الأسباب تختصر في واحد فقط : خرق حرمة الحق الاقتصادي في كل مكان. (المقدرة السياسية ، الكتاب ١ ، الفصل ٧)

ان الحق الاجتماعي أو بتعبير أفضل الحق الاقتصادي ليس له تعريف . فالحق الاقتصادي اليوم هو انعدام الحق نفسه ...

وهذا مايقوم عليه التناقض الاقتصادي : فبقدر ماتدوم الفوضى الاقتصادية وتعتبر صيغة للحق الاقتصادي يبقى هذا التناقض بدون حل (المقدرة السياسية، خاتمة).

ان رجال القانون عندنا حصروا أنفسهم في نطاق الحق الروماني بعد أن أعيد ترقيعه منذ خمسين عاماً تحت اسم القانون المدني ، فهم بهذا يزدادون عزلة عن الحركة . ولا تزال في نظرهم فصول البيع والهبة وحق الارتفاق والرهن ومرور الزمان جماع الحكمة ...

وهكذا فبينما يعلن أرباب القضاء، وقد اشبعوا بحكمهم الجامدة، يعلنون تفوق الحق المدني وأولية المحكمة المدنية ، فان صفقات التبادل تأخذ أكثر فأكثر طابعاً تجـــارياً ، تتلاعب بها ذبذبة التعريفات المركنتيلية وتناقضات النظريات الاقتصادية ، فتدخل القنوط الى وجدان القاضي وتتحدى علم الفقهاء .

ينسى القضاء وهو مضطر للإذعان لإشارة من المقامات العليا، أن الاحتفاظ بالشيء فيما يتعلق بالتشريع كمثل ما يتعلق بالاقتصاد، معناه تحسينه وإصلاحه دون إنقطاع. فيتجاوزه التشريع الفنصلي، التشريع الذي لاقاعدة له في الشرع ولا تقاليد عاجزاً بنفسه عن التمييز في أكثر الأحيان بين الحق والباطل. وهكذا فانه يعمل على دمار المجتمع بينما هو يشتغل في تدمير نفسه.

لم يعد القضاء سلطة إلا بالاسم طالما هو محكوم عليه بأن يترك الأمور تجري لأنه ممنوع عليه الفهم.. (كتاب المتأمل، الجزء الأول، الفصل ٧).

أين إذن البرهان على ان التحالفات البرجوازية يسهل اخفاؤها على سمع العدالة أكثر مما يسهل إخفاء التحالفات العمالية؟ أليست واضحة بنتائجها وضوح غيرها ولو قلّت ضجة عنها؟ ألا يشهد عليها كل من يعاني فيها عمالا ومستهلكين؟ (المقدرة السياسية للطبقات العمالية، الكتاب ٣. الفصل ٩)

لو أردنا أن نوفر على المجتمع انقلابات جديدة لوجب قلب القضاء أعني بذلك اعادة بنائه عن طريق قانون إداري جديد وادخال العنصر الاقتصادي فيه.

ان قانوننا المدني يجب إعادة تأليفه من جديد من ألفه الى يائه. ويمكن ان نقول الشيء ذاته عن القوانين الأخرى. (ايضاح عن حق الملكية).

ج ـ تناقضات القيمة.

ان الفكرة الأساسية والمقولة المسيطرة في الاقتصاد السياسي هي القيمة.

تصل القيمة الى حدها الوضعي على أثر هزات بين العرض والطلب...

تتجلى القيمة على التوالي في ثلاثة مشاهد: القيمة النافعة، القيمة القابلة للتبديل، والقيمة التركيبية أو القيمة الاجتماعية. في كل مكان لم يكن فيه العمل

إشتراكياً أي في كل مكان لم تحدد فيه القيمة تركيبياً نجد الخلل والخداع في عمليات التبادل ، نجد حرب مكر وغدر ، وعرقلة للإنتـــاج والتصريف والاستهلاك ، وجهداً عقيماً وإنعداماً للضمانات ، ونهباً وعـــدم تضامن ، وفقراً وأبهة ، إنما في الوقت ذاته نجد جهـداً للعبقرية الاجتماعية في سبيل الفوز بالعدالة وميلاً ثابتاً نحو التشارك والنظام . وما الإقتصاد السياسي إلا تاريخ هذا الصراع العظيم .



- ٣ -

نقد الشيوعية العقائدية

١ ـ معنى هذا النقد ومرماه .

ليس على الشيوعيين من مأخذ في نظري سوى حملهم لاسم يصر العالم على أن يرى تحته أفكاراً ومشاريع ينكرها هم أنفسهم .

إذن حينما نعارض في هذا الكتاب ، ونحن نقابل بين الملكية المشاعة (Communauté) والتملك الفردي ، هذين النوعين من المجتمع المفرط بالبساطة فان نقدنا ، والأمر واضح، لاينصب على أناس لايزالون يتلمسون قواعد لأنفسهم وتخرج أفكارهم عن كل أنظمة الملكية المشاعة المعروفة . (خلق الغرب ، الفصل ٤) .

لا أكتب هذا الفصل للشيوعيين ، شيوعيي فرنسا كانوا أم شيوعيي ألمانيا . ليس للشيوعيين حتى الآن مذهب محدد . انهم في جانب كل مذهب ينظم على أحسن وجه الانتاج والتوزيع ويضمن الحرية والعدالة والرفاهية . ان الشيوعيين من أنصاري ولو لم أكن شيوعيا وأنا من أنصارهم لأنهم ، دون ان يدروا ، لايزيدون شيوعية عني .

أكتب اذن للذين يحتاجون للوقوف نظرياً على كل مبدأ . أكتب للاشتراكيين الباحثين ذوي العقول الحرة . سأبحث عما اذا كانت الملكية المشاعة التي يخالها بعضهم حاوية كل شيء شاملة لكل شيء معوضة لكل شيء .. الخ ..

أمراً يشبه الملكية والقروض والتزاحم وتقسيم العمل ، عما اذا كان مثلها عنصراً من عناصر الآلة الاجتماعية (الدفاتر ٢ آب ١٨٤٥) .

٢ ـ نقد الملكية المشاعة الكاملة .

بعد القضاء على الخطأ ، والخطأ يفترض بالضرورة وجود حقيقة مخالفة، لن أنهي كلامي قبل ان احل المعضلة الاولى في علم السياسة . تلك التي تشغل في الوقت الحاضر اذهان العقلاء : اذا قضينا على التملك فما الشكل الذي يتخذه المجتمع ؟ أتكون الملكية المشاعة (الرسالة الأولى) .

اذا كان هناك رجل جدير بالشيوعية فهو بلا شك مؤلف الكتاب الذي نشر سنة ١٨٤٠ تحت عنوان ما هي الملكية ؟ وباعتباري خصما للملكية أشد من كل رجل آخر خصومة لها ، فأنا أحق من أي رجل آخر في ابداء رأي حول امكانيـــة النظام الشيوعي . فلنتفق اذن على الوقائع والألفاظ ولنبحث الأمور بالترتيب ...

آ ـ فكرة الملكية المشاعة

الشمس والهواء والبحر أشياء مشاعة والتمتع بهذه الأشياء يدل على أعلى درجة في الشيوعية الممكنة لا يمكن لأي انسان أن يضع لها حدوداً أو يقسمها أو يجزأها . فيستخلص إذن من هذه الملاحظة الأولى، وهو أمر ثمين بالنسبة للعلم، بأن الملكية هي كل شيء يدخل تحت التحديد وان الملكية المشاعة هي كل شيء لا تحديد له ..

وللأعمال الانسانية الكبرى نصيب من صفات قوى الطبيعة الاقتصادية . فاستخدام الطرق والساحات العامة ، والكنائس ، والمتاحف ، والمكتبات ..

مشاع . ونفقات بنائها على عاتق المجموع ولو أن توزيع هذه النفقات بعيد عن المساواة اذ أن كل فرد يساهم فيها بنسبة معكوسة تماماً لثروته . من هنا نرى ، والامر ملاحظته ثمينة ، أن المساواة والملكية المشاعة أمران يختلفان ..

في مطعم يأكل فيه مائة رجل يتلاصق الجلساء ومع ذلك فهم متفرقون..

من ذلك استنتج ذلك المبدأ الآخر بأن الملكية المشاعة التي لا تهتم الا بالمادة ليست ملكية مشاعة اذ يكفي لكي أتغلب على الشيوعية أن انفصل عقلياً عما يحيط بي ..

والخلاصة فان الملكية المشاعة تستولي علينا من الاصل وتفرض علينا نفسها حتماً شأنها شأن قوى الطبيعة الكبيرة . والملكية المشاعة في ماهيتها تفلت من كل تعريف كالمساواة ولا تمت الى المادة بصلة وتتعلق كلياً بحرية الاختيار ..

والمهم لنا ان نرى كيف يتأرجح المجتمع بين حديه القصويين ، الملكية والملكية المشاعة .

ب – المخطط التسلطي

في المرحة التي وصلنا اليها تظهر الشيوعية لكي تقضي على الملكية . فالشيوعية تستعيد اذن من جديد ولكن بصورة معكوسة ، جميع تناقضات الاقتصاد السياسي . ويقوم سرها على احلال الانسان الجماعي محل الفرد في كل وظيفة من وظائف المجتمع من انتاج وتبادل واستهلاك وتربية واسرة . والطوبائية الشيوعية وقد خرجت من معطيات الدولة الاقتصادية اصبحت صورة معكوسة للعادة الرتيبة الانانية والملكية ..

يقتضي الامر ، وفي ملكية مشاعة احسن تنظيمها ، أن نعرف على وجه

الضبط وبالنسبة لجميع انواع السلع ، حاجات الاستهلاك وحدود الانتاج .. فعلى كل منظمة صناعية ان تسلم حصة تتناسب مع موظفيها ووسائلها بعد خصم الأضرار والأعطال . وبمقابل ذلك يتلقى كل مصنع وهيئة حكومية من مراكز الانتاج الأخرى حاجاته من جميع الانواع محسوبة على نسبة احتياجاته . ذلك هو الشرط الذي لا يستغني عنه للعمل والتوازن ..

وهكذا فعلينا أن نقيم دائرة محاسبة ، على الأقل في المصانع والمنظمات والمدن والأقضية . فلماذا لا تنطبق هذه المحاسبة ، وهي تعبير صاف عن العدالة، على الأفراد مثل انطباقها على الجماعات ؟ لماذا لا ينزل التوزيع الذي بدأ في هيئات الدولة الكبرى الى مصاف الأفراد ؟..

ان الملكية المشاعة كما تقولون تتناول الأشياء لا الأشخاص إذ ان الشيوع ينتشر بينهم عن طريق استعمال الأشياء ذاتها.

جـ ـ الدكتاتورية ::

يجب الرجوع الى القاعدة والقضاء على الحياة الخاصة للاحتفاظ بالحياة العامة ؟ ... ولكنني أذكركم أن الشيوع عندئذ ينتقل من الأشياء الى الأفراد ....

هل يجب ان يقضى على الحرية الفردية باسم الحرية العامة ؟ وماذا عساه يكون الدافع لهذا القضاء ؟

كيف نضمن دون مسؤولية وبالتالي دون حرية فردية سلامة العمل والاخلاص للانتاج ؟.

ان تقسيم العمل لا شيوعي باعتبار أنه يسند الوظائف الى مجموعات ،

مهما كانت درجة الاسناد ضعيفـــة ، وضمن المجموعات الى أفراد . مهما فعل الشيوع فانه مقضي عليه بالهلاك . ليس له الا أحد أمرين : اما ان يختار التسليم بين يدي العدالة بحل قضية القيمة أو أن يخلق ، تحت ستـار الأخوة ، استبداد العدد بدلاً من إستبداد القوة ...

ان أكثر المزاعم حظوة عند الشيوعيين هي الدكتاتورية . دكتاتورية الصناعة ودكتاتورية التجارة ودكتاتوريه الفكر ودكتاتورية الحياة الاجتماعية والحياة الخاصة . الدكتاتورية في كل مكان ذلك هو مذهبهم ...

الثورة الاجتماعية لايعتبرها السيد « كابه » نتيجة ممكنة لتطور المؤسسات ولمساهمة العقول النيرة . انه بحاجة الى « انسان » . فهو بعد أن قضى على جميع الارادات الفردية جمعها في شخصية سامية تعبر عن الفكر الجماعي وتبعث الحياة كما يبعثها محرك ارسطو الثابت في جميع النشاطات الملحقة . وهكذا نتوصل لامحالة عن طريق تطوير الفكرة البسيطة الى التلخيص بأن المثل الأعلى للملكية المشاعة هو الحكم المطلق .

وعلى ذلك ما هي الملكية المشاعة ؟ هي فكرة الدولة الاقتصادية مجسمة حتى ابتلاع الشخصية والجهد الشخصي . (العقد الاقتصادي، الفصل١٣، ١٨٤٦) .

٣ ـ نحو ملكية اشتراكية

يجب أن لا أخفي بأن أحداً لم يفكر بمجتمع ممكن خـــارج التملك أو الملكية المشاعة . وهـذا الخطأ المؤسف غاية الأسف هو الذي منح كل الحياة الى الملكية

شيء غريب! الملكية المشاعة المذهبية نقيض التملك الواعي، ولكن فكرتها وضعت تحت تأثير مزاعم فكرة التملك ذاتها . وهذه الفكرة هي التي نجدها على أساس كل النظريات الشيوعية .

حقاً إن الاعضاء في الجماعة ذات الملكية المشاعة لا يملك كل منهم شيئاً خاصاً به. ولكن الجماعة تملك وهي مالكة لا للأموال فقط بل للأشخاص والارادات .

ان كل ما نتصوره لنجعلها متفقة مع متطلبات العقل الفردي والارادة لا يؤدي سوى الى تبديل الشيء مع الاحتفاظ بالاسم . فاذا كنا نبحث عن الحقيقة بنية حسنة وجب علينا أن نتجنب النقاش حول الألفاظ ...

ان الملكية المشاعة أول صيغة وأول تعريف للحياة الاجتماعية ، هي الحد الأول للتطور الاجتماعي . انها القضية . والملكية ، التعبير المناقض للملكية المشاعة، هي الحد الثاني، انها نقيض. القضية بقي أن نكتشف الحد الثالث، التركيب ونكون قد حصلنا على الحل المطلوب .

ان هذا النوع الثالث من المجتمعات الذي هو تأليف بين الملكية المشاعة والتملك سنسميه « حرية » (ما هي الملكية ؟ ، الفصل الخامس) .

٤ - في سبيل اشتراكية حرة وواقعية .

رسالة الى كارل ماركس .

عزيزي السيد ماركس . اني أرضى عن طيب خاطر أن أصبح طرفاً من أطراف مراسلتك التي تبدو لي ذات هدف وتنظيم في غاية الفائدة . .

سأترك لنفسي الحرية وأذكر بعض التحفظات التي اوحتها الي فقرات مختلفة من رسالتك .

وفي بادىء الأمر أظن ، ولو أن أفكاري فيما يتعلق بالتنظيم والتنفيذ هي الآن في غاية الثبات على الأقل فيما يخص المبادىء ، أظن أنه من واجبي وأنه

من واجب كل اشتراكي أن يبقى محتفظاً لبعض الزمن بالصيغة القديمة ، صيغة الشك . وبالاختصار فاني مع الجمهور أعلن عن مخالفتي شبه مطلقة لمذهب اليقين في الاقتصاد .

لنبحث معاً اذا سمحت عن قوانين المجتمع وعن الصيغة التي تتحقق فيها هذه القوانين وعن مدى التقدم الذي نتوصل بموجبه لاكتشافها . ولكن بالله عليك يجب أن لا نفكر بعد أن دمرنا كل العقائديات القبلية بأن نخضع الشعب بدورنا الى عملية تبشير . لنتجنب الوقوع في التناقض الذي وقع فيه مواطنك مارتان لوثر الذي شرع في الحال بعد أن أسقط المذهب الكاثوليكي في تأسيس المذهب البروتستانتي مستعيناً بالحروم واللعنات ... علينا أن لا نجعل من أنفسنا ونحن على رأس الحركة رؤساء لتعصب جديد وأن لا نضع أنفسنا موضع الرسل لديانة جديدة ولو كانت هذه الديانة دين المنطق ودين العقل . علينا أن نصغي لجميع الاحتجاجات وأن نشجعها . لنندد بكل حرمان وبكل صوفية . علينا أن لا ننظر مطلقاً الى أية مسألة على انها منتهية . ومتى انتهينا من استنفاذ آخر حجة لدينا علينا أن نعيد ذلك اذا لزم الأمر مستعينين بالفصاحة والتهكم .

بهذا الشرط أدخل مسرورا في شركتك وإلا فلا ! .

ولدي أيضاً بعض الملاحظات على هذه الكلمة الواردة في رسالتك : « عند التنفيذ » . لعلك ما تزال تحتفظ بالرأي القائل بأنه ما من اصلاح ممكن في الوقت الحاضر بدون هجمة ، بدون ما كان يسمى فيما مضى بثورة والذي ليس بكل بساطة سوى هزة ...

اني أطرح القضية على نفسي بهذه الصورة : ارجاع الثروات الى المجتمع عن طريق ترتيب اقتصادي ، تلك الثروات التي خرجت من المجتمع عن طريق ترتيب اقتصادي آخر . وبعبارة أخرى قلب نظرية الملكية الى اقتصاد سياسي

ضد الملكية حتى تخلق ما تسمونه أنتم الاشتراكيين الألمان شيوعا وما اكتفي في الوقت الحاضر بتسميته حرية ، مساواة ...

تلك هي يا عزيزي المفكر النقطة التي وصلت اليها حتى الآن إلا اذا كنت مخطئا وإلا اذا اقتضى الأمر أن اتلقى العصا من يدك وهذا ما أتقبله عن طيب خاطر بانتظار أن آخذ بثأري ...

والخلاصة قد يكون في نظري من خطل السياسة بالنسبة لنا أن نتكلم بصفة المهلكين . ان وسائل الشدة ستأتي بصورة كافية . وليس الشعب من أجل ذلك بحاجة لأي تحريض !... (رسالة الى كارل ماركس في ١٧ أيار ١٩٤٦) .

- ٤ -

مذهب برودون في التضامن

لقد صورت المجتمع يتنقل من صيغة الى صيغة ومن مؤسسة الى مؤسسة باحثا عن ذلك التوازن الذي يفتقده . وما ان وصل المجتمع الى حالة المشاع حتى وجد نفسه من جديد في نقطة انطلاقه .

لقد تم التطور الاقتصادي ونفد ميدان الأبحاث ولما لم نستطع الوصول الى التوازن لم يبق لنا من أمل الا في حل كامل غير منقوص يجمع النظريات ويعيد للعمل قوته . كما يعيد لكل منظمة من منظماته قدرتها (العقد الاقتصادى ، الفصل ١٣) .

١ - احداث اقتصاد اشتراكي :

معضلة (البروليتاريا) هي في احداث علم للاجتماع . لم يعد هناك من يتبجح سوى الاقتصاديين ذوي الأبصار القصيرة والاشتراكيين المتعصبين يتبجحون باتقانهم علم الاقتصاد مع ان العلم يتلخص بالنسبة اليهم بأكمله في عبارة واحدة « دع الأمور تجري ، دعها تنقضي » أو « لكل بحسب احتياجاته ضمن امكانية الموارد الاشتراكية » (العقد الاقتصادي ، الفصل ١٤) .

آ - تحول الاقتصاد الى اقتصاد اجتماعي

اجتماع - اقتصادي

يؤكد الاقتصاديون بان العلم الاجتماعي ما هو الا الاقتصاد السياسي ...

يقتضي الأمر اذن في البداية أن نتعرف على ما يمكن أن يكون عليه علم للمجتمع.

دراسة المجتمع هو معرفة منطقية ومنظمة لا لما كان عليه المجتمع أو لما سيكون عليه بل لما هو عليه المجتمع في مجمل حياته.

قد يمكن أن يكون الاقتصاد السياسي بالرغم من نزعاته الفردية وأحكامه الجازمة جزءا أساسيا في علم للاجتماع تكون فيه الوقائع التي يضعها عناصر لكل عضويٍّ ومعقد ...

فاذا كان الاقتصاد الاجتماعي اليوم ما يزال أقرب الى التطلع نحو المستقبل منه الى معرفة الواقع يجب أن نعترف أيضا أن عناصر هذه الدراسة موجودة بأكملها في الاقتصاد السياسي (العقد الاجتماعي الفصل ٢).

... الى أي شيء يرجع اذن كل هذا التأخير في الحقيقة الاجتماعية ؟

السبب برأينا هو انفصال الفلسفة عن الاقتصاد السياسي ...

الفلسفة ... هي لغز المجتمع والاقتصاد السياسي هو تحقيق هذا اللغز.

ميدان الملاحظة في الفلسفة هو الانسان وميدان الملاحظة في الاقتصاد السياسي هو المجتمع يعني أيضاً الانسان. ماهو هذا الانسان الفردي والجماعي معاً ؟... انه الانسان المتجلي بالعمل. (العقد الاقتصادي، الفصل ١٤).

ب – أجزاء علم الاجتماع الاقتصادي الثلاثة

انه العمل، والعمل وحده، هو الذي يعطي جميع عناصر الثورة ... ان المجتمع أو الانسان الجماعي ينتج عدداً لايحصى من الأشياء التي تقوم على التمتع بها رفاهيته ويبني عليها غناه الذي هو موضوع الاقتصاد الاجتماعي. (العقد الاقتصادي، الفصل ٢).

العمل هو الحادثة التي تخلق الاقتصاد السياسي. وكنا قد عرّفناه : فعل ذكي يؤثر الانسان به على المادة لغاية مقصودة يرضي بها نفسه ...

الاقتصاد السياسي ... هو علم العمل ...

وتفترض هذه الدراسة معرفة مسبقة بقانون العمل الأساسي ... وتقسيم العمل والقوة الجماعية وجهان متلازمان لهذا القانون نفسه . ان مبدأ سميث ، بحسب نظرك الى الانتاج أو الى العامل ، يتيح المجال لنتائج خاصة يؤلف بعضها علم الانتاج وتصريف الثروات وهو القسم الأول من الاقتصاد السياسي ويؤلف بعضها الآخر علم التنظيم وهو القسم الثاني للاقتصاد السياسي .

ان النتيجة المنطقية لهذا القانون المضاعف أو بعبارة أفضل تركيب جزأي العلم الأولين يفتح الباب أمام قسم ثالث وأخير غرضه توزيع الوظائف وتحديد الأجور وقوامه **الحقوق** ...

ان خلاصة ماسبق يعطينا التقسيمات الرئيسية في علم الاقتصاد هذا .

– العمل من وجهة النظر الموضوعية أي في تنفيذه ونتائجه يشكل الجزء الأول من الاقتصاد السياسي ...

– العمل من الناحية النفسية اذا نظرت اليه في تقسيمه وانتظامه في مجموعاته يشكل الجزء الثاني من الاقتصاد السياسي : وهو متعلق بالتنظيم ...

– وأخيراً فان الجزء الثالث من الاقتصاد السياسي يتعلق بعلم الحقوق . فكأنه تركيب للجزأين الأولين واستخلاص الحق من الباطل استناداً الى المعطيات التي تزودنا بها نظرية القيم والتنظيم .

ولعل الكلام أولاً عن العمل بالنسبة للعامل أي من الوجهة النفسية ألصق بنظام النمو الطبيعي . ثم يحلل العمل في انتاجه أي من وجهة النظر الموضوعية . وقد اخترنا الطريق المخالف الذي يبدو أن العلم قد سار فيه عند نشأته العفوية ... والخلاصة كلما زدنا تعمقاً في الاقتصاد السياسي كلما وجدنا أن تقسيماته الكبرى تتألف من ثلاث سلاسل مترابطة الواحدة بالأخرى

ترابطاً حميمياً متعاصرة في حوادثها ومتوازية في نظريتها . (خلق الغرب ، الفصل ٤) .

١) علم الانتاج والمحاسبة الاقتصادية

ماهو الاقتصاد السياسي ؟ هو علم حسابات المجتمع . علم قوانين الانتاج العامة ، وقوانين توزيع الثروة واستهلاكها . هو معرفة الطرق العامة التي تنشأ الثروة بفضلها وتتزايد ويجري تبادلها واستهلاكها في المجتمع . (العقد الاقتصادي ، الفصل ١٠) .

ان حل قضية البؤس تقوم على رفع مستوى علم المحاسبة الى أعلى الدرجات واقامة دفاتر المجتمع وقيد مالكل مؤسسة وماعليها . يجب مسك الدفاتر بوضوح أي تحديد الحقوق والواجبات بدقة حتى نتمكن في كل لحظة من مشاهدة النظام أو الفوضى والتقدم بالميزان .. وكما أن العلاقات الجديدة في شركة من الشركات تفسح المجال كل يوم لحسابات جديدة وتعدل بدون انقطاع تنظيم العمل وتوزيع العمال والمستخدمين واستعمال الآلات الخ . كذلك في المجتمع تعدل العلوم الجديدة والاكتشافات الكبرى بدون انقطاع الاقتصاد العام . (محاضرة ثائر ، الفصل ١١).

الاقتصاد السياسي مبدؤه الأساسي المحاسبة (دفاتر ١٥ كانون الثاني ١٨٥٢)

الاقتصاد السياسي .. هو فلسفة المحاسبة (رسالة الى برغمان بتاريخ ٤ حزيران ١٨٤٧)

اني أطالب بتأسيس محاسبة لفرنسا . محاسبة لفرنسا تلك هي القضية بأكملها ! ..

ان فرنسا محل تجاري لادفاتر فيه (دفاتر ٢٩ تشرين الثاني ١٨٤٧)

ان المحاسب بكلمة جامعة هو الاقتصادي الحقيقي الذي سرق منه اسمه

جماعة من الأدباء المزيفين دون ان يدري من ذلك شيئاً . (العقد الاقتصادي » الفصل ١٠) .

١ ـ ملاكات لمحاسبة اقتصادية :

بقي علينا ان نتكلم عن الاصول التي هي بالنسبة للاقتصاد بمثابة الاجراءات القانونية بالنسبة للقضاء : أردت بذلك الاشارة الى المحاسبة . فالمحاسبة المزدوجة التي تذكر لنا الدائن والمدين تكشف لنا عن تقابل آخر غير التقابل الاساسي بين (من) (والى) . أي بين الشراء والبيع . انها تبين لنا أيضاً التقابل بين الناس والأشياء . بعد ان يفتح التاجر عن طريق (من) (والى) حسابا مع كل من الاشخاص الذين يتعامل معهم يفتح حساباً لكل نوع من أنواع القيمة يصنفه في أربع فئات أو خمس تنحصر جميعها عند التصفية أو الجرد في حساب وحيد يعبر بالنسبة للتاجر عما يسميه الاقتصادي النتاج الخام والنتاج الصافي (العقد الاقتصادي» الفصل ١٠).

ان قضايا الاعتماد العام والضريبة هي أيضاً قضايا من نوع المحاسبة التجارية على مستوى الدولة .(المصـــدر نفسه) .

لاشيء أسهل على المرء من تنظيم جميع هذه الحسابات وموازنة جميع هذه القيم .. لأن جميع هذه الكميات تمثل كسوراً بعضها لبعض وبامكانها أن تقوم بعضها مقام بعض وأن تسدد بعضها ببعض وأن ينوب بعضها عن بعض .والعملية عملية حسابية محضة (المقدرة السياسية لطبقـــات العمال ، الكتاب ٢ ، الفصل ٨)

٢ ـ المحاسبة الاقتصادية التطلعية ونشوء القيمة :

لقد ذكرت آنفاً أن ريكاردو وضع بالنسبة لحالة خاصة قاعدة وضعيـة لمقارنة القيم . ويفعل الاقتصاديون اكثر من ذلك فانهم يجمعون كل سنة من لوحات الاحصاء وسطي جميع اسعار البيع .. ولاريب أن هذا الوسطي يصل متأخراً

ولكن من يدري أنه قد يكون بالامكان اكتشافه مقدماً . هل من اقتصادي يجرؤ على الاجابة بلا ؟

ندرك انه في وقت من الأوقات يمكن عن طريق الجرد أن نحدد نسبة القيم التي تؤلف ثروة بلد من البلاد أو تقديرها على الأقل . ان هذه الطريقة ليست عند تطبيقها على تحديد القيم سوى عملية محاسبة ..

انما لا يكفينا لهذا الغرض عمل واحد من هذا النوع بل ألوف وألوف الأعمال المماثلة (العقد الاقتصادي ، الفصل ٢) .

٣ ـ لوحات التبادل بين الصناعات وتبدل الأمثال الفنية (التقنية)

كل الصناعات تجمعها صلات متبادلة في حزمة وحيدة .

جميع المصنوعات تخدم بعضها بعضاً بالوسيلة والغاية (ماهي الملكية ؟ الفصل الثالث) . اني افترض أن بروموته (الشركة) استطاعت بفضل تآزر الجهود الناجحة أو تقسيم العمل او استخدام آلة من الآلات أو بفضل ادارة صناعية حكيمة بأن تجد وسيلة تنتج فيها في يوم واحد ما كانت تنتجه في عشرة . فماذا يكون أثر ذلك ؟ يتبدل مكان الانتاج في لوحة عناصر الثروة وتنقص قيمته النسبية . الا أن هذه القيمة تصبح مع ذلك محدودة . (العقد الاقتصادي ، الفصل ٢) .

٤ ـ المحاسبة السياسية والاقتصادية للاستخدام والموارد :

عندما صبغتنا الثورة بالديمقراطية ألقت بنا في طرق الديمقراطية الصناعية ومن هنا خرجت فكرة هي فكرة تحديد الأعمال والأجور . فيما مضى كانت مثل هذه الفكرة فضيحة لو أبديت أما اليوم فنحن نتمسك بها .

لكي نقدر يومية عامل على وجه عادل يجب أن نعرف من أي شيء تتألف ومقدار الكميات التي تدخل في تكوين الأسعار وماذا لم يكن فيها أشياء

عديمة القيمة . لايتعلق الأمر هنا في تخفيض أو ارتفاع الأسعار والأجور بل في توزيع عام عادل هو الشرط الأول للثروة (المقدرة السياسية ،الكتاب، الفصل ٨)

٥ ـ المحاسبة الاقتصادية والرياضية :

يقترب يوم ، يخضع فيه الى الحساب كل ماهو من نطاق الحظ ، وعندئذ يبشر الاقتصاد السياسي بهذه الحكمة القصيرة :

على المشتري أن يعين كمية الانتاج وعلى صاحب المصنع أن يحدد قيمة الأشياء بحسب كمية العمل . عندئذ فقط يجد دستور سميث المزدوج أوسع تطبيق :

آ ـ تقسيم العمل محدود ضمن سعة السوق .

ب ـ الاستهلاك والانتاج يجب ان يتوازنا أحدهما مع الآخر.

نلاحظ ولاشك كيف أن فكرة العمل الأساسية تقودنا بعد معادلات متتابعة الى تأسيس العلم وكيف تعطيه الصفة الرياضية . (خلق الغرب ،الفصل ٤ الأرقام ٣٩٤ ـ ٣٩٥) .

ب ـ علم التنظيم والسوسيولوجيا الاقتصادية

ان العمل اذا نظرنا اليه من الناحية الذاتية في تقسيمه ومراحله يشكل الجزء الثاني من الاقتصاد السياسي ويتعلق بالتنظيم . . (خلق الغرب ، الفصل ٤)

هنا لاتكفي موارد الاقتصاد السياسي العادية كما كانت تكفي .. ولم تعد القضية قضية حساب ، ومحاسبة .. يجب هنا أن ندخل في نفسية المجتمعات . (نظرية الضريبة ، الفصل ٢)

ان تنظيم العمل يعني بناء السلسلة الاجتماعية .. وتكوين المجتمع معناه تنظيم العمل . .

ان الاقتصاد السياسي وأعني به هنا تنظيم العمل وتوجيه المجتمعات يؤلف علماً حقيقياً . (خلق الغرب ، الفصل ٥) .

١ ـ قوانين العمل هي قوانين المجتمع

بعد أن أعلن سميث أن العمل أب ومنتج لكل ثروة ، لاحظ أن ثمرة العمل تتعلق بمهارة العامل وذكائه وحذاقته وهي صفات تنحل في مبدأ وحيد : التقسيم . .

كل معضلة التحويل الاشتراكي كامنة هنا . .

فاذا قسّم الانتاج جرى بالاشتراك مع عدد من الناس . وبعد سميث جاء اقتصادي آخر ، مارتان غارنيه ، ووضع قانوناً جديداً لم يكن الا تحويلا لمبدأ سميث : وهو قانون « القوة الجماعية » . .

ان اشتراك عدد من الرجال يزيد في وسائلهم زيادة عجيبة . ينتج عن تقسيم العمل واضافة القوى الى بعضها أخلاط يصبح كل منها وسيلة جديدة .

ويبدو مع ذلك أن غارنيه لم يدرك العلاقة الوثيقة بين هذا القانون وقانون سميث . . أما تطبيقاته العضوية والشرعية فقد غابت عنه غياباً أشدّ . .

ان ساعةً قام بصنعها خمسون عاملا تعني أن مختلف أجزاء الساعة أنتجت من قبل عامل واحد له خمسون رأساً ومائة ذراع .

وهكذا فان تقسيم العمل والقوة الجماعية او الاشتراك بالعمل هما وجهان متلازمان لقانون واحد . ينتج حكما عن تقسيم العمل المتحول الى قوة جماعية أن العمال تربط بينهم شراكة طبيعية بجعلهم متكافلين متضامنين (خلق الغرب ، الفصل ٤) .

٢ ـ دمج العامل الشريك مع المجتمع العامل

ان الانسان بمقتضى العلم الحديث شاء أم لم يشأ جزء لايتجزأ من المجتمع الموجود قبل كل اتفاق بحكم تقسيم العمل ووحدة العمل الجماعي (خلق الغرب ، رقم ٥٧٢) .

ليس الانسان انساناً الا في المجتمع والمجتمع من ناحيته لايقوم الا بتوازن القوى التي يتألف منها . (الرسالة الاولى ، الفصل الخامس) .

الانسان جزء لايتجزأ من الوجود الجماعي ولايمكن اعتباره في الحالة الفردية الا من قبيل التجريد . (عدالة ، الدراسة الاولى) . الفرد غارق في المجتمع (المرجع نفسه) والانسان خارج المجتمع مادة قابلة للاستغلال (الرسالة الاولى ، الفصل الخامس) .

الانسان في حالة العزلة لايستطيع أن يسد سوى جزء صغير من حاجاته وجماع قوته في اجتماعه وفي دمج مجهوده بالمجهود العام . (الرسالة الاولى ، الفصل الرابع) .

العمل وحدة ، وجميع تقسيماته وتقسيمات تقسيماته لاتدل في الحقيقة على أجزاء فعلية بل على علاقات نسبية .. متى بدأ الانسان يعمل فقد دخل فيه المجتمع .. ولا يشتمل المجتمع العامل على عمّال بل على عامل وحيد متنوع الى مالانهاية . (دفاتر ١١ آذار ١٨٤٦) .

عندماحكم باسكال على فلسفة التاريخ اعتبر الانسانية كأنها فرد واحد والحال نفسها تنطبق على الاقتصاد السياسي . يجب أن يعتبر المجتمع كأنه عملاق ذو ألف ذراع يمارس الصناعات وينتج معا كل أنواع الثروات . (المقدرة السياسية ، الكتاب ٢ ، الفصل ٨) .

٣) دراسة المجتمع الاقتصادي الحقيقي

ميدان الملاحظة لعلم الاقتصاد هو المجتمع (العقد الاقتصادي ، الفصل ١٤)

ان المجتمع بالنسبة لرجل الاقتصاد الحقيقي موجود حي ذو ذكاء ونشاط خاص يخضع لقوانين خاصة تسمح الملاحظة باكتشافها ولا تتكشف في شكل حسي بل في تناغم التضامن الوثيق بين جميع اعضائها (العقد الاقتصادي ، الفصل ٢) .

لايصل الانسان الى كفايته من القناعة بأن الاقتصاد السياسي هو المجتمع وبأن أعمال التجارة والصناعة والزراعة هي المجتمع. (دفاتر ١١ تشرين الاول ١٨٤٧) .

أعتقد ممكناً البرهان على الواقعية الوضعية ... قوانين الأنا الاجتماعية أو الفئة المتحلية بالصفة الانسانية ... اني أنظر الى المجتمع أو الفئة الانسانية كموجود فريد من نوعه يتألف من علائق مرنة وتضامن اقتصادي بين جميع الافراد إن في الأمة أو في المحلّة أو في المنظمة الاقتصادية أو في الجنس البشري كله ، موجود له وظائفه ، وله أفكاره التي يبثنا اياها وأحكامه التي لاتشبه أحكامنا وارادته التي تخالف غرائزنا مخالفة تامة . (فلسفة التقدم ، الرسالة الأولى).

ان المجتمع يصنع القوانين والمواد من خبرته . (على هامش نسخة برودون من كتاب بؤس الفلسفة لماركس) .

نحن نعلم مسبقاً أن مامن شيء يجري في الاقتصاد الاجتماعي وله مثيل في الطبيعة . ونحن مضطرون بالنسبة للحوادث التي لاشبيه لها أن نخلق دائماً قواعد خاصة ... انه عالم تسمو مبادؤه على مبادىء الهندسة والجبر ولا تستند قواه الى الجاذبية أو الى أية قوة حسية ولكنه يستخدم الهندسة والجبر كأدوات معينة .. ان هذا العالم يحيط بنا وينفذ الينا ويحركنا دون أن نستطيع رؤيته الا بعين البصيرة ولمسه الا بالاشارات . ان هذا العالم العجيب هو المجتمع . هو نحن . (العقد الاقتصادي ، الفصل ١٤) .

٤) من « دراسة وظائف المجتمع » إلى «الدستور الاجتماعي» :

ماهي هذه القوة التي تسمى عمل ؟ ماهي هذه الحياة الجماعية ؟.. هاقد ظهر علم الى الوجود .. علم تستخرج فيه الانسانية كل شيء من نفسها ، علم يخلق الواقع والمنطق بدلاً من أن يقوم فقط على وصف منطقي للواقع ... بعد ان صنعت الانسانية المنطق والتجربة الاجتماعية بدأت بانشاء علم

اجتماعي ... علم الاجتماع هو توافق بين العقل والخبرة الاجتماعية (العقد الاقتصادي ، الفصل ١٤) .

ان المجتمع اما ان يكون رسمياً أو واقعياً . فالمجتمع الرسمي هو هذا العالم كما يتراءى لنا . والمجتمع الواقعي هو المجتمع الذي يعيش وينمو تبعاً لقوانين مطلقة لاتبدل لها والذي يدعم بحياته هذه القشرة الزائلة والعفنة التي ندعوها بالمجتمع ...

الذهن وحده عندنا تتبدل فيه الأفكار كلما تكشفت له القوانين الاجتماعية والذهن هو الذي يعدل ، بعد ان تتعدل مفاهيمه ، المجتمع الرسمي الذي صنعه والذي يجب في النهاية أن يتحد ويذوب في المجتمع الحقيقي وأن يصبح متمما له (دفاتر ، ٦ — ٧ تشرين الثاني ١٨٤٧) .

يجب ان نقلع عن تعلم ادارة المجتمعات في ايديولوجيات فارغة على شاكلة « العقد الاجتماعي »[1] لقد قيض لنا فئة يسارية ذات ميول اشتراكية من الدرجة الأولى تبحث في تحليل الحوادث الاقتصادية وتنبش عن أسرار حياة المجتمعات . (العقد الاقتصادي ، الفصل ٢) .

ان تنظيم العمل معناه ايجاد الترتيب الطبيعي بين الكادحين ... في كل منظمة عضوية يكون العنصر عضوا وفي الترتيب الاشتراكي يكون الكادح هو الوحدة العضوية أي الوظيفية اذا استعملنا مزيدا من التجريد اللغوي ...

ان العمل اذا نظرنا اليه في تقسيمه يكشف لنا عن طباع العامل الجوهرية وعن الشروط التي تجعل من الوظيفة شيئا نافعا وطبيعيا . ومن هذا المفهوم الأساسي نتوصل عن طريق نوع من الالتحام الى تنظيم المجتمعات . (خلق العرب الأرقام ٤١٣ — ٤١٥) .

---

(١) العقد الاجتماعي كتاب معروف لجان جاك روسو (المترجم)

ج - علم التوزيع والحق الاقتصادي :

لقد طفنا في أرجاء الاقتصاد السياسي وصورناه بخطوط عريضة في قسميه الأول والثاني بقي القسم الثالث أي علم الحقوق أو علم توزيع أدوات العمل وتفريق المنتوجات . سنرى هنا كيف يصبح الانتاج اشتراكيا بتأثير الأجر والتبادل ..: وكيف ينشأ الضمان المتبادل وكيف تستقر العدالة على أساس لا يتحطم . (خلق الغرب ، الفصل ٤ ، الرقم ٤٤٨) .

كل قوة تحمل حقها معها . (الحرب والسلم ، الكتاب الثاني،الفصل السابع).
ينقسم الاقتصاد السياسي الى قسمين : وصف القوى الاقتصادية خلا الحقوق ، وتنظيمها عن طريق الحقوق . (نظرية الملكية ، الفصل ١٠) .

ان الحق الاجتماعي او بعبارة أفضل الحق الاقتصادي لا تعريف له . (المقدرة السياسية ، خاتمة) .

ان الاقتصاد السياسي يولدحقا جديدا يقتضي الأمر الاعتراف بهواقراره هو **الحق الاقتصادي** (الحرب والسلم ، الكتاب الخامس ، الفصل الأول) .

العدالة حين تطبيقها على أمور العمل والصناعة والتبادل .. هي الحق الاقتصادي (المصدر ذاته الكتاب الرابع ، الفصل الأول) .

يقوم الحق الاقتصادي الذي طالما تحدثت عنه في منشوراتي السابقة ، وذلك يعني بعبارة أخرى تطبيق العدالة على الاقتصاد السياسي ، يقوم هذا الحق على نظام التضامن ... اذ ليست الحوادث الاقتصادية خارج المؤسسات التضامنية سوى خليط مشوش من المظاهر المتناقضة وليدة الصدفة والغش والظلم والسرقة. (المقدرة السياسية الجزء ٢ الفصل ١٤)

ان مبدأ التضامن اذادخل في التشريع وفي العادات وخلق الحق الاقتصادي جدد تجديدا جذريا الحقوق المدنية والحقوق التجارية والادارية والحقوق العامة

وحقوق الانسان ، أو بالأحرى يعمل مبدأ التضامن بتحريره هذه الفئة السامية الأساسية من الحقوق ، الحقوق الاقتصادية ، على خلق وحدة العلوم التشريعية .

كان الحق القديم يتصف بالسلبية بصورة عامة .. اما الحق الجديد فهو ايجابي بجوهره . هذه الصفة الايجابية في الحق الجديد والواجبات الجديدة التي تنشأ عنها والحرية والثروة اللتان تسفر عنهما كنا بحثناه بحثا وافيا عند الكلام على القضايا المتعلقة بالتأمين وبالعرض والطلب ، وبتثبيت الأسعار والقيم وبالصدق التجاري وبالاعتماد وبالنقل و ... بكلمة مختصرة في القضايا التي دعوناها بالمؤسسات أو بالوظائف الاقتصادية . (المقدرة السياسية ، الكتاب ٢ ، الفصل ١٥) .

١ – صفته : الموضوعية .

لا تعترف المدرسة القديمة بالمبادىء التي تسبق الاتفاقات والعقود وتسمو عليها وتنكر موضوعية الحقوق فتصبح بذلك عاجزة عن فهم الحركة الحاضرة :
(خليط ٣ ، صوت الشعب ، ١٤ نيسان ١٨٥٠)

بحسب العلم الجديد يكوّن الانسان شاء أم أبى جزءا لا يتجزأ من المجتمع الموجود قبل كل اتفاق بحكم توزيع العمل ووحدة العمل الجماعي ...

ان القوانين المتعلقة بالانتاج والتوزيع والادارة نتيجة موضوعية للعلاقات التي يولدها هذا الواقع المزدوج وهي مستقلة عـــن ارادة الانسان ومعرفته .
(خلق العرب رقم ٥٧٢)

ان القانون لا يبتدع بل يكتشف . ان احكام القوانين تبقى حبرا على ورق اذا تعارضت مع الوقائع والقوانين (كتاب متأمل ، الجزء ٢ ، القسم ٢).

ان قوانين الاقتصاد الاشتراكي مستقلة عن ارادة الانسان وارادة المشرّع وفخرنا في معرفتها وكرامتنا في تطبيقها . (فكرة الثورة ، الدراسة السادسة) .

عندما يقيم رجلان أو أكثر عن طريق عقد متبادل شركة للعمل أو

الضمان فهم يقرّون أن مصالحهم التي كانت متفرقة ، متكافلة متضامنة بجوهر طبيعتها واشتباك علاقاتها . فهم في الحقيقة لا يلتزم أحدهم للآخر بارادته الخاصة ، بل يقسمون بأن يخضعوا من الآن فصاعداً لقانون اشتراكي موجود منذ القدم ولكنه كان مجهولاً لذلك الحين . (الرسالة الثانية) .

٢ ـ منبعه : العلاقات الاقتصادية الاجتماعية .

المجتمع بنظري موجود حقيقي ... فله اذن قوانينه الخاصة ، قوانين وعلاقة تكشفها لنا المعاينة . من هنا ينشأ بنظري عالم كامل من العلاقات يؤلف مجموعها ما أسميه بالقانون الاقتصادي . (الحكم الفاسد . الفصل الخامس) .

الفقه هو فن ايجاد معادلات بين النقائض الاجتماعية (رسالة الى بزليه ٢٧ آب ١٨٥٦) .

والنظام يدوم بين الناس عن طريق المعرفة التي يكتسبها المخلوق الاجتماعي من هذه القوانين (خلق الغرب رقم ٥٤٨) المشرع هو الموجود الجماعي ، هو العامل ، أي عامل ، الذي يصف قوانينه الخاصة ويعلنها ويراقبها . ان القانون هو التعبير عن العلاقات التي تنشأ بين الناس عن العمل والتبادل . والمجتمع هو الهيئة القائمة على معرفة هذه القوانين معرفة متينة (خلق الغرب رقم ٥٧٢) .

من واجبنا ان نعدل في نظامنا التشريعي بتدوين القوانين استناداً الى العلاقات التي تنشأ كل يوم عن التجارة والصناعة خلال حدوث الوقائع . (خلق الغرب رقم ٥٤٧) .

ولن نعلم أبداً متى ينتهي التشريع لأننا لا ننفك مطلقاً عن خلق العلاقات الجديدة بيننا . (عدالة ، فلسفة شعبية) .

٣ ـ التعبير عنه : عقود جماعية .

العدالة التبادلية ، ونظام العقود ، وبعبارة أخرى ، النظام الاقتصادي

والصناعي بديلاً عن النظام البالي في عدالة التوزيع وبديلاً عن نظام القوانين ... مستقبل الانسانية يكمن في هذا التبديل (فكرة عامة عن الثورة ، الدراسة ٤) .

أليس التضامن الذي حاولنا أن نرسم خطوطه هو العقد الاجتماعي ؟

... ما هو التضامن ؟ انه دستور ... يتعهد بموجبه أعضاء المجتمع جماعات أو فرادى ، الصناعيون والزراع يتعهدون ويضمن بعضهم لبعض تقديم خدمة بخدمة واعتماد باعتماد وقيمة بقيمة ومعلومات بمعلومات وملك بملك . ذلك هو الدستور الاساسي الذي تسعى الديمقراطية لتبني عليه الحقوق الاقتصادية . (المقدرة السياسية ، الكتاب ٢ ، الفصل ١٤) .

ان مجموعة قوانين نابليون لعاجزة عن خدمة المجتمع الجديد عجزها عن خدمة الجمهورية الأفلاطونية . لن يمضي بضع سنوات حتى يعمل العنصر الاقتصادي في كل مكان على احلال حق المشاركة المتحرك النسبي محل حق الملكية المطلق ويجب عندئذ اعادة بناء هذا القصر الكرتوني من أسفله الى أعلاه (الثورة الاجتماعية ، الفصل ٨) .

ونتيجة ذلك ستكون في تحول الحق المطلق الذي نعيش بظله الى حق مهني (الرسالة الثانية) .

يجب أن يتبدل نظام العمل والمال والتجارة سواء أكان ذلك عن طريق معركة أم عن طريق دستور مقبول ، لا أهمية للأمر .

ستحطم الديمقراطية الصناعية سلطان المال وتبدل علاقة العمل برأس المال وتبني الحقوق الاقتصادية (الحرب والسلم ، الكتاب الثاني ، الفصل ٨) .

٢ ـ انشاء التضامنية بنية

آ ـ مبدأ ووسيلة : ميزان وتضامن .

آ ـ المبدأ : ميزان الملكية .

في سنة ١٨٤٠ منذ اكثر من اثنتين وعشرين عاماً بدأت في علم الاقتصاد

بنشر كتيّب من ٢٥٠ صفحة عنوانه : ما هي الملكية ؟ لست بحاجة للتذكير عما أثارته الاجابة على هذا السؤال من فضيحة ...

كيف كانت فكرتي عندئذ ؟

لم تعد الملكية كما خلقتها الثورة تفهم على أنها بناء سياسي يقيم التوازن مع الدولة وتضمنه الحرية وحسن الادارة بل تعتبر نفسها بحكم العادة امتيازاً واستمتاعاً وارستقراطية واستغلالاً للجماهير ... جعلت من الفساد نظاماً ومن نفسها رقاً للشركات الكبرى .

فعلى الطبقات العمالية الآن أن تفهم مصيرها وأن تحدد تبعاً لذلك طبيعة عملها (النظرية الملكية ، الفصل ٨) .

ملكية – دولة ذانك هما قطبا المجتمع ... (نظرية الملكية ، خاتمة) والحقيقة بنظري أن الملكية إذا كانت مطلقة فالدولة أيضاً مطلقة وان هذين المطلقين مدعوان للعيش أحدهما وجهاً للآخر ... ومن اختلاف هذين المطلقين تنبع الحركة السياسية والحياة الاجتماعية ...

ان سوء استعمال الملكية يبطل مفعوله بالضمانات التي تعنى الحكومة باحاطتها بها كما ينتظم حكم الدولة المطلق برد فعل الملكية (نظرية الملكية الفصل السابع) .

يجب أن تتغير الملكية عن طريق الثورة الاقتصادية لا من حيث حريتها بالعكس يجب أن تزيد وتدوم أمن حريتها وضماناتها (الثورة الاشتراكية ، الفصل ١٠) .

ستكون الثورة اعادة دمج الشعب الى ملكية قواه الجماعية (عدالة، دولة) .

مصير الملكية المعترف بها السياسي والاجتماعي ... لكي نبدل من تأثير مؤسسة من المؤسسات كانت في أول أمرها في منتهى الظلم فلا نحتاج إلا الى مقابلتها مع نفسها ومع السلطة بالوقت نفسه ...

يجب على الملكية في بادىء الأمر ، أن تعارض نفسها وأن تتجه نحو تحديد ذاتها وتوازنها فضغط الملكية على نفسها سيكون إذن وسيلتنا الأولى (نظرية الملكية ، الفصل السابع) .

اضعاف نتائج نظام الملكية بتطوير حقوق جميع الناس برأيي الطريق العقلي الوحيد الذي نرتفع به ، دون هزات ، الى نظام اجتماعي متآلف . (انذار للملاك) .

وعلينا أن نلاحظ من ثم أن الملكية مهما كانت أهميتها في المجتمع ليست موجودة بمفردها كمهمة سياسية أو مؤسسة اقتصادية واجتماعية ... بل تعيش في وسط منظم يحاط بعدد من المهمات المماثلة والمؤسسات الخاصة التي لا حياة لها بدونها والتي يجب اذن ان نحسب حسابها ...

فتأثير المؤسسات ، إذا جاز لي التعبير ، على الملكية ، سيكون وسيلتنا الثانية في الحكم ... (نظرية الملكية الفصل السابع) .

ان الملكية ترافق الجميع وتبدو كأنها مهمة يدعى اليها كل مواطن كما يدعى للانتاج .

ولكي نقوم بهذا التعميم ونضمن التسوية يكفي بأن ننظم عدداً من المؤسسات والخدمات المتروكة للحصر والفوضى (نظرية الملكية ، خاتمة) .

ب ـ الوسيلة : التضامن : عقد اجتماعي .

ولكي نصل الى التنظيم .. بقي علينا أن نقوم بمعادلة عامة لجميع متناقضاتنا .

ولكن كيف سيكون دستور هذه المعادلة ؟ .

منذ الآن يمكننا أن نتبين هذا الدستور : إنــــه يجب أن يكون قانوناً للتبادل ونظرية للتضامن ـ نظاماً للضمان يحل أشكال مجتمعاتنا القديمة المدنية والتجارية ويرضي جميع شروط النجاح والتقدم والعدالة التي أشار اليها النقاد ـ

مجتمعاً لا اصطناعياً فقط بل حقيقياً يستطيع بقوة مبادئه أن يخضع رأس المال الى الدولة بدلاً من أن يطلب العون من رأس المال والحماية من الدولة ..

ان نظرية التضامن هي من وجهة نظر الوجود الجماعي مؤلفة من فكرتي الملكية والشيوع (العقد الاقتصادي ، الفصل ١٤) .

هناك تضامن فعلًا عندما يقوم جميع العمال في صناعة من الصناعات ، كالمفروض فيهم ، بالعمل بعضهم من أجل بعض ويساهمون بانتاج مشترك يقتسمون فائدته عوضاً عن عملهم لصالح رب العمل الذي ينقدهم أجرهم ويحتفظ بانتاجهم .

فاذا عممت مبدأ التضامن الذي يربط بين عمل كل مجموعة على جمعيات العمال المتخذة كوحدة ، فقد خلقت مدنية تختلف اختلافاً كاملا من جميع وجهات النظر السياسية والاقتصادية والجمالية عن المدنيات الغابرة وليس بمقدورها أن ترجع الى الاقطاعية أو الامبريالية (كتاب متأمل ، خاتمة نهائية) .

١ ـ التضامن ، علاقة متبادلة .

ان الكلمات الفرنسية ذات الجذر الواحد (تضامن – تضامنية – تحول) ويراد منها التبادل أصلها من اللاتينية كلمة بمعنى اعارة وبمعنى اوسع تبادل ..

من هذا المعنى جاءت أسماء جميع المؤسسات ذات الصفة التضامنية : التأمينات التضامنية ، الرصيد التضامني ، الاغاثة التضامنية ، التعليم التضامني ، ضمانات متبادلة للتصريف والتبادل والعمل والجنس الجيد والسعر الصحيح للبضائع .. الخ . ذاك ما يبغي أن يقوم به المذهب التضامني بمساعدة بعض المؤسسات : مبدأ دولة ، وقانون دولة . (المقدرة السياسية ، الكتاب ٢ ، الفصل ٤) .

٢ ـ التضامن ، علاقة تعاضد .

ان مبدأ التضامن فيما يتعلق بالجمعية هو أن لا نشرك من الناس الا بقدر

ما تتطلبه لوازم الانتاج وأسعار المنتوجات وحاجات الاستهلاك وطمأنينة المنتجين أنفسهم . (المقدرة السياسية لطبقات العمال) .

ان السكك الحديدية والمناجم والمصانع هي في هذه الحالة .

هنا إذن أحد شيئين : إما أن يكون العامل مأجوراً بسيطاً للمالك الرأسمالي رب العمل أو أن يشترك في نصيب خسارة المؤسسة وربحها ويكون له حق التصويت في المجلس أي بكلمة مختصرة يصبح شريكاً ..

وهكذا ، لا مجال أمامنا للتردد ، لأنه لا خيار لنا . فحيث يتطلب الانتاج تقسيماً كبيراً للعمل أي قوة جماعية هامة هناك ضرورة لاحداث شركة بين العاملين في تلك الصناعة .

تلك هي إذن القاعدة التي يجب أن نسنها لأنفسنا اذا أردنا أن نوجه الثورة بشيء من الذكاء .

كل صناعة أو استثمار او مشروع يتطلب بطبيعته استخداماً ممزوجاً لعدد كبير من العمال ذوي الاختصاصات المختلفة مصيرها أن تكون شركة عمالية .. واذا كان المشروع يتطلب تدخلاً ممزوجاً لعدد من الصناعات والمهن والاختصاصات المختلفة واذا نتج عن هذا المزيج أثر جديد تعجز عنه الفردية . يتضافر فيه الرجل بالرجل كالدولاب بالدولاب فالصناعة التي يمارسونها والأثر الذي يتممونه هما ملك مشترك لا يتجزأ لكل من اشترك فيه . (الثورة في العصر التاسع عشر . الدراسة السادسة) .

ب ـ الصياغة . نظرية الملكية التضامنية والاتحادية

... اعادة بناء الملكية على أساس مبادىء التضامن والحق الاتحادي ... اطلاق نظرية الملكية التضامنية والاتحادية التي نشرت نقداً لها منذ ٢٥ سنة . (المقدرة السياسية ، الكتاب الأول ، الفصل ٢ ، الفصل ١٣) .

في قوة هذين المبدأين الممزوجين ، الشراكة والتضامن ، نجـــد المذهب الذي تتوق اليه المدنية (المقدرة السياسية ، الكتاب ٢ ، الفصل ١٣) .

١ - الملكية - وظيفة، حق خاص بكل عامل : ملكيات مصبوغة بالتضامن

ان مجموعة القوانين النابوليونية عاجزة عن خـدمة المجتمع الجديد كما هي عاجزة عن خدمة الجمهورية الأفلاطونية وما دام العنصر الاقتصادي يبدل حـــق الملكية المطلق بحق المشاركة المتحرك النسبي فـلا بـد من اعادة بناء هـذا القصر الكرتوني من اسفله الى اعلاه (الثورة الاشتراكية ، الفصل٦) .

اعطاء الشعب حقوقه السياسية .. كان يجب فقط أن نبدأ باعطائه الملكية (نظرية الملكية ، الفصل السادس) .

الدولة ، ولو بنيت على افضل الأسس العقليـة وأكثرهـا حرية ، ومهما يحدوها من أطيب النوايا فلا يقلل هذا من كونها قوة هائلة قـادرة على سحق كل من حولها اذا لم يعدل ميزانها .

مع الملكية الاقطاعية أو التملك الجرماني القديم أو التملك السلافي الذي مازال مرعي الاجراء في روسيا يسير المجتمع كجيش محارب (المصدرنفسه) .

١) وظيفة سياسية

أين نجد القوة القادرة على موازنـة قوة الدولة الهائلة ؟ ليس هنـاك غير الملكية .

ولكي تقوم قوة من القوى بوقف قوة اخرى عند حدها يجب أن تكون إحداها مستقلة عن الاخرى .

فوظيفة الملكية الرئيسية في النظام السياسي إذن هي توازن القوة العامة وقوة الدولة لكي تحفظ عن هذه الطريق الحرية الفردية ..

ان الملكية هي كفة الميزان الاخرى الطبيعية والضرورية أمـام القوة

العامة . ان قوة الدولة هي قوة التمركز فاذا أطلقتها اختفت سريعاً كل فردية غارقة في المجموع .

حيث تنعدم الملكية وتستبدل بمثل التملك السلافي او الاقطاع تجد الحكومات المستبدة .

ان الجمهورية التي تسمح بتحويل الملكية الارثية الى اقطاع والتي تؤدي بالملكية الى الشيوعية السلافية .. تنقلب الى حكم مطلق .

٢) وظيفة شخصية :

فالملكية إذن لاتفرض نفسها قبلية كحق للانسان والمواطن كما ظن بعضهم حتى اليوم وكما يبدو من التصريحات في ٨٩ و ٩٣ و ٩٥ : فكل المحاكات التي تعمل في سبيل إقامة حق الملكية دون مناقشة محاكات مغلوطة مبطنة بالمتناقضات. الملكية تبدو و كأنها وظيفة ولأنها وظيفة من حق كل مواطن كما أن من حقه التملك والانتاج . والحق هنا ناتج عن المصير لا المصير عن الحق .. وهي تمنح للانسان بغاية حمايته من أخطار السلطة ومداخلات أشباهه من الناس ...

ويرجع بنا هذا الى القول بأن المواطنين جميعاً حقاً واحداً و كرامة واحدة في الدولة التي تعطيهم جميعاً نفس الضمانات (النظرية الملكية ، الفصل السادس) .

ان اعتبار العامل شريك بملكية الآلة الصناعية ومشترك بالربح عوضاً عن ربطه بالأغلال كالرقيق ، أليس هذا اتجاه العصر ؟ من يجروء على القول بعكس ذلك ؟ (كتاب متأمل ، خاتمة) .

٣) وظيفة اقتصادية :

اذا فهم القاريء ماقلناه آنفاً من الوجهة السياسية عن الملكية يعني بأنها لايمكن أن تكون حقاً من الحقوق إلا اذا كانت وظيفة ... فلن يصعب عليه أن يدرك مابقي عليّ قوله من غايات الملكية من الوجهة الاقتصادية والأخلاقية .

يجب ان نفهم جيداً ان الانسانية ذاتها ليست مالكة الأرض ... يجب أن نزرعها وأن نحصل عليها ونتمتع بها لا اعتباطاً بل حسب القواعد التي يكتشفها الضمير والعقل ومن أجل غاية : قواعد وغاية تنفي من قبلنا كل حكم مطلق . الانسان هو مهندس الكرة الأرضية ... والملكية وظيفة والواجبات التي يدين بها المواطن لها هي من نوع الواجبات التي يدين بها لعمله ويجب أن يكون لها ذات الأثر (نظرية الملكية - خاتمة).

٤) وظيفة اجتماعية :

مبدأ الملكية هو إنتاج الوجود الجماعي والمجتمع .

نقطة رئيسية يجب أن لاننساها هي أن المواطن يجمع بموجب العقد الاتحادي الذي تمنحه الملكية ، بين خاصتين متناقضتين : عليه من جهة أن يراعي قانون مصلحته ومن جهة أخرى يجب أن يلاحظ ، كعضو في جسم المجتمع بأن لا تضر ملكيته بالصالح العام ...

ان هذه الصفة المزدوجة جوهرية لبناء الحرية : وكل صرح ينهار بدونها ويجب العودة الى المبدأ البوليسي المتسلط ...

ان المواطن ، باعتباره مسؤولاً عن أعماله اذا أضرت بالآخرين ، والمجتمع والدولة من الآخرين ، وباعتباره يعمل وينتج ويملك - وظائف المجتمع - ليس موظفاً في الدولة على الاطلاق . (نظرية الملكية - الفصل السادس) .

ب - اتحـــاد الملكيات الوظيفية ، حق المجتمع الاقتصادي المطلق : الملكية الاتحادية :

الملكية موجودة ولكننا لا نعرفها . فليست بالنسبة لنا حتى الآن ، كالاتحاد الذي يضمها ، سوى حادثة تجريبية (الميراث الأدبي الجزء الأول الفصل السابع)

الاتحاد وحده يستطيع أن يرضي حاجات الطبقة العاملة ... ابدال مبدأ الحصر بمبدأ التضامن ... حل معضلة علاقة رأس المال بالعمل ومعضلة الملكية (المبدأ الاتحادي ، خاتمة).

ليس هناك سوى وجه واحد يمكن أن تقبل فيه الملكية وهو أن لاتخضع إلا الى نظام الاتحاد . فاذا كانت الملكية حقيقة فلا يمكن أن يكون ذلك إلا بشرط وهو ان تكون مبادىء الاتحاد مقبولة (نظرية الملكية ، الفصل الأول).

ان الملكية اذا نظرنا الى أصلها مبدأ فاسد بذاته وعدو للمجتمع ولكن مستقبلها سيصبح بفضل تعميمها وبمساعدة المؤسسات الأخرى محور النظام الاجتماعي كله ومحركه الأكبر ...

لقد أدركت أن الملكية كما قدمها لي النقاد ، ذات الصفة الاطلاقية ، بحاجة الى أن تنضم الى النظام الاجتماعي ... لأن الملكيـــة هي الثقل المعدل الطبيعي للسلطة السياسية (نظرية الملكية - الفصل الثامن) .

ان سلطان الدولة سلطـــان مركزي . أما الملكية فبالعكس قوة لامركزية (نظرية الملكية - الفصل السادس) .

تتصف الملكية بفضل الوظيفة السياسية التي أسندت اليها بصورة أساسية بالتحرر والاتحاد في نظامنـــا الاجتماعي بسبب صفتها المطلقة المعارضة للدولة (نظرية الملكية ، الفصل السابع)

ان الملكية اتحادية بالطبع (نظرية الملكية - الفصل السابع) .

عند بناء الملكية العقارية أراد الشارع أمراً هو أن لاتكون الأرض بيد الدولة إذ في الشيوعية وإدارة الحكم معاً خطأ ، بل أرادها في أيدي الجميع ...

وعلى ذلك فانه بفضل قواعد الاشتراك الصناعي الذي سيشتمل ان عاجلاً أو آجـــلاً على هيئات صناعية كبرى يضع كل عامل يده على حصته من رأس المال .

... وعلى ذلك ايضاً فانه بفضل تنظيم الاعتمادات يصبح لكل مواطن يد في التداول ويكون في وقت واحد شريكاً ومضارباً ...

لقد وهبت الينا الأرض لكي نستثمرها جميعاً أفراداً ومتضامنين تحت مسؤوليتنا الجماعية والشخصية (نظرية الملكية ، الخاتمة) .

فكرة الاتحاد .. هي تطبيق على أعلى المستويات لمبادىء التضامن والتضافر الاقتصادي (المبدأ الاتحادي، الفصل ١١) .

ان مبدأ الاتحاد هو مرادف للتضامن (المقدرة السياسية ، الكتاب ٢ ، الفصل ١٣) .

ان مبدأ الاتحاد يتبعه منطقياً الاتحاد الزراعي الصناعي . والاتحاد الزراعي الصناعي يهدف الى المساواة عن طريق تنظيم جميع الخدمات بغير أيدي الدولة .

ان جميع أفكاري الاقتصادية التي اقلبها منذ خمس وعشرين عاماً يمكن أن تلخص بهذه الكلمات الثلاث : اتحاد زراعي صناعي (المبدأ الاتحادي ، الفصل ١١) .

ليس للمجتمع سوى طريقة واحدة ينهي بها عمليات المضاربة وهي أن يبدل بالمضاربة الرأسمالية الاشتراك بالخدمات وجمعيات العمال (كتاب متأمل ، المدخل) . من يجرؤ على القول بأن في توازن الملكية كما أتصوره خراباً لها .. لأن هناك بين المالكين الشرعيين مساواة لاتسلسل .. ولأننا وسعنا دائرتها وعممنا انطلاقها ...

ولكي نعود الى فكرة هذا الكتاب الأساسية ... ان الملكية تصلح ، اذا أحاطت نفسها بالضمانات التي تجعلها في الوقت نفسه اشمل في مساواتها واشد في مناعتها ، تصلح ضماناً للحرية ومثبتاً للدولة . ان الملكية اذا قويت

وادّبت واحيطت بالمؤسسات الحامية او بتعبير افضل المحروة ، ارتفعت الدولة الى أعلى درجة في السلطان بينما تبقى الدفة بايدي المواطنين (نظرية الملكية الفصل السابع) .

ج ـ المميزات : انشاء اشتراك حر مستقل عن الدولة .

آ ـ الواقع : ضرورة الانتاج الجماعي .

إن مايجري تحت أنظارنا في السكك الحديدية والمؤسسات المالية الخ . يثبت أن المستقبل، يعني السلطة ، والحرية والسلامة ، والغنى كلها لرؤوس الأموال الضخمة . ولا نعني طبعاً برؤوس الأموال الضخمة الأموال الكبيرة، فذلك لن يبدل شيئاً في نظام المجتمع القديم ولا يدل إلا على تأخر اجتماعي . نحن نعني المشاريع الكبرى ، الأموال التي تجري على مستوى واسع عن طريق الجمهرة والتي تتطلب المضاربة والاشتراك .

من المؤكد أن المبادرة الفردية يجب أن لا تحذف ولا يمكن أن تحذف . . . ولكننا وصلنا الى زمن يحتاج فيه العمل الفردي نفسه لكي يتطور الى الاستناد الى الجماعة والى تضامن المصالح والى مركزتها الى حد ما : نستعمل هذه الكلمات لافتقاد غيرها ، للدلالة على حالة لا مثيل لها حتى الآن .

وعلى هـــذا فبالنظر للحاجات الجديدة التي خلقها وينميها كل يوم حب الرفاهية نقول بأن الانتاج الفردي ضعيف وقليل الثمرة ولا يفيض ولا يستطيع أن يخلق البحبوحة والرخص والحياة اليسيرة . فيجب إذن أن يتجمع على الأقل جزء من القوى الفردية وأن يشكل باتحاده منشآت قوية مترابطة فيما بينها . والمبدأ هذا أصبح من الآن فصاعدا مفهوماً من الناس جميعاً، من الشعب ومن البرجوازية على السواء من الفلاح والعامل والرأسمالي بالتساوي .

... إن الهياج الاشتراكي المكبوح حتى الآن لا يكشف في حقيقته

عن غير هذا الأمر . وينتج عنه بالضرورة اعادة تنظيم الصناعة والتجارة والزراعة (اصلاح واجب التنفيذ ، الفصل الخامس) .

ب - النتيجة : جماعية حرة .

ان تبديلاً في النظام ضروري .

إن الأساس الذي يقوم عليه كل مشروع صناعي وكل عملية تجارية او صناعية هو تقسيم العمل وزمرة العمال وتضامن الانتاج والاستهلاك ، كل الأمور التي تدل على عمل او وظيفة جماعية . فلتشعر الجماعة إذن بكيانها ولتكف عن خدمة استغلال الفرد ولتقتصر على الانتاج من أجل نفسها . عندئذ عوضاً عن أن تعمل المؤسسات المالية والمصالح العامة والنقابات العمالية لفائدة عدد من الأفراد، تعمل من أجل الجميع . والملكية كالدولة تلفها الثورة .. ما هي سكة الحديد ، مثلا ؟ هي صناعة يقوم بها جمهرة من العمال من درجات وأنواع مختلفة ...

ما هو المنجم ومعمل الحديد ومعمل الزجاج ومعمل الغاز والمنتوجات الكيميائية ومصلحة الاومنبوس ومشروع الملاحة ؟ كلها صناعات مختلفة يقوم بها جماعات مختصة من العمال والمستخدمين .

والأمر نفسه ينطبق على بنك فرنسا وغيره من المؤسسات المالية والعنابر والموانيء وجميع المؤسسات التي تقوم باستقبال البضائع وخزنها وتحميلها وتفريغها كلها خدمات يقوم بها جماعات من الناس ...

ولنر بدون أن نستنفد قائمة الوقائع الجديدة ولكي لانتكلم إلا عما كان على الأرض منذ الأزل ما هي فعلا ، الناحية » ؟ مجموعة من الفلاحين ...

هل يمكن أن نصدق بأن تبقى هذه الحركة الاشتراكية مغلقة الى الأبد بوجه العامل وهي التي ليست نتيجة النظريات الخيالية بل نتيجة الضرورات الاقتصادية والتي تجتاح فروع الانتاج بأكملها ؟ . . هل حكم على الأجير ، الرق

القديم ، وقد حرم منذ بدء الخليقة من الملكية أن يبقى محروماً الى نهاية الدهر والمجتمع ؟...

إن الاقتصاد الذي يدعي بأنه علم موضوعي لا يستطيع أن يرفض قبول التعميم القائل بأن العمل يجب أن يستهلك جميع رؤوس الأموال ... وعلى ذلك فان إنشاء هذه الشركات التي لاحصر لها والتي يبدو أنها تستعيد الانسانية العاملة الى الأبد والتي يميل كثير من الناس لاعتبارها حركة رجعية ليست بعد التمحيص الأخير سوى نقطة تحول بجددة . فعن طريقها يجب أن تختفي كل تبعية من إنسان لإنسان وان تعود الطبقات التي سميناها بالعالية والدنيا التي ولدت من الفوضى الاقتصادية والفردية التجارية الى التجانس وأن تنحل في جمعية واحدة للمنتجين، (كتاب متأمل ، خاتمة) .

لو كنت تعرف علم الاجتماع لعلمت أن معضلة التنظيم مهمتها . . تنظيم المنتجين وعن طريق هذا التنظيم اخضاع رأس المال ورد السلطة الى التبعية . تلك هي الحرب التي عليك أن تخوضها : حرب العمل ضد رأس المال ، حرب الحرية ضد السلطة ... لا فائدة من تبديل رجال الحكم يجب أن تجد ترتيباً زراعياً وصناعياً يجعل السلطة تنقلب من سيدة اليوم الى رقيق غداً ...

فالمعضلة تقوم اذن بالنسبة للطبقات العاملة لاعلى اكتساب السلطة والحصر بل على التغلب عليها . (العقد الاقتصادي – الفصل ٧) .

د – التنظيم : تضامن اتحادي .

نحن المنتجين الشركاء لانحتاج الى الدولة ... الاستثمار من قبل الدولة هو عين الحكم الملكي عين العمل المأجور ... لم يعد لنا رغبة بحكم الانسان للانسان كما لا نحب استغلال الانسان للانسان ... الاشتراكية تنافي سيطرة الحكومة ... نحب أن تسلم المناجم والقنوات وسكك الحديد الى شركات عمالية

تشتغل ... على مسؤوليتها. ونحب أن تجتمع هذه الشركات ، هذا الاتحاد الواسع بين الشركات ، في رابطة مشتركة مع الجمهورية الديمقراطية الاشتراكية (خليط ، بيان الشعب الانتخابي) .

آ) جعل الزراعة اتحاداً تضامنياً

١) انشاء التضامن : ملكيات الاستثمار الفردية

جميع الاشتراكيين سان سيمون وفورية واون وكابه ولويس بلان وكارتيدف تصوروا التنظيم الزراعي على شكلين .

إما أن يكون الفلاح مجرد عامل شريك في معمل زراعي كبير ، هو التعاونية : الفلانستير او يصبح كل عامل ، اذا عادت الملكية الى الدولة ، مزارعاً عند الدولة صاحبة الملك الوحيدة وصاحبة الدخل الوحيدة .

... لو أن فكرة الاشتراك الزراعي او الزراعة من قبل الدولة ظهرت بشكل جدي أثناء الثورة الفرنسية ... لفكر الفلاح بالعصيان . إذ كان هناك بالنسبة اليه تهديد بالظلم من قبل الناس أنفسهم الذين يدعون الاشتراكية .

إن النظام الثاني يبدو أكثر حرية : لأنه يترك المزارع سيد استثماره ولا يخضعه لأية نصيحة ولا يفرض عليه أية قاعدة . وأنا اعتدت ان أجد فيه صفة من صفات الحكم المطلق الذي أمجه ...

إن هذا الميدان التابع بالبديهة كما يقول أصحاب الشرع ، للانسان على الأرض أصبح محرماً على المواطن ومخصصاً بأكمله الى ذلك المخلوق الوهمي الذي لا عاطفة لديه ولا أخلاق المسمى بالدولة . والمستثمر الجديد حسب هذه الشروط يقل عن القديم وقد خسر أكثر مما ربح ويبدو أن كتلة التراب تثور في وجهه وتقول له : لست سوى عبد للضريبة ، وأنا لا أعرفك !..

إن هذا التأجير الزراعي الشامل المطلق المحتوم المخالف لمتطلعات العصر الاكيدة يبـدو لي في الحالة الحاضرة بعيداً جداً عن حكمة السياسة ...

وصلت الى الاستنتاج بأن التـأجير الزراعي العام لا يحتوي على الحل الذي أبحث عنه وأنـــه بعد تصفية الأرض يجب التفكير جديا باعادتها بكامل السيادة الى الفلاح ، وأنه بدون ذلك لايمكن أن نرضي عزته كمواطن أو حقوقه كمنتـج •••

ان العمل الزراعي هو من اقـــل الاعمال حاجة للشكل الاشتراكي والافضل أن نقول بأنه يأباه بكل قوته ، إن روح الفلاح تنفر من ذلك ..

ان حق المزارع بفائض نتيجة الارض التي يزرعها هو اول حق يتوجب على الشارع أن يقر به مبدئياً على الأقل تحت طائلة الثورة وربما التمرد .

أنا اول من يقر بشرعية الحق بالفائض من النتيجة ولكن لهذا الحق عيباً وهو افتقاره للمنطق والجرأة . فكما ان الارض لا تزيد قيمة الا بفضل عمـــل المزارع فكذلك لاتحتفظ بقيمتها المكتسبة الا بفضل هذا العمل نفسه.. المحافظة على الارض معناه العمل فيها كل يوم .. فاذا كان من العدل أن نعترف للمزارع بجزء من فائض النتيجـة الذي يجلبه بعمله الى الارض فمن العـدل ايضاً أن نقر له بجزء آخر لقاء عنايته . بعد الاعتراف بحق فائض الارض للمزارع يجب الاعتراف له بحق المحافظة عليها ..

غير أنني اشك مهما حسنت نيات الممثلين بأنهم يتوصلون الى صنع قانون يرضي موكليهم وأنانيتهم ..

أنا اقترح أن يقرر ما يلي :

كل مبلغ يدفع لقاء استثمار عقار يكسب المزارع حصة في ملكية العقار، كما يكسبه حق الرهن .. وعندما يتم دفع ثمن العقار بكامله يجب على جميع التعاونيات في الجمهورية أن تتفق لتسوي فيما بينها الاختلاف في نوعية الأراضي كما في الأحداث الزراعية وحصة كل تعاونية من مبلغ الأجر في الجزء العائد لها من الأرض يستعمل لهذا التعويض وهذا التأمين العام .

لم يعد ايجار المزرعة مستديماً بل يعطى سنوياً استناداً لقيمة الشيء وهو بمثابة عقد تمليك .

وبناء على طلب التعاونيات تسد حاجة الزراع من السكن وتحديد الممتلكات مع العناية بالتعويض بقدر الامكان بجودة التربة وقلة المساحة .

لذلك فقد فرضنا في مشروعنا للتصفية على كل نوع من أنواع الزراعة أجراً متناسباً غايته أن يقوم بين الزراع بالتعويض عن الموارد، وبتأمين المنتوجات (فكرة عامة عن الثورة، الدراسة ٣، ٥، ٦) .

عندما يستوفي المالك عن طريق تراكم الأجر السنوي قيمة ملكه يعود الملك الى الجمعية المركزية الزراعية المكلفة بسد حاجة المنظمة الزراعية عن طريق نشاء شركات محلية .

ما معنى هذا الشراء للأرض ؟ الغاية الوحيدة أن نجعل الاستثمار الزراعي مركزياً ومختلف أجزاء الأرض أكثر تضامناً دون أن ننتزع شيئاً من حرية المزارع ومسؤوليته (تقدم، ثورة) .

٢ ـ الاتحاد الزراعي، زراعة الجماعة :

يجب أن لا تتعرض البلاد الى هجران الزراعة ... ولمصادفات الزراعة الصغيرة وأهواء الروتين . (تقدم، ثورة) .

أحد أسباب تدني الزراعة في فرنسا هو تلك التجزئة المفرطة .. وهناك

فساد اخر لايقل ضرراً عن السابق هو استثمار فوضوي لاتفاهم فيه بين المستثمرين يجري بدون رؤوس أموال كافية ويترك للجهل والصدفة .

يجب أن يستفيد المالك الصغير من اكتشافات العلم .. ولكن لايمكن حدوث هذا إلا إذا اشتركت الملكيات الصغيرة بعضها مع بعض (نظرية الملكية، الفصل السادس) .

التملك الفردي لايعوق مطلقاً الزراعة الكبرى ووحدة الاستثمار (الرسالة الاولى ، الفصل الخامس) .

ان نقصان النفقات العامة يستند الى كبر المشروع والى نوعه معاً ... فاذا مزجنا هذا القانون مع الملكية والحرية الفردية نتوصل الى هذه العرفية :

– تقسيم العمل ، استثمار كبير .

– ملكية صغيرة ، زراعة كبرى (خلق الغرب ، الفصل ٤)

لنفرض أن مذهب التصنيع ، واستعمل هذا اللفظ بأشرف معناه ، عاد الى نقطة انطلاقه ولف الأرض نفسها في مشاريعه وجعل من استثمار التربة صناعة – وأؤكد أن تلك هي غاية زراعتنا – فمن الواضح أن التأجير الزراعي يجب أن يختفي وأن تبقى الأرض بأيدي من يزرعها (الحق بالعمل وبالملكية) .

لا يزال علم الزراعة سيء التعريف ، سيء التحديد : سيء التوزيع ... كل شيء جاهز لكي تعامل الزراعة معاملة التجارة والصناعة يعني لكي يفرض عليها نفس قواعد الانتاج والتداول والاستهلاك . توزيع النفقات تحديد سعر الكلفة ، مزاحمة الخ . فالزراعة بعد أن بقيت مدة طويلة بمنأى عـــن الأرقام والقياسات عادت اليوم تخضع اليها . (دفاتر ١١ تشرين أول ١٨٤٨) .

لن تنجو الزراعة من هذه الحركة وهي صناعة فردية من الطبقة الأولى . فعلى أي شكل توزعت الأرض ، حصصا صغيرة كانت أم أملاكا شاسعة ومهما اتسعت الاستثمارات واستقلت الملكيات فلا يبدو لنا بأن العمل الزراعي الملزم

بسد حاجات الجماهير الصناعية المتزايدة من الغذاء يستطيع أن ينجو من الشروط الاقتصادية التي تسمح لها وحدها بزيادة انتاجه والتي نرى أشدها فعالية في هذا الظرف تقسيم العمل . فتقسيم العمل إذن هو الخطوة الأولى نحو التجمع الزراعي وهو الذي يجعله ممكننا في بادىء الامر ثم ينقلب بـــه بعد قليل الى ضرورة (اصلاحات واجبة التنفيذ،الفصل الخامس) .

ب - جعل الصناعة اشتراكية اتحادية

١ - انشاء الاشتراكية - جعل المشاريع ملكيات جماعية :

اذا لم يكن هناك من خطر على حرية العمل وحرية الارصدة والتبادل من تملك الجماعات الزراعية كل منها بقدر ما تستطيع أن تزرع من الأرض فلا يكون الأمر كذلك عند جمع أراضي شاسعة بين أيدي عدد صغير من الناس.. أو عند تسليم خمس أو ست من الشركات تداول المال والتجارة بمجموعه في دولة ما . فاذا أنشأت الدولة مثل هذه الامتيازات بحجة أن الأمور المالية لا تدخل في اختصاصاتها فلا يكون عملها إلا تهيئة لعبودية البلاد وعبوديتها هي نفسها . انها تتنازل عن حقها في المبادهة وتتخلى عن تأثيرها الشرعي وتجعل نفسها رقا لمخلوقيها. (نظرية الملكية ، الذيل) .

ان المبدأ الذي تفوّق وحلّ محل نظام الأجروالسيادة .. هو الاشتراك أي تبادل الخدمات الذي أتى ليتم قوة التقسيم وقوة الجماعة .

فهناك تبادل بالفعل عندما يعمل جميع العمال في صناعة من الصناعات أحدهم للآخر ويساهمون كذلك في انتاج مشترك يتقاسمون ربحه بدلا من العمل لصالح رب العمل الذي يدفع أجورهم ويحتفظ بانتاجهم .(كتاب متأمل،نظرة أخيرة).

جعل العامل شريكا في ملكية الآلة الصناعية ومشاركا في أرباحها بدلا من ربطة بها كما يربط العبد ، من يجرؤ على نكران اتجاه العصر هذا ؟ ...

ولتنفيذ هذا التحول القطعي يكفي ، فيما يتعلق بالحقوق ، عدد قليل من التعديلات في قوانين الشركات الحالية ... أما انتقال الملكية فاذا لم يقم صراع يضع البورجوازية تحت رحمة الطبقة الدنيا فلا حاجة إلا لعملية استهلاك بسيطة. يجب أن يستهلك العمل جميع رؤوس الأموال .

في العمل نجد مبدأ استهلاك الفائض ...

قلب الشركة المغفلة الى ديمقراطية : المعامل المستقلة ذاتيا .

هناك نظام جديد للتجمع الاقتصادي بدأ بيننا بداية لا رجعة فيها : الجماعة الصناعية أولا ثم بعد ذلك الجماعة الزراعية أو التعاونية الريفية .

فمتى أعطيت الأساس الاقتصادي تستنتج الصيغة في الحال ... وتجدها تامة الصياغة ... في المواد ... الخاصة بالشركة المغفلة .

- الشركة المغفلة لا وجود لها تحت اسم اشتراكي ... لأن الجماعة الصناعية تأبى كل رمز إرثي .

- انها تدار من قبل مفوضين موقتين يمكن صرفهم ... يجب أن تؤلف الشركات المغفلة جميعا ، تلك التي يتوزع فيها العمل الصناعي والتجاري في بلد من البلدان ، كلا متناسقا ... يعني ذلك الغاء كل شيء شخصي في الادارة والغاء التفويض الموقت واعلان الحسابات ، والهيئات العامة التي تهيمن على الادارة عن طريق المراقبة أو الموافقة أو المخالفة التي تعبر عنها بصورة حرة ومتناقضة تلك هي صفة الجماعة الصناعية الجديدة ...

الشركة المغفلة عبارة عن جمهورية انتخابية حقيقية ...

وعلى هذا فان الشركة المغفلة هي الشكل القانوني للجماعة الصناعية ... وشركات السكك الحديدية مبنية استنادا لمبدأ الشركة المغفلة الشرعي . وليس من لوم في ذلك . فنحن نحبذ مثل هذه الشركات حتى لنود أن نزيد ديمقراطيتها

وأن نراها مطبقة في كل مكان . انها حجر الانتظار للجمهورية الشاملة وقد ازدراها بعض المهندسين المزيفين لأن التقليد الملكي الذي كان مثالاً لهم لم يسمح لهم بفهمها .

لماذا أصبحت الشركة المغفلة، وهي المتحررة في شكلها ، المتفتحة في طبيعتها، عنوان حرمان ومنبت تفرقة في شركات السكك الحديدية . ؟

هناك حادثة خطيرة تبهر اليوم كل العيون وستؤدي الى تعديل عميق في بناء الشركات ، أردنا بها نظام الأجر ، ذلك النظام الهائل (اصلاحات واجبة التنفيذ ، الفصل الخامس) .

يجب أن تختار الشركات منفذي أعمالها من ضمنها بدلاً من معاملة منفذي الأعمال الغرباء عنها أو الممكن أن يكونوا غرباء : حتى تصبح كل شركة عبارة عن مجموعة من المشاريع القانونية المتحدة المترابطة بعضها ببعض في خدمة مشروع أعلى مشترك . على هذه الصورة فقط يمكن للشركات المغفلة أن تتخلص من الطفيليات التي تجتاحها . (اصلاحات واجبة التنفيذ ... الفصل السادس) .

— وسيلة من وسائل التحويل الاشتراكي : المشاركة .

هناك ثلاث طرق لاستثمار قضايا النفع العام : من قبل الدولة كالبريد اليوم ، من قبل الشركات الرأسمالية كما هي حال جميع السكك الحديدية حالياً ، وأخيراً من قبل **الجمعيات العمالية** .

ان هذه الطريقة الثالثة ظلت وحدها دون تطبيق لذلك فقد بقي حولها بعض الغموض الذي سأحاول جلاءه ... يمكن استعمال طرق متعددة لا سيما فيما يتعلق بجمع رأس المال . وسأقتصر على الاشارة الى احداها . افترض أنه في سنة ١٨٤٠ عندما تم التنازل عن سكة حديد الشمال أرادت الحكومة في وقت واحد أن توفر ربحاً الى رؤوس الأموال الخاصة وأن تجعل العمل

شريكاً في هذا الربح . اليكم على مايبدو لي ما كان بامكانها فعله بدون صعوبة .

كانت الشركة يمكن أن تقوم لابين المساهمين أصحاب رأس المال بل بين المساهمين والعمال .

أرباح الاستثمار توزع بين العمال والمساهمين بحسب نسبة معينة . وحصة الأرباح العائدة للعمال توزع بعدئذ بينهم بالتناسب مع الوظيفة والرتبة ... الخ .

يمثل العمال في مجلس الادارة نصف أعضاء المجلس المذكور أوثلثه . والادارة تسلّم الى واحد أو أكثر من فئة العمال (أي المهندسين أو المعماريين أو وكلاء العمل الخ ..) .

عند نهاية التنازل تصبح الشركة عمالية دون منازع .

والدولة جزء قانوني من مجلس المراقبة ومجلس الادارة . وتدخل الدولة هذا ليست غايته عرقلة حرية الشركة أو اتباعها الى السلطة الادارية وآرائها ، بل الغاية فقط السهر على الناحية الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العمالية وتطور أفكارها وحكمة مجالسها ... والحفاظ على مبادىء الحرية والمساواة التي تستند اليها المؤسسة .

جميع العمال المستخدمين في الاستثمار مبدئياً شركاء أي متقاسمون ... والتطبيق خاصة في مثل هذه الأمور كفيل بالقاء الأنوار التي لاتعطيها النظرية . وبانتظار التطبيق أقرّ بأنني أستطيع أن أتصورّ بأن استثمار سكة حديد من قبل شركة من العمّال أكثرهم جهّال ، لاأنكر ذلك ، انما يجري تمثيلهم وارشادهم بصورة مناسبة ، يتم بنفس السهولة التي تديره بها شركة من المساهمين الذين لايهتمون سوى بنصيبهم من السهم ويتركون ادارة مصالحهم الى وكلاء متعجرفين غير أوفياء في أغلب الأحيان .

هذا ياعزيزي فيلومه ما استطيع قوله لك ، وأنت واقف على هذه الأمور بشكل تدرك معه أن في مثل هذه الحالات لايستطيع المرء أن يرتجل شيئاً وأن دراسات طويلة ضرورية في كثيرمن الأحيان كي نجد حلاً يكاد يتطلب عرضه سطراً واحداً (رسالة الى فيليومة ٢٤ كانون الثاني ١٨٥٦) .

– طريقة عمل الشركات العمالية .

لنضع اذن مبادىء الميثاق الذي تبنى بموجبه هذه القوة الثورية الجديدة.

تتعهد الشركة العمالية أمام المجتمع الذي خلقها وربطها به أن تزوده دوماً ، بأقرب سعر الى سعر الكلفة ، بالمنتوجات والخدمات التي يطلبها منها وأن يجعل الجمهور يتمتع بجميع التحسينات والكمالات المرغوبة .

ولهذه الغاية تمتنع الشركة العمالية عن كل تحزب لقانون المنافسة وتجعل دفاترها وسجلاتها تحت تصرف المجتمع الذي يحتفظ نجاهها بالقدرة على حلها كمؤيد لحقه بالمراقبة .

أما بالنسبة للأشخاص والعائلات التي تقوم الشركة على عملها فالشركة تتبع القواعد الآتية :

لكل فرد مستخدم في الشركة ، رجل أو أمرأة ، أو ولد ، أو شيخ ، أورئيس مكتب ، أو وكيل ، أو عامل ، أو صانع ، حق مشاع في ملكية الشركة .

وله الحق بأن يشغل في التتابع جميع وظائفها وأن يمر بكل المراتب فيها تبعاً لملاءمة الجنس والسن والقدم .

ويجب أن يكون تثقيفه وتعليمه وتدريبه موجهاً بحيث أنها بعد أن تحمله قسطه من الأعمال المنفرة والشاقة تطوف به بسلسلة من الأعمال والمعارف وتؤمن له في زمن النضوج قابلية شاملة وموردا كافياً .

وأن تكون الوظائف بالانتخاب والانظمة خاضعة لتبني الشركاء .

وأن تكون الأجرة متناسبة مع طبيعة الوظيفة وأهمية المقدرة ومدى المسؤولية .

وان يشترك كل شريك في الأرباح كما يشترك في أعباء الشركة بنسبة خدماته .

وأن يكون كل امرء حراً يترك الشركة متى أراد وأن يسوّي نيتجة لذلك حسابه ويصفي حقوقه كما أن الشركة بالمقابل مطلقة في أن تضم اليها باستمرار أعضاء جدداً .

ان هذه المبادىء العامة تكفي لاظهار فكرة وأبعاد هذه المؤسسة التي لاسابقة لها ولامثال . وهي تعطينا حلا لمعضلتين هامتين من معضلات الاقتصاد الاشتراكي : معضلة القوة الجماعية ومعضلة تقسيم العمل .

وهكذا ، بفضل تقاسم الاعباء والارباح وبفضل سلّم الأجور وارتفاع جميع المراتب والوظائف تكف القوة الجماعية أي ثمرة المجموع عن الاقتصار على افادة عدد قليل من أصحاب الكفاءات والمضاربين . وتصبح هذه القوة ملكاً لجميع العمال . وفي الوقت نفسه يستحيل على تقسيم العمل أن يكون بالنسبة للعامل سبباً في الحط من شأنه بفضل الثقافة الشاملة والاجبار على التدريب والتعاون في جميع أجزاء العمل الجماعي . بل يصبح بالعكس أداة ثقافته وضمان سلامته .

يجب الاعتراف بأن الطبقة العاملة اذا كانت قادرة تمام القدرة بفضل قوتها العددية وعن طريق الضغط القهار الذي تمارسه على قرارات المجالس وبمعونة بعض المواطنين ذوي العقول النيرة على تحقيق القسم الأول من المنهج الثوري أي تحقيق التصفية الاجتماعية وبناء الملكية العقارية ، فانها لاتزال عاجزة بسبب قصر نظرها وعدم خبرتها بالاعمال ، عن ادارة المصالح الكبرى كالمصالح التجارية

والصناعية الكبرى . ومازالت بالتالي تحت مستوى مصيرها الخاص .

البروليتاريا كالديمقراطية يعوزها الانسان

... فهناك اضطرار اذن فيما يتعلق باستثمار الصناعات الكبرى لاشراك رجالات الصناعة والتجارة مع العمال المتحررين بغاية تدريبهم في شؤون الأعمال (فكرة الثورة العامة ، الدراسة ٦) .

٣ ـ الاتحاد الصناعي :

اذا شملت الجمعيات العمالية المتخذة وحدات بمبدأ التضامن الذي يجمع بين العمال في كل مجموعة خلقت نوعا من المدنية يختلف من جميع الوجهات تمام الاختلاف عن المدنيات السابقة ، مدنية لا يمكن أن تنسب الى الاقطاع أو الامبريالية ، مدنية تعطيك دوما حقك مع جميع ضمانات الحرية الممكنة والدعاية الصادقة والنظام التأميني العميق ضد زيادة الانتاج والكساد وسوء التصريف والبطالة والمرض (كتاب متأمل ، نظرات اخيرة) .

الصناعات أخوات احداها جزء منفصل عن الأخرى لا تتألم واحدة منها دون أن تتداعى الأخريات . فعليها أن تتحد اذن لا لكي تبتلع بعضها أو تندمج بل لكي تكفل كل منها للأخرى بالتضامن شروطا بالازدهار تشترك بها جميعا ولا تستطيع احداها أن تحصرها بنفسها .

ان فكرة الاتحاد الصناعي تجد ذاتها تؤيدها المبادىء الاقتصادية أسطع تأييد لأنها تطبيق من أعلى المستويات لمبادىء التضامن وتقسيم العمل والتضافر الاقتصادي تحوله ارادة الشعب لو اتيح لها الى قوانين من قوانين الدولة (مبدأ التحالف ، الفصل ١١) .

ج ـ اتحاد المنتجين والمستهلكين وتنظيم التعاون في الخدمات .

١ - الاتحاد الزراعي الصناعي :

أن نوحد بين الزراعة والصناعة ... ان قضية الفلاحين هي عين قضية عمال الصناعات، وبنت الحقول نسخة عن بنت المدن ... وعلى الديمقراطية الصناعية في المدن الكبرى أن تبحث عن نقاط الارتباط الموجودة بينها وبين ديمقراطية الريف (المقدرة السياسية ، الكتاب ١ ، الفصل ٢) .

إن الهدف من هذه الاتحادات الخاصة تخليص المواطنين من الاستغلال الرأسمالي والمصرفي، وستقوم هذه الاتحادات بجملتها مقام الاقطاعية المالية المسيطرة اليوم وهو ما أسميه بالاتحاد الزراعي الصناعي ...

ان الاقطاعية المالية والصناعية تهدف عن طريق حصر الخدمات العامة واحتكار التعليم وتجزئة العمل وفوائد رأس المال وظلم الضريبة الخ .. الى تكريس انحطاط الجماهير السياسي ورق المأجورين الاقتصادي ، وبكلمة مختصرة تفاوت الطبقات والثروات . بينما يهدف الاتحـــاد الزراعي والصناعي بالعكس الى أن يزيد شيئاً فشيئاً في تقريب المساواة عن طريق تنظيم جميع الخـــدمات بأرخص الأسعار وعن يد غير يد الحكومة ، وكذلك عن طريق المشاركة في الاعتماد والتأمين وضمان العمل . (مبدأ التحالف ، الفصل ١١) .

الصناعة الصغيرة حماقة كالزراعة الصغيرة .. يجب البحث عن المساواة بالثروة لا عن تقطيع الصناعة الى أجزاء. تأتينا الصناعة الكبرى والزراعة الكبرى عن طريق احتكار او ملكية كبرى، يجب أن نجعلها تأتي في المستقبل عن الاشتراك (دفاتر ، ايلول ١٩٤٦) .

٢) جماعات المستهلكين :

في الطريق التي تسير عليها المدنية نصل دائماً الى استبداد الحصر، أي بالنتيجة الى ظلم المستهلكين (العقد الاقتصادي ، الفصل السابع) .

التحزبات البورجوازية .. ألا يشهد عليها كل من يعانيها من عمال ومستهلكين؟ (المقدرة السياسية ، خاتمة) .

ما دام كل نوع من الانتاج لا يجد رواجاً الا عند نوع خاص من المنتجين فلا يمكن الحصول على ضمان السوق مبدئياً الا عن طريق اتفاق بين المنتجين والمستهلكين .

والاتفاق هذا سهل بصورة عامة من ناحية المنتج لا سيما اذا انعدم الحصر ويصبح أشد سهولة من ناحية الزبائن عندما يتجمعون في جماعات يمكنهم المفاوضة كرجل واحد إما في استهلاكهم الجماعي أو في بعض الحالات في استهلاكهم الفردي. (اصلاحات يجب القيام بها ، الفصل ٥) .

٣) النقابه العامة للانتاج والاستهلاك :

إن ما نطلبه هو نوع من التضافر « الرسمي » لا المجرد فقط ، بين جميع المنتجين فيما بينهم وبين جميع المستهلكين فيما بينهم وبين المنتجين والمستهلكين . ذلك هو ترجمة قوانين علم الاقتصاد المطلقة الى قوانين حقوقية . ونحن نعلق على هذا الميثاق ضمان رفاهيتنا (حل المعضلة الاجتماعية).

وقد أنشىء منذ الآن لهذه الغاية قسم خاص بعنوان النقابة العامة للانتاج والاستهلاك . (مصرف الشعب) .

يجب أن يبتلع جيش المنتجين والمستهلكين الجيش الرأسمالي (دفاتر ، اول تشرين الاول ١٨٤٧) .

عندما يقال : « المنتجون » .. وعندما يقال « المستهلكون » .. ليس هؤلاء طبقات من الناس إنما وجهات نظر نضعها وجهاً لوجه .. إن اقامة العدل في التبادل وتنظيم التداول يعنيان معاً تنظيم الانتاج والاستهلاك وتغيير معالم الملكية والاستخدام بالأجر (دفاتر ٦ آذار ١٨٤٧) .

٤) تنظيم الخدمات التعاوني :

- التجـــارة .

- في مرحلة التفاصيل : مذهب لوكلير التعاوني .

لو تحققت العدالة في التجارة لتمّ تقدم جديد وهـــائل نحو المساواة في الثروات .. ولكن لو حافظنا على الاستمرار في هذا الاتجاه في التساوي فماذا يحل بعد برهة بالنظام الطبقي ونظام المرؤوس والرئيس ؟.

حاولت حكومة الامبراطور في هذه الأيام الأخيرة أن تنظم تجـــارة اللحوم والخبز وانتاج الكحول الى آخر ذلك . وتوصلت بفضل الغرامات الى فرض احترام رسومها . ولكن الدولة لم تنجح،بسبب عدم علاقتها بتحديد السعر الطبيعي للاشياء أو بحذف الاضافات التي يثقل بها التطفل الأسعار الدارجة ، لم تنجح الدولة الا بالاقرار رسمياً بأن الخبز مرتفع السعر وأن اللحم بعيد المنال وأن المشروبات ممتنعة،وإلا أن تضفي الشرعية على هذا الغلاء . ان الدولة التي لا تضمن الاختراعات ،رأت فجأة لخير الشعب أن تضمن غلاء مواده الغذائية . فما أعظمها من عاطفة انسانية !

ومع ذلك فان أحد الرأسماليين (السيد دولامار) أراد الاستفادة من فكرة اشتراكية فقال في نفسه : أنا لا اطمع في تحديد أسعار الاشياء ولكنني سأقيم تجارة حقيقية وحياة ارخص ان لم استطع اقامة التبادل المتساوي . سأحقق

الأمانة التجارية لا عن طريق الفضيلة بل عن طريق التفكير التجاري ، وسأنال افضل النتائج ..

وراح السيد دولامار إذن يفتح مخزناً واسعاً يقدم فيه للجمهور بسعر الكلفة كل نوع من المنتوجات مضمونة في جنسها وكميتها وجودتها ووزنها. ويقصد السيد دومالار بسعر الكلفة نفقات المنتج التي لا يناقشها مضافاً اليها ١٠٪ : ٥٪ منها ربحاً للمنتج و ٢٫٥ ٪ نفقات المخزن و ٢٫٥ ٪ لربحه هو دولامار . ان هذا كما يقول هو نفسه أمانة في التجارة، ولكنه غير المساواة، لأن في نفقات المنتج وفي العشرة بالمائة الاضافية ما يزال عدد كبير من العناصر الطفيلية .

فما الذي نحتاج اليه لكي تكون المبادلة كاملة ؟

يلزمنا عدا طرد الطفيلية طرداً قاطعاً، أن يكون المخزن الكبير أو المتجر على حساب المنتجين أنفسهم، يضمنون الصدق والاخلاص بعضهم لبعض، عوضاً عن أن يكون على حساب متعهد صادق مضمون .

لمن يمكن أن يعود أمر مناقشة وتحديد السعر المضبوط لكل سلعة بحسب الزمان والمكان ، إن لم يكن للمنتجين المستهلكين أصحاب المصلحة سواء في البيع أم في الشراء ؟

لا شيء ابسط من هذا النظام الذي يزيل ثلاثة أرباع الدكاكين ويعيد الى الانتاج عديداً من الأشخاص الأذكياء والسواعد التي ابتلعتها تجارة لا جدوى فيها ..

وعلينا أن ندرك أن مؤسسة كهذه وحيدة من نوعها قد تفشل دون أن يمس المبدأ الذي بنيت عليه بسوء . هناك تجديدات لا يمكن أن يصنعها المجهود الخاص : يلزمها التقاء المصالح وسند الدولة او الرأي العام .. (عدالة في الثورة ، الاموال) .

في مرحلة تجارة الجملة : نظام الاسواق والشركات المنظّمة .

لكي تكون التجارة أمينة لا شائبة فيها، يجب فيما عدا تقدير المنتوجات والخدمات المتبادل أن يجري النقل والتوزيع وتبادل البضائع بأرخص الأسعار وبأكبر فائدة لجميع الناس . لذلك يجب في كل بلد أن يتعهد المنتجون والتجار والشاحنون والوسطاء والمستهلكون بعد تبادل المعلومات والضمانات عن كل ما يتعلق بالمصدر والمادة الأولية والتوفر والنوع والوزن وسعر الكلفة ونفقات النقل والصيانة الى غير ذلك ، يتعهد فضلا عن ذلك بعضهم بتسليم الكميات المتفق عليها مقابل أسعار وشروط معينة وبعضهم باستلامها . فالواجب يقضي اذن بنشر احصاءات مستمرة عن حالة المحصولات واليد العاملة والأجور والأخطار والكوارث ووفرة الرجال أو قلتهم وأهمية الطلبات وحركة الأسواق الخ ..

في حال مجتمعنا الحاضرة تقوم التجارة على المضاربة في جوهرها، ولا يمكن الا أن تكون كذلك، إذ هي متروكة الى أتم فوضى من غير توجيه أو معلومات أو نقطة استناد أو مبدأ . وعلى ذلك يقتضي الأمر الحكم عليها برمتها ، أو السماح بها برمتها ، أو اصلاحها بكليتها .

في وسط لاتضامن فيه ، خال من الأمان، يشتغل كل أمريء لنفسه، ولا يشتغل أحد لغيره، ولا يتميز الربح الحلال من الحرام ، ويحاول الناس جميعاً الفوز بأكبر نصيب من الربح : التاجر والصناعي يتاجران بالحرام ...

ليس هناك في الحقيقة من لايتاجر بالحرام سوى المأجورين والعمال والفعلة أو الموظفين العامين، لأنهم يتناولون رواتب وأجوراً ثابتة ..

ويضع مذهب التضامن نصب عينيه شفاء هذا الجذام، لا باحاطته بشبكة من العقوبات التي لا جدوى منها في أكثر الأحيان كثر صوابها أو قل ، ولا

باعاقة حرية التجارة وهو علاج أشد سوءا من المرض ، بل بمعاملة التجارة كمعاملة التأمين أي باحاطتها بجميع الضمانات العامة وباعادتها عن طريق هـذه الوسيلة الى التضامن .

إن أنصار التضامن يعرفون كما يعرف أي كان غـيرهم ، قانون العرض والطلب : وسيتجنبون مخالفته . احصاءات مفصلة كثيرا مـا تجدد ، ومعلومات دقيقة عن الحاجات والموفورات ، وتحليل صادق لأسعار الكلفة ، والتنبؤ بجميع الاحتمالات ، وتحديد نسبة الأرباح في حدها الأعلى والأدنى بين المنتجين والتجار والمستهلكين بعد مناقشة حبية تبعا للصعوبات والاخطـار ، وتنظيم الجمعيات المرتبة : تلك هي على وجه التقريب مجموعة التدابير التي يفكرون بتنظيم السوق عن طريقها (المقدرة السياسية ، الكتاب ٢ ، الفصل ٨) .

المخازن واحداث تعاونية للسوق الوطنية .

هناك عدد كبير من الأشياء التي تكلف العامل زيادة ١٠٠٪ عن سعر مشترى الجملة ... تحقيق هذا الوفر لصالح العمال ... ، في النظام التضامني نبلغ هذا الهدف وتبقى الحرية الفردية ، الحياة الخاصة ، سالمة ...

ان الذي يرخص الأسعار هو المستودع الكبـير ، التجارة الكبرى . التجارة والمستودع الكبير المؤسس على التساوي في المبادلات (دفاتر ، أول تشرين الأول ١٨٤٧) .

وضع المنتج والمستهلك في تماس مباشر مهما كانت المسافة التي تفصل بينهما ، وبالتالي الغاء الوسطاء بقدر الامكان .

ان هذه النتيجة الـــتي لوحظت من بادىء الأمر أرشدت الى فكرة المخازن الكبيرة ...

فاذا اتحدت أدوات التبادل الجديدة هذه وارتبطت بعضها ببعض عن طريق شبكة دائرية وتراسلت بصورة دائمة وآنية عن طريق البرق لم تعد تشكل في فرنسا جميعها إلا سوق هال موحد وبورصة مستمرة تتراقص فيها قوائم الأسعار محاطة بجميع الضمانات في الأمانة والصدق وبحركة موحدة ...

وعلى هذا ينقلب بفضل انشاء المخازن ، النظام التجاري بأكمله من أسفله الى أعلاه (اصلاح واجب التنفيذ،الفصل الخامس) .

ان تشكيل منظمة خاصة ولو كانت جمعية ضروري للغاية . ولا يبقى سوى طريق واحد نختاره ... هو أن ندعو الناس للانتساب الى الجمعية الجديدة دون تحديد العدد أو المهلة ، ندعو جميع من يهتم بالمؤسسة الجديدة من حيث العمل أو الاستهلاك أو حاجات الصناعة . وبعبارة أخرى يعني أننا نتخذ ممولين للشركة أولئك الذين سيصبحون زبائنها أنفسهم ...

والشركة باعتبارها مؤسسة للوساطة والتبادل والتسليف أي مجرد وسيط بين المنتجين والمستهلكين فانها تعمل دوماً لحساب الغير .

والشركة الأم التي أنشئت في باريز يحيط بها في كل محافظة وقضاء فروع شكلت على صورتها (نظرية الملكية ، الذيل) .

التسليف التضامني ومصرف الشعب:

في عام ١٨٤٩ كان بنك الشعب يضع نصب عينيه هدفاً واحداً : هو أن يعمل عن طريق أمثلة تفصيلية على تثقيف الشعب تثقيفاً إقتصاديا (المقدرة السياسية • الفصل ١٢)

ان فكرة مؤسسة للتسليف تنظم تحت رقابة الدولة وتعمل لا لحساب شركة من المموّلين ذوي الامتيازات بل لحساب الأمة وفي أدنى خصم ممكن، هذه الفكرة هي اليوم مقبولة من الجميع هضمها عقل الجماهير وهي توحي كل يوم بأنواع جديدة من التطبيق . فلم يعد من شأني أن أبني عليها مذهباً خاصاً بي .

ان الفكرة موجودة في حيّز الجماهير كفكرة الحرية والمساواة ولن تنقلع من هناك أبداً . والصيغة يختارها العقل العام وعلى كل صاحب نظرية أن ينوع فيها (رسالة الى فيليومه ٢٤ ك٢ - ١٨٥٦) .

ان فائدة المال التي حدد أقصاها قانون ٣ ايلول ١٨٠٧ بستة بالمائة سنوياً للسلع التجارية وخمسة بالمائة للأشياء المدنية لهي أكبر عقبة أمام العمل وهي بالنسبة للمستهلك جباية مبررها قليل وويلها كبير ...

وفيما يتعلق أولاً بالتداول والخصم ، من الواضح ان الفائدة التجارية التي يطلبها أصحاب المصارف على أساس ٧ و ٨ و ٩ ٪ هي ضريبة يدفعها التجار ومزاولو الخصم عن طيب خاطر لأنهم يؤمنون بعضهم الواحد تجاه الآخر لقاء جزاء خفيف جداً ... لا تستطيع أية شركة أن تكتفي به ...

أما التسليفات التي يجب أن تعطى الى الزراعة والصناعة فمن البديهي باعتبارها تتألف بالضرورة من مواد أولية وأدوات عمل وماشية واعاشة ويد عاملة، من البديهي هنا ايضاً ان يستطيع المذهب التضامني بل يجب عليه أن يجد أجمل تطبيقاته ... ان التسليف الزراعي والصناعي المنظم يقوم على قروض ٢٪

كل تسليف من هذا النوع غايته الانتاج . فعلى المنتجين أن ينظموا عن طريق إنشاء نقابة قروضهم بعضهم لبعض بشروط رخيصة يستحيل الحصول عليها من اللاعبين بالمال ...

نجد هنا إذن فساداً مثلثاً يجب القضاء عليه وكان من الممكن زوال هذا الفساد منذ زمن طويل لولا حماقة صناعنا وتواطوء حكوماتنا : خرق للحقوق الاقتصادية يزيد عناداً مع الزمن ، وإقتطاع جزء من الثروة السنوية يكبر مع الزمن ويذهب هدراً تحت امم الفوائد ، نحو تطفل أهوج يعيث فساداً يوماً بعد يوم .

وهكذا فان الشيء الذي يميز الاصلاحات التضامنيــــة عن غيرها هو أنها دقيقة في الحق ، رفيعة في ميلها الاجتماعي وهي تقضي بالغاء الضرائب المتنوعة التي تقطع من العمال بحجج ووسائل ستنص عليها الدساتير في يوم من الأيام وتنسب للحكومة (المقدرسة السياسية ، الكتاب ٢ ، الفصل ١٢).

ومما يدعو الى العجب أنه لم تتألف منذ زمن طويل جمعية لوجهاء التجار في باريز والأقاليم لتداول سنداتهم التجارية دون تنزيل الحصم (مصرف التبادل).

إن فكرة الاستغناء عن المال النقدي ... ليست جديدة بالقدر الذي يبدو أنكم تتصورون . يقول رجال المهنة منذ عدة سنين بأن ضرورة النقد سببه عدم التنظيم واني من جهتي أقبل عقلاً وجود مجتمع تسدد فيه جميع الحسابات عن طريق التحويلات الحسابية (مصرف التبادل) .

– التأمين التضامني :

كيف جرى إذن حتى لم يحل التأمين الاشتراكي محل سائر التأمينات منذ زمن طويل ؟ ذلك أن قليلاً من الناس من يرغب بالاشتغال بأشياء تهم الناس أجمع دون أن تعود بالربح على أحد ، وان الحكومة التي تستطيع البدء بهذا العمل ، ترفض القيام به .

والأمر الذي يمكن أن نخشاه هنا كما في كل وقت أن تنشيء الحكومة بحجة النفع العام ادارة حصر كبيرة تفيد في الانعام على أكثر من خادم أمين لم يسمح ضيق الخزانة بمكافأته عن خدماته الطويلة . وهكذا فاننا ننتقل تحت نظام عدم التضامن الاشتراكي الذي نعيش فيـــه من استثمار الشركات الى استثمار الحكومة ، وكل ذلك لأننا لانعرف كيف نتفق ...

ان التأمين التضامني لم يزل سوى فكرة بعد أن تخلت عنه السلطة العامة التي كان يجب أن تأخذه بكلتا يديها .

عندما تستيقظ روح المبادرة وعاطفة العمل الجماعي اللتان تغطان في فرنسا يصبح التأمين عقـــدا بين المواطنين وشركة تعود أرباحها على جميع المواطنين (المقدرة السياسية ، الكتاب ٢ ، الفصل ٦)

المسكن :

لقد أصبح حق الملكية على جلالة منشئه اذا كان منشؤه العمل ، أداة للمساومة الفاسدة واللاأخلاقيـة على مساكن المواطنين في باريز وأكثر المدن الأخرى . يعاقب التلاعب بالخبز وغيره من المحاصيل الضرورية كالجرم اوكالجناية أحياناً . فهل التلاعب بمساكن الشعب عمل أحلّ .

أنا أقترح العمل على تصفية الايجارات .

كل تسديد قسط يحسب للمستأجر حصة متناسبة لاتقبل التجزئة في البيت الذي يسكنه وفي مجموعة المباني المستثمرة للايجار والمعدة لسكن المواطنين.

تتألف قيمة البيوت من ثلاثة أشياء فقط : إستهلاك رأس المال الذي أنفق على البناء وصيانة المبنى والضريبة - ينقلب عقـــد الايجار من « اعارة لغاية الاستعمال » ليصبح بيعاً من متعهد البناء الى الساكن .

أما بشأن اصلاحات الأبنية وترتيبها وصيانتها و كذلك بشأن قيام الأبنية الجديدة تتفق البلديات مع شركات البناء أو جمعيات عمال البناء تبعاً لمبادىء العقد الاجتماعي الجديد وقواعده .

والمالكون الذين يشغلون وحدهم بيوتهم الخاصة يحتفظون بملكيتها مادادموا يرون في ذلك نفعاً لمصالحهم (فكرة عامة عن الثورة ، الدراسة ٦) .

د) شروط اقامة التضامنية الاتحادية :

١) ضرورة المنافسة :

لاتستطيع جمعية واحدة أن تضم جميع عمال صناعة من الصناعات أو جميع النقابات الصناعية أو بالأحرى أمة مؤلفة من ٣٦ مليوناً من البشر (فكرة عامة عن الثورة ، الدراسة ٣)

تخضع الشركة العمالية لقانون التنافس وتضع دفاترها وسجلاتها تحت تصرف المجتمع الذي يحتفظ كمؤيد لحقه بالمراقبة بالقدرة على حلها (فكرة عامة عن الثورة ، الدراسة ٦) .

تقتضي الورشة بالضرورة مصلحة جماعية ومصالح خاصة ، شخصاً جماعياً وأفراداً . ثم تأتي العلاقات بين معمل ومعمل ... وبعبارة أخرى تستند المنافسة والشركة احداهما على الأخرى ولا توجد احداهما دون الأخرى ...

من يقول منافسة يفترض هدفاً عاماً سابقاً ...

ولكن اذا تركت المنافسة وشأنها وحرمتها من مبدأ سام يسيرها لم تعد سوى أرجوحة لا هدف لها تتأرجح فيها القوة الصناعية بين هذين الطرفين المشؤومين كلاهما : النقابات من جهة ... والحصر من جهة أخرى ...

ويرى السيد بلان ان العلاج ضد المنافسة أو بالأحرى وسيلة القضاء عليها يقوم على تدخل السلطة ، على احلال الدولة محل الحرية الفردية ...

الاشتراكية تحتج بحق على المنافسة الفوضوية ولكن لم تقترح بعد شيئاً مرضياً . والخياليون والفلاسفة رأووا الاصلاحات تؤدي تارة الى التدرج النقابي وتارة الى الحصر الحكومي واستبداد الوحدة العضوية .

المنافسة في أصلها نتيجة ضرورية لتدخل الآلات وانشاء المعمل ونظرية تخفيض النفقات العامة . واذا نظرنا اليها في معناها الخاص ومرماها لرأينا أنها الصيغة التي تتبناها وتسير عليها الفعالية الجماعية وهي التعبير عن العفوية الاجتماعية رمز الديمقراطية وأداة بناء القيمة وسند الجمعية وضمان الحرية .

فليس اذن بالامكان هنا البحث عن القضاء على المنافسة . انما لنبحث في ايجاد توازن لها وأحب أن أقول ضابط لها . لأن كل قوة وكل عفوية سواء أكانت فردية أو جماعية تحتاج الى التحديد .

فاذا لم تعمل المنافسة إلا لفائدة المصالح الخاصة ولم يحدد العلم تأثيراتها الاجتماعية ولم تحافظ الدولة على هذه التأثيرات لأصبح في المنافسة كما في الديمقراطية ميل دائم الى الخروج من الحرب الأهلية الى حكم الأقلية ومن حكم الأقلية الى حكم الفرد ... هذا هو السبب في أن المنافسة مثلها مثل القيمة بحاجة الى مبدأ سام يحددها ويحولها الى الاشتراكية .(العقد الاقتصادي ، الفصل ٥) .

٢ ـ ضرورة تحول ثوري :

يوافقني أقل من أي شخص كان أن أنتقد الجماهير العمالية في ظرف تبحث فيه عن ضم جهودها لتأمين تحررها المشترك .

ومع ذلك فليس بوسعي أن امتنع عن الاشارة الى احجام البعض ممن يريدون التحلي بالحكمة واتباع الطريقة البورجوازية خطوة خطوة وبناء اشتراكيتهم عن طيب خاطر على أن يكون للطبقة العمالية مصارفها بينما يكون للمتعهدين وصغار التجار مصارفهم الخاصة ... ليست مصارفهم مستعدة ان تحارب الرأسمالية

حرباً جدية .. ولا فائدة في الانقسامات والتنافسات الهزيلة ، كما ان فائدة الاعانات الانسانية والاكتتابات المخلصة اقل من ذلك في تأسيس دولة الارادة الجماعية في اوربا ... (المقدرة السياسية ، الكتاب ٢ ، الفصل ١٢) .

انكم تقترحون تنظيم وحدة عضوية تجريبية في وسط غير اشتراكي ولاترون ان هذه المحاولات الجزئية تزيد في ضلالكم بالتيه يوماً بعد يوم . (حل المعضلة الاجتماعية) .

التصفية العامة مقدمة اضطرارية لكل ثورة ... فليلة ثانية مثل ليلة ٤ آب لا يستغنى عنها ... لا نزال الى الآن أسياداً في ان نتصرف بكل حكمة واعتدال نراه مناسباً . اما فيما بعد فيمكن ان لايتعلق مصيرنا بمحض اختيارنا . فبين الدفع سنوياً وبين المصادرة يمكن ان نجد كثيراً من الوسائل الوسط ...

ولتمض معاكسة الثورة في انتصاراتها ... عندئذ لن يقتصر الفلاحون والعمال على المطالبة بحق العمل وحق فائض القيمة بل بحق الحرب والانتقام . (فكرة عامة عن الثورة ، الدراسة ٥) .

سيَاسَة اتحاديّة

فرنسا والفرنسيون

١ - صورة الامة الفرنسية :

أحق اننا العرق المختار ... الشعب المنادي بالثورات والمعلم لها ؟ لنتخلص من هذه النزعة القومية ... التي نتشارك اليوم بهزلتها مع الامريكيين والانكليز والألمان والسلافيين ...

ان التفوق الذي حصلت عليه الأمة الفرنسية في فترات مختلفة كان في كل مرة نتيجة وضع اضطراري لا نتيجة ميل خفي او عبقرية خاصة ابداً ...

ان الأمة الفرنسية ولو انها لوامة كثيرة الحركة توافقة لكل جديد عاجزة عن الانضباط الصحيح غنية بالمفكرين الخلاقين وبالصفات الجريئة، تمثل في الواقع بمجموعها في كل شيء الحد الأوسط والاستقرار .

وكما أن لجميع الصفات الطيبة عيوبها فهذه ايضاً لها عيوبها وانا لا اخفيها : انها باختصار تشهد على سمو محاكمتنا وصلابتها . انه افراط الحوية في عقولنا، لاجمود افكارنا ،هو الذي يعود بنا بدون انقطاع الى عدم الاكتراث ويميت فينا الأهواء القادرة وحدها على دعم الارادة خارج الدروب المطروقة ...

جميع اخطائنا وجميع مهازلنا وكذلك فشلنا ونجاحنا ، من هنا تأتي .

كم من مرة تعثرنا في قفزتنا نحو التقدم بسبب هذا الحذر الفطري ، الحذر من المغامرة والمجهول !...

حقاً لقد قمنا في السياسة بثورة كبرى ولكن دون ان يخطر ببالنا شيء عن نتائجها ... حتى اننا لم نجشم انفسنا عناء صنع دستور وطني : فاستعرنا دستور الانكليز ...

بعد ان اردنا القبض على كل شيء في آسيا وامريكا ، خسرنا كل شيء بسبب عجزنا . انفقنا منذ عشرين عاماً في الجزائر مليارين من الفرنكات ومائتي ألف رجل،دون أن نستطيع تثبيت جذورنا .إن روائعناتتألف في قصر بلوري، ولكننا لا نعرف كيف نبادل عليها . ويفر الفنيون عندنا والمهندسون الى الخارج ، بسبب ازدرائنا لهم ...

لاشك في ان عرقنا لا يفتقر الى العقول الساميةوتبقى باريز، وهي مكان التقاء الشخصيات الفذة، دماغ الكرة الأرضية . ولكننا نتكلم هنا عن الشعب ، عن الجماعات الفرنسية وعن عملها التوحيدي ...

في كل مرة بدت فيها الأمة الفرنسية عنيفة ، سواء في ردود فعلها أو في ثوراتها، كان ذلك فقط بسبب شعورها بأن رفاهيتها مهددة تارة من سياسة الملوك وطوراً من تعصب الأحزاب والطوائف . لقد كان مصدر الثورة في فرنسا دائماً بلبلة الحالة الوسطى فيها ...

نعم لقد فزنا في عام ٩٨ على ملكية الحق الإلهي واستعدنا ، تحت تأثير الظروف ، مركزنا على رأس المدنية . ولكننا توقفنا سريعاً عند المذهب الدستوري . وعوضاً عن اتمام الثورة بتنظيم القوى الصناعيةوضعناها جانباًباستعمال طلاء من القوى السياسية لا خير فيه ...

من الذي لا يرى ان الحاجة ، وقد أصبحت ملحة ، الى توازن في القوى الاقتصادية والى توزيع أعدل لخيرات الطبيعة وانتاج الصناعة ،هي نتيجة للحركة التي استمرت خلال السنين الستين الأخيرة ؟

أتقبل الأمة ، أتتحمل ، خلافاً لطبعها وميولها ، الوضع غير الطبيعي الذي تهيئه لها غفلة رؤسائها ؟أترضى خوفاً من الشيوعية بالرجوع الى حالة الاقطاع القديمة ؟

تلك هي المعضلة التي يطلب منا تقدم العصور حلها ،لا عن طريق أشكال حكومية ومواثيق لاتفي بالحاجة ،بل عن طريق تنظيم صحيح للقوى الصناعية ... هناك في فرنسا الحالية نوعان من فرنسا : هناك فرنسا المتعلقة بالماضي التي تعرف نفسها وتعيش على تقاليدها وتتمسك بها بائسة وتحتج على ثورة لاشبيه لها ، وهناك فرنسا المتعلقة بالمستقبل التي لا تعرف نفسها بعد والتي تبحث عن ذاتها والتي بدأت تشعر بنفسها على نقيض مع القديمة بجميع تطلعاتها ونظراتها . الصراع هنا . كلنا مهما عشنا ، المؤمنين منا والمتشككين ، الملكيين والجمهوريين ، عندما نفكر تبعاً للآراء الموروثة والمصالح القائمة فاننا محافظون ، وعندما نخضع لغرائزنا السرية والقوى الخفية التي تعصرنا والى الرغبة في الاصلاح العام الذي توحيه لنا الظروف فنحن ثوريون . (اعترافات ثائر ، حاشية) .

٢ - المقدرة السياسية عند الطبقة العمالية :

لقد انتهت البرجوازية .

وانتهت طبقة السوقة أيضاً لحسن حظها . ان سلطان الشعب لم يكن يوماً سوى اسطورة : يجب أن تختفي بدورها الاسطورة القدرية أمام الحقيقة ..

اذا بدأ السخط يشعل النار في نظام الامتيازات ، وجب اللجوء الى حكم الشعب ...(عدالة ، ضمير وحرية) .

أعطت ثورة عام ١٨٤٨ الشعب حق التصويت فهل هو قادر -نعم أو لا- على الخوض في السياسة ؟ أعني بذلك :

١ – أن يبني لنفسه رأياً في الامور التي تهم الجماعة ويكون متناسباً مع وضعه ومستقبله ومصالحه .

٢ – وتبعاً لذلك أن يصدر حكما معقولا على هذه القضايا عند عرضها عليه مباشرة أو بالواسطة .

٣ – وأن ينشىء أخيراً مركزاً للعمل يعبر عن أفكاره ونظراته وآماله يكافه بتنفيذ خططه ؟... لنلاحظ في بادىء الأمر أن كلمة « مقدرة » عند الكلام عن المواطن تفهم على وجهين مختلفين : هناك المقدرة الشرعية والمقدرة الحقيقية ...

حينما نعالج المقدرة السياسية كمؤرخين أو فلاسفة يجب أن نخرج من الأوهام ونبحث في المقدرة الحقيقية : وهي أيضاً وحدها التي سنهتم بها .

لكي يكون عند الشخص ، فردا كان أو نقابة أو جماعة ، مقدرة سياسية فلا بد له من ثلاثة شروط أساسية :

١ – أن يكون الشخص شاعراً بذاته وبكرامته وقيمته والمكان الذي يشغله في المجتمع والدور الذي يلعبه والوظائف التي يحق له أن يطالب بها وبالمصالح التي يمثلها أو يجسدها .

٢ – وكنتيجة لهذا الشعور بالذات بكامل قواه أن يثبت الشخص المذكور فكرته يعنى أن يعرف كيف يتمثل بذهنه ويترجم بكلامه ويوضح بعقله قانون ذاته في مبدئه ونتائجه .

٣ – وأن يستطيع اخيراً ان يستنتج من هذه الفكرة المطروحة كشهادة ايمان خلاصات عملية بحسب الحاجة واختلاف الظروف ...

التحلي بالمقدرة السياسية معناه الشعور بالذات عضواً في الجماعة ، وتأكيد الفكرة الناتجة عن هذا الشعور ومتابعة تحقيقها . من يجمع هذه الشروط الثلاثة فهو قادر ...

ان معضلة المقدرة السياسية في الطبقة العمالية كمثلها في الطبقة البرجوازية وطبقة النبلاء في غابر الزمان ترجع الى التساؤل عما يلي :

آ) فيما إذا كانت الطبقة العمالية من حيث علاقاتها مع المجتمع ومع الدولة شعرت بذاتها ؟ وفيما اذا كانت كوجود جماعي له طابعه الأخلاقي وحريته تتميز عن الطبقة البرجوازية ، وفيما اذا كانت تفصل مصالحها وتتمسك بعدم العودة الى الاندماج معها .

ب) فيما اذا كانت لديها فكرة أي اذا خلقت لنفسها صورة عن تركيبها الذاتي ، اذا كانت تعرف قوانين وجودها وشروطه وأشكاله : وفيما اذا كانت ترى سلفا مصيرها ونهايتها ، فيما اذا كانت تدرك نفسها بعلاقاتها مع الدولة والأمة والنظام العام .

ج) وفيما اذا كان بوسع الطبقة العمالية أخيراً أن تستنتج من هذه الفكرة بشأن تنظيم المجتمع خلاصات عملية تكون خاصة بها وأن تخلق - حين يؤول اليها الحكم بسبب انهيار البرجوازية أو انسجامها .. نظاماً سياسياً جديداً وتطوره ... (المقدرة السياسية ، الكتاب الثاني ، الفصل الثاني) .

- ٢ -

العثرة المزدوجة
الحكم الاستبدادي والحكم الغوغائي

في النظام الطبيعي تكون السلطة وليدة المجتمع ، فهي محصلة قواه ... وفي المفهوم الواقعي للسلطة إنها هي التي تولد المجتمع وتسمو عليه .. ويقوم الصراع بين السلطة وبين المجتمع . ومتى خضعت القوة الاجتماعية تأرجحت الدولة بين الحكم الغوغائي والحكم المستبد ، وبين الحكم المستبد والحكم الغوغائي ... (عدالة ، الدولة) .

١ ـ العثرة الأولى : استبداد الدولة

آ ـ الشعب واغراء التسلط

قبل أن نهاجم الاستبداد عند الملوك ألا يجب علينا في كثير من الأحيان أن نحاربه لدى جنود الحرية ؟ هل تعرف من يشبه الطاغية شبهاً أكبر من زعيم شعبي ؟ ألم يبد لك تعصب الشهداء قبيحاً كحنق المستبدين .

أتظن مثلاً أن الملكية الروسية المستأثرة لم تكن سوى حصيلة القوة الغاشمة والمؤامرات العائلية ؟

ألا نجد أسسها الخفية وجذورها السرية في قلب الأمة الروسية ، ياعزيزي هرزن ، يا أصرح رجل ! ألم يغظك يوماً ويحزنك نفاق وما كيافيلية أولئك الذين

تتحمل الديمقراطية الاوربية خطأ أو صوابا رآستهم أو تعترف بها ؟ أراك تقول لي : لا انقسام أمام العدو .

ولكن ياعزيزي هرزن! أي الأمرين يجب أن نخشى منه على الحرية أكثر الانقسام أو الخيانة ؟

ان تجربة الغرب التي أراها عن قرب تجعلني أخمّن بالنسبة لي مالا بد أنه يجري في ذلك الشمال الذي لا أعرفه ، لأن البشرية تشبه نفسها في جميع الأصقاع (رسالة الى هرزن ٢٥ تموز ١٨٥٥) .

يمكن دائماً أن نضع جماعية الشعب المجردة في خدمة طفولية الأقلية وظلم الأكثرية . (الثورة في القرن التاسع عشر ، الدراسة الرابعة) .

ب - القدرية السياسية والديمقراطية المستبدة .

ان النظام القائم على مصلحة الدولة الذي لا يختلف عن النظام القدري والذي يُبرَّر استناداً الى مبدأ عدم المساواة الوهمي سيطر على جميع الشعوب القديمة . ويسيطر على الحديثة منها .

لأننا يجب أن لا نتصور أن الوثنية قد اختفت وهي أولى الديانات التي سنّت شريعة القدر ، بمجرد أن نشرت النصرانية على العالم ماءها المقدس .

لا تزال الوثنيه تعيش في السياسة وكلما ازداد اقتراب انحلال الجسم الاجتماعي كلما ازدادت ادعاء بشفائه بالقوة ... فنحن على علم بسرّ القدرية السياسية ونعرف نظريتها وبامكاننا ببعض السطور أن نحكم على هـذه الديانة القدرية ... لقد أدخلت الفلسفة الألمانية بدورها الوانا جديدة على هذا الموضوع القديم ولكنها لم تغيره (عدالة ، الدولة)

لا بد وأن تكون الديمقراطية العاملة قد فكرت أول مـا فكرت ،

عندما بدأت تبحث عن قانون لها وتقف في وجه البرجوازية نقيضا لها ان تحاربها بسلاحها وحججها . هذا مـا يبدو لأول نظرة من تحليل النظام الشيوعي . يعيد الشيوعيون كل شيء الى سيادة الشعب ، الى حق الجماعـة . ومفهومهم للسلطة أو للدولة هو نفس مفهوم أساتذتهم القدامى... ضم جميـع الحريات التعاونية والمحلية والخاصة. ويمكن تعريف النظام السياسي بأنه : ديمقراطية كثيفة قائمة في الظاهر على ديكتاتورية الجماهير ولكن لا سلطة للجماهير فيهـا الا مايكفي للعبودية الشاملة (المقدرة السياسية ، الكتاب الثاني ، الفصل الثالث) .

ان الدولة ، مهما قيل ومهما صنع ، لا تقوم ولن تقوم أبداً مكان عامة المواطنين . وبالتالي لا يمكن لثروة الدولة أن تندمج مع مجموع ثروات الأفراد، كما لا يمكن لنفس السبب أن تصبح واجبات الدولة مشتركة ومتضامنة مع كل مكلف.

ان اتحاد العمال الحقيقي والتضامن الاقتصادي يمكنه وحده أن يرضي المنتج كما يرضي المستهلك . (العقد الاقتصادي ، الفصل ١٠) .

العثرة الثانية :
التفكك الديمقراطي

آ ـ الريبة السياسية والاجتماعية

لم يعد الناس ، بتأثير الحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعيوب القانون المحتومة ، يريدون أن لا يروا في الدولة سوى مؤسسة اعتباطية تفيد فقط أصحاب الأطماع والدسائس ...

ويرضى الناس بنظام للمعاملات تحسن الدولة كثيرا أو قليلا تمثيله وضمانه وواجب كل فرد أن يتعهد باحترامه ، ويحترمه بالفعل ، طالما تدفعه الى ذلـك مصلحته أو خوفه من المخالفة ...

ومن العبث أن تتزايد القوانين . فكل مرسوم يصدره المشرّع يحمل معه وسائل جديدة للتخلص من القانون ...

لتستول الديكتاتورية على الحكم ولتتول كما فعل اوغوست اصلاح العادات فلن يفيد عملها الا بابراز الانحلال العام . وسينتهي بها الأمر عاجلا الى الانغماس فيه . على هذه الصورة انقرضت الواحـــدة بعد الأخرى جميع الأمم المجيدة في التاريخ . وعند فناء كل واحدة منها كانت الكارثة تعوض الى حد ما واستطاعت المدنية أن تستمر طورا بظهور أمم أفتى وتارة عن طريق ثورات واسعة ومخيفة (عدالة ، تقدم وانحطاط) .

ب – مغمضات الديموقراطية .

عندما اتخذت الديمقراطية طوباوية جان جاك[1] مثلا أعلى لها وبدلت سياسة الغرائز بسياسة المبادىء وعندما رسمت سياستها على نحو سياسة الحكم المطلق فقد انتهت الى انتحار سنة ٩٣ والى فواحش عـام ٩٤ الصوفية ثم الى خيانات شهري ترميدور وبرومير والى انتخابات عام ١٨٠٠ و ١٨٠٤ التي أفرطنا في نسيانها وانتخابات ١٨٤٨ و ١٨٥١ و ١٨٥٢ التي آمل أن لا ننساها . من هو الديمقراطي الصادق الذي يجرؤ في هذه الساعة على تأكيد حكمة الجماهير العليا وعقلها المنزه عن الخطأ ؟ واذا أنت تخليت عن الجماهير وأعدتهـا الى الوصاية بعد أن منحتها حق التصويت بكل مشقة وأنت توجه لهـــا العين واليد فما هي الديمقراطية ؟ (عدالة ، فلسفة)

---

(١) جان جاك هو جان جـاك روسو الذي جعلت منه الثورة الفرنسية معلماً لها والطوباوية هي المدينة الفاضلة أو الخيالية .

- ٣ -

انشاء البنى الاتحادية
تنظيم دولة حرة

١ – طرح القضية السياسية :

كيف نختار ... بين التملك والملكية المشاعة ، الاتحادية والمركزية ، بين حكم الشعب المباشر والدكتاتورية بين الاقتراع العام والحق الالهي ؟ ... مسائل يزيد في صعوبتها وجود أمثلة لمشرعين ومجتمعات اتبعوا هذا أو ذاك المبدأ وأنها جميعاً على تناقضها تبررها على السواء الحوادث التاريخية .

سواء اتخذت لجمهوريتك كمبدأ رئيسي الملكية مثل الرومان أو الشيوعية مثل ليكورج أو المركزية مثل ريشليو أو الاقتراع العام مثل روسو ، أي مبدأ أخذت فان نظامك خاطيء اذا قام في ذهنك أنه يفضل جميع المبادىء الأخرى . هناك في جميع هذه المذاهب ميل قدري نحو الابتلاع والتطهير والطرد والتجميد أي نحو الفناء . ليس من ثورة في العالم إلا ويمكن تعليلها بسهولة بهذه الأمور .

اذن القاعدة التي نسير عليها ونحاكم بها هي أن : كل مذهب كاذب ومشؤوم إذا تاق سراً الى السيادة والمحافظة وادعى أنه وجد آخر صيغة للحرية والحكمة وأخفى في طيات مناقشاته الطرد والتعصب .

وبالعكس فانك اذا قبلت بالمبدأ القائل ان كل ما يجري تحقيقه في المجتمع

والطبيعة ناتج عن التحام عناصر متنافرة وعن حركة هذه العناصر فقد ضمنت سيرك ..! كل اقتراح يرمي للحصول على التحام ألصق يعتبر تقدماً ... (فلسفة التقدم ، الفصل الاول) .

آ – موقف فلسفي : « الفوضى » ، سيادة القانون

ماهو شكل الحكم الذي سنفضله ؟ !

– ربما أجابني أحد قرائي الشباب : ماذا ! أتستطيع أن تسأل ذلك وأنت جمهوري ؟

– جمهوري نعم ! ولكن هذه الكلمة لادقة فيها . أصلها اللاتيني يعني : الشيء العام ، اذن كل من يحب « الشيء العام » تحت أي شكل من الحكم يمكن أن يقول عن نفسه جمهوريا . الملوك هم أيضاً جمهوريون .

– طيب ! هل أنت ديمقراطي ؟ – لا ! .. ماذا أنت إذن ؟ – أنا فوضوي !

– لقد فهمت ، أنت نقاد وتوجه نقدك الى الحكومة .

– كلا مطلقاً : لقد أسمعتك آنفاً اقراراً جدياً ناضج التفكير . رغم محبتي الكبيرة للنظام فأنا فوضوي بكل ما في الكلمة من قوة ...

ان المعنى الذي يعطى عادة الى كلمة فوضى هو فقدان المبدأ وفقدان القاعدة فكيف جرى حتى أصبحت مرادفة للبلبلة والاختلال .

المجتمع يبحث عن النظام في الفوضى .

الفوضى ، فقدان السيد والحاكم . ذلك هو شكل الحكم الذي نقترب منه كل يوم .

ان سيادة الارادة تتنازل أمام سيادة العقل وتنتهي بالذوبان في اشتراكية علمية ...

الحرية فوضى لأنها لا تقبل حكم الارادة بل سلطة القانون فقط (ما هي الملكية ، الرسالة الأولى ، الفصل الخامس) .

الجمهورية هي فوضى موضوعية ... انها الحرية المتبادلة لا الحرية المحدودة لا الحرية بنت النظام بل الحرية أم النظام . (حل المعضلة الاجتماعية) .

ب - موقف عملي : العقد الاتحادي أساس لحكومة ديمقراطية .

هناك واقع لن أحاول الانتقاص منه هو أن المجتمع بحسب المظاهر لا يمكنه الاستغناء عن الحكومة . لم ير أحد قط أمّة مهما قل تمدّنها حرمت من هذا العضو الجوهري . وفي كل مكان ، تتناسب السلطة العامة مع المدنية أو اذا أردت ، تكون المدنية على قدر الحكومة . ولولا الحكومة لسقط المجتمع الى أدنى من حالة التوحش : ولحرم الأفراد حريتهم وملكيتهم وأمانهم ولحرمت الأمم غناها وخلقها وتقدمها. والحكومة هي في وقت معاً الدرع الواقي ، والسيف الذي يثأر والميزان الذي يحق الحق والعين التي تسهر . وعند أقل اضطراب ينكمش المجتمع ويتجمع حول رئيسه . ولا تنتظر الجماهير خلاصها الا عن يده وأجرأ الناس على النظام يدعونه بأنفسهم كأنه إله حاضر قادر على كل شيء .

ليست مثل هذه الكلمات تصدر عني بشبوهة . ويمكنكم أن تسجلوا عليّ للمستقبل هذا التنازل القطعي . إن الفوضى بشهادة التاريخ الثابتة لا محل لها بين البشر كما لا محل للخلل في الكون (عدالة ، الدولة) .

مثل الدولة مثل الملكية .. إذا نظرت اليها بذاتها وجدتها غريبة على الحق .. إنها أداة من أدوات القوة .

فالمعضلة إذن بعد تهيئة الميدان الاقتصادي أن تطبق على الدولة ميزان العدالة وبذلك تحررها من القدرية والاعتباطية ، ذلك هو هدف الثورة (عدالة ، الدولة) .

وبكلمة واحدة يجب الغاء جميع ماتبقى من روح الألوهية في حكم

المجتمع واعادة البناء على فكرة « العقد » الانسانية ... فلو كان العقد الذي أبرمه مع بعض الناس استطيع ابرامه مع الجميع ، ولو كان الجميع يمكنهم تجديده فيما بينهم ، ولو كانت كل فئة من المواطنين ، مديرية ، قضاء أوناحية ، مؤلفة بموجب مثل هذا العقد ومعتبرة كشخص اعتباري يمكنها بعدئذ بنفس الحدود المفاوضة مع كل من الفئات الأخرى - لكان الأمر وكأن ارادتي تكررت الى مالانهاية تماماً . ولكنت مطمئناً عندئذ بأن القانون الذي وضع على هذه الصورة في جميع أصقاع الجمهورية بناء على ملايين الاقتراحات المختلفة ، لن يكون مثل هذا القانون شيئاً آخر أبداً غير قانوني الخاص . واذا أسميت هذا الترتيب الجديد حكومة فهذه الحكومة حكومتي . (الثورة في القرن التاسع عشر ، الدراسة الرابعة) .

ولكي يفي العقد السياسي بالشرط التقابلي التبادلي الذي توحي به الديمقراطية فيجب على المواطن أولاً أن ينال من الدولة بقدر مايضحي من أجلها وثانياً أن يحتفظ بحريته كاملة وبسيادته وبحقه بالمبادرة عدا مايتعلق بالشيء الخاص الذي أبرم العقد من أجله والذي يطلب من الدولة أن تضمنه . فاذا نظم العقد السياسي وفهم على هذه الصورة أسميته اتحاداً ...

وفي هذا النظام يحتفظ المتعاقدون ، رب الأسرة ، قضاء ، مديرية ، محافظة ... بحقوق وحرية تفوق تلك التي تخلوا عنها . (المبدأ الفدرالي ، القسم الاول ، الفصل السابع) .

ج - شروط جمهورية ديمقراطية واشتراكية .

مامن حق في العمل الا بتحويل الملكية وكذلك مامن جمهورية تستحق هذا الاسم سوى « الجمهورية الديمقراطية والاشتراكية » .

... فاذا جردتها من الاشتراكية بقيت جمهوريتك مثل جميع الجمهوريات

برجوازية ، اقطاعية ، فردية ، ميالة للطغيان والى العودة الى الطائفية أي باختصار لااشتواكية (الحق بالعمل وبالتملك) .

ان الجمهورية هي شكل الحكم الذي تهفو اليه البشرية . ويمكن تعريفها بأنها الحكومة التي تلعب فيها الحقوق والحرية الدور الأول بخلاف جميع أشكال الحكم الأخرى المبنية على غلبة السلطة ومصلحة الدولة . ويمكن أن نستخلص من هذا التعريف بأن الجمهورية لاوجود لها في أي مكان وبأنها لم توجد قط .

ولكي يقام الحكم الجمهوري على حقيقته لابد من تحقيق خمسة شروط :

١ ـ تعريف الحقوق الاقتصادية .

٢ ـ توازن القوى الاقتصادية وانشاء طوائف زراعية صناعية ، وتنظيم الخدمات ذات النفع العام (التسليف ، الخصم ، التداول ، النقل ، الخزن ، الخ) حسب مبدأ التضامن والمجانية أو بسعر الكلفة .

٣ ـ ضمانات سياسية : حرية الصحافة والخطابة ، العمل البرلماني ، اذاعة نتائج المراقبة ، زيادة المحلفين ، حرية الاجتماع والجمعيات ، حرية الانسان والمنزل وسر المكاتبة : فصل القضاء فصلا تاماً عن الدولة .

٤ ـ اللامركزية الادارية واعادة الحياة الى المديريات والمحافظات.

٥ ـ وقف حالة الحرب وتدمير الحصون وتسريح الجيوش الدائمة .

ضمن هذه الشروط يميل مبدأ السلطة الى الزوال ، والدولة (والشيء العام) الجمهورية تقوم على أساس أبدي لايتزعزع ، أساس الحق والحريات المحلية النقابية والفردية التي تنتج الحرية الوطنية عن تفاعلها . (عدالة ، الدولة) .

٢ ـ منهج للتقصي : التحليل الاجتماعي والسياسي

يجب تبديل الطريقة اذ لايمكن لعلم السياسة إلا أن يكون فرعاً للعلم

الاجتماعي .. نتصور قبلياً الانسان كائناً معنوياً حراً يعيش في المجتمع ويخضع للعدالة، لايمكن لهذا المجتمع أن يستغني عن اقامة نظام له أي عن أن يصنع لنفسه حكومة . (العقدالاقتصادي٣) .

ان السياسة ذات التعبير الصافي .. هي الحق المتضمن في المجتمع وهي ترتيبه الباطني وبكلمة واحدة هي نظامه . ان هذه السياسة تستخلص من العلاقات الاجتماعية وممايفصح عنه التاريخ (الثورة الاشتراكية ، الفصل التاسع) .

ان الكيان السياسي في كل من مراحله وأشكاله أو في مجموعه متناقض وينتج عن ذلك إنه في جوهره متحرك . فالجمود الذي يجعلونه في كثير من الأحيان مرادفاً للاستقرار غريب عن المجتمع غرابة الفهم عن الحجر . هنا سر الحياة السياسية فالمجتمع سواء أسار الى الأمام أم الى الوراء فهو دائماً فعال دائماً خلاّق لنفسه ..

والحركة في النظام السياسي تنجم آلياً عن التناقضات التي بني عليها ويمكن القول بأنه متحرك ذاتي يدفع نفسه ويولد حركته من نفسه .

ومن توازن النظام السياسي تنجم حياة الانسان الاجتماعي الطبيعية أمة ودولة . فاذا اختل التوازن تستمر الحركة مع ذلك بشكل هدام . ويتحول تنافر العناصر الى خصام وتصبح حالة المجتمع حالة ثورية (العقد السياسي،الفصل الخامس)

ان المجتمع هو نظام توازن واسع .
ميزان القوى الاقتصادية .
ميزان الأقضية والمحافظات والأمم . (عدالة، الاموال) .

آ- واقع السلطة السياسية الاجتماعي

لقد نظرنا الى الحكومة حتى الآن في شكلها الفعّال ولم نسأل انفسنا عما اذا كان هذا الشكل يخفي تحته شيئاً حقيقياً ..

.. اني أؤكد أن المؤسسة السياسية تعبر عن واقع لا عن اتفاق أوعن اقرار ايماني .

س – كل مظهر يخفي وراءه حقيقة فما الذي يصنع حقيقة السلطـــة الاشتراكية .

ج – هي القوة الجماعية .

س – كيف تصبح القوة الجماعية قدرة سياسية وهي ظـاهرة مجرّدة ميكانيكية صناعية ؟

ج – أولا يمكن لكل فئة من البشر أن تكون نواة اجتماعية .. ولكن المدنية والدولة لاتنشأ بصورة عامة عن فئات بشرية كالتي فكرنا بها .

ان الدولة تنجم عن عدد من الفئات المختلفة اختلافاً في الطبيعة والغـاية تشكلت كل منها للقيام بمهمة خاصة وانتاج نوع خاص ثم ارتبطت بموجب قانون مشترك ومصلحة موحدة . انها جماعة من نوع سام ، كل فئة فيها كأنها فرد من الافراد تساهم في نماء قوة جديدة تزداد كبراً كلما ازداد عدد الوظائف المشتركة وزاد كمال انسجامها ، وكلما كانت القوى التي يقدمها المواطنون اكثر تماماً .

س – تشاهد القوة الجماعية عند الفئة الصناعية دون صعوبة : يبرهن عليها زيادة الانتاج ولكن كيف نعرفها عند الفئة السياسية ؟

ج – ان الفئات العامله التي تتألف منها المدنية تختلف فيما بينها من حيث الكيان وكذلك من حيث الفكرة والغاية . والعلاقة التي تجمع بينها علاقة تبادل اكثر منها علاقة تعاون . فالقوة الاجتماعية تتصف إذن أساساً بالصفة التبادلية . ومع ذلك فلا ينقص ذلك من حقيقتها ..

س – ماالفرق الذي تجده بين السياسة والاقتصاد ؟

ج – في الواقع هما أمران مختلفان في ادراكهما لتصور الشيء الواحد . ان السياسة في الأوضاع الحاضرة فن غامض تابع للصدفة ، فن اقامة النظام في مجتمع لا أثر فيه للقوانين الاقتصادية واختل فيه كل توازن وخنقت كل حرية وشوه كل ضمير وقلبت كل قوة جماعية الى انحصار . (عدالة ، الدولة) .

ب ـ الاستيلاء على القوى الجماعية والصراع بين المجتمع والسلطة :

س – ما هو الأثر الذي تركه في الشعوب وعند الدول تأخر التعرف على الوجود الجماعي ؟

ج – الاستيلاء على القوى الجماعية وفساد السلطة الاجتماعية . وبكلمات تقل قساوة عن تلك : اقتصاد اعتباطي وبناء اصطناعي للقوة العامة .

بفضل تجمع القوى الفردية وبفضل علاقات الفئات ببعضها تصبح الأمة بأكملها جسما واحداً هو وجود حقيقي تخلق حركته جميع أنواع الحياة. ان الفرد يغرق في المجتمع ولاينفصل عنه إلا ليقع في العدم .

في الأحوال الطبيعية تنشأ السلطة عن المجتمع وهي محصلة جميع القوى الخاصة مجتمعة من أجل العمل والدفاع والعدالة . أما في المفهوم العامي للسلطة الذي يوحي به الخضوع لها فان المجتمع على عكس الأمر هو الذي ينشأ عن السلطة والسلطة هي التي تولده وتخلقه وتصنعه وهي أعلى منه لدرجة يصبح فيها الملك وهو جندي الجمهورية البسيط ، سيداً لها .

س – كيف يمكن بعد كل هذا أن يكون التنظيم الاجتماعي والسياسي؟

ج – من السهل أن ندرك كيف : يجري الاستيلاء على القوى الجماعية فيتألف المجتمع من طبقات وهذا معناه في ظل حكم فردي لايلين عدم الاستقرار بعينه واخضاع كل قوة جماعية .

ويقوم الصراع بين السلطة والمجتمع .

س – وعلى هذا مالم تقم الثورة فكل استقرار سياسي مستحيل ..؟

ج – ليس التاريخ وحده هو الذي ينيرنا ولا العدالة وحدها بل علم الاقتصاد بما فيه من المبادىء الأولية والموضوعية والحقيقية . متى جرى الاستيلاء على القوة الجماعية وقهرت القوة الاجتماعية وتحولت تأرجحت الحكومة بين حكم النفاق وحكم الاستبداد والنفاق .

ج ـ البروز الجدلي لقوانين دولة ديمقراطية :

س – أليس هناك من شيء آخر يستفيد منه الفيلسوف في هذه الدراسة عن تكوّن الدول القديمة وازدهارها وانحطاطها ؟ .

ج – لقد كانت هذه الدول في لاتماسكها العضوي ذاته كشفاً عن دولة جديدة حتى لكأنها جنين فيه تتكون الثورة .

– تطور القوى الاقتصادية ومنها في الصف الأول القوى الجماعية .

– اكتشاف القدرة الاجتماعية في علاقة هذه القوى جميعها .

– سبب أشكال الحكم ..

– فكرة التضامن أو القوة الانسانية التي تبرز تارة من الصراع وتارة أخرى من اتفاق الدول .

– فكرة ميزان القوى الاقتصادية والاجتماعية الذي جرت تجربته تحت اسم ميزان السلطة .

– معالجة المواد القانونية ، أسمى معبّر عن الانسان وعن المجتمع .

– ادراك أوسع للتاريخ الذي يجب اعادة كتابته من ناحية تركيب الوجود الجماعي .

هذا مايكتشفه الفكر الفلسفي خلال الثورات والكوارث . هذامايلزم لتوطيد أركان نظام المستقبل .

س - كيف استبدلنا الدولة الحرة النابعة من المجتمع نفسه بالدولة الاقطاعية ، الملكية ، الامبراطورية ، العسكرية ، الديكتاتورية ؟ .

ج - يرجع ذلك الى سببين أصبح الآن من السهل تقديرهما : الأول هو ان ميزان الانتاج والخدمات مازال رغبة من رغبات الاقتصاد . والثاني هو أن استئثار القوى الجماعية استمر ونما كأنه حق من الحقوق الطبيعية ..

س - لنفترض أن الثورة قامت وأن السلام تحقق في الخارج عن طريق اتحاد الشعوب وأن الاستقرار أصبح مضموناً في الداخل عن طريق ميزان القيم والخدمات وتنظيم العمل وبفضل عودة القوى الجماعية الى ملكية الشعب .. وأن الجمهورية نظمت حسب مبادىء الاقتصاد والحق أفتظن الدولةبمنأى عن كل كارثة؟

ج - لاشك في ذلك .. اذ يكون البناء السياسي قد حصل على ما كان ينقصه في السابق ، حصل على الاستقرار . (عدالة ، الدولة) .

د ـ التكوين الاجتماعي الاقتصادي والتكوين الاجتماعي السياسي

حقائق مستقلة ومتممة

أرى في كل مجتمع نوعين من التكوين : أسمي أحدهماالتكوين الاجتماعي والثاني هو التكوين السياسي .. مقضي على الانسان أن يعيش في المجتمع ولايمكن أن يقوم المجتمع الا على شكلين اثنين : اما عن طريق تنظيم القدرات الاقتصادية وتوازن المصالح أو عن طريق اقامة سلطة تفصل وتردع وتحمي .

والشكل الأخير هذا هو مايسمونه بالدولة أو الحكومة .

وليس التكوين الاجتماعي سوى توازن المصالح القائم على التعاقد الحر وتنظيم القوى الاقتصادية .. التكوين السياسي مبدؤه السلطة .. وفصل السلطات

المختلفة والمركزية الادارية وتمثيل السيادة عن طريق الانتخاب ..

ان هذين التكوينين بطبيعتهما مختلفان بل متنافيان ولكن شيئاً من هذه ينزلق دائماً ويتوضع في ذاك . سنبحث من وجهة النظر هذه قيمة النظرية العامة للدساتير حق العمل وفكرة التقدم العنصران اللذان يناسب أن نرى فيهما تعبيراً ناقصاً وخفياً عن « التكوين الاجتماعي » هما بذاتهما يتنافيان مع مذهب الدولة .. ان الحق بالعمل خارج عن صلاحية الدولة ..

الحق بالعمل والحق بالاسعاف والحق بالملكية ، تجد هذه الحقوق تحقيقها في تكوين آخر . .

ان حلّ المعضلة الاجتماعية يكمن في عرض مختلف أوجه المعضلة لا على أنها متعارضة بعضها مع بعض كما تبدو في أزمنة تشكل المجتمعات الأولى بل على أنها مستنبطة . يستنبط الحق بالعمل والحق بالتسليف من عملية خارجية أولى، تعلو على النظام السياسي . وقد تكون كذلك البنية الملكية ...

هل تود أن تضمن للجميع مع الملكية العمل .. وفي كلمة واحدة المساواة في الوسائل ؟ ان قيام القوى الاقتصادية وحده يمكن أن يرضيك . ولكن قيام هذه القوى يصعب أن يتم عن طريق القوة بل يعيش بشكل من الأشكال على جوانب البنية السياسية وهو مناف للقوة كل المنافاة . ومبدؤه المصالحة والتعاقد .

التصويت على دستور ١٨٤٨ حيث اعتبرت الضمانات الاجتماعية صادرة عن السلطة معناه وضع البنية الاجتماعية تحت البنية السياسية وحقوق المنتج بعد حقوق المواطنين .

في تنظيم العمل والتسليف والمعونة تثبيت للبنية الاجتماعية ...

بدون التفريق بين التشريعي والتنفيذي لا تدع الدولة أية ضمانة للحرية

وبدون اعلان الحقوق الاجتماعية فليس ثمة غير القوة تكبح من جماح الثروة، ضد البؤس . (اعترافات ثائر ، الفصل : ١)

على الحكومة إذن أن تفرق سلفاً بين مسألة التنظيم ومسألة التنفيذ وبعبارة اخرى بين ما هو من صلاحيات السلطة وبين ما ليس من صلاحياتها . ومتى تم هذا التفريق ... دعي المواطنون للقيام بالأحداث الجديدة بأنفسهم وباستعمال ملء حريتهم (اعترافات ثائر ، الفصل ٦) .

كان على النظام الجمهوري أن يؤسس المجتمع فلم يفكر إلا بالحكومة علينا أن لانخدع بذلك. إن المنظمة الصناعية التي دمرت عام ٨٩ لم تزل إلا لكي تخلي مكانها الى منظمة أخرى ...

كان المجتمع يشيد منظمته الخاصة ببطء وصمت من وراء الجهاز الحكومي. وفي خفية عن المؤسسات السياسية كان ينشىء لنفسه نظاماً جديداً يعبر عن حيويته واستقلاله . (فكرة عامة عن الثورة ، الدراسة السابقة) .

٣ ــ الحل : المذهب الاتحادي

آ ــ التذبذب بين السلطة والحرية .

قبل أن نقول ماذا نعني بكلمة « اتحاد » يحسن بنا أن نذكر بأصل الفكرة وتسلسلها .

يعتمد النظام السياسي بصورة أساسية على مبدأين متضادين « السلطة » و « الحرية » : الأول موجه والثاني مقرر يتبع هذا العقل الحر ويتبع ذاك الايمان المطيع .

يشكل هذان المبدآن على حد التعبير ثنائياً يبقى طرفاه مع ارتباطهما الواحد بالآخر ارتباطا لا انفكاك له غير قابلين للذوبان أحدهما في الآخر ويظلان مهما فعلنا في صراع مستمر ..

أين ترى أريد أن أصل وأنا أعيد الكلام في هذا الموضوع المبتذل ؟

سأقول لكم الى أين : ذاك أن كل الدساتير السياسية وجميع أنظمة الحكم بما فيه « الاتحاد » يمكن أن ترجع الى هذه الصيغة : تعديل التسلط بالحرية وبالعكس (مبدأ الاتحاد ، الفصل الأول) .

المعضلة السياسية في جوهرها البسيط قوامها ايجاد التوازن بين عنصرين متضادين : السلطة والحرية . وايجاد التوازن بين قوتين معناه اخضاعهما لقانون يوفقهما عند حدهما والتوفيق بينهما .

من يزودنا بهذا العنصر الجديد ؟ . . . العقد (مبدأ التحالف،الفصل الثامن)

والعقد في النظام الاتحادي ليس صورياً وانما هو ميثاق وضعي فعلي يجري افتراحه ومناقشته والاقتراع عليه وتبنيه بصورة حقيقية كما يجري تعديله بصورة دورية حسب ارادة المتعاقدين . بين العقد التحالفي وعقد روسو وعقد عام ٩٣ مسافة كالمسافة بين الحقيقة والخيال .

كلمة « اتحاد » في اللاتينية تعني ميثاق ، عقد ، معاهدة ، اتفاق، ارتباط الى آخر ذلك . وهو اتفاق يلتزم بموجبه رئيس أسرة أو أكثر ، قضاء أو أكثر، أو مجموعة من الأقضية أو الدول الواحد تجاه الآخر بصورة متساوية وبالتبادل . يلتزم بشيء خاص أو اكثر يقع عبؤه خاصة على مندوبي الاتحاد دون غير . وفي هذا النظام لايلتزم المتعاقدون ، من رؤساء الأسر أو الأقضية أو المحافظات أو الدول بين بعضهم التزاماً ثنائياً متبادلا وحسب بل يحتفظون وهم يعقدون الميثاق بحريات تفوق الحريات التي يتنازلون عنها . (مبدأ الاتحاد ، الجزء الاول ، الفصل السابع) .

ب ـ مذهب الاتحاد ومذهب التضامن

ترابط وتكامل

ان مايجعل الدولة في عدم استقرار حتمي هو التفاوت في الاوضاع والثروات . هذا هو السبب العام للثورات وجميع الأسباب الأخرى ماهي إلا ثانوية .

والعلاج لعدم الاستقرار السياسي . . هو في نبذ الفرضية السائدة بضرورة التفاوت وفي ارساء الدولة على أساس من التوازن الاقتصادي (عدالة ، الدولة) .

يجب أن يجري اصلاح الدولة القائمة على ديمقراطية الفئات الصناعية وتضامنها التي هي مركز القوى الجماعية ، على أساس قانون التعادل بينها (عدالة ، العمل) .

يحتاج الحق السياسي الى سند من الحق الاقتصادي (مبدأ الاتحاد ، الفصل السادس) .

تكون السياسة في الديمقراطية العمالية تابعة للاقتصاد . . وتعامل كلاهما على طريقة واحدة وبحسب مبادىء واحدة .

حين ننقل ماسميناه حتى الآن « تضامناً » الى الدائرة السياسية نقول عندئذ « اتحاد » في هذا الترادف البسيط تكمن الثورة بأكملها ، السياسية والاقتصادية . .

وكما أن الأرض قسمتها الطبيعة في غابر الزمان وحددتها بعدد معين من المناطق ثم قسمت المنطقة الواحدة بعد ذلك الى مديريات ، وكذلك الأعمال والصناعات توزعت فيما بينها حسب قانون التقسيم العضوي وشكلت بدورها مجموعات . .

تضاف اذن الى هذه الوظائف الاقتصادية سلسلة من الوظائف الأخرى المسماة بالسياسية تتممها . .

بين الوظائف الاقتصادية والوظائف السياسية نجد علاقة شبيهة بتلك التي يشير اليها علم الفيزيولوجيا عند الحيوانات بين وظائف الحياةالعضوية ووظائف حياة العلاقات . .

في الدولة الديمقراطية الجديدة يجب أن يكون المبدأ السياسي مناسباً للمبدأ الاقتصادي وهذا المبدأ هو المبدأ الاتحادي وهو مرادف للتضامن . .

لقد رأينا المؤسسات التضامنية الكبيرة تستقل ، بعد عدد من العمليات التضامنية ، الواحدة عن الأخرى وتشكل هذه المنظمة الانسانية الواسعة . . كذلك الجهاز الحكومي هو بدوره حصيلة « عقد حقيقي » نجد فيه ارادة المتعاقدين ضامنة لحرية الدول والبلدان والأفراد بدلا عن أن تمتصها العظمة المركزية الصوفية . .

تكون الجماهير العمالية هنا صاحبة الأمر فعلا ووضعا . . وكيف لاتكون صاحبة الأمر ؟ . . والنظام الاقتصادي بأكمله في حوزتها ؟.. كيف لاتكون صاحبة الأمر في وظائف العلاقات وهي سيدة الوظائف العضوية المطلقة ؟..

ان الذي علينا أن نفعله هو أن نجعل الحق الاقتصادي أساساً للحق الاتحادي
(المقدرة السياسية ، الكتاب ٢ ، الفصل ١٤ – ١٥)

ان فكرة اتحاد صناعي يكون متمما وزاجراً للاتحاد السياسي هو تطبيق على أعلى مستوى لمبادىء التضامن وتقسيم العمل والتعاون الاقتصادي .

هنا يتفق الاقتصاد السياسي مع السياسة .. إن أفضل المجتمعات انتاجاً وأحسن الأعمال تقسيما وأكثر الملكيات شرعية وأضمن الصناعات بعضها بعضاً وأجزل الحكومات حرية وأفضل السلطات تقسيما،وأشد أنواع استغلال الجماعات

احتراماً وأحسن السلطات الاقليمية والبلدية خدمة من قبل السلطة المركزية : تلك هي الحكومة الاتحادية .

أول نتيجة للمبدأ الاتحادي استقلال السلطات المحلية الاداري . والنتيجة الثانية فصل السلطات والنتيجة الثالثة .. الاتحاد الزراعي الصناعي (مبدأ الاتحاد ، الجزء الاول ، الفصل الحادي عشر) .

٤ ـ التطبيق : البنيات الاتحادية

آ ـ الاتحاد القومي : الجمهورية الاتحادية

في مقابل نمو الدولة المتسلطة والأبوية والملكية أو الشيوعية هناك نمو الدولة الحرة والتعاقدية والديمقراطية ..

لقد أقررنا بأن العقد الاجتماعي بالذات هو عقد اتحادي عقد تعاهدي وتبادلي . . شرطه الأساسي أن يحتفظ فيه المتعاقدون دوماً بنصيب من السيادة والعمل يفوق الجزء الذي يتخلون عنه .

في الحكومات المركزية تتكاثر اختصاصات السلطة العليا وتمتد حتى تضع في اختصاص « الأمير » أعمال المحافظات والمديريات والنقابات والأفراد . فينشأ عن ذلك هذا الارهاق الذي تختفي فيه كل حرية لا للولايات والمحافظات وحسب بل للأفراد والوطن أيضا (مبدأ الاتحاد الفصل السابع) .

ان جميع مواد الدستور يمكن ارجاعها الى مادة وحيدة تلك التي تعود إلى دور ذلك الموظف الكبير الذي يدعى بالدولة واختصاصاته .

ان تحديد دور الدولة مسألة حياة أو موت للحرية الفردية والجماعية . لقد ساقنا التاريخ والتحليل والنظرية والتجريب من خلال اضطرابات الحرية والسلطة الى فكرة العقود السياسية .

وعقد الاتحاد الذي يقوم جوهره على تفضيل المواطنين على الدولة وتفضيل

السلطات البلدية والاقليمية على السلطات المركزية يستطيع وحده أن يضعنا على طريق الحقيقة ...

ان الاختصاصات الاتحادية لا يمكن أن تزيد اطلاقا، في العدد وفي الحقيقة على اختصاص سلطات الأقاليم والمحافظات . ولو كان الأمر على خلاف ذلك لانقلبت الجمهورية من اتحادية الى وحدوية ... ولكانت على طريق الحكم الفردي: (مبدأ الاتحاد ، الفصل الثامن) .

يقوم السر كله على توزيع الأمة على محافظات مستقلة ذات سيادة تتمتع على الأقل بحكم نفسها وبقوة المباشرة بالاعمال وبتأثير كاف . (مبدأ . الاتحاد الفصل العاشر) .

انما بينما يجري تنظيم اتفاق مجلسي النواب والشيوخ ضد الوزراء وبينما يجري الاختلاف على الكلمات وتقابل الأوهام بالأوهام تعطى الحكومة دون ادنى تحفظ ودون أدنى معدل سوى النقد الباطل امتياز ادارة شاسعة وتلقى بين يديها جميع قوى البلاد ويقضى على الحريات المحلية . فينشأ من ذلك قوة هائلة ساحقة يتسلى بعضهم بعد ذلك باثارة حرب هجائية عليها ... وتسقط الوزارات الواحدة تلو الأخرى ويلبسون الجمهورية لباس الامبراطورية وما ينفك الحكم الفردي المركزي ينمو ويترعرع وما تنفك الحرية تتناقص ، تلك هي النتيجة المحتومة لنظام توضع فيه السيادة المجردة والحق الناقد في جهة وتوضع في جهة أخرى جميع حقائق الوطن جميع والقوى العاملة في شعب كبير .

لا يمكن في نظام الاتحاد لمثل هذه المخاوف أن تنشأ لأن السلطة المركزية وهي موجهة قبل أن تكون منفذة لا تملك سوى جزء محدود من الادارة العامة، (مبدأ الاتحاد ، الفصل العاشر) .

ان الحكومة وهي المعبرة عن السلطه تخضع دون أن تشعر لممثلي الحرية

ورجالها أي أن السلطة المركزية تخضع لنواب الولايات أو المحافظات وتخضع سلطة المحافظة الى نواب الاقاليم كما تخضع السلطات البلدية الى السكان . وهكذا تهفو الحرية للوصول الى مكان السيادة وتهفو السلطة الى أن تكون خادمة للحرية ويتطلع المبدأ التعاقدي الى أن يحل المبـــدأ التسلطي في كل مكان من نطاق الشؤون العامة ...

يجب أن لا يقسم حكم بلد من البلاد بين سبعة رجال فقط أو ثمانية انتخبتهم أغلبية برلمانية وتنقدهم أقلية معارضة بل يجب أن تقسم بين المحافظات والمديريات ، فان لم نفعل هجرت الحياة السياسية الأطراف الى المركز واعترى الكساد الأمة التي تصبح مبلية بوجع الرأس .

ان بنية المجتمع تقدمية بجوهرها وذلك يعني مزيدا من الحرية بعد المزيد ولا يمكن لهذا المصير أن يتحقق الا في نظام يكون فيه التدرج الحكومي مركزا لاعلى قمته بل على أساسه بصورة صريحة ... (مبدأالاتحاد ،الفصل السابع).

الحكومة والسلطة والدولة والطائفة والنقابات والشركات والمـــدن والأسرة والمواطن والجماعات والأفرادوالأشخاص المعنويون والأشخاص الحقيقيون كل أولئك متساوون أمام القانون (المقدرة السياسية،الكتاب الثاني،الفصل الرابع).

تدل الأمة على وحدتها بتمثيلها الوطني وتشهد على حرياتها واستقلالها البلدي والاقليمي وهي نتيجة لحرية المواطن ومتمم لها (عدالة ، الدراسة الرابعة ، الفصل الخامس) .

١ – التنظيم الاقليمي والغاء مركزية السلطات :

تحديد الدولة عن طريق الجماعات .

ان المذهب الوحدوي في السياسة ، وبعبارة أخرى المركزية باعتبارها

تقوم على الاحتفاظ ضمن الوحدة الحكومية بالعناصر التى خلقتها الطبيعة مستقلة وهمٌ دستوري ... لأن الظلم الحقيقي بالنسبة للمجتمعات الحديثة هو في ابتلاع السيادات المحلية لصالح سلطة مركزية إما بغاية مجد الأسرة المالكة أو بغاية استثمار الطبقة النبيلة أو البرجوازية أو الفقيرة . لنقرر اذن هذا المبدأ وهو مبدأ صادر عن التجربة والعقل معا بأن قوة الوحدة في كل منطقة يتناسب عكسيا مع الجماهير ... ان القوة العضوية في كل مجتمع تفقد من شدتها بقدر ما تجني من اتساعها والعكس صحيح ...

ان العيب في النظـــام السياسي ، العيب الذي يمكن تسميته بالعيب الدستوري ، يكمن في الشرط الـــلاصق بالسلطة والذي يقضي بأن تحكم المحافظات والمدن التي تتألف منها الدولة والتي يجب أن تتمتع جميعها بالحكم الذاتي التام الكامل ، لا من قبل نفسها كما يجدر بالمدن والمحافظات الشريكة بل أن تدار بالعكس من قبل سلطة مركزية وكأن أهلها سكان مغلوبون. لقد جرى محاولة تعديل هذه المركزية الساحقة بانشاء المؤسسات البلدية والادارية ... (العقد السياسي ، الفصل السادس) .

لقد كان لتقسيم فرنسا الاصطناعي الى ٨٦ مديرية نفعه في تحطيم اقطاعية الغال ... ومع ذلك فيبدو أنه يجدر بنا أن نتهيأ لتقسيم للأرض ألصق بالطبيعة بحسب اختلاف الأقاليم والعروق والصناعة الخ . غـايته أن يوفر لكل جزء من الدولة طابعه وسيماه . (خلق الغرب ، الفصل ٣) .

يمكن أن يجري التقسيم إلى ١٢ مقاطعة مستقلة لكل منها سلطتها التشريعية وسلطتها التنفيذية اللتان يسميها الشعب. أضف الى ذلك الجامعة والقضاء والمصرف المركزي والبورصة الى آخر ما هنالك : نورماندي ، فلاندر ، الزاس ، بورغون اوفرن ، تورين ، دوفينه ، بروفنس ، لانكدوك ، الخ . وتكون عواصمها روان

ليل ، ميتز ، ستراسبورغ ، ديجون ، كلرمون ، اورليان ، ليون ، مارسيليا ، تولوز ، بوردو ، نانت . (الحرب والسلم ، الكتاب ٤ ، الجزء ١٠) .

وعلى المحافظات أن تبدأ باسماع صوتها . أما باريز التي تتحول من عاصمة الى مدينة فدرالية ... فتجد في ذلك حياة جديدة أفضل . لأن ابتلاع المحافظات يجعلها في حالة احتقان ... فاذا ما خف العبء عنها وخف الداء أصبحت باريز في مزيد من الحرية وزاد عطاؤها وربحها . (مبدأ التحالف ، خاتمة) .

ب ـ تنظيم السلطات ، تنظيما اجتماعياً ـ اقتصادياً .

بغية اصلاح نظامنا السياسي فنحن نطالب بتقسيم الوظائف والسلطات وتخصصها وترابطها ومسؤولياتها طبقاً لقوانين الاقتصاد السياسي . (خلق الغرب ، الفصل ٦) .

ان عيب كل دستور سياسي أو اجتماعي ، العيب الذي يؤدي الى الخلافات ويخلق الخصام في المجتمع هو في فصل السلطات عن بعضها ، أو بعبارة أفضل ، في اساءة فصل الوظائف ونقائص هذا الفصل ... لأن معظم الوظائف السياسية لم تفرق أوتجمع تبعاً لقوانين الاقتصاد ... ومن جهة أخرى تبقى المركزية عاجزة لسبب عدم احترامها للتخصص . من ذلك ينتج بقاء القوة الجماعية دون عمل في كل مكان وأن الفكر ، أي الاقتراع العام ، معطل عن العمل .

يجب أن نتقدم بالفصل الذي بدأنا به بداية متواضعة الى أبعد مايمكن وأن نجمع في مركز على حدة كل مقدرة . يجب تنظيم الاقتراع العام بحسب نوعه وصنفه وفي أقصى مداه واعادة القوة والنشاط الى الشعب بعد فقدها .

لكي تظهر الأمة في وحدتها ... يجب أن تجري المركزية من أسفل الى أعلى ومن المحيط الى المركز (اعترافات ثائر ، الفصل ١٤) .

تنادي الثورة إذن في وجه الحق الآلهي بسيادة الشعب والوحدة وعدم انقسام الجمهورية وهي كلمات فارغة من المعنى تصلح فقط قناعاً لأشنع الطغيان تكذبها الحوادث عاجلاً أو آجلاً أن لم تنطبق على المنظمة العليا المؤلفة من علاقة الفئات الصناعية وعلى القوة الاشتراكية التي تنتج عنها ...

وبعد أن جاءت الثورة من الدولة قالت بدون لبث بأنها يجب أن ترتكز على مبدئي فصل السلطات وتعادلها . اذن فما هو فصل السلطات ؟ هو الشيء نفسه الذي يسميه الاقتصاديون بتقسيم العمل والذي ماهو إلا عبارة عن وجه خاص من أوجه القوة الجماعية .

أما التوازن وقلّ من ادرك معناه فلست بحاجة الى القول بأنه شرط وجود الكائنات المنّظمة التي اذا غاب عنها التوازن تردّت الى المرض والموت ..

لكي تعمل هذه السلطة الاجتماعية في أقصى حدودها ولكي تعطي الثمرة التي تنم عنها طبيعتها يجب أن تكون القوى العاملة التي تتألف منها في حالة توازن . ولا يمكن أن يكون هذا التوازن حصيلة قرار اعتباطي . بل يجب أن ينتج عن توازن القوى التي تؤثر بعضها في بعض بكل حرية وتشترك معاً في المعادلة . ويفترض هذا أن يتخذ الناس جميعاً أفراداً وجماعات ، مقياساً لحقوقهم ، ميزان كل قوة أو وسطها النسبي اذا عرف . (عدالة « الدولة) .

٢) السلطات الأربع

ينقسم السلطان أي الوجود الجماعي ، الذي يمثله العمل الى أربع سلطات باللغة البرلمانية :

١) **السلطة القنصلية** : ... ومهمتها تسهيل الحصول على العمل الاجتماعي وتجميع القوى ومراقبة أعمال الوظائف والحث على العمل في كل مكان وتهيئة الطرق للتقدم والرقي ..

ورئيس السلطة القنصلية ، قنصل الجمهورية الأعلى يقدم الاقتراحات اما بنفسه أو عن طريق نوابه العامين أو الخاصين أو وكلائه ويسأل ويطالب ويقدم التقارير ويشهّر ويعلم ... ولكنه لايتدخل مطلقاً في الادارة أو القضاء ... مراقبة تطبيق القوانين الاقتصادية والمطالبة بالعمل يجعلان من السلطة القنصلية نوعاً من الحافز على الحض والارشاد والتوبيخ والزجر بحيث تصبح روح التقدم .

يجب أن تفصل السلطة القنصلية عن الادارة والقضاء لأنه لايستحسن في المجتمع أن تكون الأداة التي تراقب ذات الأداة التي تحكم أوذات الأداة التي تنفذ وإلا لأمكن أن تكون المراقبة وهمية والحكم محابياً .

٢) **السلطة التنفيذية** : وتشمل القطاع العام ، الزراعة والصناعة والتجارة والمالية والعلاقات الخارجية وبكلمة واحدة الانتاج بمعناه . والسلطة التنفيذية اليوم وقد اختلطت بالسلطة السابقة واقتصر الأمر فيها ، مالم تقاتل ، على أعمال المكاتب ، لاتقوم حقيقة بتنفيذ أي شيء . وهذا مادعا سميث الى تصنيف موظفيها جميعاً في زمرة غير المنتجين .

٣) **السلطة التحكيمية** : المكلفة بتطبيق القانون والحق ... وتضم جميع أنواع القضاء المدني والاداري والتجاري الجزائي والودّي والصلحي والجنائي .

وليس للسلطة التحكيمية سوى درجتين من القضاء ولكنه ينقسم الى

اختصاصات حسب طبيعة القضايا ويختصر في محكمة عليا يعين أعضاؤها جميعاً من قبل مجلس النواب بناء على اقتراح النائب العام وينتخبون رئيسهم من بينهم ونائب الرئيس وأمناء السر ..

ويتصور كثير من الناس بأن السلطة القضائية من أفضل ماعندنا مفهوما. ان مجلس الدولة هو محكمة ادارية وآلة ادارية . والمحافظ قاض اداري ورئيس دائرة والقضاة تجار أو صناعيون أعني الأشخاص الذين يقومون بالقضاء خارج المحاكم المدنية هم قضاة وخصوم في آن واحد .

ان السلطة القضائية بعد أن آلت تقريباً الى لاشيء بسبب صلاحية المحاكم التجارية الواسعة وأنواع القضاء الاداري ومجلس الدولة والمحلفين تعود واحدة من السلطات الأربع الكبرى في المجتمع حالما تتضافر الأنواع التي تتألف منها فيما بينها وتشكل وحدة وحالما يتم تعريف القضاء الجديد (الجزء الثالث من علم الاقتصاد).

٤) وأخيراً السلطة التعليمية التي تشمل اختصاصاتها تربية النشىء وتعليم المبتدئين .

تتألف السلطة التعليمية أو الجامعة من جميع مدارس الفنون والعلوم والصناعات من جميع الدرجات وتتمركز بالمجمع . والمجمع ينتقي نفسه بنفسه ويدير نفسه ادارة جمهورية .

وليس للسلطة القنصلية تأثير عليه الا نسبياً بادارة المدارس التي يعود أمر مفتشيها جميعاً الى السلطة المركزية ويعينهم رئيسها ..

ان هذه السلطات الأربع تسمى **بالاساسية** لأنها تشكل القسم الأول من الوجود الاجتماعي أو الجماعي الذي يسمى لهذا السبب **سلطة مؤسِّسَة** .

ان السلطة المؤسسة هي الشعب في الأساس .

وبعده مجلس النواب والمجالس البلدية ومجالس المحافظات وأخيراً مجالس أصحاب المهن كلها أجزاء لاتتجزأ من صاحب السلطان .

ان الكليات الانتخابية ومجتمعات الأقضية والمحافظات والجمعيات الصناعية الى آخر ذلك هي سلطات مؤسسة .

كل فرد يكون جزءاً من الهيئة الاجتماعية له الحق ، بصفته هذه فقط ، بأن يمارس وظائفه ماعدا الحالات المنصوص عليها في القانون (خلق الغرب ، الفصل ٦) .

السلطة القنصلية وحدها بين سائر السلطات الاساسية وحيدة الدماغ أي أنها تختصر في رئيس واحد : من المخالف لجميع الاعراف أن تصدر القوة الدافعة ومبدأ الحركة والحياة والفكرة المباشرة المركزية عن مخلوق متعدد وجماعي ومنتظم في سلسلة . ذلك هو على الأقل رأى بني الانسان العفوي الذي لايقهر .

فعلى هيئة الناخبين وعلى الجمعية الوطنية أن تتخذ الاحتياطات لكي يكون رئيس الدولة الممثل المخلص الكامل لأفكارهم ورغباتهم وميولهم . .

أما السلطات الأخرى فلها أشكال خاصة . فالسلطة التنفيذية أو الادارية التي تضم وحدها أغلبية الأمة الهائلة تنقسم أولا الى عدة فئات كبيرة (زراعية ، صناعية ، تجارية ، الخ) تنقسم هي نفسها الى عدد من الادارات ثم تنقسم أيضاً كما ينقسم العمل (المصدر نفسه) .

حـ ـ تنظيم الاقتراع العام تنظيما اقليمياً واجتماعياً واقتصادياً

لقد تم تنظيم الاقتراع العام كوسيلة أخيرة لكبح جماح السلطة المركزية واقامة التوازن معها وحماية الحريات العامة من تعدياتها .. (العقد السياسي ، الفصل ٨) .

وفي نظرنا يبقى الاقتراع العام أس الديمقراطية . ولا نستطيع أن نتحمل

ما يسيء اليه ان في احترام الاقتراع العام ضمانا للحرية .. نحن نعتقد أن هنالك شكلاً واحداً صحيحاً من أشكال الحكم وأن هذا الشكل هو الحكم الذي يخرج عن ارساء قواعد الاقتراع العام أو تنظيمه ...

بعد اقرار هذه المبادىء نرفض رفضاً باتاً كل ترتيب اعتباطي وان كان هناك شيء يؤذينا هو هذه اللامبالاة في أشكال الحكم . هذه الاتفاقات بين الآراء المتضاربة وهذه الاشتراكات في الاقتراع ...

أطلقوا علينا الآن ما شئتم من الأسماء متعصبين ثوريين فانها لن تخيفنا شرط أن تكون محدودة المعنى . (رسالة الى السيد روى ٢٩ أيار ١٨٦٨) .

١) مصاعب الاقتراع العام وضرورته .

بعد أن أرسينا قواعد الاقتراع العام ، علينا أن ننتخب امبراطورا ! (الحكم الفاسد ، ملاحظات وأفكار) .

ما هي العلاقة بين نتيجة الاقتراع المرنة والفكر الشعبي التركيبي الذي لا يتجزأ ؟ كيف يتوصل الاقتراع العام الى تمثيل فكرة الشعب ، فكرته الحقيقية ، اذا كان الشعب منقسماً بسبب تفاوت الثروات الى طبقات خاضع بعضها لبعض ويقترع عن عبودية أو عن كراهية ؟ اذا كان هذا الشعب نفسه الذي تقيده السلطة لا يستطيع رغم سيادته أن يعبر عن أفكاره في أي شيء ؟ اذا كانت ممارسة حقوقه تقتصر على انتقاء رؤسائه ومدجليه كل ثلاث أو أربع سنوات؟ اذا كان تفكيره الذي ربي على تناقض الأفكار والمصالح لا يعرف أن يسير إلا من تناقض الى تناقض ؟ اذا كانت حسن طويته تحت رحمة رسالة برقية أو حادثة مفاجئة أو مسألة مغررة ؟ اذا كان يستسلم لذكرياته عوضاً عن سؤال ضميره ؟ اذا كان لا يستطيع بسبب إنقسام الأحزاب أن يتجنب خطراً إلا بالوقوع في

خطر آخر ؟ واذا كان مضطراً أن يكذب على ضميره تحت طائلة تعريض سلامته للخطر ؟ . (محاضرات ثائر ، الفصل الرابع عشر).

كل امرىء ينادي بالاقتراع العام كمبدأ وحيد للنظام واليقين فهو كاذب دجّال : يخدع الشعب . ان السيادة دون علم عمياء .

كل امرىء يقر بحقيقة علم للاجتماع ويرفض الاصلاح السياسي بحجة عدم نفعه فهو كاذب ودجال . إن العلم بدون رقابة الشعب لاعزم له .

إن علم بعض الناس الذي يسيطر على أكبر عـدد من الشعب مخز فهو يفسد المساواة... ان السيادة الشعبية التي تتجاهل العلم مهينة: انها سطو على الحرية (خلق الغرب ، الفصل ٦)

إن الاقتراع العام هو الطريقة التي تتبدى فيها الأكثرية والأقلية . وفيه تستمد الأكثرية حقها ووجودها في الوقت نفسه حتى في حالة إلغاء الاقتراع العام تستطيع الأقلية دون أن يعارضها أحد أن تدعي لنفسها الأكثرية وتنادي نتيجة لذلك بالعصيان .

وبكلمتين وبصرف النظر عن كل اقتراع مضـاد للشعب أو لممثليه فان رضاء الشعب الخفي أو الظاهر ضد الاقتراع العام لا يمكن أن يقع تحت الحدس (محاضرات ثائر . الفصل السابع عشر) .

٢) الاقتراع أداة للتأليف

نجد في جمهرة الشعب فكرة خاصة فيه قادرة على تمثيل المصلحة العامـة والمصلحة الفردية في آن واحد وبالامكان الكشف عنها كشفاً صحيحاً أو قريباً من الصحيح عن طريق أية وسيلة انتخابية او استقصائية ... ليس الشعب فقط

مخلوقاً ذا عقل وشخصاً معنوياً كما كان يقول روسو بل هو شخص حقيقي له حقيقته وفرديته وجوهره وحياته وفهمه الخاص .

فالشيء الذي عليك أن تفعله لتقترب من العقل الجماعي وهو ماهية الشعب نفسه ، هو أن تلجأ ، بعد أن تأخذ رأى كل مواطن مع علته ، الى فرز جميع الآراء وأن تقارن بين جميع العلل وأن تحذف منها ما تحذف ثم أن تستخلص منها عن طريق استقراء صحيح أو قريب من الصحيح تركيباً يعبر عن الفكرة العامة العليا التي يمكن أن تنسب وحدها الى الشعب . (الثورة في القرن التاسع عشر ، الدراسة الرابعة) .

كل اقتراع يستلزم معركة متناقضة إلا إذا تعلق الأمر بمشاهدة بسيطة للواقع ...

إن المبدأ الذي يقول بحكم الأكثرية ما هو إلا مذهب يستند الى الاحتمالات الصرفة وشكل حل بدائي مقبول اتفاقاً لانعدام مبدأ خير منه . أما الطريقة الصحيحة فتقوم على :

١) اللجوء في كل أمر الى الاقتراع واقتراع معاكس لكي نعلم النسبة العددية للآراء والمصالح المتعارضة .

٢) البحث عن الفكرة العليا صيغة كانت أم تركيباً التي يتوازن فيها الرأيان المختلفان ويجد كل منهما فيها تحقيق رغبته الشرعية . ثم اللجوء الى الاقتراع على هذا التركيب الذي سيكون بطبيعة الحال أقرب الى الحقيقة والحق من كل الآراء المختلفة لأنه يعبر عن العلاقة بينها . هذا هو مبدأ الاخلاص في التمثيل وضمان الاخلاص في القانون .

إن طلب الاقتراع من مجالس كبيرة العدد ومن جماهير السكان بقول نعم أو لا على مسائل تتعلق بالوطن او بشكل الحكم أو بالسياسة أو بالملكية أو

بالعلم أو حتى بالسلوك العام معناه تنظيم الطغيان وتكريس الظلم والفساد باسم السيادة الشعبية (عدالة ، الأفكار) .

٣) الأسس الاقليمية والاجتماعية المهنية .

يجب أن يشمل التمثيل لدى أمة تريد أن تكون ممثلة كل ما تتألف منه : السكان ، الفئات الاجتماعية ، المواهب ، والأوضاع الاجتماعية . فالاقتراع أداة للتأليف يجب أن يتناول لا نظرياً فحسب بل عملياً ايضاً ، لا السكان فقط بل الأرض والملكيات ورؤوس الأموال ، والصناعات والكتل الطبيعية المحلية والأقليمية ... (العقد السياسي ، الفصل السابع).

يستلزم الاقتراع العام عدداً من الممثلين يساوي الموجود من الكتل الطبيعية أو اذا أحببتم ، عدداً من الوفود النيابية يساوي عدد « المحافظات ذات السيادة » .

لكي يكون الاقتراع مباشراً لا يكفي أن يهبه الناخب مباشرة للمنتخب يجب أن يمثل تمثيلاً مباشراً ايضاً آراء وحقوقاً ومصالح وشؤونا . لأن الدولة والمجتمع لا يتألف فقط من مجموعة ارادات بل يتألف أيضاً من أشياء . . . (المقدرة السياسية ، الكتاب الثالث ، الفصل الثالث) .

لكي تجعل الاقتراع العام ذكياً أخلاقياً ديمقراطياً يجب ، بعد تنظيم ميزان الخدمات وتأمين حرية الانتخابات عن طريق المناقشة الحرة ، يجب أن يقترع المواطنون بحسب فئة أعمالهم طبقاً لمبدأ القوة الجماعية الذي هو أساس المجتمع والدولة ... (عدالة، الدولة)

خلاصة القول ان تمثيلا صادقاً حقيقياً في بلد كبلادنا يتطلب مجموعة من المؤسسات المتشابكة بشكل تستطيع فيه كل مصلحة وكل فكرة وكل عنصر

اجتماعي وسياسي أن يظهر ويعبر عن نفسه ويتمثل ويحصل على العدالة والضمانة ويمارس قسطه من التأثير والسيادة .

لأن التمثيل الوطني حيث يوجد كوضع سياسي لا ينبغي له أن يكون فقط وسيلة ومعدلاً في الكفة والأساس في بناء الدولة . بل ينبغي أن يكون في آن واحد ، والا كان كذباً ، أساساً ووسيلة ومعدلاً للكفة وفضلا عن ذلك وظيفة ، وظيفة تضم مجموع الأمة في جميع فئات أشخاصها وأراضيها وثرواتها ومقدراتها وحتى في بؤسها . (العقد السياسي : الفصل الثامن) .

د ـ البرلمان وتحويله الاقتصادي :

هناك رجال وصلوا الى حكم الجمهورية والى تمثيل الشعب لم يستطيعوا أن يدركوا بأن الاقتراع العام شيء يختلف عن حفنة ضخمة من الناخبين وأن كل شيء قد انقلب بفضله رأساً على عقب في النظام السياسي والاقتصادي .

لكي تجرى تسوية المصالح العامة ، تعتمد المصالح المحلية مباشرة . ومن تناحرهما وتوازنهما احداهما بالأخرى ومن مصالحتهما المشتركة ينتج من ثم القانون ومع القانون عمل السلطة المركزية . (المقدرة السياسية ، الكتاب الثالث ، الفصل الثالث) .

منذ أن وضعت رجلي في سيناء البرلمان انقطعت عن صلتي مع الجماهير : ومن كثرة استغراقي في أعمالي التشريعية غابت عني القضايا الجارية غياباً تاماً ... يجب أن يعيش المرء في هذه العزلة التي تسمى بالمجلس الوطني ليدرك كيف أن الرجال الذين يجهلون أحوال بلادهم جهلا يفوق جهل غيرهم ، هم الذين يمثلونها على الدوام تقريباً (محاضرات ثائر ، الفصل العاشر) .

النظام البرلماني : من ١٧٨٩ الى ١٧٩٩ ومن ١٨١٤ الى ١٨٥١ كان المنبر البرلماني مجداً للعبقرية الفرنسية وسكوته عار علينا وأنا أوافق على ذلك . ولكنه وهو يفضح جميع الأحزاب ، ويدافع عن كل القضايا ، ويشهد على أشنع التراجعات ، وهو يخدم الحيلة أكثر من الحقيقة ، وهو يرسل الى المشنقة أو النفي الواحد بعد الآخر : الملكية والجيروند والكوردوليه واليعقوبية والترميورين والكليمشين والاشتراكيين ، ألم يرد على نفسه بنفسه ؟ (عدالة ، فلسفة ، شعبية) .

س ـ بماذا تتنبأ عن النظام البرلماني ؟

ج ـ بالرغم من سوابقه المشبوهة ، وباعتبار أن الذبذبة التي لوثت سمعته زمناً طويلاً مردها الى اسباب اقتصادية فان عودته محتومة . لقد اصبح البرلمان شكلاً من أشكال العقلية الفرنسية وسيعيش على انقاض جميع الأسر المالكة . ان الثورة الاقتصادية ستعدل ربما في الأخلاق البرلمانية بعد أن أسست السلطة الاجتماعية على المبادىء الصحيحة ولكنها لن تقضي على النظام البرلماني (عدالة ، الدولة) .

لدينا نفور بصورة خاصة من المسائل الاقتصادية . لقد غفل الشعب عن مصالحه الحقيقية بتأثير المنبر والساحة العامة والصحافة حتى ليكون أحدنا واثقاً اذا تحول من السياسة للاقتصاد من تخلي قرائه عنه .. وينبغي مع ذلك أن نقتنع بأن هناك فوق هذه الأشباح السياسية حوادث الاقتصاد الاجتماعي ..

لقد غاب عنا لفرط اهتمامنا بالسياسة ، الاقتصاد الاجتماعي (فكرة عامة عن الثورة ، الدراسة ٢) .

الى جانب الهيئة التشريعية يجب أن تنشأ دائرة تشريعية فيها مكتب

للاستعلامات التاريخية والقضائية والاقتصادية والسياسية والاحصائية لتنوير الممثلين في أعمالهم (عدالة ، الدولة)

٥) الدولة والحكم الديمقراطي .

هنـــاك في كل مجتمع لمجرد وجود المجتمع شيء وضعي واقعي يسمح بتسميته بالدولة . لقد قام هذا الشيء . ١ً - على بعض القوة ، الجوهرية في المجتمع ، والتي ندعوها بالقوة الجماعية . ٢ً - على التضامن الذي تخلقه هذه القوة بين اعضاء الهيئة الاجتماعية . ٣ً - على الأملاك وغيرها من الامتيازات المشتركة التي تمثلها وتنتج عنها . تلك هي الدولة نصفها قوة أو سلطة ونصفها ملكية وهو أمر موضوعي كل الموضوعية كالمادة نفسها ..

ولكن السلطة ، وهي مبدأ ذاتي ، لا علاقة لها بكل هذا . السلطة هي الحق الذي يدعيه فرد أو جماعة او فئة بأن يتصرف على هواه لغاية يعرفهـــا هو وحده وبدون ضمان أو مسؤولية من قبله، يتصرف بالسلطة العامة والمصالح العامة أي بالدولة نفسها وحتى الى حد ما بالثروات والملكيات الخاصة . كل ذلك بموجب حق إلهي على ما يدعي او حق غزو او تفوق عنصري او حتى تفويض شعبي . إن مبدأ السلطة هذا الذي ما زال حتى الآن اقطاعاً حقيقياً لا للدولة بل لرجال الدولة ننكره ونرده لأنه لا يتلاءم مع كرامة الانسان والمواطن ولا يتلاءم مع العدالة ولا يتلاءم مع مفهوم الدولة نفسه .

فالدولة في الواقع تنجم عن قوة الجماعة في بلد من البلدان وهي قوة تأتي من العلاقة الاشتراكية لا من العلاقة الطبقية او التبعية ، التي توجد بـــين المواطنين ، بمعنى أن تثبيت الدولة اي السلطة العامة او الأمر العام « الجمهوري » هو في حقيقة الأمر نكران السلطة والعكس صحيح . (عدالة ، الدولة) .

عندما باشر الحق الحديث وجوده مكان الحق القديم حدث شيء جديد: فقد وضع وجها لوجه على خط واحد قوتين كانتا في الماضي على علاقة التبعية - هاتان القوتان هما « الدولة» و« الفرد » وبعبارة أخرى « الحكومة » و« الحرية».

الدور السياسي : حام ومراقب وقاض بالعدل

لم تقض الثورة في الواقع على هـذه السلطة السحرية الصوفيـة التي كانت تدعى بالسلطان والتي نسميها على وجه أفضل بالدولة .

الثورة لم تحول المجتمع الى مجرد أفراد يتفقون ويتعاهدون فيما بينهم ، ويصنعون من تعهدهم قانوناً مشتركاً كما يفهم من كتاب « العقد الاجتماعي » لجان جاك روسو . لا ، الحكومة والسلطة عادت تعيش تحت أنقاض النظام القديم .. على أشد ما كانت في السابق . ان الذي جد منذ قيام الثورة هو الحرية أعني الوضع الذي وضعت فيه الحرية ، أحوالها المدنية والسياسية .

الدولة كما فهمتها الثورة ليست شيئاً مجرداً صرفاً كما رآها بعضهم وروسو بينهم ، بل هي حقيقة قائمة قيام المجتمع نفسه والفرد نفسه . ان الدولة هي سلطة الجماعة التي تنجم في كل تجمع بشري عن علاقة البشر المشتركة وتضامن مصالحهم وتشارك أعمالهم وانجذاب آرائهم وأهوائهم ...

لاتقوم الدولة ولا شك من غير المواطنين . ولا هي تسبقهم أو تتفوق عليهم ولكنها تقوم بفعل قيامهم متميزة عن كل منهم وعنهم جميعـاً بصفات واختصاصات خاصة .

الدولة حامية للحرية ... الدولة تراقب تنفيـذ القوانين . الدولة هي القاضي الأعلى ... ومن هذا للدولة حقوقها ... قد يقال بأن كل ماذكرنا كان للدولة فيما مضى .. لم يتبدل شيء ... الشيء الذي تبدل بين النظام القديم والجديد

هو أنه : فيما مضى كانت الدولة تتمثل في رجل ، فيما مضى كانت مصلحة الدولة تذوب في مصلحة الملوك ... منذ الثورة يحاسب المواطن الدولة محاسبة الند للند ... لقد احتفظت الدولة بسلطانها ، وقوتها التي تضفي عليها الاحترام وتبعث ثقة الناس بها وتخلق لها الاختصاصات والامتيازات . ولكنها فقدت سلطتها .

أول بين أقرانه

الدولة نفسها ، لو استطعنا استعمال هذا التعبير ، نوع من المواطن ، انها شخص مدني كما تكون الأسر والشركات التجارية والمنظمات المهنية ، والبلديات .. إنها كشخص أول ، بين أقرانه .

وهكذا فان الحرية التي لم يكن لها حساب في الدولة لتبعيتها وابتلاع شهوة الحاكم لها أصبحت الآن سلطة تساوي بكرامتها الدولة . وتعريفها لدى الدولة نفس تعريفها لدى المواطن « الحرية عند الانسان هي القدرة على الخلق والتجديد والاصلاح والتبديل وبالاختصار على فعل كل مالا يضر بحق الغير أكان هذا الغير المواطن أو الدولة . » وبحسب هذا المبدأ يجب على الدولة أن تمتنع عن كل ما لا يستلزم تدخلها لكي تفسح مجالا أوسع للحرية (نظرية الضريبةالفصل ٢).

ان هدف الدولة الأسمى هو حرية الفرد والجماعة (مبدأ التحالف ، الفصل الخامس) .

الدور الاجتماعي الاقتصادي : موجه ومحرض ومنظم .

ماهي الحكومة ؟ الحكومة هي الاقتصاد العام ، الادارة العليا لأعمال جميع الأمة وأموالها (الرسالة الأولى) الأمة هي عبارة عن شركة كل مواطن فيها مساهم .

دور الحكومة أو الدولة في مجتمع حر هو قبل كل شيء دور تشريع وتأسيس وخلق وتدشين وانشاء أما دورها التنفيذي فعلى أضيق نطاق .

وقد ساهمت تسمية السلطة التنفيذية التي نطلقها على وجه من أوجه السلطة العليا في افساد الأفكار بهذا الشأن مساهمة عجيبة . ليست الدولة متعهداً للمصالح العامة، الأمر الذي يجعلها شبيهة بالصناعيين الذين يتعهدون أعمال البلد . ان الدولة سواء أكان ذلك في أوامرها او أفعالها او مراقبتها، هي مولدة للحركة وقائدتها العليا. واذا وضعت مرة يدها في العمل فانها تفعل ذلك بصفتها أول من يباشره ، تدير الحركة وتعطى المثل . فمتى تم الانشاء وقـام التأسيس انسحبت الدولة تاركة للسلطات المحلية وللمواطنين تنفيذ الخدمة الجديدة ...

اني ادرك تدخل الدولة في جميع هذه المشاريع الكبرى ذات الفائدة العامة وأوافق عليه وأطالب به عند الحاجة . ولا أرى ضرورة لبقاء هذه المشاريع تحت يدها متى سلّمت للجمهور . . ان مركزية كهذه تخلق في نظري افراطا فعلياً في الاختصاصات . لقد طلبت سنة ١٨٤٨ تدخل الدولة لانشاء مصارف وطنية، مؤسسات للتسليف والاحتياط والتأمين كما فعلت ذلك للسكك الحديدية . ولم يخطر ببالي قط بأن الدولة بعد أن قامت بعمل الانشاء تبقى الى الأبد صرافاً وتاجر تأمين ونقل الخ . من المؤكد أنني لاأعتقد بامكان تنظيم التعليم الشعبي بدون مجهود كبير من السلطة المركزية ولكنني رغم ذلك أبقى نصيراً لحرية التعليم كنصرتي لجميع الحريات ... ليقم ديوان للمحاسبات وليقم مكتب للاحصاء ينشآن لجمع المعلومات والاتفاقات والعمليات المالية بأجمعها على أرض الجمهورية ، وتحقيقها وتعميمها ، فمرحباً بهما ! ولكن لماذا تمر جميع النفقات والواردات تحت يد خازن أو جاب او دافع وحيد ، وزير دولة ؟..

في كل مجتمع منظم يجب أن يكون كل شيء في تقدم مستمر ، العلم والصناعة والعمل والثروة والصحة العامة ، كما يجب ان تسير الحرية والأخلاق بنفس الخطى . الحياة والحركة في هذا المجتمع لا تتوقف لحظة . والدولة ، الأداة الرئيسية لهذه الحركة في عمل دائم . لأن لديها باستمرار حاجات جديدة ترضيها وقضايا جديدة تحلها . واذا كانت وظيفتها كمحرك أول ومدير أسمى لا تنقطع فمنجزاتها بالعكس لا تتكرر . انها أعلى تعبير عن التقدم . اذن ماذا يحدث عندما تتخلف في المصالح التي أنشأتها هي بنفسها ويغويها الاحتكار كما نرى ذلك في كل مكان وكما رأيناه دوماً في السابق ؟ تنتقل الدولة من مؤسس الى صانع وتنفك عن كونها عبقرية الجماهير التي تبعث فيها الخصب وتوجهها وتغنيها دون أن تفرض عليها أي ضيق . وتصبح شركة واسعة مساهمة فيها ستمائة ألف مستخدم وستمائة ألف جندي نظمت لتقوم بكل شيء . وبدلاً من مدّ يد المعونـــة للأمة وبدلاً من خدمة المواطنين والاقاليم تجردهم من أملاكهم وترهقهم بالضرائب . لا يلبث الفساد والخيانة والاهمال أن تدخل في هذا النظام . وتنسى السلطة في غمرة اهتمامها ببقائها وزيادة امتيازاتها واكثار خدماتها وزيادة ميزانيتها ، دورهـا الحقيقي وتقع في الحكم الفردي والجمود . وتتألم الهيئة الاجتماعية وتبدأ الأمـة على عكس قانونها التاريخي بالانهيار . (مبدأ التحالف ، الفصل الثامن) .

ليس للدولة أن تموّل العمل كما ليس لها أن تصبح صانعاً أو تاجراً ، ان دورها في التحذير والتحريض وبعد ذلك بالامتناع ... (نظرية الملكية ، الذيل) .

محاسب ومحرك قومي :

اني أطالب بانشاء « محاسبة فرنسا » . ان فرنسا بيت تجاري لا تمسك حساباته . (دفاتر ، ٢٩ ك ٢ ١٨٤٧) .

الاحصاء ... يكاد يوجد وبدونه ليس للدولة والمجتمع سوى وجود نظري

لا يستطيعان معه أن يدركا شيئاً ، يسيران من صخرة الى صخرة ومن غرق الى غرق .
(المنهاج الثوري) .

يجب ، لكي نحصل على فكرة صحيحة كاملة عن الحوادث ، أن نقارن بين الوقائع وأن نقارن بين الحدود الصغرى والحدود الكبرى وأن نستخرج المعدلات ... يزيد كمال اقتصاد الشعب كما يزيد تقدم العلم كلما نظمت الأشياء ، بأجمعها بحسب قانون المعدلات . (عدالة ، الأموال) .

احصاءات مفصلة ومعلومات دقيقة عن الحاجات والموجودات وتحليل صادق لأسعار الكلفة ، والتنبوء بكل الاحتمالات ...

نحن نرى كيف يمكن أن ينتظم الانتاج والاستهلاك ... عن طريق تسويق ذكي وادارة اقتصادية جيدة ... انما بدهي أن مؤسسة ثمينة بهذا القدر لا يمكن أن تكون الا من عمل الارادة العامة . وضد هذه الارادة العامة بالذات يقف أحرار الاقتصاد بحجة تأييد الدولة . (المقدرة السياسية ، الكتاب الثاني ، الفصل الثامن) .

في ايضاح كيفية خروج انتاج العمل الجماعي من المجتمع ... وبيان أصل معضلات الانتاج والتوزيع تهيئة لحلها . (العقد الاقتصادي ، الفصل الثالث) .

ما نصنعه غداة الثورة :

... قانون لاحداث مصلحة احصائية لجميع فرنسا .

... قانون للمحاسبة . هذا القانون أساسي . (دفاتر ٥ ك٢ ١٨٤٨) .

الشعب يطلب لا أن تستولي الحكومة على التجارة والصناعة والزراعة لتصنيفها الى اختصاصاتها ولتجعل من الشعب الفرنسي شعباً من المأجورين بل يطلب أن تهتم بشؤون التجارة والزراعة والصناعة بشكل تنشط فيه تطور الثروة العامة بحسب قواعد العلم التي هي قواعد العدالة . (حل المعضلة الاجتماعية) .

نود أن يكون عمل الحكومة الخاص سبر أغوار المستقبل والبحث عن التقدم وتوفير الحرية والمساواة والصحة والثروة للجميع (العقد الاقتصادي ، الفصل الرابع) .

التقدم هو المعرفة والاحتياط (نظرية التقدم ، الفصل التاسع) .

ب ـ الاتحادية الأممية : اتحاد بين دول (الكونفيدراسيون)

ليس الاتحاد هنا دولة بالمعنى الدقيق : إنه مجموعة دول ذات سيادة ومستقلة يربطها ميثاق للضمان المشترك . والدستور الاتحادي ليس أيضاً ما نفهمه في فرنسا من كلمة قانون أساسي أو دستور ... إنه الميثاق الذي يتضمن شروط «الجامعة» أي الحقوق والواجبات المتبادلة بين الدول . وما يسمى بالسلطة الاتحادية ليست في آخر الأمر حكومة كما ليس الدستور بدستور . انها وكالة تنشئها الدول لتنفذ بالاشتراك لتنفذ بعض الخدمات التي تتنازل عنها كل دولة والتي تصبح على ذلك اختصاصاً اتحادياً (المبدأ الاتحادي ، الفصل السابع) .

وبحسب هذه المبادىء يبقى العقد الاتحادي ضمن حدود ضيقة بالجوهر باعتبار أن غايته بعبارة عامة ضمان سيادة الدول وأراضيها وحرية مواطنيها وتسوية خلافاتها وتزويدها عن طريق تدابير عامة بكل أمن المجموع وازدهاره .

ولو كان الأمر على خلاف ذلك لتحولت السلطة الاتحادية من وكيل بسيط ووظيفة ثانوية ، كما يجب أن تكون، إلى سلطة راجحة تتمسك بدلاً من اقتصارها على خدمة خاصة بضم كل نشاط اليها وكل مبادرة . وتنقلب الدول المتحدة الى ولايات ووكالات وفروع وادارة حصر . ومتى تحولت الهيئة السياسية الى هذا الشكل يمكن تسميتها بجمهورية أو ديمقراطية أو بالاسم الذي يروق لك ولكنها لن تكون دولة مؤسسة على كامل استقلال دولها ، أي لن تكون دولة اتحادية .

وخلاصة القول إن النظام الاتحادي هو على النقيض من النظام التسلسلي

أي المركزية الادارية والحكومية ... وقانونه الاساسي المميز هو الآتي : ان اختصاصات السلطة المركزية في الاتحاد تتخصص وتتحدد وينقص عددها وفوريتها وشدتها إذا جاز التعبير كلما نما الاتحاد بدخول دول جديدة (مبدأ الاتحاد ، الجزء الأول ، الفصل السابع) .

آ - التنظيم السياسي :

حتى يومنا هذا لم تأخذ الأذهان عن الحكم الاتحادي سوى فكرة تفكك وانحلال . وكان من نصيب عصرنا أن يعيه كنظام سياسي .

آ - الجماعات التي يتألف منها الاتحاد هي نفسها دول تحكم نفسها وتقاضي نفسها وتدير نفسها مع كامل السيادة بحسب قوانينها الخاصة .

ب - وغاية الاتحاد أن يربط هذه الدول بميثاق للضمان المشترك .

ج - الدولة تؤسس في كل من الدول المتحدة حسب مبدأ انفصال السلطات ، ويكون في أساسها المساواة أمام القانون والتصويت العام . هذا هو النظام بأسره (مبدأ الاتحاد ، خاتمة) .

كل فئة أو نوع من السكان وكل عرق وكل لغة سيدة في أرضها . وتضيع معالم الوحدة فيما يلي :

- في الحقوق ، ماعدا الوعد الذي تقطعه بعضها لبعض مختلف الفئات ذات السيادة :

١ - بأن تحكم نفسها بنفسها وبأن تعامل الجيران تبعاً لبعض المبادىء .

٢ - بأن تحمي نفسها من العدو في الخارج والطغيان في الداخل .

٣ - بأن تتشاور في صالح استثماراتها ومشاريعها ، وكذلك بأن تمد بعضها لبعض يد العون في حالات بؤسها .

- في الدولة : ماعدا مجلس وطني مؤلف من نواب الدول ومكلف بالسهر

على تنفيذ الميثاق وتحسين الشؤون العامة . (المقدرة السياسية ، الكتاب الثاني ، الفصل ١٤)

١ً - الوكالة الاتحادية:

بدلا من ابتلاع الدول المتحدة في سلطة مركزية ، تخفض اختصاصات هذه السلطة حتى تقوم بدور بسيط في المبادهة العامـــة وفي الضمان المشترك وفي المراقبة ولاتنفذ مراسيمها إلا بعد تأشير الحكومات المتحدةومن قبل وكلاءعنها (مبدأ الاتحاد ، الجزء الاول ، الفصل ٨)

٢ً - المجلس الاتحادي :

اذا كانت الدول المتحدة متساوية فيما بينها يكتفى بمجلس واحد . واذا كانت متفاوتة في الأهمية يقام التوازن باحداث غرفتين أو مجلسين للتمثيـــل . أحدهما يعين أعضاؤه بأعداد متساوية من قبل الدول مهما كان عدد سكانهاومساحة أرضها ويعين النواب في الثاني من قبل الدول أنفسها بالنسبة لأهميتها (المقــدرة السياسية ، الكتاب الثاني ، الفصل ١٥ .)

٣ً - القضاء الاتحادي :

القضاء العام الاتحادي يثير عدداً من المسائل الصعبة .. كل قضاء .. في في كل اتحاد .. يصدر بالنسبة لكل دولة عن مواطنيها دون غير.فاحداث محكمة اتحادية عليا فيه مبدئياً خرق للميثاق . وكذلك في احداث محكمة تمييز لأن كل دولة مشرعة بحكم سيادتها وليست التشريعات موحدة . ومع ذلك فطالما هناك مصالح اتحادية وشؤون اتحادية وطالما بالامكان حدوث جرائم وجنح ضد الاتحاد فهناك لهذه الحالات الخاصة محاكم اتحادية وقضاء اتحادي (مبدأ الاتحـاد ، الجزء الاول ، الفصل ١٢) .

٤ ـ الميزانية والجيش الاتحادي :

هناك ميزانية اتحـادية تدار من قبل مجلس الاتحـاد ولكنها لا تتعلق بشؤون الاتحاد ...

قطعات الجيش ، والمستودعات ،والحصون لا تنقل الى ايدي السلطات الاتحادية الا في حالات الحرب ولغرض الحرب الخاص (مبدأ الاتحاد ، الجزء الاول ، الفصل ٨) .

ب ـ التنظيم الاقتصادي :

أ ـ سوق مشتركة :

يدرك القارىء انني لن أقدم بمناسبة الاتحاد عرضا لعلم الاقتصاد أوضح فيه بالتفصيل كل ما يجب عمله في هذاالمضمار . أقول فقط بأن الحكومة الاتحادية بعد اصلاح النظام السياسي يبقى عليهـــا كتتمة ضرورية أن تقوم بسلسلة من الاصلاحات في المضمار الاقتصادي: واليكم ،بكلمتين ،مضمونهذه الاصلاحات:

كما أنه من الناحية السياسية يمكن لدولتين مستقلتين أو أكثر أن تتحد لكي تضمن بعض لبعض سلامـة أراضيها أو حماية حرياتها ، كذلك من الناحية الاقتصادية ، يمكن أن يقوم الاتحاد لحماية التجارة المتبادلة ولحماية الصناعة .وهذا ما يسمى بالاتحاد الجمركي . (مبدأ الاتحاد ، الفصل ١١) .

... حرية تبادل ، عـــدا تقاضي الرسوم ، وبدل تعويض في بعض الحالات التي يناقشها المجلس الاتحادي ،هذا بشأن الأعمال . وحرية تنقل واقامة ، عدا الاحترام الواجب للقوانين في كل بلد ، هذا بشأن الأفراد .

أضف بأن الانتقال يمكن أن يجري بقدر ما نريد من عدم الاحساس به (مبدأ الاتحـاد ، الخاتمة) .

٢ - بنية تضامنية :

شأن تجمع القوى الاقتصادية في الداخل بالنسبة للطبقة العاملة شأنه في الخارج بالنسبة للأمم المجاورة ، وبالمثل شأن توزيع أدوات العمل ومنابع الثروة بصورة عادلة بالنسبة لرفاه الأمة وحرية المواطنين شأنه بالنسبة لترابط الشعوب . ان قضية الطبقة الفقيرة وقضية التوازن الأوربي متضامنان ... (مبدأ الاتحاد الجزء الثالث الفصل ١١) مهما خلا الدستور الاتحادي من شوائب في منطقة ومهما وفّر من ضمان في تطبيقه فلن تقوم له قائمة إلا اذا لم يواجه في الاقتصاد العام أسباباً دائمة لانحلاله . وبعبارة اخرى الحقوق السياسية بحاجة الى دعم الحقوق الاقتصادية . اذا كان النظام الاتحادي لايفيد إلا في حماية الفوضى الرأسمالية والتجارية واذا بقي المجتمع منشطراً الى طبقتين : احداها : طبقة الملاكين الرأسماليين المتعهدين والأخرى طبقة الفقراء المأجورين فالوحدة الامبريالية خير للشعوب من الاتحاد ... القضية الحقيقية المطلوب حلها ليست بالواقع القضية السياسية بل هي القضية الاقتصادية ...

انقاذ المواطنين في الدول المتعاقدة من الاستغلال الرأسمالي والمصرفي من الداخل أو من الخارج ... ثورة كهذه الثورة هي من عمل الاتحاد (مبدأ الاتحاد الجزء الأول ، الفصل ١١) .

ان مايقتضي الأمر أن نفعله لكي نجعل الاتحاد بعيداً عن الدمار هو أن نوفر له أخيراً ماينتظره من تصديق باعلان الحقوق الاقتصادية أساساً للحقوق الاتحادية ولكل نظام سياسي . والشيء الذي تقوم عليه الحقوق الاقتصادية هو نظام التضامن .

في اتحاد تضامني لايتنازل المواطن عن شيء من حريته ... في اتحاد قائم على الحقوق الاقتصادية وعلى القانون التضامني لايمكن أن يكون للحرب

الاهلية سوى باعث واحد : السبب الديني ...... أما عدوان من الخارج فماذا يمكن أن يبرره ؟ ... حالة حرب واحدة ... هي أن يعتبر وجود الاتحاد التضامني من قبل الدول المحيطة القائمة على الاستغلال الكبير والمركزية الكبيرة منافياً لمبادئها الخاصة ... ونبذ دولة اتحادية قائمة على الحقوق الاقتصادية والقانون التضامني قد يكون في الواقع من أسعد مايمكن أن يحدث لها ان كان من ناحية اثارة المشاعر الجمهورية الاتحادية الاشتراكية أم من ناحية القضاء على عالم الحصر أو من ناحيـــة الجزم بظفر الديمقراطية العمالية على جميـع وجه الأرض. (المقدرة السياسية للطبقات العمالية ، الكتاب الثاني ، الفصل ١٥).

ج) الاتحادية واستقلال الجزائر :

كان من واجبنا إقامة اتحاد بحري في الجزائر يدير ذاته ويحكم نفسه ، له مجالسه في المحافظات ومجالسه التنفيذي ومدته المستقلة . وذلك دون علاقة أخرى مع الوطن الأم سوى عمليات التبادل .

لم يقبل بذلك النظام .

ومن ثم تعززت المركزية في الجزائر ، وهي منافية لكل حرية،بسيادة السلطة العسكرية المنافية للعمل ... فماذا تصور مع ذلك نواب المعارضة عندنا ليعيدوا الحياة في أيدينا التعيسة الى تلك الأرض ؟ شيئاً واحداً : مضاعفة وفدها النيابي ... !

لو لم نشاهد بأنفسنا لما صدقنا ان حماقة بهذا المقدار يمكن أن تسقط على بلد من البلاد من أعلى المنابر (المقدرة السياسية ، الكتاب ٣ ، الفصل ٥).

سيأتي استقلال الجزائر في يوم من الأيام . إنما يكون المجتمع الأوروبي قد تجدد عندئذ (دفاتر ٨ حزيران ١٩٤٧).

د) الاتحادية والقومية :

س – ماذا ترى بالتوازن الأوربي ؟

ج – انها فكرة هنري الرابع المجيدة التي باستطاعة الثورة وحدها أن تصوغها صياغة حقيقية . انها تعني الاتحادية الشاملة ، الضمان الرفيع لكل حرية ولكل حق ...

النظام الاتحادي هو نظام الانسانية السياسي.

س – وماذا يحل بالقوميات ؟

ج – ستكون القوميات في أمان أفضل كلما طبق المبدأ الاتحادي تطبيقاً أتم . ويمكن القول بأن الرأي في هذه الناحية مازال يضل الطريق منذ ثلاثين عاماً .

ان محبة الوطن كمحبة الأسرة وتملك الأرض وحرفة الصناعة عنصر غير قابل للتدمير في ضمير الشعوب ...

ولكن الفرق كبير بين الاعتراف بالوطنية وبين إستخدامها في احياء بعض امور لاجدوى فيها ، إن لم نقل خطرة ... فمن يقول باعادة تلك الوحدات القومية ضعيف الميل للحريات الفردية . والقومية هي الحجة التي يستخدمونها للتهرب من الثورة الاقتصادية (عدالة ، الدولة) .

من أفضل الأشياء التي أجريت في فيينا والتي كانت أبعد الأمور عن مقصد الدول الموقعة هي تصالب الأعراق واللغات الذي أتى من عدم انتظام الحدود الجغرافية ... لقد علمت الشعب بأن العدالة كالدين فوق اللغة وفوق

العبادة وفوق الشكل . وبأن الذي يقيم الوطن هو الحق قبل فواصل التربة وتنوع العروق ...

ومقابل المبادىء التي أعلن عنها في فيينا يقترح البعض مبادىء أخرى أقرب الى الأذهان وأشد جاذبية بما تحتويه من مادية . تلك هي مبادىء الوطنية البسيطة في مظهرها والسهلة فى تطبيقها وغير قابلة التحديد في حقيقتها ، والعرضة للشواذ والتناقض ومنبع الحسد وعدم المساواة . ومن ناحية أخرى هناك المبدأ الذي فيه مزيد من الشبهة والإعتباط في قدريته ، مبدأ الحدود الطبيعية ...

لا وجود لوطن بلجيكي من الناحية الفيزيولوجيه أو لوطن سويسري. انها عبارة عن شركة سياسية بين جزئين حتى وثلاثة أجزاء من عروق مختلفة نيرلندية أو باتافية ، غالية وجرمانية . أما الحدود فقد استطاعت الدبلوماسية تخطيطها بقلم الرصاص على الخارطة ومن المستحيل بيان عدالتها تبعاً لشكل التربة (فيما اذا كانت معاهدات ١٨١٥ قد انتهى وجودها) .

الاتحادية وأوربا :

من المؤكد ان اوربا اتحاد دول ذات مصلحة متضامنة وان هذا الاتحاد قد أدى اليه بصورة حتمية نمو التجارة والصناعة . (فلسفة التقدم ، الرسالة الأولى) .

لو شاءت اوربا اتحاداً وحيداً لجاء مفرطاً في الاتساع . وليس بوسعها سوى اتحاد الاتحادات . عندئذ يعود كل وطن الى الحرية . عندئذ يتحقق التوازن الأوربي الذي بشر به جميع المشرعين ورجال الدولة والذي يستحيل تحقيقه بوجود دول كبرى ذات دستور موحد . لقد جرى الكلام مراراً بين رجال الديمقراطية في فرنسا عن اتحاد اوربي وبعبارة أخرى عن ولايات متحدة اوربية . ويبدو أنهم لم يفهموا من هذه التسمية سوى تحالف جميع الدول كبيرها وصغيرها الموجودة الآن في اوربا تحت رئاسة مجلس دائم (كونغرس) . ومن المفهوم سراً

ان كل دولة تحتفظ بشكل الحكم الذي يوافقها موافقة أفضل . وبالنتيجة تجد الدول الصغيرة نفسها ، باعتبار ان كل دولة تمتلك في الكونغرس عدداً من الأصوات يتناسب مع سكانها وأراضيها ، تجد هذه الدول نفسها في هذا الاتحاد المزعوم عما قريب وقدأصبحت اقطاعاً للدول الكبرى . زد على ذلك انه لو أمكن أن يسيطر على هذا التحالف المقدس الجديد مبدأ تطور مشترك لرأيناه بسرعة يتحول بعد اضطراب داخلي الى دولة وحيدة ملكية كبرى . فاتحاد من هذا النوع لن يكون اذن سوى فخ أو لن يكون له أي معنى . (مبدأ الاتحاد الجزء الأول ، الفصل ٨) .

و ـ الاتحادية وجمهورية الشعوب :

منذ الثورة الفرنسية سيطرت على العالم روح جديدة . وقامت الحرية في وجه الدولة وعمت فكرتها بسرعة حتى أدرك الناس أنها ليست من شأن الفرد فقط بل لابد من وجودها في الجمهور ايضاً . وأرادوا ان يضيفوا الى الحريةالفردية الحرية النقابية ، والبلدية ، والاقليمية ، والوطنية . وأدى ذلك بالمجتمع الحديث الى وجوده في وقت واحد تحت حكم قانون الوحدة وقانون الفرقة ، يخضع في الوقت ذاته الى حركة نحو المركز وحركة خارج المركز . ان نتيجة هذه الثنائية البغيضة الى رجال الدولة والتي يقل ادراك الجماهير لها تؤدي يوماً بفعل اتحادالقوى الحرة وتوزع السلطة المركزية الى ان تجمع الدول جميعها كبيرها وصغيرها بين ميزات الوحدة والحرية والاقتصاد والقوة وروح المحبة الشاملة والعاطفة الوطنية (نظرية الضريبة ، الفصل ٢) .

اذا اخذنا الأمور من قمتها تتلخص المسألة بمعرفة فيما إذا كان الانسان الحديث المعتق مرتين عتق الاصلاح في المرة الأولى وعتق الثورة بعد ذلك ، فيما

اذا كان هذا الانسان يقبل بمتابعة العمل من أجل حريته وفيما إذا كان يتمسك بالبقاء سيداً لنفسه يتصرف بفكره وعمله وثروته ويدير نفسه بالطريقة العلمية الموضوعية ، ويفرض احترام سيادته وبالتالي في أن تكون له اليد العليا في الدولة . او فيما اذا كان من الأفضل لنا أن نعود الى نظام الطبقات في المال والسلاح ونظام الشيوع الزراعي والصناعي ...

لأنه كما تكون الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية وكما تكون الفكرة التي يجب أن نكوّنها عن الحقوق الدولية ، تكون بالتالي أو يجب أن تكون السياسة الخارجية لكل بلد . وينجم الخصام الأوربي بصورة أساسية من هذا التعارض . لنقل أخيراً أن تقدم الانسانية إذا سار في طريق الحرية الفردية والنقابة والمحلية والطائفية والاقليمية والوطنية وباعتبار أن أولى هذه الحريات تعتمد الأخريات وأن الأخيرة منها تكوّن الأساس لجميع الأخريات فسيحدث حتما بعد عدد من التقلبات أن تخسر الدول الكبرى دون ان تشعر صفاتها المركزية وأن تقترب من الشكل الاتحادي فلا يبقى من حكمهم المطلق الموحد سوى اشتراكية الضمانات وشيوعية القوانين . (الاتحاد والوحدة في ايطاليا) .

بهذه الشروط فقط يمكن لجمهورية الشعوب أن تخرج من صوفيتها الى شكل حسي ، شكل اتحاد الاتحادات (مبدأ الاتحاد ، الجزء الاول ، فصل ٩) .

ان النظام الجديد الذي ندعو الثورة الفرنسية بحسب تقليدها الشعبي الى تأسيسه بجمعها كل الشعوب في اتحاد الاتحادات ، هو المعروض آنفاً .
(المقدرة السياسية ، الكتاب ٢ ، الفصل ٥) .

فلسفة تعدّدية

العدالة فكرة ـ قوة

Idée - Force

أ ـ فلسفة ديمقراطية اشتراكية

الفلسفة هي بحث عن علة الاشياء واكتشاف لها – (ونشمل في كلمة أشياء كل تجليات الموجود الانساني) – وليست الفلسفة بحثاً عن طبيعة هذه الاشياء أو اكتشافاً لها ، وهذا امر أصعب ... ان مايراه العقل من الأشياءهوفوارقها ، أنواعها ، سلاسلها ، وزمرها وباختصار علتها العقليـة ... ان الفلسفة تتناول العلائق ... دراسة ظواهر الاشياء وقوانينها ...

تلـكم هي الفلسفة بالنسبة للانسان ، تلخص في ثلاث كلمات : ان يعي ، ما يحدث في داخله وما يلاحظ في الخارج ويفعل ،تشهدعلى ذلك احساسانه وشعوره .

وهكذا فان غاية الفلسفة هي أن يتعلم الانسان ان يفكر تفكيراً مستقلاً وان يحاكم الأمور منهجياً وأن يكوّن عن الأشياء أفكاراً صحيحة وأن يصوغ الحقيقة ضمن أحكام متسقة كل ذلك في سبيل أن يوجه حياته وان يستحق بسلوكه تقدير أمثاله واحترام نفسه وان يؤمّن مع سلامة قلبه رفاهيـة جسمه وطمأنينة فكره ...

هاكم أيضاً ما يجب على الفلسفة أن تقدمه لنا : ضمانة مبدئية لصحة أفكارنا وقاعدة لسلوكنا ؛ ينتج عن هذا المقياس المزدوج ، وعن التطابق بين عقلنا العملي وعقلنا النظري ، ينتج تأليف بين معارفنا كلها ، وتصوّر واف عن نظام العالم وعن مصيرنا . (عدالة ، فلسفة ، شعبية) .

ان هدف الفلسفة « خدمتنا » فعليها أن تصبح ديمقراطية واشتراكية .

٢ ـ العدالة ، قانون الفلسفة

قانون فلسفتي ... سأبحث عنه ... في علاقة بيني وبين آخر غيري ... أعلم أن كل انسان شبيهي ذات . وأرى أيضاً أن الحيوانات هي أيضاً ذوات من درجة دنيا حقاً ولكنها مخلوقة في نفس المستوى . وبما انني أقلعت عن التمييز الواضح بين الحيوان والنبات والمعدن أتساءل فيما إذا لم تكن الموجودات غير العضوية أيضاً ذوات أجهل حياتها وعملياتها .

ولما كان مفروضاً في كل موجود أنه أنا أو لا أنا ، فلا أستطيع ضمن هذا الالتباس الأساسي (الأنطولوجي) إلا أن انطلق في فلسفتي من التمييز بين أناي (ذاتي) وأنا آخر ، لا من التمييز بين أنا ولا أنا ... هذه الثنائية ليست ميتافيزيقية ... وانما هي ثنائية واقعية حية ...

فبتصرفي على هذا المنوال ... بانتقالي من الانسانية الى الأشياء أفيد من شمول النظر ، وهو شمول مشروع ... فالقانون الناظم للذوات مفترض عقلياً أنه ناظم للموضوعات (الأشياء) . وإلا لكان هناك تناقض بين الطبيعة والبشرية .

فليكن مؤكداً لدينا إذن بأن هذا المبدأ يجب أن يكون في وقت واحداً ذاتياً وموضوعياً ، صورياً وواقعياً ، عقلياً وحسياً ، يدل على علاقة بين الذات وغير الذات ، فهو موجود ثنائي كالملاحظة الفلسفية ذاتها .

ما هي إذن هذه الفكرة سيدة الافكار ، بآن واحد موضوعية وذاتية ، واقعية وشكلية ، للطبيعة وللانسانيـة ، للتأمل وللعاطفة ، المنطق وللفن ، للسياسة وللاقتصاد ؛ فكرة هي عقل عملي وعقل صرف ، ناظمة بآن واحد لعالم الابداع ولعالم الفلسفة ، عليها يشيد الاثنان بناءه ؛ فكرة ، وان كانت ثنائية في صيغتها ، فهي تنفي القبل والفوق وتؤلف بين الواقعي والمثالي . انهـا فكرة العدل .

٣ ـ العدالة ، قوة مثالية ـ واقعية ناظمة للكون

أظهر ميزة فيها تعبيرها عن علاقة ... فالعدالة تأتي لا من أثر تُحدثـه اللا ذات في الذات بل من التبادل بين ذاتين . ان العدالة بمثابة عقـد تبادلي . غير أنه لايكفي أن تكون العدالة معبرة عن العلاقة بين ارادتين فلو لم تكن غير ذلك لأخطأت مهمتها ... يجب أن تكون العدالة لـكي تصبح ناجعة أكثر من فكرة ، يجب ان تكون في الوقت نفسه « حقيقة واقعة » (عدالة ، طرح قضية العدالة) . يجب أن تكون « واقعية ومثاليـة » . وان تحتفظ فضلاً عن ذلك ، مع قوتها التركيبية التي أقررنا لها بها آنفاً ، بصفة أولوية كافيـة لـكي تكون في وقت واحد قمة للهرم الفلسفي ومبدأ لكل معرفة . والعدالة تجمع ايضاً هذه المميزات ، انها نقطة انتقال بين المحسوس والمعقول ، بين الواقعي والمثالي ، بين مفاهيم الميتافيزيك ومدركات التجربة .

إن هذه العدالة التي ننظر الى أوامرها بصورة خاصـة في علاقاتنا مع بني جنسنا تفرض نفسها على العقل والخيال بقوة لا تقل عن سلطتها على الضمير . ان دستورها يسيطر على العالم بأسره . (عدالة ، فلسفة شعبية).

ماهي العدالة .. ان لم تكن التوازن بين القوى ؟ ليست العدالة مجرد علاقة أو مفهوماً أو وهماً فكرياً أو ايماناً من الضمير . انها شيء واقعي اجباري مادام يستند الى « وقائع » الى قوى حرة . (نظرية الملكية ، الفصل ٦) .

تأخذ العدالة أسماء مختلفة بحسب الملكة الانسانيه التي تتوجه اليها . ففي مرتبة الضمير ، أرفع المراتب طراً ، تدعى « عدالة » باسمها المعروف وتكون قاعدة لحقوقنا وواجباتنا . وفي مرتبة العقل والمنطق والحساب فهي تدعى « تساوي » أو « معادلة » وفي دائرة الخيال اسمها « مثل أعلى » وفي الطبيعة هي « التوازن » . وتفرض العدالة نفسها على كل من هذه الفئات الفكرية أو الوقائع باسم خاص وكشرط لا غنى عنه . وعلى الانسان وحده ، المخلوق المعقد ، الذي يشمل عقله في وحدته أعمال الحرية وعمليات الذكاء ، أشياء الطبيعة وابداع المثل الأعلى ، عليه وحده تفرض العدالة نفسها بصورة تركيبية وبقوة لا تختلف . ولذلك فان الانسان الذي يخل في علاقاته مع اخوانه بقوانين الطبيعة أو الفكر ، يخل بالعدالة .

يفكر الانسان وليس منطقه سوى امتداد لعلم النحو عنده ، يستمد منه مسلكه في ربط الجمل : ومع ذلك وبما أنه يهتم بالمضمون أكثر مما يهتم بالشكل فانه يزيد اقترابا من العدالة التي يعمل لها سكرتيراً اذا جاز لي التعبير . وهنا أيضاً تظهر ثنائية العدالة .

« عندما وزع « كانت » مقولاته بعد احصائها الى أربع زمر تتألف كل منها من « قضية » ، « وعكس القضية » يعد لهما « التركيب » . وعندما بنى « هيجل » طابعاً على هذا الغرار فلسفته برمتها على مذهب النقائض ماذا فعل كلاهما ، مع خطئهما في دور التركيب وقيمته ، غير كشفهما لنا عن ذلك القانون العظيم

الذي يهيمن على جميع نقدهما ألا وهو : العدالة « فكرة خالصة بمقدار ما هي واقعة تجريبية » .

لقد قيل ، والقائل أفلاطون ، إذا لم أخطىء ، ان الجمال بهاء الحقيقة . صحة في الشكل والتعبير وعدالة في الحياة الاجتماعية : القانون مايزال هو هو .. هنا سر الرابطة الخفية التي تربط الفن بالأخلاق معاً .

أنتكلم عن السياسة وتوازنها ؟ عن الاقتصاد السياسي وعن تقسيم الوظائف الذي لا ينتهي وعن توازن القيم وعن العلاقة بين العرض والطلب وعن التجارة وميزانها ؟

وكما أن مفهوم « الصحة » أي العدالة المطبقة على شكل الأشياء هو نقطة انتقال بين « الواقع » و « المثال » كذلك المفهوم الاقتصادي للقيمة الموضوعي والذاتي معاً والذي كله عدل هو نقطة انتقال بين عالم الطبيعة وعالم المجتمع .

أنقول أخيراً بأن الحرب، والتعارض المفرط، ليس سوى بحث عن العدالة عن طريق صراع القوى ؟ (عدالة ، فلسفة ، شعبية) . إن الصراع ، وهو قانون عام للطبيعة وللانسانية يأتي نتيجة لقانون العدالة أو التوازن .

ولكن العمل يوفر للصراع ميدانا للعمليات يختلف رحابة وخصباً عن الميدان الذي يوفره الحرب . (حرب وسلام ، الفصل ٥ ، الكتاب ٥).

إنه مازال صراعاً ... تسابقاً بين القوى ، لا صراعاً دموياً (حرب وسلام، خاتمة عامة) .

تأثير الانسان الذكي على المادة ... العمل من الناحية التركيبية في قوانين الانتاج والتنظيم يولد العدالة ... (خلق الغرب ، الفصل ٤) .

وهذه العدالة المثالية نفسها وليدة لتحديد يزداد دقة ، بين العلائق الاجتماعية الملاحظة في الواقع الاقتصادي الموضوعي . (عدالة ، الدراسة ٩) .

لقد أدركتم ما أردت ادراكاً تاماً عندما قلت بأن نظريتي في العدالة نظرية « واقعية » ... وانني ابتعدت بذلك بصورة خاصة عن المشرعين الذين يعتبرون العدالة « مثلا أعلى » إن لم نقل شيئاً مجرداً . (رسالة الى لانغلوا ١٢ نيسان ١٨٦٢) .

العدالة في ذاتها هي توازن بين النقائض أي ارجاع القوى المتصارعة الى التوازن أو بكلمة واحدة ، تعادل ادعاءات كل منها (رسالة الى لانغلو ، ٢٠ ك١ ١٨٦١) .

وبكلمتين ، **قوة عدل** وليس فقط مفهوم عدل .

ولكن ماذا ينفع الالحاح ... فان الانسان يدرك الكون والانسانية بشعوره أكثر مما يدركها بعقله . وهذا الشعور هو الذي يخلق عنده باختصار **قوة الادراك** ولفظ الادراك نفسه بحسب أصله اللغوي يعني تبرير « الواقع » ... أي العدالة .

فاذا حصل الانسان عن طريق العدالة على ضمان علمه وضميره واذا وجد في قلبه أسباب وجود العالم ووجود نفسه فماذا يحتاج فوق ذلك ؟

إن العدالة للمخلوق العاقل هي في الوقت الواحد مبدأ للفكر ولباس له، وضمان للمحاكمة ، وقاعدة للسلوك وهدف للعلم وغاية الوجود . انها عاطفة وعلم مظهر وقانون ، فكرة وواقع. وكما أن كل شيء في الطبيعة يبادر للتوازن كذلك الحال أيضاً في المجتمع ... كل علاقات الناس بعضهم ببعض تدبرها العدالة . كل قوانين الطبيعة تأتي من ذلك القانون الذي يجعل المخلوقات والعناصر التي تتألف منها في حالة توازن أو ترمي لذلك . جميع صيغ العقل ترجع الى معادلة او الى سلسلة من المعادلات . والمنطق ، وهو فن التفكير الصحيح ، يمكن تعريفه ، كما تعرف الكيمياء منذ لافوازية ، بأنه فن إقامة الميزان ... ألا نتبين عندهذه الاشارة وجود فلسفة ، فلسفة عقلية طبيعية في آن واحد ؟.

إذن ، الشعب يمتلك العدالة في أعماقه

ليس الشعب فيما يتعلق بالعدالة تلميذاً متمرناً ولا مؤمناً مستحدثاً . الفكرة موجودة فيه : فالكشف الوحيد الذي يطالب به هو الكشف عن الصياغة المعبرة شأنه في ذلك شأن الطبقات الدنيا في روما . ما نطالبه به هو أن يؤمن بذاته ومن ثم أن يقضي على الوقائع والقوانين : لا تذهب ولا يتنا أبعد من ذلك . فنحن مدربو الشعب . لا هداته .

يجب على الفيلسوف قبل كل شيء أن يكون معلماً عملياً .

٤ ـ العدالة في البشرية : تعريف .

ان هذه العدالة بحسب ظواهر العلم والضمير العالمي لابد وان تكون فينا شيئاً داخلياً وواقعياً تدل على علاقة صلة وتضامن ... بين طرفين على الأقل ، شخصين متحدين عن طريق احترام طبيعتها المتبادل ومختلفين متخاصمين فيما بقي من الأمور .

والانسان بموجب العقل الموهوب له قادر على أن يشعر بقيمته في شخص قرينه كما يشعر بها في شخصه وأن يثبت وجوده فرداً ونوعاً في آن واحد .

والعدالة وليدة هذه الملكة : الاحترام الذي نشعر به عفوياً ونتبادل ضمانه نحو الكرامة الانسانية عند أي شخص وفي أي ظرف تهدد فيه هذه الكرامة وفي أي خطر يعرضنا له الدفاع عنها .

فالاستعداد للدفاع عن هذه الكرامة بقوة وفي كل الظروف وعند الحاجة ضد ذواتنا تلك هي العدالة . ويعني هذا أن كلًا منا يشعر عن طريق العدالة بأنه ذات وجماعة ، فرد واسرة ، مواطن وشعب ، رجل وانسانية ...

ومن تعريف العدالة يستنتج تعريف الحق والواجب . ان الشعور بالكرامة

الانسانية واثباتها أولا في كل ما يخصنا ثم في شخص القريب وذلك دون التأثر بالأنانية او أي اعتبار للألوهية والطائفية : ذلك هو الحق ...

الحق بالنسبة لكل إنسان هو المقدرة على مطالبة الغير باحترام الكرامة الانسانية في ذات شخصه . والفرض الواجب بالنسبة لكل انسان احترام هذه الكرامة في غيره .

وفي الحقيقة ان كلمتي حق وواجب كلمتان مترادفتان لأنهما تعبران عن الاحترام مطلوباً او واجباً. وهو مطلوب لأنه واجب، وواجب لأنه مطلوب. ولا يختلفان إلا بفاعلهما : أنا أو أنت أهينت كرامتنا (عدالة ، الأشخاص) .

المجتمع ، والعدالة ، والمساواة ، هي ثلاثة ألفاظ متعادلة ، ثلاثة تعابير تترجم لبعضها بعضاً (الرسالة الأولى ، الفصل الخامس) . العدالةهي التعبير عن المجتمع (المقدرة السياسية ، الكتاب ، الفصل ٥)

العدالة إذن ملكة من ملكات النفس ، وأولاها جميعاً ، وهي التي تبني الموجود الاجتماعي . ولكنها أكثر من ملكة انها فكرة تقتضي علاقة ، معادلة ، وهي قابلة للنمو كملكة ، وهذا النمو هو الذي تبنى عليه تربية الانسانية . لانجد في تعادلها أي تناقض وهي كجميع القوانين قابلة للفهم قابلية عليا وبفضلها تصبح حوادث الحياة الاجتماعية المبهمة بطبيعتها والمتناقضة قابلة للتعريف والتنظيم . (عدالة ، الاشخاص) .

٥ ـ مميزاتها الثلاثة :

آ ـ مركزها : العدالة والأخلاق التضمنية (immanentisme moral)

هل لقوة العدالة هذه مركزها في ناحية من النواحي داخل الانسان أو خارج الانسان ؟ هنا تنقسم الآراء من جديد .

آ ـ العدالة قانون ملازم لكل طبيعة :

مهما تكن العدالة ومهما كان الاسم الذي يطلق عليها فلا جدال في ضرورة وجود مبدأ يؤثر على الارادة تأثير القوة ويحدد اتجاهها في طريق الحق أو تبادل المصالح بصورة مستقلة عن كل اعتبار أناني . أن نقرر واقعية العدالة ... تلكم هي اليوم الفلسفة الاخلاقية . اذن هناك طريقتان لادراك واقعية العدالة :

- اما هي ضغط من الخارج يؤثر على الذات .

- واما هي ملكة من ملكات الذات تشعر دون الخروج من مكمنها الداخلي بكرامتها في شخص قرينها كما تشعر بها بالنسبة لذات شخصها فتكون على هذه الصورة ، مع احتفاظها بفرديتها ، متماثلة في المخلوق الجماعي ومتكافئة معه .

وفي الحالة الأولى تكون العدالة خارجة عن الفرد ومتفوقة عليه سواء أكان موطنها الجماعة معتبرة موجوداً قائماً بذاته تتغلب كرامتها على كرامة جميع الأعضاء الذين تتألف منهم ، (ويدخل هذا في النظرية الشيوعية) ، وإما أن يكون موطن العدالة أعلى من ذلك بكثير أي في الموجود السامي المطلق الذي يحرك المجتمع ويوحي إليه والذي يدعى الاله .

وفي الحالة الثانية تكون العدالة جزءاً من الفرد متناغمة مع كرامته ومساوية لهذه الكرامة مضروبة بعدد العلاقات التي تفترضها الحياة الاجتماعية .

ب ـ العدالة قوة معنوية يشترك فيها الانسان والمجتمع :

لنعط فكرة عن المذهبين :

مذهب الوحي :

أول هذه المذاهب وأعرقها في القدم ، المذهب الذي ما زال يجمع بين

الجماهير في الكرة الأرضية رغم تراجعه يوماً بعد يوم عند الأمم المتحضرة هو مذهب التعالي وبالعامية الوحي .

جميع الديانات وأشباه الديانات تعمل على ترسيخه في الأذهان والمسيحية منذ كونستانتان أداته الرئيسية . ويجب أن نضم الى علماء اللاهوت أو علماء الالهيات جميع المصلحين الذين بقوا رغم انفصالهم عن الكنيسة وعن العقيدة الالهية نفسها مخلصين لمبدأ التبعية الخارجية فوضعوا بدلاً من الاله « المجتمع » ، «الانسانية» ، أو أية سيادة أخرى قل أو كثر احترامها ورؤيتها... أما الفلاسفة الذين ينكرون كل نوع من أنواع الوحي أو يهملون اعتباره أمثال سان لامبر وهولباخ وبنتام وهوبس وهيجل أو فلاسفة وحدانية الوجود الحديثين فانهم يقعون، تحت اسم «القانون الطبيعي»، بعضهم في الشيوعية والحكم الفردي وبعضهم في الأنانية والنفعية والعضوية والقدرية ، أي انهم ينكرون العدالة مع الحرية...

مذهب الثورة :

والمذهب الثاني المخالف مخالفة أساسية للأول والذي عملت الثورة على تأمين فوزه هو مذهب التضمن (immanence) أو وجود العدالة الفطري في الضمير . وبحسب هذه النظرية يكوّن الانسان المجتمع بسرعة ، ولو بدأ بوحشية تامة ، وذلك عن طريق تطور طبيعته العفوية . ولا يمكن اعتبار الانسان في حالة عزلة لا يخضع الا لقانون الأنانية الا بطريق التجريد . وليس هو بمزدوج الضمير كما يعلّم ذلك أصحاب مذهب التعالي، يتعلق جزء من ضميره بالحيوان والجزء الآخر بالاله . انه مستقطب فقط .

لا شك أن الانسان لا يدري شيئاً عن القانون الخلقي قبل ولوجه في المجتمع أو ، بتعبير أفضل ، قبل أن ينشأ عنه المجتمع بالتوالد والعمل والتفكير إذ كان محصوراً في نطاق أنانيته محدوداً بالحياة الحيوانية ... فتجربة الأشياء

اللازمة لتوليد الفكرة ضرورية بنفس القـدر لتفتح الضمير . ولكن حوادث الحياة الاجتماعية مهما جرت وأدرك العقل العلاقة بينها فلن تترجم هذه العلاقـــة مطلقاً بالنسبة للارادة الى قانون اجباري الا بتربية مسبقة تجعل المرء يرى في العلاقات الاجتماعيـة التي تلفه نوعاً من الأوامر السرية مصدرها من نفسه الى نفسه .

ان علم العدالة والعادات يستند من جهة الى ملكة خاصة ، ومن جهـة أخرى الى التجربة .

ان الانسان باعتباره جزءاً لا يتجزأ من وجود جماعي يشعر بكرامته في نفسه وفي شخص غيره في آن واحد ويحمل هكذا في قلبه مبدءاً أخلاقياً أسمى من شخصه . وهذا المبدأ لا يلقنه تلقيناً بل هو جزء منه متضمّن فيه . منه ماهيته وماهية المجتمع نفسه . ذلك هو شكل الروح الانسانيـة الخاص بها ، الشكل الذي ما زال يتضح ويكتمل يوماً بعد يوم بفضل العلاقات التي تنشئها كل يوم الحياة الاجتماعية ...

ان العدالة شيء انساني ، كلها انسانية ، ولا شيء غـير ذلك ... وهي لا تفترض ولا تتطلب وجود الاله وخلود الأرواح . ولو كانت بحاجة لمثل هذا السند لكانت شيئاً كاذباً . بهذا المعنى الدقيق الخالص من كل تذكـّر ديني وفوق طبيعي أستعمل كلمة تضمن (immanence) .

العدالة مركزها في الانسانية وهي تقدمية ولا تتغير في الانسانية لأنها من الانسانية : تلك هي فكرتي أعترفتها من أعمق أعماق الضمير ...

ج ـ العدالة ، حق تبين تدريجياً بواسطة التجربة الاجتماعية :

في مذهب الوحي ، يستند علم العـدالة والأخلاق بالضرورة وقبل كل مناقشة على كلام الله الذي فسره وشرحه الكـّهان . ذلك هو الحق الالهي القائم

على « السلطان » : وقد نشأ عن ذلك نظام اداري تام للدول ، ونظام بوليسي للأخلاق ونظام اقتصادي الأموال ونظام تضيقي للأفكار ونظام تأديبي للناس .

أما في مذهب التضمن (immanence) فبالعكس ، تأتي معرفة العدل والظلم من عمل ملكة خاصة ومن الحكم الذي يصدره « العقل » فيما بعد على هذه الأعمال . ويكفي بهذا الشكل لكي نحدد قاعدة للأخلاق أن نلاحظ مجرى الحوادث القضائية ابان حدوثها في وقائع الحياة الاجتماعية . وهل من حاجة للاضافة بأن الانسان في هذه النظرية يجب أن يتوصل بنفسه وبنفسه فقط الى معرفة « العدالة » !ولذا فان علمه تقدمي بالضرورة ويتكشف له خلال التجربة . ومن ذلك يأتي ، ما دامت العدالة من نتاج الضمير ، أن يصبح كل انسان حكما بالدرجة القطعية في الخير والشر وصاحب السلطة نحو نفسه ونحو الآخرين .

ذلك هو « الحق الانساني » القائم على « الحرية » ومنه ينتج نظام كامل من التنسيق والتضامن المتبادل والخدمات المشتركة على نقيض مذهب السلطة .
(عدالة ، طرح قضية العدالة) .

ب ـ شرطها العضوي : العدالة والشخصانية الاجتماعية

١ ـ العدالة تعادل بين الشخص والمجتمع

العدالة اكبر من الذات ولاتعيش بعزلة بل تفترض تبادلا وبالتالي تستدعي حالة ثنائية ((عدالة الدراسة الثانية عشرة) .

ـ يشعر كل منا بفضل العدالة أنه فرد وأنه مجموع في آن واحد .
(عدالة ، الدراسة ١٢)

ـ حقيقة الانسان الجماعي وشخصيته مؤكدة تأكيد حقيقة الانسان الفردي وشخصيته (العقد الاقتصادي ، الخاتمة) .

- ان المجتمع كـكائن معنوي أساسه العدل أي المبدأ الذي يجعل المجتمع والفرد متمما أحدهما الآخر ومنسجمين (عدالة ،الاموال) .

- أول قانون اجتماعي هو الشخصية الجماعية ، الفردية الجماعيـــة ، وفي مظاهرها عادات ومؤسسات خاصة ، (على هامش توراة برودون) .

- حب الاجتماع والعدالة والحق ذلك هو في درجاته الثلاث التعريـــف الصحيح للملكة الفطرية التي تجعلنا نبحث عن عشرة أقراننا. تتساند هذه الدرجات الاجتماعية الثلاث وتفترض بعضها بعضا : فالحق بدون العدالة هباء والمجتمع بدون العدالة كلمة لا معنى لها .

- مجتمع ، عدالة ، مساواة هي ألفاظ ثلاثة متعادلة ، هي تعابير ثلاثة تترجم بعضها بعضاً ويمكن شرعا انزال احداها منزلة الأخرى .

ب - العدالة ، توازن بين القوى الفردية والقوى الجماعية .

ولكن هل باستطاعتنا ، نحن البشر ؛ أن لا نكون مشتركين ؟.. حتى ولو كنا لا نريد أن نكون شركاء فان قوة الأمور ، وحاجات استهلاكنـــا ، وقوانين الانتاج ومبدأ التبادل الرياضي ، كل ذلك يجمعنا .

نحن نعمل جميعاً بعضنا لبعض ولا نقدر على شيء بمفردنا دون معونـــة الآخرين ونقوم بين بعضنا بتبادل مستمر في المنتوجات والخدمات : فماذا كل هذا ان لم تكن أعمالا اجتماعية ؟

ماهي اذن ممارسة العدالة؟هي اعطاء كل انسان حصة متساوية من الخيرات بشرط التساوي بالعمل ، وهذا تصرف اجتماعي . .

الانسان خارج المجتمع مادة قابلة للاستثمار وآلة الرأسمالية وكثـــيراً مايكون قطعة من الأثاث ثقيلة لا نفع فيها .

ليس الانسان انسانا الا بفضل المجتمع الذي لايقف بدوره على رجليه الا بفضل توازن القوى التي يتألف منها وتناسقها .

يوجد لكل منا في أحضان الشمول الاجتماعي عدد من المجتمعات الخاصة بعدد الأفراد الموجودين وبموجب مبدأ الاجتماع نفسه علينا أن نقوم بالواجبات التي تفرضها هذه المجتمعات بحسب ترتيب قربها منا .

نظرية المجتمعات الخاصة هذه التي يؤلفها بصورة مركزية كل واحد منا في أحضان المجتمع الأكبر تحل جميع المشاكل التي يمكن أن تثيرها مختلف أنواع الواجبات الاجتماعية بتعارضها وتنازعها . (الرسالة الاولى ، الفصل ٥) .

ج ـ العدالة ، اعطاء المجتمع صفة الشخص واعطاء الشخص صفة الجماعة

اتحاد الذات مع المجتمع وذوبان الفردية في المجتمع : نقطة مشتركة تجتمع عندها الفلسفة الألمانية والديمقراطية الفرنسية .

الانسانية بكاملها موجودة في روح كل منا ولايستطيعن أحد أن يفرض عليّ عقيدة أو قانونا ان لم أجده في نفسي . والعقل الفردي يؤكد العقل الاجتماعي الذي يؤكد الأول بدوره (دفاتر ١٤ حزيران ١٨٤٧) .

وكما أن الفردية هي الصفة الأولية في الانسانية ، كذلك الاجتماعية هي حدها المتمم . غير أن الاثنتين دائمتا الوجود . والعدالة على الأرض شرط أبدي للحب (العقد الاقتصادي ، الفصل ٨) .

حين نرى كيف يؤلف الفرد والمجتمع في الجنس البشري كائنين متميزين كلاهما عامل ، متقدم ذو وزن ، وكيف بعد ذلك تتمرد في المجتمع العلاقات الاقتصادية المتناقضة فيما بينها طالما ننظر اليها من خلال الأشخاص ، عندما ندرك هذه الثنائية العضوية التي يتألف منها معا الوجود الجماعي والوجودات الفردية عوضاً عن المذاهب .. نبلغ العلم التقدمي . (فلسفة التقدم ، الرسالة ٢) .

ان المجتمع ، أي اتحاد القوى ، يستند الى العدالة وشرط العدالة العضوي أن تكون ثنائية ، تنحدر العدالة بدونها عاجلا الى معنى مجرد لاجدوى فيه.

يقوم المجتمع على خضوع جميع القوى والملكات الانسانية الفردية والجماعية الى العدالة . (الحكم الفاسد ، الفصل ٣).

جـ ـ نموها : العدالة والتطورية الثورية

آ ـ الثورات ، تجليات متتابعة للعدالة

ان الثورات هي تجليات متتابعة للعدالة في الانسانية . ولذلك فان منبع كل ثورة نجده في ثورة سابقة .

فمن يقول اذن « ثورة » يقول بالضرورة « تقدم » ويقول بذلك أيضاً « محافظة » . من ذلك يأتي أن الثورة مقيمة بصورة دائمة في التاريخ والقول الصدق إنه لم يكن هناك ثورات متعددة ، انما لم تقم سوى ثورة واحدة هي نفسها . (تحية الى الثورة)

تعلن الثورة أن الناس جميعاً متساوون في الحقوق ، وهذه العدالة في التساوي هي قانون الثورة (عدالة، الاموال) .

ان الثورة التي قامت منذ ١٨ قرناً كانت تدعى .. « الانجيل » . مساواة الناس جميعاً أمام الله . . لقد خلقت النصرانية حقوق الانسان وأخوة الأمم . تلك الصورة التي كانت عليها أولى الثورات وأعظمها . جددت العالم وأبقت عليه بتجديدها له .

ولكن هذه الثورة لم تكن كافية لتحرر الانسان فاستدعت ثورة أخرى. واندلعت الثورة في نحو القرن السادس عشر . واتخذت الثورة في ذلك العصر دون أن تتنكر لنفسها اسماً آخر .. ودعت نفسها « الفلسفة » وكانت شريعتها حرية العقل وشعارها مساواة الناس جميعاً أمام العقل . .

تلك هي الثورة الثانية ، ثاني تظاهرة كبرى للعدالة ، وقد قامت هي أيضاً بتجديد شباب العالم وأنقذته .

وبدأت في نحو منتصف القرن الماضي عملية جديدة . وكانت ثورة سياسية كما كانت الأولى دينية والثانية فلسفية . وسميت « العقد الاجتماعي » واتخذت شريعة لها سيادة الشعب . وكان شعارها : المساواة أمام القانون ..

وهكذا تبدو لنا الحرية في كل ثورة كأداة للعدالة ، وتبدو المساواة معياراً لها ...

ودقت العدالة ساعتها الرابعة ... وشعارها : المساواة أمام الثروة .

وبعد أن كانت الثورة على التوالي دينية وفلسفية واقتصادية فقد أصبحت اقتصادية . وهي كسابقاتها لا تقل عنها في مخالفتها الماضي وحملها لنا نوعاً من الانقلاب في النظام القائم . لولا هذا التحول التام في المبادىء والعقائد لما كان هنالك ثورة . (تحية الى الثورة) .

ب ـ العدالة الثورية وحق القوة

العمل اليوم تحت تصرف رأس المال ... والثورة تقول لك بتبديل هذا الترتيب . (تحية الى الثورة) .

يصيح العامل مع الثورة : عدالة ...

ويجيب العالم القديم : قدر ...

ماهي نتيجة هذا الصراع ؟ النتيجة لا شك فيها بالنسبة الي : أؤمن بالثورة (عدالة ، العمل) .

من الصعب مادامت الافكار في المجتمع هي المصالح وأن المصالح هي الناس ، بأن يقبل الناس الذين سادوا عن طريق مصالحهم زوالهم ، يجب التغلب عليهم فلن يذعنوا إلا الى القوة . (خلق الغرب رقم ٥٣٩).

حق القوة موجود ، واقعي ووضعي ، لا جدال فيه . وهو اقدم الحقوق المعترف بها في التاريخ واكثرها عند الجماهير في شدة التأثير . فلولا حق القوة لكان التاريخ بأكمله لغوا غير قابل للتفسير، ولكانت المعاهدات هباء ، والحضارة مأساة مضحكة ... ليس الحق والقوة شيئين متماثلين ولكن القوة جزء من المخلوق الانساني يساهم في كرامته . . . ولها حقها لا الحق كله . . . إنما يجب عـــدم الاستهانة به ...

ان القوة كسائر امكانياتنا الأخرى كلها : موضوع وغاية ، مبدأ الحق ومادته ، جزء مؤسس من الشخص الانساني ... ويمكن ان تصبح في بعض الحالات صاحبة القضاء .. وهي أدنى درجات القضاء ...

ليست القوة شيئاً مادياً فقط وعضلياً ، بل هي على الخصوص شيء أدبي . فالشيء الذي يؤدي للظفر هو القوة المعنوية قبل ان تكون القوة المادية . المادة قوة ، شأنها في ذلك شأن الفكر . ان اعظم قوة بين جميع القوى ، معنوية كانت أو فكرية ، هي المشاركة ... التي هي تجسيد للعدالة ..

ما الذي يسبب اضطراب المجتمع الدائم وانقسامه المرعب الى برجوازية وبروليتارية ان لم يكن عدم اعتراف الجماهير بحق القوة كما يجب . وبعد أن وضعت القوة الشعبية على حدة لم يأبه لها أحد . وكان الشعب دائماً الوحش الذي يجدع انفه والذي يمتص الاستعمار والحرب دمه ، والذي يبعد الى أقصى ما يمكن عن الحقوق والسياسة (الحرب والسلم ، الكتاب ٣ الفصل ٧) .

اذا اشتعلت الحرب يوماً من جديد بين البرجوازية والبروليتارية وفازت هذه فلماذا لا يستفيد رجالها من النصر أيضاً ضد البورجوازيين ؟ (المصدر نفسه، الفصل ١٠) .

لا يبدو أن الحرب يمكن أن تكون بعد الآن إلا حرباً للاستغلال والتملك ... حرباً اجتماعية . لم يقل بعد حق القوة كلمته الأخيرة سواء أكان عن طريق القتال أو عن طريق دستور مقبول ..

سيبدل الشعب علاقة العمل برأس المال . (الحرب والسلم ، الكتاب ٢ ، الفصل ٩).

ج ـ العدالة وتنظيم الممارسة الثورية

ان قانون القوة ، أول القوانين زمناً وآخرها مرتبة ، لا يطبق بالطبع إلا في أمور القوة (الحرب والسلم . الكتاب ٢ الفصل ٧) .

البرهان على أن انقلاباً يمكن وحده أن يأتي بالاصلاح ، بحث عن الحقيقة في المجهول (الرسالة الثانية).

تتلخص القضية في تسريع الحركة ... في جعل المجتمع يعيش بسرعة خلال فترة من الزمن وجعله يقوم بظرف قرن بعمل عدة قرون . ان النظام الاجتماعي يتم خلال سلسلة من التحولات يتضمن الأول منها بذور الأخرى رغم اختلافه عنها اختلافاً جوهريا . اذ لا يتم اصلاح المجتمع إلا باستمرار نموه و تقدمه . (الرسالة ٢) .

ان أساس الممارسة الثورية هو الكف عن استخدام التفاصيل والمتنوعات أو الانتقال الخفي انما يكون في استخدام التبسيط والقفز . انها تتجاوز ، في معادلات واسعة ، تلك الحدود الوسطى التي تقف عندها روح الروتين ... وأنانية المحظوظين أو جمود الحكومات . ان لهذه المعادلات المبدئية الكبرى وهذه الانتقالات العملاقية في العادات ، قوانينها أيضاً . مامن شيء يقل اعتماده على الاعتباط والصدفة مثل الممارسة الثورية .

القوة الثورية ، قوة البقاء والتقدم ، كائنة في الشعب ، والشعب وحده

اذا تولى أمر نفسه دون وسيط قادر على اتمام الثورة الاقتصادية . والشعب وحده قادر على انقاذ الحضارة والتقدم بالبشرية . (تحية إلى الثورة). الثورة شيءعضوي، شيء خلاق والسلطـــة شيء آلي أو تنفيذي . اني أعني بكلمة عضوي ما يدخل في تركيب المجتمع الخالص . ويقع على عاتق التطور الضعوي تعديل ما يمكن تعديله . والثورة انفجار للقوة العضوية ، تقدم المجتمع من الداخل الى الخارج . وهي شرعية بقدر ما تكون عفوية (محاضرة ثائر ، الفصل ٤).

الشعب هو الطبيعة الانسانية في عفويتها . (دفاتر ١ ت ٥ ١٨٤٥) .

الثورة العضوية الصادقة ، حصيلة الجهد العام ، ليست في الحقيقة من صنع أحد ولو أن لها رسلها ومنفذيها . ولن تدوم الا بالعدل ... العدل تمثال المجتمع نفسه . وبالعدل تطالب اليوم الديمقراطية العمالية في حدسها العفوي .(المقدرة ، الكتاب ٢ ، الفصل ٥) .

٦ – تفوقها كحركة تنظيم اجتماعي : العدالة وتبادليه الحريات .

تنشأ جماعة النحل عن تنظيم الأفراد أو بعبارة أفضل يكون هذا التنظيم مرتبطاً بمتطلبات حياة الطائفة ... ليس للعاملات جنس ، أي لا شيء يحملهن على الانفصال والتفرقة . حبهن كله ، وروحهن كلها ، وسعادتهن كلها في الخلية ، في رفاه الطائفة ...

ويبدو أن الطبيعة لم تشأ أن يخضع الانسان لتبعيـة قاتلة . فأبقت له الشخصية. أن يبقى حراً رغم اجتماعه. كيف سيكون شكل المجتمع الانساني ؟ وما هي الوسيلة أوالقانون الذي سيحتفظ بواسطته الانسان بعمله الشخصي وحرية اختياره ؟ رغم ازدياد قوته بالاجتماع .

ذلك هو ما يبحث عنه الجنس البشري بحرارة منذ قرون (عدالة ، طرح مسألة العدالة) .

أيمكن أن يكون هناك صفة اجتماعية ثابتة القيمة ؟ هنا تبدأ سلسلة من المعضلات تدخل اليأس في نفوس الفلاسفة وتعطي الكهنة نشوة الظفر ..

كيف نرضي في وقت واحد اناساً تصطرع ارادتهم ويطلب كل منهم مايطلبه الآخرون : ولاقامة التوازن هناك فرضيات مختلفة يلجأ اليها :

١ ـ يعتبر البعض أن لاقيمة للانسان الا بالمجتمع ويسعون بكل قواهم وباسم المصالح الخاصة والاجتماعية الى ابتلاع الفرد في المجموعة .

من هذا القبيل المذهب الشيوعي الذي ينادي به ليكورغ وأفلاطون ومؤسسو الطرق الدينية وغالبية الاشتراكيين المعاصرين . ان هذا المذهب الذي يمكن تعريفه بالقضاء على الشخصية باسم المجتمع نجده معدلا بعض التعديل في الحكم المطلق الشرقي ، وفي حكم القياصرة غير المقيد وفي ملكية الحق الإلهي المطلقة . وهو أساس كل الديانات . وتتلخص نظريته في هذا المبدأ المتناقض : أخضع الفرد للعبودية لكي تجعل المجموع حرا . وواضح أن الصعوبة لم تحلّ وانما تمّ الجزم بها .

ـ وانكفأ بعضهم على فرضية الحرية غير المحدودة • ويرى أنصار هذا الرأي أنه ليس بين الناس في الحقيقة تباين في المصالح وبأن البشر باعتبارهم من طينة واحدة ونظرا لحاجتهم بعضهم لبعض ، لهم مصالح متماثلة وبالتالي يسهل التوفيق بينها •

وهذا كما ترى لا يعني ايضاً حل المشكلة بل معناه نكران وجودها •

وبعد أن أبعدنا اذن الفرضيتين الفرضية الشيوعية والفرضية الفردية لأن الأولى مدمرة للشخصية والثانيه خيالية ، بقي علينا فكرة أخيرة : هي فكرة العدالة •••

لكي يقوم المجتمع بين مخلوقات عاقلة يجب أن يكون هناك تشابك في الحريات ، وميثاق اداري ، وتعهد متبادل مما لا يمكن أن يكون إلا بمعونة مبدأ

آخر ، المبدأ التضامني في الحقوق . والعدالة تبادلية في طبيعتها وفي شكلها : مهما أمكن أن نغرق في تخيل وجود المجتمع فوق الأفراد وخارجاً عنهم ، كما يحدث ذلك في المشاع ، فلا وجود له إلا بهم . انه ينشأ عن عملهم المتبـــادل ومجهودهم المشترك ، يعبر عنها ويؤلف بينهما . وبفضل هذا التـأليف يتخصص الافراد ، المتماثلين بفقرهم في الأصل ، بحسب مواهبهم وعملهم ووظائفهم . وينمون أعمالهم الخاصة وحرياتهم ويزيدونها الى درجة مجهولة حتى تصل الى هذه النتيجة القاطعة : اذا اردت أن تصنع كل شيء بواسطة الحرية انتقصت منهـا واذا اجبرتهـا على التنازل ضاعفتها .

ـ العدالة وحدها اذن يمكن ان توصف بالتقدمية لأنها تفترض تعديلا مستمراً في التشريـع تبعاً لتجربة العلاقات اليومية وبالتالي نظاماً يزداد وفرة في الضمانات .

والخلاصة ان مايجعل الفكرة الحقوقية تتغلب على الشكلين المفترضين ، الشيوعية والفردية ، هو ان الحق يكفي نفسه بنفسه بينما لاتستغني الشيوعيـة والفردية عن أحكام القانون لعجزهما عن تحقيق نفسيهما بالاستناد المجرد الى مبادئهما. كلاهما مضطر لاستدعاء العدالة لمعونته .

لم يبق اذن من الفرضيات الثلاث التي رأيناها وقد وضعت للتغلب على تعارض المصالح ولخلق نظام في البشرية ولتحويل تعدد الفرديات إلى اشتراك بينهم ، لم يبق منها حقاً سوى واحدة ، هي فرضية العدالة . ان العدالة بفضل مبدئها « التضامني » والتبادلي تؤمن الحرية وتزيد في قدرتها ، تخلق المجتمـع وتمنحه قوة لاتقاوم . وبارتفاع الحرية الى مرتبة أعلى في القدرة تتبدل طبيعتها . وكذلك « الدولة » لم تعد كما كانت في الفرضية الشيوعية : انها محصلة المصالح لا المسيطر عليها .

لاشيوع اذن : فلدينا من عادات الاستقلال ، ومن الشخصية ، ومن المسؤولية ، ومن الألفة ، والنقد ، والثورة مالا يسمح بذلك .

ولا حرية غير محدودة : فلدينا من المصالح المتضامنة والأشياء المشتركة والحاجة للجوء الى الدولة بعضنا ضد البعض مالا يسمح بذلك .

« العدالة » وحدها وقد ازدادت وضوحاً وتعقلاً وصرامة هي مايسمونه « وضعاً » وذلك ماتطالب به كل أصوات البشرية (عدالة ، طرح قضية العدالة) .



- ٢ -

الواقعيّة - المثالية عند برودون

١ - التعرف الى مطلق ميتافيزيقي :

اذا أنت أثبتّ العدالة فهل أثبتّ بذلك المطلق ؟ ، هل أثبتّ الإله ؟ نعم أثبتّه كمفهوم من المفاهيم لا كصانع وسيد يقتضي الأمر مني السجود بين يديه والخشوع .

اذا أثبتّ العدالة أثبتّ المطلق كما أثبت المطلق عند اثبات اكتشافات القوانين الفيزيائية والهندسية والميكانيكية (مادة ، مكان ، جاذبية الخ) لا أكثر ولا أقل .

لا يؤدي أحدها الى نتيجة أكبر من الآخر . ليعمل الانسان اذن تجاه جميع هذه الأشياء المطلقة ، أصغرها مثل أكبرها ، كما يفعل تجاه نفسه . ليعمل حسابها ، ولكن عليه أن لا يصنع منها أصناماً ..

لذلك فقد عنيت الثورة بتعيين حدود لما وراء الطبيعة وأقرت علناً بضرورتها وغرضها ضد الالحاد . (عدالة ، الافكار) .

لست ملحداً على الاطلاق وما فتئت أحتج على هذا النعت احتجاجاً ملؤه الجد . لنبعد النقاش في طبيعة الاله وصفاته ولنقتصر على تعريفه العامي :

يعتبر ملحداً من ينكر انكاراً قاطعاً وجود الاله . وأنا أعلن جهاراً ايماني وقولي بأننا لانستطيع شرعياً أن ننكر أو نثبت شيئاً من المطلق . هذاهو أحدالأسباب الذي أبعدت من أجله الفكرة الدينية عن الأخلاق . فاذا قيل بأن هذا الشك لاأساس له وأن هذا وحده يظهر امكانية وجود الاله وأنه موجودواني لاأستطيع تجاهله : فانا افهم الاعتراض واذا وجه الي فسأحاول الاجابة عليه .ولكن عليهم أن لايرموني بالالحاد بينما فلسفتي نفسها لاتقر الالحاد (عدالة ، الاشخاص) .

الاله .. غير موجود وليس بالامكان وجوده بالمعنى الذي يعطيه الميتافزقيون لهذه الكلمة لأن الانسلاخ عن كل شرطية لا يدل على أعلى درجة القدرة في الوجود بل على ادناها . لا يمكن للاله الا ان يتحول .بهذا الشرط وحده يوجد. (فلسفة التقدم ، الرسالة الاولى ، الفصل ٦) .

٢ – رفضه في العلوم الانسانية

أنا لا أنكر المطلق بوصفه من تصورات الفهم يفيد كالسين الجبرية للدلالة على الجزء الممتنع في أساس الظاهرة . بل أنكره بوصفه موضوعاً علمياً ليس بمقدوره بهذا الوصف أن يفيد كنقطة انطلاق لأية معرفة صحيحة ... اني ارفض اذن وصفي بالالحاد . وأعتقد بالمطلق في الميتافيزيا وأعتقد إذن بالإله ولكن في نطاق الميتافيزياء أيضاً بشرط أن لايخرج عن المطلق .

وأنكره في كل مكان خارج هذا النطاق في العلم التجريبي والعقلي وفي الفيزياء وعلم النفس وعلم اللاهوت .. (عدالة ، الافكار) .

أنا لا أقيم الجدل بشأن العقيدة . إني أطرح العقيدة جانباً ولا أماحك في أركان الايمان . فقد يكون كل ما يقال عن ماهية الله والعالم الآخر صحيحاً : ماذا يمكنني أن أعرف عنه معرفة أكيدة ؟ لاشيء . وعلى أي أساس أستطيع نكرانه ؟ لا أساس لذلك أيضاً . من الممكن أن تخفق في أعماق قلبي شهوة خفية للبقاء بعد الموت دلالة على المصير اللاحق : لن أجهد في اثبات ذلك أو مقاومته . فأنا أقيم الى جانب العقيدة واجيز لها حتى اشعار آخر جميع نزواتها . ان نقدي يأبى الدخول في بقاع المطلق . (عدالة ، الفلسفة الشعبية)

ألأن مشاهدة الظواهر تجعلنا ندرك المطلق بالضرورة ، نستنتج بأن من حقنا أن نعالج المطلق ذاته بأفكارنا كشيء يقع تحت تجربتنا وعقلنا العملي ؟ لا ، ألف مرة لا ...

يرى عالم وضعي من علماء ما وراء الطبيعة بأن العقل البشري يتوصل بصورة طبيعية لمفهوم الاله ويقف عنـــد ذلك . ما عساه يقول أو يعلم أكثر من ذلك ؟

المطلق معطى كالمصادرة في كل معرفة ولكن لا يستنتج من ذلك امكان أن يصبح هو ذاته موضوعاً للعلم . (عدالة ، فلسفة شعبية) .

تقوم الطريقة العلمية ... لا على رفض ما هو في ـ ذاته ضمن الأشياء ، ولكن على وضع هـــذا الـ (في ـ ذاته) في جهة المتعالي والاقتصار على الظواهر والعلائق ...

ندعو اذا شئتم علم قوانين الادراك بالمنطق ونسمي بالعدالة علم القوانين أو علم الحقوق والواجبات أو اذا زدنا في التعميم ، سميناه بالأخلاق . وبالنسبة

لهذا العلم أو ذاك كما بالنسبة لجميع العلوم دون استثناء ، شرط المعرفة الأول أن نحذر بعناية فائقة من تدخل المطلق (عدالة ، أفكار) .

٣ - رفض ديانة ملحدة

آ - الروحية المثالية

نميز في أمر المعرفة ، شئنا أم أبينا ، بين نمطين ، الاستنتاج والتحصيل . ويبدو الفكر حقيقة في الطريقة الأولى وكأنه يخترع كل ما يتعلم : هـذا شأن الرياضيات .

وفي الطريقة الثانية على عكس ذلك يتوقف الفكر عن السير في تقدمه العلمي باستمرار ولا يعاود المسير الا بمساعدة محرض دائم سببه خارج عن مطلق ارادته وبعيد عن سيادة ذاته . كيف يمكن اذن المذهب الروحي أن يفسر هذه الظاهرة التي لا يمكن تجاهلها ؟ واذا كان العلم جميعه ينبع من الذات وحدها فكيف لا يكون عفويا ، تاماً منذ نشأته ، متساوياً عند جميع الأفراد وعند الفرد الواحد في جميع أوقات حياته ؟ وأخيراً كيف يفسر الخطأ والتقدم ؟ وعوضاً عن أن يحل المذهب الروحي المشكلة يبعدها : فهو يتجاهل أفضل الحوادث اقتباساً وأبعدها عن الشك أعني اكتشافات الذات التجريبية . فهو يعذب العقل ويضطر في سبيل الدفاع عن نفسه أن يضع مبدأه الخاص موضع الشك بانكاره شهادة الروح النافية . ان المذهب الروحي متناقض ، غير مقبول .

ب - المادية العقائدية .

وجاء حينئذ غيرهم وذهبوا الى أن المادة وحدها موجودة وأن الروح هي

الشيء المجرد . وقالوا بأنه ما من حقيقة وما من واقع خارج الطبيعة . لا وجود الا لما نستطيع رؤيته ولمسه وعده ووزنه وقياسه وتحويله . لا وجود الا للأجسام وتحويراتها اللامتناهية . نحن أنفسنا أجسام ، أجسام عضوية حية . ان ماندعوه روحاً وفكراً وضميراً أو ذاتا ما هو الا مسميات تفيد في تبيان انسجام هذا الجسم العضوي . فالموضوع هو الذي يولد الذات بفضل الحركة الملازمة للمادة : ان الفكر تحول يطرأ على المادة والذكاء والارادة والفضيلة والتقدم ما هي الا تحديدات لنظام ما وخصائص للمادة ، وهذه نجهل ماهيتها .

ولكن الرجل ذا العقل العادي يجيبك : لو تجزأ الشيطان فكيف يمكنه إثبات وجوده ؟

ان الفرضية المادية يبدو فيها استحالتان : إما أن تكون الذات نتيجة تنظيم غير الذات . واما أن يكون الانسان هو الذروة ورأس الطبيعة . فاذا كان هو الطبيعة نفسها وقد ارتفعت الى أعلى قدرتها ، فكيف بوسعه أن يخالف الطبيعة وأن يهزها وأن يعيد بناءها ؟ كيف نفسر رد فعل الطبيعة على نفسها رد الفعل الذي يخلق الصناعة والعلوم والفنون ، يخلق عالماً بأسره خارج الطبيعة غايته الوحيدة قهر الطبيعة ؟ و كيف نُرجع أخيراً الى تحولات مادية ما ينشأ خارج القوانين الطبيعية بشهادة حواسنا التي يؤمن بها علماء المادة وحدها ؟

واذا لم يكن الانسان من جهة اخرى سوى مادة عضوية ففكره هو تفكير الطبيعة : فكيف حينئذ تجهل الطبيعة والمادة نفسها الى هذا الحد ؟ من أين أتت الديانة والفلسفة والشك ؟ ماذا ! المادة كل شيء ، والفكر لاشيء ومتى وصلت هذه المادة الى أرفع صورها والى منتهى تطورها وأصبحت انسانا في النهاية تكف عن معرفة نفسها وتنسى ذاتها وتتيه ولا تسير الا بمعونة التجربة ، كأنها لم تكن المادة ، يعني التجربة نفسها ! ما هي اذن تلك الطبيعة النسّاءة التي تحتاج

الى معرفة نفسها عندما تصل الى أوسع تكوين لها ، والتي لا تتصف بالذكاء إلا لكي تجهل نفسها ، والتي تخسر عصمتها باللحظة التي تحصل فيها على العقل ؟

اذا أنكر المذهب الروحي الوقائع سقط بسبب عجزه نفسه . والوقائع تحطم المادية بشهادتها . كلما ازدادت هذه المذاهب عملا في سبيل تثبيت نفسها كلما ظهر ما فيها من تناقض . (العقد الاقتصادي ، الفصل ١١) .

من خصائص الأفكار الصوفية أن تخضع الفهم عن طريق الوساوس وأن تقيد الارادة وأن توجه الأعمال وأن تذيب في المرحلة الأخيرة جميع المصالح الخاصة في المصلحة المشتركة .

ويمكن التحقيق في صحة هذه الملاحظة على جميع الفرق الصوفية الموجودة أو المنقرضة : فالقاعدة لاشواذ لها . والمادية نفسها التي يمكن وصفها بصوفية المادة لا تخرج عنها . (عدالة ، الأموال) .

ج – وحدانية الوجود المنطقية

ان مجمع الاخوان (Phalanstéie) في مذهب فورية يضم كل شيء ويفسر كل شيء ويكفي لكل شيء . يمكن لهذا الديالكتيك أن يقبل الى حد ما عند الممارسة العادية وعندما لايقتضي الأمر منا سوى اغراء المنتسبين الجدد ، وقد نجد له أيضاً بعض المميزات : لأن الرجل المكلف بالهداية لايهتم بشيء ينقضه أو خطأ يحطمه أو فكرة مسبقة يحاربها . بل يقتصر عمله كله مع المنتسب الجديد على زرقه زرقاً بسيطاً ببعض الأفكار والعقائد . فمتى حفظ التلميذ بأمانة تعاليم الرئيس وعرف كيف يعيدها عند اللزوم فقد اكتسب النور : ولم يبق سوى ضمه للجيش .

ولكن عند البحث النظري وحين يجب على الانسان أن يفسر عقيدته فان هذه الطريقة في كسب الأنصار عرضة لمحاذير خطيرة .

يستحيل أن تجعل من الفكرة الخاطئة فكرة صحيحة عن طريق معارضتها مع الأفكار الأخرى كما يستحيل أن تنبت التين على الأشواك بتحريض النسغ وسيحدث ان عاجلا أو آجلا أن يشعر المنتسب الجديد بالتناقض الذي يعج في رأسه فيحاول أن ينسجم مع نفسه فيقوده ذلك الى الانشقاق : أو انه ييأس من الحقيقة فيقع في أحضان الشك . وقد سبق أن حدثت هذه المصيبة للكثير من أنصار فورية .

أما أنا فما زلت أقول بأن الخطأ سيبقى الى الأبد منافياً للصواب . لذلك فاني أكره وحدة الوجود المنطقية كما أكره وحدة الوجود الدينية ، لأنـــه اذا كانت هذه الأخيرة تنكر الأخلاق فالأخرى تنكر العقل . (انذار الى الملاك) .

د – المذهب الانساني الملحد

بالنسبة إلي ، وأتأسف أن أقول ذلك – لأني أشعر بأن مثل هـــذا التصريح يفصلني عن أذكى قسم في الاشتراكية – يستحيل علي ، كلما أمعنت النظر في ذلك ، أن أرضى بتأليه البشر اذ ليس هذا التأليه في الحقيقة، عند الملحدين الجدد ، سوى صدى أخير للارهاب الديني ، كرس الصوفية وأرجع اعتبارها تحت اسم المذهب الانساني فأعاد الأوهام الى العلم ، والعادات الى الأخلاق، والشيوع الى الاقتصاد الاجتماعي ، يعني أنــه أعاد الهزال والبؤس ؛ كما أعاد الى المنطق المستحيل والمطلق . قلت بأنه يستحيل علي أن أتقبل هذه الديانة الجديدة التي يسعون عبثاً في صرف اهتمامي اليها بقولهم لي بأنني صاحبها . (العقد الاقتصادي ، الفصل ١١) .

٤ - الواقعية المثالية

آ – أساسها : الفعل العمالي حركة خلاقـــة متسلسلة ورابطة وظيفية بين الواقع والفكرة ...

الفعل هو الشرط الهام للحياة والصحة والقوة عند الكائن العضوي . والفعل ينمي ملكاته ويزيد من قوتها ويبلغ تمام مصيره .

والأمر كذلك بالنسبة للكائن المفكر ، العاقل ، الحر . فشرط وجوده الأساسي هو الحركة ايضاً ، الحركة المفكرة ، العاقلة بالطبع ما دمنا نتحدث بصورة خاصة عن عالم الفكر والأخلاق .

إذن فما هو الفعل ؟ لكي يكون هناك فعل أي تمرين جسماني ، عقلي أو خلقي يلزمنا له وسط ذو علاقة بالجسم المتحرك ، يلزمنا « لا ذات » تقف أمام الذات كمكان ومادة للحركة تقاومها وتعارضها .

فالفعل اذن صراع : الفعل هو النضال(الحرب والسلم ، الكتاب الاول ، الفصل ٥) . والحياة معركة ، معركة الانسان ضد الطبيعة . (الرسالة الاولى ، الفصل ٣) .

العمل هو تأثير الانسان المفكر على المادة لغاية معينة ، غاية ارضاء شخصه (خلق الغرب ، الفصل ٦) .

ما زال الأمر صراعاً .. صراع العمل والصناعة (الحرب والسلم ، خاتمة عامة) بفضل العمل تتولد الثروة والمجتمع في آن واحد (العقد الاقتصادي ، الفصل ٢) العمل هو المولد لعلم الاقتصاد . (خلق الغرب ، الفصل ٤) . العمل هو قوة المجتمع المرنة ، هو الفكرة النموذجية التي تسيطر على مختلف مراحل نموه وبالتالي على عضويته داخلية كانت أم خارجية . (خلق الغرب ، الفصل ٤).

العمل ، اذا نظرت اليه نظرة تركيبية في قوانين الانتاج والتنظيم، يولد العدالة (خلق الغرب ، الفصل ٤).

ماهي الصناعة والعمل ؟ تمرن كائن مؤلف من جسم وروح تمريناً عضوياً وفكرياً في آن واحد .

وليس العمل ضروريا فقط لحفظ أجسادنا بل لا يستغنى عنه لنمو فكرنا. كل ما نملكه ومانعرفه آت من العمل . كل علم وكل فن وكل ثروة أيضاً مدينة له . ليست الفلسفة سوى طريقة نعمم بها نتائج تجاربنا ونجردها. وذلك يعني نتائج عملنا ... بفضل العمل ندخل على وجودنا صبغة روحية ... (الحرب والسلم ، الكتاب ٤ الفصل ٢) .

لقد عرّفناه : تأثير الانسان الذكي على المادة (خلق الغرب ، الفصل ٤).

... الفكرة ومقولاتها تأتي من العمل ويجب أن تعود الى العمل وإلا فانها تؤدي الى انحطاط الفاعل ... وهـذا يعني أن كل معرفة توصف بالقبلية خارجة عن العمل ويجب أن تفيد كأداة بعد العمل (عدالة ، العمل) .

الفلسفة بأكملها ترقد في أعماق كل ظاهرة طبيعية أو صناعية ... ونسجل من ناحيتنا تطابق الحوادث الاقتصادية المستمر مع قانون الفكر الحر وتعادل « الحقيقي » « والمثالي » في الوقائع البشرية .. ونجد في اتباعنا هذه الطريقة ، طريقة التطور المتوازي بين « الحقيقة » « والفكرة » ميزتين اثنتين : أولاهما التخلص من لوم المذهب المادي ، اللوم الذي طالما وجه الى الاقتصاديين الذين يأخذون الوقائع كحقيقة لمجرد كونها وقائع ووقائع مادية ... فالوقائع لاتحمل من البراهين الا بمقدار الفكرة التي تمثلها ...

ومن جهة أخرى سيكفون عن اتهامنا بالروحية والمثالية والصوفية. لأننا نقتصر ، بعد أن رفضنا القبول سوى بمظهر الفكرة الخارجية كنقطة انطلاق ، الفكرة التي نجهلها ، والتي لا وجود لها إن لم يتم انعكاسها ، كالنور الذي يكون عدما لو وجدت الشمس وحدها في فراغ لا متناهي ، وبعد ان أبعدنا كل بحث عن أساس المادة والسبب والذات وغير الذات ، نقتصر على البحث في قوانين الكائن وعلى متابعة نظام مظاهره الى أقصى ما يستطيع أن يصل اليه العقل .

لاشك في الواقع أن كل معرفة تقف عند لغز : مثال ذلك المادة والروح اللذان نفترضهما جوهرين مجهولين سندين لجميع الحوادث . ولكن هذا لايعني أن الألغاز نقطة انطلاق في كل معرفة ولا أن الصوفية شرط أساسي للمنطق بل بالعكس فان عفوية عقلنا تتجه لخنق الصوفية بصورة دائمة . (العقد الاقتصادي الفصل ٤) .

ب - نقطة انطلاقها : اطلاق العلاقات السلسلية وادخال النسبية على الروح والمادة مبدأ الأوهام الفلسفية هو ذلك النوع من الهيجان الذي يكون عرضياً أحيانا وعنيداً في كثير من الأحيان والذي يأتي بعد ادراك مفاجىء لحقيقة كبرى أو علاقات لم تكن في الحساب .

ان هذا المرض العقلي الخاص بالعقول المتأملة لم يشر اليه علماء النفس مطلقاً ولعل السبب في ذلك اصابة غالبيتهم به حتى لم يستطيعوا التعرف اليه ... فتارة يكون عبارة عن ايمان خرافي يستولي عليهم ويبدو مفسداً لعقولهم بتأثيره على جميع أفكارهم. وتارة نراهم بعد ادراكهم لحقيقة عامة ومعالجتها بهمة لاتصدق يحاولون بفطنتهم تحقيق فرضيات خيالية ويسلمون أنفسهم لتخمينات جنونية .

ونكتشف دوماً عندهم جميعاً ، اذا عدنا لأصل مرضهم ، سبباً مسبباً في فكرة من الفكر تراودهم .

جنون الفكرة يلخص وحده جميع الخرافات العلمية والسياسية والدينية (خلق الغرب ، الفصل ٢) .

يقول أفلاطون ان الأفكار تأتي من عند الله وهي فيه موجودة جوهرياً وتتشكل سلفاً في الأرواح قبل خروجها من جنة الاليزة واتحادها بالأجسام : وليس للاحساسات من عمل سوى استدعاء الذكرى . وهكذا فاننا لا نكتسب

أفكارنا كما يقول أفلاطون بل نتذكرها . والفكرة الطاهرة لكل شيء (المثل الاعلى) موجودة في الاله ... والأفكار بكلمة مختصرة هي نسخ أبدية عن الأشياء ...

أما أرسطو ، أو بالأحرى المدرسة التي اتخذته رئيساً لها ، فيعلق الأفكار جميعها بالاحساس . ومن هنا العرفية القائلة : لا شيء في الادراك لم يسبق وجوده في الحواس .

وقد جرى الاعتراض على هذا المذهب بأن الاحساس ان هو الا مناسبة للفكرة ووسيلة لها أو حاملًا لا سبباً . وأنا ألخص بقدر استطاعتي تاريخ هذه الخلافات ...

بدأ أفاضل الفلاسفة بهمة لا تصدق في البحث عن حل لهذه المعضلة، صلة الادراك بالواقع ، والذاتي بالموضوعي ، والشيء في ذاته بالظاهرة . بعضهم يدمج الموضوع في الذات ويتسامون بالعالم الذي يصبح على هذا الاساس حلم الفكر . وبعضهم الآخر يجعل من الذات شيئاً خارجياً ، مادياً ، جزءاً من كل أو بالأحرى يجمعون بين الذات وغير الذات ، بين الذاتي والموضوعي في وحدة عليا تجعل من العالم والانسان والفكر نوعاً من تطور هذا المطلق . تلك كانت بجوهرها فرضيات فيشته وشيلينغ وهيجل وطائفة غيرهم ...

.. وأحب أن أبرهن هنا أن المفاهيم والكليات ما هي الا حُدُس تجريبية .. وفي رأيي أن أفكارنا جميعها سواء أكانت حدساً أم تصوراً تصدر عن منبع واحد هو عمل الحواس والادراك العمل المتواقت المترابط المتكامل والمتماثل في الحقيقة . (خلق الغرب ، الفصل ٣) .

ان ما يراه الفكر في الأشياء هو الفروق بينها وأنواعها وتصنيفها وسلاسلها وبكلمة مختصرة يرى حكمة وجودها (عدالة ، الفلسفة الشعبية) السلسلة هي عبارة عن تجميع وحدات تجمعها رابطـــة مشتركة نسميها « سبب » أو « علاقة » .
(خلق الغرب ، الفصل ٣) .

وما لا يمكن للفكر اكتشافه هو طبيعة الاشياء في ذاتها لأن هذه الطبيعة اذا جردت من الفروق ووحدة التركيب الخ ، تصبح عندئذ كالفكر نفسه شيئاً لا شكل له ولا يمكن الوصول اليه ولا تستطاع رؤيته ...

ويدرك العقل ، بمقارنة ملكات البعض بخواص البعض الآخر ، «الحياة» « والذكاء » « والروح » ويدرك بالمقابل لها « المادة » و «الموت» و « العدم » : أما عن الاشياء المجردة والخيالية فلا يعرف شيئاً (عدالة ، فلسفة شعبية) .

هذا الأنا ، هذا الواحد أسميه نفسي ، لا أرى فيه « وحدة » (monade) أفرضها سامية روحية ، تحكم « وحدات » أخرى عُرّفت بالمادية : هذا التمييز المدرسي لا معنى له في رأيي .

ولا أهتم برأس الموجودات الفاني الذي يدعوه العلماء «جوهراً» فالجوهر الخالص يطابق « العدم » انه النقطة الرياضية . انما اعتبر في كل موجود تركيبه ووحدته وخواصه وملكاته التي تعود به الى سبب وحيد متحول قابل للارتفاع الى ما لا نهاية ، هذه الزمرة التي سميتها السلسلة .

ويثبت العلم الحديث هذا التعريف للموجود . وكلما تقدمت الفـــيزياء والكيمياء كلما تخلصت من ماديتهـا وهدفت للارتكاز على مفاهيم رياضية بحتة .
(فلسفة التقدم ، الرسالة الاولى) .

ج – صياغتها : الفكرة – علاقة ، احداث التجربة التسلسلية .

ما هي الفكرة ؟ حدس ... والسلسلة يعني علاقة صغيرة الفروق ينشأ عنها تركيب وتجميع وزمرة ...

ان فكرة السلسلة ناشئة بكليتها عن « التجربة » ...

ويمر الفكر وهو يجوب صف السلاسل بصورة مستمرة من الفكرة الى الاحساس وبالعكس . ويسمى الشيء الذي يبعث الفكرة « علاقة » .

أكان التفرق في الطبيعة والتجمع في الذات أو كان كلاهما في الشيء المدرَك والقدرة على ادراكهما فقط في المدرِك ، أليس الأمر في الحقيقة شيئاً واحداً بالنسبة للمعرفة !.. ماذا يهم العلم هذا الخلاف في الرأي ؟ هناك شيء يبقى ثابتاً : لكي تقدر الذات نفسها ، ولكي تفكر ، ولكي تعرف نفسها بنفسها تحتاج الى احساسات وحدس . تحتاج الى غير الذات تتجـــاوب احساساتها مع مقدرتها الخاصة . الفكرة هي تركيب من قوتين متضادتين ، الوحدة الذاتية والتعدد الموضوعي حتى ليمكننا أن نضع هذه العرفية : ان ما تكتشفه الحواس متمم لما يفكر به العقل وبالعكس : وكل سلسلة تؤلف في الادراك قابلة للتجربة (خلق الغرب ، ٣) .

وعلى ذلك فان الفكرة هي ادراك سلسلة ، فهم « العلاقة » التي تؤلف هذه السلسلة تبعاً لوجهة من وجهات النظر ... ان السلسلة ليست مطلقاً شكلاً من أشكال الادراك انها قبل كل شيء انطباع الواقع على الادراك .

ولكن الحقيقة ليست هي الواقع فقط أي طبيعة الأشياء الواقعة تحت علم الانسان بل هي أيضاً في بعض الحالات بموجب عمل الادراك الخاص «خلق» يقوم به الفكر مقلداً الطبيعة ...

هناك سلاسل واقعية وسلاسل مثالية تتألف الأولى من عناصر غير قابلة للحل ، وتتألف الثانية من وحدات اصطناعية حسب التعبير يخلقها تسلسل منطقي

للادراك وبالتالي قابلة للنقل . وفي الواقع تقوم الصناعة الانسانية على ممارسة وقائع سلسلية أو اذا فضلتم ، على ابدال السلاسل المثالية بسلاسل الأجسام الطبيعية ، باعتبار السلسلة المثالية صورة مأخوذة عن السلسلة الواقعية . ومن هنا الموضوعة : كل ما تكشفه الملاحظة قانون للادراك ، وكل ما يمكن ادراكه بالعقل قابل للتجربة ..

اذن فصحيح أيضاً القول بأن الأشياء نماذج للافكار وبأنها أيضاً أفكار محققة : الموضوعي والنفسي متمم أحدهما للآخران لم يكن بالجوهر فعلى الأقل بالشكل .

ولكن اذا كان بالامكان كشف القوانين الأساسية لكل سلسلة عن طريق الملاحظة ، فان معرفة قوانين الحقيقة لا تحل مطلقاً محل « التجربة » ولا تفيد سوى في توجيهها وخدمتها (خلق الغرب ، الفصل ٦) .

ليست التجربة في الفلسفة سوى فن مفاجأة الطبيعة بالفعل المشهود (الحكم الفاسد ، الفصل ٢) ، والمثالي يعطيه أو يوحي به « الواقع » لا « الواقع » يوحي بالمثالي لا العكس . والمثالي لا يقف على قدميه الا محمولاً على الواقع (عدالة ، تقدم وانحطاط) .

د — حركتها الكاشفة : العمل حركة سلسلية وعلاقة واقعية بين المادة والفكر . جميع قوانين السلسلة وأشكالها وقدراتها تجد تطبيقا لها في العمل.

ان تقسيم العمل ، وأرجو مسامحتي على التعبير ، هو السلسلة التي تتجسد في المجتمع . وينجم عن ذلك كون العمل بصفته عملية سلسلية بذرة علمية وان كل عقل مدعو للتعبير عن العمل ، تلك السلسلة التي ليس بعدها شيء في الفكر (خلق الغرب ٦) .

هذا ما يستنتج من البحث التالي الذي يشغل البرهان عليه هذا الفصل :

« الفكرة ومقولاتها تنشأ عن العمل وإلا فانها تؤدي الى انحطاط الفاعل» .

وهذا يعني أن كل معرفة موصوفة بالقبلية بما فيها ما وراء الطبيعة خارجة عن « العمل » ... وهذا يدل على أن الفلسفة والعلوم يجب عودتها الى الصناعة تحت طائلة انحطاط الانسانية ...

ان العالِم الذي ما هو الا عالِم عبارة عن عقل منعزل مشوه . ويمكن القول دون النظر الى هذه العلاقة بأن ذكاء العامل ليس فقط في رأسه بل هو أيضا في يده . (عدالة ، العمل) .

من كان فكره في كفه فهو غالبا ما يكون رجلا على مزيد من الذكاء وهو على كل حال أكمل من الرجل الذي يحمل ذكاءه في رأسه ويعجز عن التعبير عنه الا بالألفاظ (قصور أدبية) .

ولكن العالِم يشترك بالعمل ويسير الى الاكتشاف في غاية التنفيذ ... ورجل العمل يشترك بالعلم لأنه يجب عليه وهو ينفذ مخطط العالم أن يصل الى فهمه .

تبدو الفعالية وكأنها السبب الأول في بعث الأفكار . والانتقال من الفكرة الفطرية الى الفكرة الفلسفية يرتد الى أن الانسان عن طريق نشاطه العفوي يشير نفسه الى نفسه ويحث على تفكير عقله بأعمال فطرته .

هناك « شيء » قلدت علاماته استعمله العقل كموضوع أول فرسم حركته : تلك هي أولى أدوات الصناعة التي يمكن أن نسميها دون تفريق « عناصر المعرفة» و « عناصر العمل » .

والصناعة في وقت واحد نظرية ومرنة وتتطلب في اليد مهارة في التنفيذ متممة للفكرة المكونة في الدماغ .

الحركة وحدها اذا انطبعت في المادة . . . لا يتألف منها العمل . يجب أن تكون هـذه الحركة متعلقة بالهدف المراد بلوغه ...

واذا كانت اجراءات العمل تطبيقا للهدف ليس الا ، فاننا نرى من هنا كيف انتقل الانسان من العملية التركيبية العفوية الى الفكرة المتئدة المجردة وكيف حلل انتاج صناعته واخترع اشارات الكلام والحساب وخلق الرياضيات البحتة وميز كلا باسمه فقرات ادراكه ... كان لزاما على الانسان أن يدخل الحلبة الثقافية وأن يحمل اليها بعد عدد من الاجراءات الصادرة عنه ... فما هو الظرف الذي دفع الانسان البدائي الى ذلك ؟ لقد ذكرت الظرف ، دفعته الى ذلك صناعته الخاصة .

... ليس هناك من صناعة حددت مسبقا ... فالانسان يتصرف بحسب حدس بسيط وحيد ولكنه تركيبي ، وضعي ، تجريبي ... وهذا الحدس الذي يشكل صلب العبقرية الانسانية والذي شكل بعد ذلك صلب فلسفته هو فكرة « العلاقة » نفسها ، فكرة الاتفـــاق والتعادل والمساواة والموافقة والتوازن . والتنوع الصناعي هو الحافز الذي يخرج الذكاء من غفوته ويولد الفلسفة .

الفكرة المجردة صادرة عـــن تحليل الزامي للعمل ، ومعها خرجت الاشارات ، وما وراء الطبية ، والشعر ، والديانة والعلم الذي ما هو سوى عودة الفكر الى الميكانيك الصناعي . ان هذه المفاهيم التصاعدية عـن الجوهر والعلة والمساحة والزمن والروح والحياة والفكر والمادة التي نضعها كالآلهة في قمة ذكائنا هي من صنع « تجربتنا » كما بينت ذلك منذ ١٨٤٢ (خلق الغرب) ...

نحن نفاجىء الطبيعة في واقعها المشهود : ان فكرة مـا وراء الطبيعة تنشأ في الفكر من تحليل الصورة الحسية الذي يقوم به النشاط العفوي وبكلمتين مختصرتين يبدأ الذكاء الانساني في عفوية صناعته ويحقق نفسه بعد ذلـك بتأمله نفسه في آثاره . (عدالة ، العمل) .

هـ ـ خاتمتها العملية : الخلق الاجتماعي علاقة نماء بين المادة والفكر .

يدعي بعضهم اليوم باسم المذهب الروحي اقامة المساواة، كأن الروحية لم تكن هي نفسها تحطيما للجسم كما حطمت المادية الروح .

هناك الآن شيء أكيد : هو أن العلم لم يستفد بنتفة واحدة من واقع أو فكر من هذه الطريقة الهوائية المحضة . كل مـــا نعرفه كنا تعلمناه على شاكلة واحدة بالوسائل المعروفة : المشاهدة ، والتجربة ، ورد الفعل ، والحساب والتحليل والتركيب ...

لم يتعلم فيشته وشيلينغ وهيجل شيئا من وراء الطبيعة المثالي : عندما تصور هؤلاء الرجال أصحاب الفلسلة الشريفة حقا انهم يستنتجون المبادىء الأولية استنتاجا لم يكن عملهم فعلا دون أن يدروا ، سوى القيام « بتركيب التجربة » (عدالة ، العمل) .

كيف يبرهنون لأنفسهم بالأفكار على شيء لا يمت بصلة الى الفكرة ؟ ان النظرية السلسلية تبدو عاجزة : فالمبدأ الأول فيها هو ان الفكر لايستطيع أن يعلم شيئاً خارج القوانين ومركباتهـــا . ومع ذلك فسنلجأ اليها لنقض المذهب المثالي ...

تنقسم جميع التصورات التي تشغل الذهن البشري الى فئتين كبيرتين الأولى : فئة السلاسل الفكرية والثانية فئة السلاسل الواقعية .

وتعني هذه الصفة أن الوحدات في السلسلة الفكرية يمكن تحويلها ويمكن أن تشكل سلاسل أخرى دون أن يفنى جوهرها ، بينما لا تقبل الوحدات في السلسلة الواقعية القلب أو التحويل ...

للسلسلة الواقعية طبيعة مقاومة تحمي نفسها وتفضل ان تتحطم على ان

تخضع لأي تحويل أو أهون تحريف ... فيها شيء لا يقوى الفكر الانساني على معالجته . ويعني هذا أن المخلوقات التي تتألف منها الطبيعة هي شيء فوق الأفكار لا تسمح باللعب بها وفكها وربطها وتركيبها وتحليلها على هوانا كما هو شأن الفكرة الخالصة ...

وتبعا لهذه النظرية الفكرية - الواقعية ينمو واقع الموجود متنقلاً من المعدن الى النبات ومن النبات الى الحيوان والانسان : ويبلغ أقصاه في « المجتمع » أكثر الأشياء حرية وأقلها في الوقت نفسه خضوعا لاعتباطية من يقوم على توجيهه (خلق الغرب ، الفصل ٣) .

تنظيم المجتمع هو رسم سلسلة : سلسلة واقعية وسلسلة فكرية في وقت واحد ... تنظيم المجتمع هو القيام بجمع المادة والفكر ، هو تجديد « الخلق » . (خلق الغرب ، الفصل ٦) .

والانسان الذي يسيطر على الأرض هو الذي يبدأ بتحويل السلاسل الطبيعية كخلق ثان في أحضان الخليقة نفسها ... كنوع من « متمم للخليقة » (خلق الغرب ، الفصل ٣) .

لا يمكن المجتمع ان يتحجر ... فيه يجري اكتشاف فكرة أو نظرة أليفة ، جماعية تنمو خارج قوانين الهندسة والميكانيك .. يعجز المنطق القدري عن تفسيرها ... فلماذا اذا كان الأمر كذلك ، لانرى في مثل هذه الحوادث خلق المجتمع مباشرة نفسه بنفسه ... من تفاعل القوى ... القوى الحرة التي تروح وتغدو ، والتخمينات التي لاحد لها ومجال العمل المعاكس ، ومرونة الطبيعة ، ومدى صوتي فسيح يعبر عن الحياة والحرية ...

هذا برهان على ان القدر لا يسيطر على المجتمع هناك حياة وروح وحرية لاتخضع للأقيسه الدقيقة التي تتحكم بالمادة . ان المادية فيما يتعلق بالمجتمع شيء محال . (نظرية الملكية ، الخاتمة) .

الحركة ، أو كما يقول رجال الدين ، الخلق ، هي حالة الكون الطبيعية . ان الحركة هي الشكل الذي تتخذه كل حياة ... والزمان والمكان هما طريقتان لادراك الفراغ الذي يفصل بين طرفي الحركة المفروضين ، نقطة الانطلاق ونقطة الوصول ، المبدأ والغاية . البداية والنهاية . واذا نظرت الى الزمان والمكان بالذات ، وهما يدلان بالتساوي على معنى موضوعي أو نفسي ولكنه بجوهره تحليلي لم تجد فيهما سوى علاقة متحولة . (فلسفة التقدم . الرسالة لأولى ، الفصل ٢) .

ان مفهومي المكان والزمان المتلازمين فيما بينهما يأتيــان عن الشرط الأول في كل سلسلة : التقسيم .. فالمكان والزمان ما هما سوى صيغتين خاصتين لهذه القوة المفرقة تفريقاً لا نهائياً ... يجب التفريق بــين التنوع كصفة ... والتنوع كشرط مطلق لكل ظاهرية . والموضوعية الموجودة في مفهومي الزمان والمكان موجودة هي ذاتهــا ايضاً في ذلك المفهوم الذي تكشف لنا عنه بصورة خاصة قابلية انقسام المادة والذي ليس هو ذاته سوى تركيب الزمان والمكان المحتوم (خلق النظام ، الفصل ٣ ، ١٨٤٣).

ز ـ ترجمتها الفلسفية : العلاقة الفكرية ـ الواقعية

العلاقة المتبــادلة بين الذاتي والموضوعي

ان تعريف الفلسفة محصور في هذه الحدود :

١) إنسان يبحث ويلاحظ ويحلل ويركب يدعى « ذاتاً أو أنا » .

٢) ملاحـظ ، مُحلل ويُبحث عن علته ويدعى « الموضوع » أو « غير الذات » .

الأول ، الملاحظ ، الذات الأنا أو الروح ، فعّال . والثاني ، الشيء الملاحظ ، الموضوع ، اللاذات، أو الظاهرة ، منفعل . ويجب أن لاتخيفنا الألفاظ. ويعني هذا أننا نصنع الفكرة ويزودنا الآخر بمادتها . لاتمثال بدون مثال ... ولكن لاتمثال ايضاً بدون رخام .. وكذلك الأفكار . احذفوا أحد هذين المبدأين : الذات أو الموضوع فما من فكرة تتشكل أو معرفة تمكن . كل انتاج فني أو صناعي مثل ذلك . أزل العامل تبق الى الأبد مع مادتك الأولية . احرم العامل من أدواته وقل له أن ينتج بفضل فكره فقط فيظن أنك تسخر منه . (عدالة ، الفلسفة الشعبية).

من أدرك مرة نظرية تشكل الأفكار ووقف وقوفاً جيداً على هذه النقاط الرئيسية الثلاث :

١) اشتراك عاملين الذات والموضوع .

٢) إختلاف دورهما الناتج عن إختلاف طبيعتهما .

٣) تفريق الفكر الى نوعين ، فكر محسوسة تقدمها مباشرة الموضوعات وفكر فوق المحسوسة أو ماوراء طبيعية تنجم عن عمل العقل الذي استهواه تأمل تأمل العالم الخارجي قلنا ان هذا الرجل يستطيع ان يتمدح باجتيازه أصعب خطوة في الفلسفة . فقد تحرر من القدرية والوسواس . ويعلم أن جميع أفكاره لاحقة بالضرورة لتجربة الأشياء . (عدالة ، فلسفة شعبية)) .

تأتي الفكرة إلينا عضوياً ... من مصدرين أثنين بصورة مشتركة متساوية، أحدهما ذاتي هو الأنا أو الذات أو الروح ، والآخر موضوعي يدل على الموضوعات ، على غير الذات ، على الأشياء ... وبالتالي فبسبب هذا المصدر المزدوج تبحث الفلسفة في « العلاقات » (ذات المصدر) .

والعلاقة ، اليها ترجع في آخر المطاف كل ظاهرية ، وكل واقعة ، وكل قوة ، وكل وجود وكما تضم فكرة الوجود فكرة القوة والعلاقة كذلك فكرة العلاقة تفترض دون ريب القوة والمادة ، المستقبل والوجود ، بحيث أنه حيثما يدرك الفكر علاقة ، ولو لم تكتشف التجربة غيرها ، يجب أن نستنتج من هذه العلاقة وجود قوة وبالتالي وجود حقيقة . (عدالة ، الدولة) .

* * *

- ٣ -

الجدل السلسلي
من حركة فعلية الى طريقة ناجعة

تقودني نظرية الافكار الى المحاكمة ... فالمحاكمة أو فن تصنيف الأفكار هو عبارة عن تطور ... عن سلسلة ...

مثـــل تصنيف الأفكار مثل تصنيف الحيوانات والنبات والعمليات الحسابية ...

القانون نميزه بما فيه من « وحدة ضمن التنوع » بالسلسلة التي فيه والنوع والصنف واختصاراً بالزمرة (فلسفة التقدم ، الرسالة الاولى ، الفصل ٣) .

١ - حركة جدلية حقيقية

كل شيء يتغير ويسيل ويتجدد وبالتالي كل شيء يتماسك ويتسلسل . وبناء على ذلك لكل شيء في الكون تقابل وتوازن وتعادل (فلسفة التقدم ، المقدمة)

يبدو التقدم لمن يراقب حركة المدنيّة عن كثب وكأنه سلسلة جدلية هائلة (فكرة عامة عن الثورة).

ان التعـــارض والتضاد والتناقض تتفجر في كل مكان . والحقيقة الصحيحة هي :

١ً) في التوازن وهو الشيء الذي يتقبله عقلنا تقبلاً رائعاً ...

٢ً) في مجموع الأجزاء الذي لانستطيع الإحاطـــة به مطلقاً (نظرية الضريبة ، الفصل ٥) .

ان التنازع ، الفعل ورد الفعل ، قانون الكون العام ... و « العدالة » قوة النفس العليا ومبدأ عقلنا العملي الذي يتبدّى في الطبيعة عن طريق التوازن (الحرب والسلم ، خاتمة عامة) .

ليس هناك من وجود بدون التوازن كما لاحياة بدون حركة ...

ومن قال حركة قال « سلسلة » وحدة متنوعة ، زمرة ...

شرط كل حياة بعد الحركةوحدة في «التركيب » (فلسفة التقدم).

ماالذي يولد الوحدة ضمن التعدد : السلسلة ... ان السلسلة قانون التقدم كما هي قالب العقل والطبيعة (خلق القرب ، الفصل ١).

آ ـ قانون المحرك : الخلاف النقائضي :

عالم المجتمع كعالم الطبيعة يرتكز الى قوى ... والقوى من ذاتها تميل الى التوسع والغزو وبالتالي فهي متعارضة متنازعة . ذلك هو قانون الخليقة الاكبر الذي هو بالوقت ذاته قانون وقاية المخلوقات وتجددها (الحرب والسلم ،الكتاب ٥ الفصل ٥)

ان لعبة القوى لاتشبه رقصة آلهـــة الفن ... لأن القوى لاتقوم بشيء شكلي بل يؤدي عملهـــا حتماً الى أمر محقق . ولذلك فلا بد من تصادمها ... ويتوقف إنتاجها على هذا الشرط . (الحرب والسلم ، الكتاب ٥ الفصل ٤)

الكون والمجتمع والانسان تتألف من عناصر لاتقبل الجبر ومن مبادىء متضادة وقوى متنازعة .

من يقل عضوية يقل تعقيـداً ومن يقل تعدداً يقل اختلافاً واستقلالاً (نظرية الضريبة ، الفصل ٥) .

لا يحب المتعصبون للوحدة أن يروا بأن العالم العضوي كالعالم المادي يستند الى عدد من العناصر التي لاتقبل الجبر والمتضادة وأن الحياة والحركة في الكون تنجم عن اختلاف هذه العناصر (نظرية الملكية ، خاتمة) .

ان هذا (القانون) الرئيسي ماهو الا قانون التنازع الذي اقررنا به نحن انفسنا قانوناً عاماً للطبيعة والانسانية . الناتج عن قانون العدالة أو التوازن فاذا اتضح قانون التنازع اتضح كل شيء . (الحرب والسلم ، الكتاب ٥ الفصل ٥) .

شرط الحياة الأول هو العمل . ولكي يوجد العمل يجب ان يكون هناك ذات اخرى لها صلة بالفاعل تقف امام ذاته كمادة ومكان للعمل وتقاومه وتعارضه ... فالعمل اذن صراع ..

فالانسان اذن وهو الكائن العضوي ، الذكي ، الاخلاقي ، الحر ، في صراع يعني أنـــه متصل بالفعل ورد الفعل مع الطبيعة قبل كل شيء . ولكن الانسان لا يتعرض للطبيعة فقط بل يلتقي في طريقه أيضاً مع الانسان ، الانسان قرينه الذي ينافسه على امتلاك الدنيا ورضاء البشر الآخرين .. والذي يباريه ويعاكسه وينقض اعماله . هذا أمر محتوم وهو أمر جيد . هذا أمر محتوم ... لأنه يستحيل على مخلوقين تقدميين تختلف خطوتهما ، وينطلقان من وجهات نظر مختلفة وتتعارض مصالحهما ويعملان على التوسع ، يستحيل ان يتفقا اتفاقاً تاماً .

ان التباين في الأفكار والتناقض في المبادىء ، والجـــدل ، واحتكاك الآراء ، نتيجة أكيدة لتقاربها وأضيف قائلاً ان ذلك من الخير . إذ بسبب اختلاف الآراء والعواطف وبفضل التنازع الذي ينشأ عن هذا الاختلاف يلد عالم الاعمال الاجتماعية ، عالم السياسة ، عالم الاخلاق ، فوق العالم العضوي والفكري ، والعاطفي . ولكن قبل التعامل لابد من الصراع ، الصراع الدائم في كل فترة من فترات الحياة . ان الأسباب نفسها توجب أن يكون هـذا النزاع أبدياً ، (الحرب والسلم ، الكتاب ١ ، الفصل ٦) .

ب - قانونه المنظّم : العدالة - توازن :

كما أن الحياة تفترض التناقض يستدعي التناقض بدوره العـدالة ، ومن هنا يأتي قانون الخليقة والانسانية الثاني . تداخل العناصر المتنازعـة ، التبادل (حل المعضلة الاجتماعية) .

العدالة قانون الانسان والطبيعة (رسالة الى شودي ١٥ ك ٢ ١٨٤٩) .

ليس في الطبيعة مطلق كما ليس في المنطق فناء : ليس هناك سوى تحولات.. العلاج هو التوازن ، هي العدالة (دفاتر ، ٦ آذار ١٨٤٦) .

العدالة توازن بين القوى الحرة (نظرية الملكية ، الفصل ٦) .

العدالة لا تولد الحوادث ولا تفرض عليها قانوناً غريباً عنها بل تقتصر على مشاهدة طبيعتها المتغيرة المتناقضة .

ومن هذا التناقض تتوصل العدالة الى قانون للتوازن، ومن قانون التوازن هذا تصنع مبدأ عملياً ، وحقيقة عامة من أجـــل المجتمع ، وكل طبيعة تحمل في نفسها قانونها الذي تتكاثر بتطبيقه وتنمو أو تزول باهماله وتموت . والقانون هـذا معـاصر المخلوق . فهو جزء منه ومتمم له لا ينفصل عنه وبفضله يلعب دوراً في الخلق .. يدخل في الحقيقة ويصبح بالفعل شيئاً مذكوراً . هناك تناقض في أن يقوم المخلوق أو تقوم الطبيعة قبل قانونها أو بدونه ... الحادث والفكرة هما حقاً متلازمان ... فالعدالة هي قانون العالم الأسامي . هي جزء من الانسانية وبفضلها تتكاثر الانسانية وتنمو ... ولكن الانسانية المفكرة الحرة لاتعرف قانونها على تمامه يجب أن تحاول . ومن هنا جزعها ولكن من هنا يأتي تقـــدم القوانين والأخلاق الناجمة عن حركة الثورات (عدالة ، الدولة) .

ج ـ قانونه المنفّذ : الحركة المتسلسلة :

التقسيم .. ، شرط الحياة الأول ، وتفريق الكمية المقسمة الى زمر ، شرط الحياة الثاني ... (افترض الكون في فترته الزمنية الأولى ، دون أن أعود الى يوم الخليقة ، كأنه كتلة مبهمة لا تفريق فيها ولا تقسيم ، وأستعمل كلمة « تقسيم » كي أدل بها على فترة التكوين الأولى) (رقم ١٥٧ ، ١٥٨)

تقدم لنا الفيزياء والكيمياء في تقسيم ذاهب الى ما لا نهاية مجموعات وزمراً ومتواليات ... والكيمياء وجميع قوانينها النسبية عن أي شيء تعبر ؟ إذا لم تعبر عن سلاسل ذرية متوازنة متناسبة متوالية متحولة احداها الى الاخرى (رقم ١٦١) .

كل شيء في عالم الحيوان نوع وجنس وتفريق وتوال و « سلاسل » (رقم ١٦٢) .

واذا انتقلنا من الحيوان الى النبات ما زلنا نلتقي بالقانون نفسه : تقسيم وزمر أو « سلاسل » وأمجاد عظماء الرجال مازالت تقوم على اكتشاف قوانين التقسيم ، والزمر و « السلاسل » ، وغرائب هذه الطبيعة (رقم ١٦٣) .

ان الانسان الذي شهد الخليقة يقلدها في كل ما تنتجه يداه وفكره . انه يطبق على تتابع افكاره « سلسلة » حركات الدوران الأرضية فيوقف ايامه ويقوم بتقسيم تاريخه ... ان جميع اعماله مطبوعة بطابع التقسيم ، طابع « السلسلة » .. (رقم ١٦٤ - ١٦٥) .

تلك هي الوقائع التي تكشف لنا في الطبيعة عن وجود قانون عام : « القانون التسلسلي » (رقم ١٧٤) .

ليست السلسلة شيئاً مادياً أو سببياً بل هي نظام ومجموعة من العلاقات أو القوانين (رقم ٧٣) .

ان السلسلة ، ذاك القانون السامي ، تهيمن على الطبيعة وتصب قوالب أفكارنا وتقوّم احكامنا وتؤلف علمنا . ويمكن تعريفها : الحدس التركيبي في التنوع ، والجمع في التقسيم . (رقم ٣٠٠) .

اكتشاف سلسلة من السلاسل يعني ادراك الوحدة ضمن التنوع والتركيب ضمن التقسيم لا خلق النظام بل الوقوف أمامه وجهاً لوجه واقتباس صورته بفضل حدة الذكاء . (رقم ٢٥٥) .

ان الخلق هو سلسلة بدأت تعمل (رقم ٢١؛) . ان السلسلة قانون الطبيعة والذكاء الصريح . (رقم ١٩٦) (خلق الغرب ، الفصل ٣) .

ان السلسلة ، وهي من حوادث الضمير وقانون الادراك ، نشعر بها أيضاً في الضمير المشترك أو الرباط العائلي ثم بعد ذلك في قوة الجماعة التي يطلب كل واحد منا بموجبها نصيبه كعامل من الانتاج المشترك ويطالب باشتراكه في الحكم كمواطن (عدالة ، مؤبد أخلاقي) .

٢ ـ تحوله الاجتماعي الى ديناميكية ، نظامها مثالي واقعي :

كل فكرة صحيحة تطرح خلال زمن واحد وفترتين . كل فترة منها تنفي الأخرى ...

ينجم عن ذلك أن التناقض هو قانون الحياة بالذات وقانون التقدم ومبدأ الحركة ... حياة الانسانية الخالدة .

في نظام المجتمع ، إذا حصل عائق لاحدى القوى المتنازعة او رزح النشاط الفردي تحت وطأة السلطة الاجتماعية فسد النظام ولو جرى العكس ففقد النشاط الفردي وازعه لفسدت المنظمة الاشتراكية .

« التناقض » مبدأ الحركة وعلة التوازن ، ويأتي بعد ذلك قانون التقدم و « التسلسل » .

اذا أزلت التناقض لا يمكنك تفسير تقدم الموجودات لأنك أين تجد القوة التي تولد هذا التقدم ؟ أزل « السلسلة » فلا يبق العالم سوى خليط من خصام عقيم يسوده غليان لا هدف له ولا فكرة ...

هكذا يبنى المجتمع شيئاً فشيئاً بنوع من الأرجحة (العقد الاقتصادي ، الفصل ١٤) .

يتمايل المجتمع في سير المتأرجح على نفسه والسير يقوم اذا جاز التعبير على هذا التمايل المتناوب على القدمين .. وهكذا المجتمع -- (دفاتر ؛ ايلول ١٨٤٦) .

لا تتحقق المساواة في المجتمع كمستوى ثابت . فالأمر فيها كما في جميع قوانين الطبيعة الكبرى نقطة مجردة تتأرجح المسألة باستمرار من امامها او خلفها وهي ترسم اقواساً تكبر او تصغر ويقل انتظامها أو يكثر . . ان المساواة هي وسطي عدد غير محدود من المعادلات ... (العقد الاقتصادي ، الفصل ١٤).

آ - من النزاع الى التنافس التناقضي

يهمنا ان نعلم فيما اذا كانت هذه الامور العفوية جميعها التي تتألف منها الخليقة تتآلف فيما بينها أو تتصارع .. . أي فيما اذا لم يكن النظام بالأحرى نتيجة التوازن بين القوى المتصارعة ، أما أنا فلا يمكن ان يتطرق لرأيي الشك : في أن الذي يجعل المجتمع ممكناً في نظري هو الشيء نفسه الذي يجعل الحرية ممكنة ، تصارع القوى (عدالة ، ضمير وحرية).

يوجد في الصراع قوة منظمة .. (عدالة الافكار).

ان كلمة التناقض هذه يجب ان لا تؤخذ بمعناها العامي الدال على انسان

يتكلم ثم يسحب كلامه - بل يتعلق الأمر هنا بتناقض ملازم لجميع العناصر وجميع القوى التي يتألف منها المجتمع ، تناقض يجعل هذه العناصر وهذه القوى تتصدع وتفني نفسها لو لم يجد الانسان وسيلة للسيطرة عليها واقامة التوازن بينها. (رسالة الى شار في ٢٤ آب ١٨٥٦) .

هناك نزعة في الانسانية لا الى الفناء بل الى تحويل الصراع وهو الذي اتفق على تسميته بالسلام منذ البدء .

الحرب والسلم هما قوتان مختلفتان لحركة واحدة وقانون واحد ،الصراع .

فلم يبق سوى سبيل واحد نسلكه : تنظيم الصراع الانساني على مبادىء اخرى ... سلام تنافسي تنتج فيه القوى وهي تتصارع . (الحرب والسلام،الخاتمة).

خطأ الفقهاء بشأن حق القوة أنهم لم يفهموا من القوة سوى العنف والظلم. كل قوة تحمل حقها معها . يجب ان تتوازن القوى عند الانسان والمجتمع لا أن تفني بعضها (المصدر نفسه ، الفصل ٧ الكتاب ٢) .

... في المجتمع المنظم لا تتصارع القوى مرة الا لتتعارف وتتعادل وتتثبّت وتتصنف . فغاية التناقض عند القوى اذن انسجامها .. وكل صراع تفني فيه القوى نفسها بدلاً من أن تحقق التوازن بينها ، تدمير (الحرب والسلم ،الفصل ٢ الكتاب ٤) .

وينتج عن ذلك ان الصراع الذي نقبله قانوناً للبشرية والطبيعة لا يقوم اساساً بالنسبة للانسان على التلاكم او العراك جسداً لجسد . انه يمكن أن يكون ايضاً صراعاً في الصناعة والتقدم . (المصدر نفسه الفصل ٤ ، الكتاب ٥) .

ليس السلام نهاية للخصام اذ معنى هذا نهاية العالم . السلام هو نهاية المذبحة ، نهاية الاستهلاك العقيم للناس وللثروات ..

لأن الخصام لا يهدف في الواقع الى التخريب فحسب : الى الاستهلاك

العقيم . غايته الوصول الى انتاج من نوع اسمى لا يتناهى تقدمه . وعلى هــذا الاساس يجب ان نعترف ان العمل يقدم للنزاع ميداناً للصراع يختلف اتساعاً وخصباً عما يفعل الحرب . (المصدر نفسه ، الفصل ٥ ، الكتاب ٥) .

لقد ابدى الانسان شجاعته بالعمل اكثر مما أبداها في الحرب (عدالة ، العمل) .

مازال صراع القوى وتنافسها قائماً ، لا الصراع المسلح الدامي بل صراع العمل والصناعة (الحرب والسلم ، خاتمة عامة) .

لاشيء يفنى في العالم او يضيع : كل شيء ينمو ويتحول دون انقطاع : ذلك هو قانون المخلوقات قانون المؤسسات الاجتماعية ... ان الدولة كصورة مرئية للوحدة السياسية والملكية كشكل ملموس للحرية الفردية لا يمكن ان تزولا كلياً .

فمهما جرى عليها من تحول فان هذه العناصر تبقى قائمة على الأقل بصورة وهمية لكي تدفع العالم باستمرار الى الحركة بتناقضها الأساسي (محاضرة ثائر ، الفصل ٩) .

من المؤكد جدا أن علم الحقوق كعلم الاقتصاد السياسي يدور حول خلافات ابدية (رسالة الى لانغلوا ٣٠٢ ك ١ ١٨٦١) .

تقمع القوى الاقتصادية احداها الاخرى بسبب اختلافها المتبادل لابسبب قيود اعتباطية (فكرة عامة عن الثورة) .

ب ـ العدالة توازنا إلى تحقيق التوازن :

اعتبر هذه الحادثة العامة قانونا للطبيعة والفكر والضمير : عدالة مساواة توازن (نظرية الملكية ، الفصل ٨) .

عدالة توازن : حقيقة لا نقائض فيها (دفاتر ، ٤ ايار ١٨٤٧) النقيضة لا تأتي من العدالة نفسها فالضمير لا تنازع فيه (رسالة الى لانغلو ، ٣ك١ ١٨٦١) .

والفهم ليس في بنيته أقل تناقضية من الشعور . فمبدأ العدالة عند الضمير هو ذات مبدأ المساواة أو التعادل عند الادراك ولولا ذلك لما كان هناك يقين أو حقيقة ولكان الفكر ارجوحة دائمة . فالفهم مثله مثل الشعور رغم ضمه واحتوائه على جميع النقائض لا يمكن ولا يجوز ان يكون فيه تناقضيا . انهـــا ملكات اساسية خلاقة فهي بطبيعتها لا تدخل في النظام وتخرج عن السلسلة (رســالة الى لانغلوا ، ١٧ ك٢ ١٨٦٢).

العدالة بذاتها هي ميزان النقائض أي حذف القوى المتنازعة . لذلك لم أتخذ شعارا لي الحرية لأنها قوة مبتلعة لا حدود لهـا ، يمكن سحقها لا قهرها . ووضعت فوقها العدالة لأنها قوة تحاكم وتنظم وتوزع، الحرية قوة الجماعة المسيطرة والعدالة قانونها . (رسالة الى لانغلوا ، ٣٠ ك١ ١٨٦١)

ليس في المجتمع مبدأ أو قوة الا وينتج عنها من البؤس بقدر ما ينتج من الغنى اذا لم تعدل بقوة يقضي جانبها المفيد على الأثر المخرب للقوة الأولى . المجتمع عبارة عن نظام معتدل فسيح الجوانب . منطلقه الحرية والقانون والعدالة . (عدالة ، الاموال) .

اعطاء الحرية للانسان هو موازنته مع الاخرين يعني وضعه في مستواهم . (التأمل الاول : خاتمة) .

التضامن والتبادل معناه الحرية ، طالما للحرية حدان يتعادلان (دفاتر ، ٢٥ تموز ١٨٤٧) .

الاقتصاد والسياسة وتنظيم الورشة والحق العـام نفسه تنحل الى جملة من الموازين (عدالة ،مؤيد اخلاقي) .

ج ـ من الحركة التسلسلية الى النظام التسلسلي:

كل حقيقة اجمالية تنطوي على سلسلة بين عدة حدود ، يعني علاقة (الحكم الفاسد) .

في أغلب الاحيان لم تستنتج الفلسفة من هذه العموميات المزعومة وهذه العرفيات المفترضة ومن هذه المجردات السببية سوى مقدمات مغلوطة كان على التجربة ان تقوّمها في كل يوم هادمة بعمل عكسي ما بنته النظرية المنطقية .

لم تكن الفلسفة قبل دراسة قانون المخلوقات وقبل تصنيف الحوادث سوى طريقة وهمية تقوم على المسير من العام الى الخاص ... (خلق الغرب، رقم ١١٢ فصل ٢) .

من هذه الحوادث أذكر بصورة خاصة قوانين الطبيعة العامة ،والانواع والاجناس وجميع السلاسل (دفاتر ٢٠ تموز ١٨٤٧) .

ماذا تنتج الوحدة في التعدد ؟ السلسلة (خلق الغرب ، فصل ٢١ رقم ١) .

ان مفهوم « الوحدة » ما هو الا الحدس عن « السلسلة » او اجزاء من السلسلة ، تلمح النفس بادىء الأمر سلسلة أي زمرة محدودة ، أو « مجملا » ثم تميز في هذا المجمل اجزاءً وتكتسب مبدأ « التعدد » وأخيرا عندما تدرك علاقة التشابه التي تربط بينها أي الجزء تتوصل لمفهوم الوحدة (خلق الغرب رقم ٣٤١) .

كل معرفة انسانية تقوم على اكتشاف الاجناس والأنواع ، السلاسل . ان هذا القانون موضوعي ونفسي في آن واحد ، جوهري للطبيعة وللفكر .

لا توجد الحقيقة مطلقا في ادراك منعزل أو بسيط بل في سلسلة من الادراكات المتماثلة التي تعطي في مجملها تركيبا ،وحدة (دفاتر ،١٨ ك١ ١٨٤٧) .

ليست النظرية السلسلية طريقة للاكتشاف . ان الطريقة السلسلية في جوهرها طريقة للبرهان ..

غير أننا متى رأينا وجهة النظر السلسلية وحددنا علاقات الوحدات السلسلية تقدمت النظرية بخطى أكيدة من سلسلة الى سلسلة . على هذه الصورة عمل أمثال كبلر ونيوتون ولا فوازيه وبيشا (خلق الغرب ، رقم ٢٥٥) .

ليست السلسلة شيئاً مادياً أو جوهرياً : انها نظام ، مجموعة علاقات أو قوانين ... والرياضيات هي حساب السلاسل (رقم ١٧٣) .

مشاهير فلاسفتنا وعظماء صحفيينا حتى وألمع علمائنا جميعهم صناع سلاسل السلسلة قانون التقدم كما هي قالب العقل والطبيعة . (رقم ٣١٩) .

تنظيم المجتمع معناه وصف سلسلة واقعية وفردية .

المجتمع هو مجموعة من السلاسل المتماثلة في طبيعتها : بعد العهود المعدنية والنباتية والحيوانية يتم بنـــاء العهد « الصناعي » ويجري تحديده كل يوم (رقم ٤٤١) (خلق الغرب الفصل ٣) .

٣ ـ تحوله الفلسفي الى طريقة تفكير وعمل :

ليحترس القارىء من أن يرى في هذا النزاع وهذه التعارضات ، وهـذه التعادلات لعبة من لعب العقل ... فالخطأ ليس خطئي أنا الباحث البسيط عن السلاسل ، اذا كان كوننا الذي يعجز المنطق القدري الوحداني عن تفسيره يتم تفسيره بفلسفة أعم تقبل بتعدد المبادىء وصراع العنـــاصر وتناقض الاضداد (نظرية الملكية ، الفصل ٨) .

للمنطق مظاهره العفوية . وهو يعيد النظر بمبادىء العلوم الانسانية العامة ويبني نفسه بمعونة هذه المبادىء .. مثال ذلك فكرة النزاع والسلسلة بالنسبة لعالم الطبيعة (دفاتر ٩ أيار ١٨٤٧) .

قوالب الطبيعة العامة تصبح بدورها قوالب عامة للفكر بتأثيرها على الروح ، ثم يؤثر العقل بجريته على الطبيعة ويخلق حوادث جديدة ، وقوانين جديدة ومادة للتجربة وعلماً . هذا هو نظام الفلسفة الحق (دفاتر ، ٥ حزيران ١٨٤٧) .

ان السلسلة وهي قالب التفكير العام ماهي في نظري سوى فن تصنيف الأفكار والمخلوقات .

اذا اقتصرت السلسلة على حدين متقابلين تقابلا جوهرياً متعارضين تعارضاً ضرورياً متبادلا كما يجري ذلك مثلا عند تكوين المفاهيم فتدل عندئذ على التحليل وتدعى نقيضة (فلسفة التقدم ، الفصل ٨) .

آ ـ النقيضة

النقيضة « Antinomie » كلمة تعني حرفياًفي اصلها الأجنبي، «مناهضة القانون» ويقصد منها التقابل في المبدأ او التنازع بين حدي العلاقة كما يدل لفظ « مناهضة المنطق أو التعارض Antologie » على تناقض في الكلام والنقيضة من هي تصور قانون ذي وجهين على أن يكون أحدهما ايجابياً والآخر سلبياً . والنقيضة من شأنها أن تعبر عن واقعة وتفرض نفسها على الفكر بقوة ، أما التعارض بذاته فخلف . والتفريق بين « النقيضة » .. « النقيضة » (ضد القانون) والتعارض (ضد الكلام) يدل على المعنى الذي قصدوه بقولهم ان برهان التناقض في عدد من الافكار والحوادث لا يتمتع بالقيمة نفسها التي يتمتع بها في الرياضيات .

القاعدة في الرياضيات اذا برهنت على خطأ قضية ان يصح عكسها وبالعكس وهذه الوسيلة تعتبر من وسائل الرياضيات الكبرى في البرهان . اما في الاقتصاد الاجتماعي فالأمر لا يجري على هذا المنوال. فهل ينتج عن ذلك ، كما قال بعضهم وهم يفخمون القول تفخيما مضحكا ، ان كل حقيقة وكل فكرة تصدر عن تعارض؟

ان هذه الثرثرة تليق بالسفسطائيين . لأن النقيضة حين لايجري تمييزها تقود حتما الى التناقض لذلك فقد خلطوا بين الواحد والآخر لا سيما في اللغة الفرنسية التي يحب اهلها الدلالة على كل شيء بنتائجه . ولكن ليس التعارض وليست النقيضة ، يكتشفها التحايل في اعماق كل فكرة بسيطة ، إلا مبدأ للحق . فالتعارض يرادف دوماً العدم . أما النقيضة التي يسمونها أحياناً بنفس الاسم فهي في الواقع رائدة الحقيقة التي تزودها اذا صح التعبير بالمادة . ولكنها ليست الحقيقة ، واذا نظرنا اليها بنفسها وجدناها سبباً للفوضى ..

وتتألف النقيضة من حدين ضرورين احدهما للآخر ولكنهما دوماً متقابلان وقد اطلق على الاول اسم « Thèse » قضية ، وعلى الآخر « Antithèse » عكس القضية .

وحل الفكرتين المتعارضتين بثالثة من نوع اسمى هو الذي تسميه التعليم المدرسي « التركيب » (العقد الاقتصادي ، الفصل ٢) .

ب ـ الميزان تعادلاً :

آ ـ المرحلة الأولى : الميزان « تركيب صوري »

ان التركيب لا يدمر القضية ونقيضها تدميراً حقيقياً بل صورياً (خلق الغرب ، الفصل ٣) .

اثبات – نفي ، يعني « ميزان » – جميع الافكار العلائقية تصدر عن هذا التوازن (دفاتر ١٠ آذار ١٨٤٧) .

عندما قسم « كانت » المفاهيم الى أربع أسر يتألف كل منها من ثلاث مقولات برهن على أن هذه المقولات تتوالد اذا صح التعبير أحداها من الأخرى وتكون الثانية بصوره ثابتة نقيض الأخرى أو عكسها ، كما تنطلق الثالثة من الأخريين في نوع من التركيب .

ثم بعد «كانت» اضيف الى الجدل وجه غير معروف من قبل ، اتخذ الميزان نموذجاً له على مايبدو ويتلخص في أن حدين متناقضين اذا وجدا ينتج عن اتحادهما حد ثالث يختلف عن الاثنين الآخرين ويحلهما في نوع من التوازن أو التعادل ..

وعمم هيجل هذه الفكرة الطريفة فكان تصنيف فسيح للطبيعة والأفكار الى ثلاث سلاسل كبيرة ...

وقد تعرض هيجل بسبب مذهبه هذا الى انتقادات خطيرة : فقد اعترضوا عليه قائلين بأن سلسلته في اغلب الأحيان ماهي الا صنعة لفظية لا تتفق مع الوقائع وأن الاختلاف بين الحد الاول والحد الثاني غير واضح وضوحاً كافياً وان الحد الثالث ليس تركيباً لهما .

وبالاختصار فقد حبس هيجل نفسه ضمن سلسلة خاصة حاول بواسطتها ان يفسر الطبيعة وهي المتنوعة بسلاسلها تنوع العناصر فيها . (خلق الغرب ، الفصل ٣ ، ١٨٤٣) .

ب ـ المرحلة الثانية : التأرجح : عدم حل النقيضة

ليس من عمل للحدود المتقابلة ابداً سوى أن توازن بعضها بعضا . ولا ينشأ التوازن بينها من تدخل ثالث بل من عملها المتبادل (الحكم الفاسد ، الفصل ٥).

لقد شعرت أن جدل هيجل خاطىء في نقطة وأنه ينفع في تعكير الافكار اكثر مما ينفع في ايضاحها : والتناقض قانون من قوانين الطبيعة والعقل وظاهرة من ظواهر الفهم وهو كجميع الافكار التي يتناولها لا ينحل بل يبقى الى الابد على ماهو عليه سبباً اولاً لكل حركة ومبدأ لكل حياة وتطور بسبب تعارض حدوده . انما بالامكان ان يتوازن اما بتعادل الحدود المتعاكسة أو بمناقضته لنقائض اخرى . (نظرية الملكية ، الفصل السابع) .

ان الحدين المتناقضين لا ينحلا ، كما لا يندثر قطبا الوشيعة الكهربائية المتعاكسان ، انهما السبب المولد لحركة الحياة والتقدم ... والمعضلة تتلخص في

ايجاد التوازن بينهما لا في تلاحمهما الذي يعني موتهما، ذلك التوازن الذي مايزال متقلباً متحولاً كتطور المجتمعات نفسه . (نظرية الملكية ، الفصل ١) .

ويستخلص من ذلك بأن اداة النقد التي نبحث عنها مزدوجة بالضرورة او ثنائية : وليس بالامكان ان تكون ثلاثية لأنها قد تجد تحتها عناصر أبسط منها وأفكاراً لا تستطيع تفسيرها ونكون عندئذ قد اخذنا السلسلة بدل عنصرها . ومن السهل من وجهة اخرى ان نقتنع بالتحليل أن كل ثلاثي او ثالوث او مثلث الحدود ما هو الا مختصر لثنائيين تم الحصول عليه عن طريق اتحاد اثنين من حدودهما أو تلاحمهما . فليست صيغة هيجل ثلاثية الا بمشيئة الاستاذ او خطئه لأنه يحسب حدوداً ثلاثية حيث لا يوجد فيها بالفعل سوى اثنين ولأنه لم يدرك أن التناقض لا ينحل مطلقاً بل يدل على تأرجح او خصام قابل للتوازن فقط . ومن وجهة النظر هذه فان مذهب هيجل بأكمله يحتاج الى اعادة نظر (عدالة ، الفلسفة الشعبية) .

ان التناقض لا ينحل . هنا العيب الاساسي لجميع فلسفة هيجل . لأن الحدين اللذين يتألف منهما يتوازنان سواء فيما بينهما ام مع حدود متناقضة اخرى : ويؤدي بنا ذلك الى النتيجة المطلوبة ، ولا يكون الميزان ابداً تركيباً . (عدالة ، الأموال) .

ج ـ السلسلة الجدلية

بعد أن رُسمت حدود الأفكار بصورة فردية عن طريق علاقاتها المتناقضة فهي لاتزال بحاجة الى قانون يجمعها ويصورها وينظمها . .

فأداة جدلية اخيرة تصبح اذن ضرورية . فماذا يمكن أن تكون هذه الأداة ان لم تكن قانوناً تقدمياً وتصنيفياً «وتسلسلياً» ، قانوناً يشمل التناقض نفسه؟ (العقد الاقتصادي ، الفصل ١١) .

تقدم ، تسلسل ، تداعي أفكار بزمر طبيعية ، تلك هي آخر خطوة في الفلسفة بشأن تنظيم الحس العام .

وجميع الادوات الجدلية الأخرى ترجع الى هذه : فالقياس المنطقي والاستقراء ما هما سوى اجزاء مفككة من السلسلة ـ ان السلسلة تضم جميع القوالب الممكنة لتصنيف الافكار وهي وحدة وتنوع ، تعبر عن الطبيعة أصدق تعبير وبالتالي اسمى صورة للعقل . ما من شيء يمكن ان يفهمه العقل إلا ما امكن ارجاعه الى سلسلة او توزيعه الى سلاسل . (العقد الاقتصادي، الفصل ١١) . واجراء البرهان يعني الطواف بحدود السلسلة الواحد بعد الآخر ومشاهدة وجود هذه العلاقة فيها . ولكي نتكلم بلغتنا فذلك يعني التثبت من العقل ، وبكلمة مختصرة ذلك هو التسلسل . (خلق الغرب ، الفصل ٣) والسلسلة يعني :

١ ـ التقسيم ، والتعدد ، والعدد .

٢ ـ علاقة دقيقة التفريق تولّد ... التركيب ، والتجميع والزمر .

وليس للسلسلة وجود إلا بشرطين : تقسيم وزمرة .

ليست السلسلة صورة من صور الفهم عديمة الشكل انما هي اولا انطباع الواقع في الفهم ولكن الحقيقة ماهي فقط الواقع ووقوع طبيعة الأشياء تحت معرفة الانسان : بل هي ايضاً في بعض الحالات ، بموجب فعالية الادراك الخاصة ، خلق يقوم به الفكر على غرار الطبيعة .

نحن نعلم حقاً ان هناك سلاسل واقعية وسلاسل مثالية وأن السلسلة المثالية نسخة عن السلسلة الواقعية .

والبرهان هو انشاء السلاسل .. والبرهان هو التصنيف : وهي عملية ذات جزئين منفصلين :

١ ـ تحليل الحدود

٢ - بيان علاقتها . .

كل سلسلة تتألف من وحدات تتجمع حسب قانون عام .والسلسلة مجموعة من الوحدات يجمع بينها رباط مشترك سميناه عقلا او علاقة .

وتتفكك السلسلة الى عناصر ثلاثة : وجهة النظر ، المادة أو الوحدة ، والعقل اخيرا أو رابطة الوحدات . .

واصغر سلسلة ممكنة تحتوي اقلا على وحدتين : القضية والنقيض،تناوب وتقدم وتأخر . .

يستبعد القانون السلسلي فكرة الجوهر أو السببية رغم اعترافه بحقيقتها الموضوعية : وهو يدل على علاقة في المساواة والتقدم والتماثل . .

ولكي توجد السلسلة يجب ان تكون علاقة هذه الوحدات ثابتة لا تتغير. والامر الذي يعطي السلسلة البسيطة صورتها هي العلاقة التي تجمع بين اعضاء السلسلة .

وعندما تنشأ مختلف وحدات السلسلة عن تحول كل منها المتتابع ، أو ، والنتيجة واحدة ، حينما تتشكل من مختلف وجهات النظر التي يقدمها الحد الاول: أو أخيراً عندما تتعدد وجهة النظر او السبب الذي تتجمع تحته الوحدات السلسلية ، عندئذ تتشكل سلسلة مركبة ويحصل تركيب . .

وتكون السلسلة طبيعية عندما تكون ذاتية خاصة بالشيء وعندما تنشأ عن طبيعته وخواصه .

وتكون السلسلة اصطناعية عندما تنقل من الشيء الخاص بها الى شيء آخر غريب عنها . ان معظم انتاج الفن والصناعة سلاسل اصطناعية . .

يمكن للوحدات في السلسلة المثالية أن تنقل وتؤلف سلاسل أخرى وأن

تذوب احداها في الاخرى دون ان يتعرض جوهرها للتلف بينما تكون الوحدات في السلسلة الواقعية غير قابلة للذوبان ..

لقد درسنا السلسلة في عناصرها وسببها وأشكالها وأشرنا الى أهم الصعوبات الواجب تجنبها في تصنيف الطرائق .

١ً - بتمييز السلسلة الاصطناعية عن السلسلة الطبيعية وتحذيرنا من أخطار استبدال احداها بالاخرى .

٢ً - برد الاستقراءات المأخوذة عن تشابه السلاسل الخارجي الاتفاقي الى قيمتها الحقيقية .

٣ - بتثبيت الدور الاختصاري الصرف الذي تلعبه السلسلة المنطقية التي يستحيل بدونها كل كلام أو علم (خلق الغرب ، الفصل ٣) .

* * *

- ٤ -

الحرّية قوة تأليف

التناقض والقوة تصدر عن التجمع هما المبدآن اللذان ترتكز عليها نظرية «الحرية» برمتها.

١ ـ لعبة القوى : امكانية الحرية :

ان ما يجعل الخلق ممكناً هو نفسه الذي يجعل الحرية ممكنة: أي تعارض القوى ... يحق لنا بسبب النزاع الذي نشهده بين الموجودات أن نستنتج استقلال الموجودات والاسباب والارادات والاحكام. حتى اذا تركنا الكون جانبا، وهو الذي لا نعلم عنه شيئا ككون، استطعنا على الاقل ان نثبت ان كل الموجودات التي يتألف منها يسيطر عليها قانون الضرورة وهو أثر يأتي من الخارج يندثر الموجود ان لم يتملكه.

والعفوية تكون على أدنى درجاتها عند الموجودات غير العضوية، ترتفع شأنا عند النبات والحيوان وتبلغ أقصاها عند الانسان تحت اسم «الحرية» التي تسعى للتحرر من كل قدرية موضوعية كانت أم نفسية والتي تتحرر منها بالفعل..

الحرية تبرز اي تهاجم والضرورة تدافع أي تتراجع ...

من السديم أنشىء الكون، ومن التنازع نشأت الجماعة الانسانية ...

ولكن ... إذا كان كل فعل في هذا الكون يلقى بالنتيجة رد فعل مواز له بحيث تتوازن القوى ، فالأمور لا تجري على هذا الشكل بينه وبين البشرية : البشرية تحقق سيادتها في نصر مستمر على قدرية الاشياء وعلى قدرية عضويتها... ان هذه الحرية الصريحة التي لا يشوبها شرط من الشروط يشهد بها التاريخ والعدالة اللذان يمكن تعريفهما الأول بتطور الحرية والثانية بالعقد الذي تعقده الحرية مع نفسها من أجل اكتساح العالم واخضاع الطبيعة .

٢ ـ الحرية : قوة الجماعة الانسانية .

الميدان مفتوح امام العفوية ولم يبق من الأمر سوى معرفة كيفية تحول هذه العفوية الى حرية أو حرية اختيار . كيف يتحرر الانسان بفضل طاقته الذاتية لا من الضرورة الخارجية وحسب بل ايضا من ضرورة طبيعية ... تتحطم العفوية حتما عند الموجودات الدنيا أمام التحديات الخارجية . فهي لا تملك السيطرة على رد الفعل او عدمه وأقل من ذلك سيطرتها على نفسها وعصيان قوانينها الذاتية التي تتقيد بها تقيدا اعمى دون القدرة على الابتعاد عنها اطلاقا ... ويتفوق الانسان لا بقدرته فقط على رد الفعل أو عدمه امام القوى الخارجية حسب مشيئته بل على مقاومة عفويته نفسه ، العضوية والفكرية والاخلاقية والاجتماعية وعلى استعمال هذه العفوية او اساءة استعمالها، وعلى افنائها وعلى أن ينكر باختصار في ذاته وفي خارج ذاته كل قدرته ...

والانسان يتمتع بحرية الاختيار لأن عفويته ليست بسيطة بل مركبة من جميع انواع العفويات او القوى الطبيعية . (عدالة وضمير وحرية) .

ان الانسان الموجود العضوي خليط من القوى (الحرب والسلم الكتاب ٢ الفصل ٧) .

ان الانسان معقد فهو خليط من المادة والفكر . (عدالة ، ضمير وحرية).

الانسان الحي جماعة (فلسفة التقدم ، الرسالة الاولى ، الفصل ٤) .

أقول عندئذ بأنه حر بسبب تركيب طبيعته .

حينما كانت زمرة تنشأ محصلة ، هي قوة الزمرة ، لا تفترق فقط عن القوى والقدرات الخاصة التي تتألف منها الزمرة بل أيضا عن مجموعها لكي تدل على وحدة هذه القوى التركيبية جميعاً وعلى وظيفتها المحورية المركزية .

ما هي هذه المحصلة عند الانسان ؟ انها الحرية .

الانسان حر وليس بامكانه انلا يكون حرا لأنه مركب ولأن قانون كل مركب ان يولد محصلة تمثل قدرته الخاصة ولأن الانسان المركب مؤلف من جسد وروح وفكر مقسمة كل منها الى ملكات متفرعة الاختصاصات يجب ان تكون المحصلة عنده ، وهي متناسبة مع عدد المبادىء المكونة وتنوعها ، يجب ان تكون قوة أعلى من جميع قوانين الجسد والروح والفكر ، وهذا ما نسميه بالضبط حرية الاختيار ... وهكذا رأينا الزمر الصناعية التي هي القوى المكونة المخلوق الجماعي ، رأيناها تولد برابطتها قوة أعلى وهي ، لا تتورع عن قول ذلك ، حرية المخلوق الاجتماعي . (عدالة ، ضمير وحرية) .

٣ ـ العلاقات الاجتماعية تضاعف الحرية :

الحرية على نوعين ... بسيطة ، وهي حرية الهمجي وحتى المتمدن مادام لا يعرف قانوناً سوى قانون « كل ببيته وكل لنفسه » ، ومركبة عندما تفترض لوجودها مساهمة حريتين أو اكثر .

والحرية من وجهة النظر الهمجية ترادف للعزلة : يتمتع الرجل بحرية اعظم كلما قل وقوف اعمال الآخرين في وجه عمله ومن الوجهة الاجتماعية الحرية والتضامن لفظان متماثلان : تجد حرية كل فرد عند الآخر مُعيناً لها لا عائقاً . ويتمتع الرجل بحرية أعظم كلما اقام عدداً اكبر من العلاقات مع امثاله .

الحرية هي العمل .. فالتبادل يخلق روابط يتسع مداها وتتضامن حرياتها في الوقت نفسه وتنمو الحرية كما تنمو القوة من الاتحاد . وهذه الحقيقة الاولية تكشف لنا عن مذهب كامل تتطور فيه الحرية تطوراً جديداً لايشكل تبادل السلع فيه سوى الخطوة الاولى (اعترافات ، الفصل ١٥) .

ولكي يقوم المجتمع يجب ان يكون هناك تشابك في الحريات ، صفقات ارادية ، تعهد متبادل فالأفراد يختصون بفضل هذه المنظمة حسب مواهبهم ومهاراتهم ، ووظيفتهم وينمون عملهم الخاص وحريتهم ويزيدون فيها حتى نصل الى هذه النتيجة القطعية وهي اننا كلما اردنا أن نفعل بحريتنا كل شيء انقصنا من هذه الحرية واذا اكرهناها على التنازل ضاعفناها (عدالة ، لطرح القضية) .

٤ ـ وظيفة الحرية : ازالة القدرية ، مثل أعلى أو انحطاط :

بالرجوع الى النظرية التي قلت بها عن الحرية فقد بينت بأن الانسان يؤكد جميع براهين عقله بموجب « حريته » أي بموجب قوة جماعية طبيعية وعقلية ترفعه فوق جميع اعتبارات العقل والضمير والتجربة (رسالة الى لانغلوا ، ١٧ ك٢ ١٨٦٢) .

وتقوم وظيفة الحرية اذن على حمل الشخص الحر الى ماوراء جميع المظاهر والشهوات والقوانين سواء في المادة أو الروح او الفكر ، وعلى اعطائه صفة « مافوق الطبيعة » ان صح التعبير . ينتج عن ذلك ان الانسان وقد خضع لتوجيه حرية اختياره الخاصة يستطيع اذا شاء ان لا يبقى حيث وضعته الطبيعة وتقع عليه مسؤولية تقيده وتكامله وتبدله كما انه ايضاً يبقى حراً ، في حال وضع حريته وذكائه في خدمة أهوائه ، بأن يلحق العار بشخصه ويفسد نفسه ويهوي بها الى مادون ماتفعله الحيوانية وحدها . وبالاختصار فان الانسان بحسب الطريق التي يختارها بموجب حريته يستطيع ان يعطي الى وجهه وفكره ولسانه وأعماله

وانتاجه صفة العظمة والسمو أو صفة الانحطاط تلك الصفات التي تميزه أكثر مما يميزه الذكاء نفسه من بين الحيوانات الاخرى وتشهد بقدرته على نفسه ..

ان عمل الانسان بالنسبة للخليقـة يشابه العمل الذي يؤثر به على نفسه ذاته فيجمله ويجعله مطابقاً لصورته كما ان بوسعه تشويهه وتدميره ..

الرائع « والجميل » وباختصار « المثل الاعلى » وعكس ذلك السافـــل والقبيح او السديم : من ذلك يتألف عمل الانسان الخاص ووظيفة حريته . . .

ان العدالة ، كغريزة لحب الاجتماع ، مخلوقة قبل حرية الاختيارولكن حريةالاختيار هي التي تعطي بفضل مثلها العليا المتينة تلك القوة الخارقة الى هذه العاطفة العضوية النفسية ...

ان مبدأ جميع الجمهوريات الفاضلة التي تحرك المجتمع لايتبدل ، انه المثل الأعلى ، وليد الحرية ...

ان عاطفة الحرية هذه العميقة ، التي تأنف من الحكومات كما تأنف من الصوفية ، والتي تتأجج اليوم بين الناس اكثر من كل وقت مضى هي التي أثارت في هذه السنوات الأخيرة النفور العام من جميع الجمهوريات الفاضلة ذات التنظيم السياسي والايمان الاجتماعي التي اقترحها بدلاً من الجمهوريات القديمة أون وفورية ، وكابه ، وأنفانتان ، واوغست كونت ، وأبعدت الناس عنهم .

لم يعد الانسان يرضى أن « ينظموه » وأن « يجعلوه آلة » انه ينزع الى « ازالة الحتمية ، وأرجو أن تغفروا لي هذا الاستعمال ، حيثما شعر بثقل الحتمية او الآلية .

ان وظيفة الحرية تهدف الى اعانة الانسان على تنويع عملياته حسب مشيئته وتوجيه حياته ... ولكن ما الغاية من كل هذا ؟.

– تحرير الفرد الانساني تدريجياً عن طريق العلم والعمل .

– تكامل النوع وتوازن المجتمع عن طريق العدالة .

– العدالة ، في افضل معانيها ، تلك هي آخر كلمة للحريه ، وينتهي الأمر بكليهما الى الامتزاج وآثار الحرية نفسها اذا فصلت عن المحور الذي صنعت من أجله ، أي عن العدالة ، فقدت قيمتها فقداناً تاماً . لأنها اذا اعتبرت غايات اصبحت سيئة . ان غايتنا هي العدالة (عدالة ،ضمير،وحرية) .

* * *

التاريخ عملاً والتقدم عدالة

١ ـ التاريخ ، مربي البشرية .

هناك طريقتان لدراسة التاريخ: احداهما تلك التي اسميها الطريقة الربانية والاخرى هي الطريقة الفلسفية .

والأولى تقوم على ارجاع أسباب الحوادث الى ارادة عليا تسيطر من فوق على مجرى الأشياء . أما الطريقة الفلسفية فتعتبر جميع الحوادث الخاصة خاضعة لقوانين عامة لاتنفصل عن الطبيعة والانسانية مع اعترافها بأن هـــذه الحوادث لاصلة لها بالحتمية وانها يمكن أن تتنوع الى ما لا نهاية حسب مشيئة من يحدثها . (محاضرة ثائر ، الفصل ١٠) .

ان التاريخ ... هو مربي البشرية ...

ان الانسان يتولى تربية نفسه ومراحل هذه التربية تكوّن تاريخه . تاريخ بسيط أجرد في البداية كحياة القسيس ولكنه يتعقد كلما برزت الأفكار وهمت بتحقيق ما جاءت به . وهنا لاتتدخل الطبيعة الا كمعين فهي تزودنا بالمواد والأدوات وتأخذ مركزها في الصف الثاني وتبقى المبادرة الى الفكر . والعدالة هي المحرك الأسمى للحضارة وفي فنائها فناء التاريخ (عدالة ، تربية) .

آ ـ نقد القدرية التاريخية

ان فكرة انتقال المجتمع بصورة متتابعـــة من حال الى حال فكرة مقبولة ، ويتقبلها العقل تقبلا طبيعياً وتضفي عليها تجربة اثنين أو ثلاثة من الأجيال

مقداراً كافياً من الاحتمال ، حتى لقد خطرت ببال أقدم قدماء الفلاسفة . وبحسب هـــذه الفكرة العامية القديمة لم يصعب على المؤرخين أن يقسموا مجرى الدهر المعروف الى عصور تتميز كثيراً أو قليلاً بسمات خاصة وتبدو وهي يلد أحدها من الآخر و كأنها تنزع الى هدف مقصود ...

يقولون لي ، وأنا اختصر هنا ببضع كلمات نظرية التقدميين ، يجب بحث التقدمية التاريخية في الناحية العضوية من المدنية لأن التاريخ العام انما يدل عليها في هذه الناحية ... وعلى ذلك ينحصر عمل المدنية في متابعة سلم الكائنات التي ابتدعتها الطبيعة ونظمتها بحسب سلسلة متصاعدة كصورة اولى للتقدمية وميزان لها . اني أقر بأنني كنت فيما مضى مخدوعاً بهذه اللعبة الفيزيولوجية السياسية .

انها لاتختلف عن نظرية الحتمية أو المادية أو الصوفية . لاشيءفيهايذ كّر بالحرية والعدالة والتقدم .

آ) التطور المادي

كلما زدنا الفلاسفة المعاصرين سؤالا كلما اقتنعنا بأنهـــم مهتمون لاغير بتحديد نمط التطور التاريخي ، وبتعبير آخر لتطور البشرية على اعتبارها جهازاً عضوياً . وهذا ، على صعيد الحضارة من نطاق القدرية .

ليس في افكار هيجل سوى وصف للجهـــاز الفكري الذي يسيطر على الانسان والطبيعة كما أن حريته ما هي الا القوة العمياء التي تدفع هذا الجهاز ... يهتم هيجل اذن بوصف حركة الفكر العضوية ومنها يستنتج بعد ذلك نظام الطبيعة ونظام المجتمع . وهذا يرجع معناه الى أنه يبني نظرية القدرية الطبيعية والاجتماعية استناداً الى نظرية حتمية المعنى ... لنقبل اذن مذهب هيجل بأكمله كنظرية للضرورة التاريخية : فأتساءل ما هو نصيب الحرية فيه : من المحتمل أن يكون قد احتفظ به للتفصيل ، لذلك الجزء العرضي الذي رآه في بادىء الأمر غير جدير

بتمحيصه ، كلا ، ما من دور للحرية في مذهب هيجل وبالتالي ما من تقدم .. ويغري هيجل نفسه بهـــذه الخسارة كما يفعل سبينوزا . فيسمي حركة الفكر التنظيمية حرية كما يسمي حركة الطبيعة التنظيمية ضرورة . ويقول بأن هاتين الحركتين في أساسهما متشابهتان ويضيف الفيلسوف قائلاً : لذلك فان أعلى درجات الحرية وأفضل انواع الاستقلال بالنسبة للانسان تتلخص في أن « يعرف نفسه » تحده الفكرة المطلقة ، علم أو شعور .

أعلى درجات الحرية السياسية تتلخص بالنسبة للمواطن بأن يعرف انه يحكم حكماً مطلقاً : وهذا ما يرتاح له أنصار الديكتاتورية الدائمة والحق الالهي .

كل شيء عند هذا الألماني تطور عضوي وحتمية وموت . وتذوب في مذهبه مصائر الافراد في العضوية الجماعية .

أما نحن فلم نفهم الحرية على هذا النحو . ليست الحرية حسب التعريف الثوري الشعور بالضرورة ليس الا . كما أنها ليست الضرورة الفكرية التي تتطور بصحبة الضرورة الطبيعية : انها قوة الجماعة التي تضم الطبيعة والفكر في آن واحد والتي تسيطر على نفسها حتى تقدر على نكران الفكر وعلى معارضة الطبيعـــة واخضاعها وتخريبها وتخريب نفسها بالذات ، القوة التي تنكر على نفسها كل عضوية وتكوّن لنفسها عن طريق المثل الأعلى والعدالة حياة ربانية ، والتي تسمو حركتها بالتالي على حركة الطبيعة والفكر ولا تقاس بهذه وتلك : وهذا المفهوم يختلف اختلافاً تاماً عن الحرية الهيجلية . (عدالة ، تقدم وانحطاط) .

ب) التطور الصوفي .

وقد حصل تقدم في نظرية بير لورو التي تقول بأن كل جزء من السلسلة أعلى من سابقه وأدنى من لاحقه . وفكرة هذه النظرية مأخوذة من عالم الحيوان حيث تتدرج الأنواع والأصناف تبعاً لنسبة صاعدة بحيث لا تستطيع السلسلة أن

ترجع على نفسها وتتجه الى ما لا نهاية . هذا نكران الموت ... كأن المطلق بعد تطوره في الخليقة يعود فينطوي على نفسه في يوم من الأيام ..

لقد رأى بعين البصيرة كرجل دين أن النصرانية ولت .. على الأقل بالنسبة للفئة المفكرة من المجتمع .. فاستنتج من ذلك أن هذا القالب الديني يجب أن يتبعه آخر فكرس حياته بحثاً عن هذه الديانة الاخرى .

ان التقدم يؤدي بنا الى الله والى الحياة الاخرى . وخارج هذا النطاق تبقى الظواهر دون هدف ، وتبقى النظرية مشوهة مجردة عن المعنى . هذا ما يبرهن عليه جان رينو في « أرض وسماء » عن طريق أسمى النظريات في الجغرافيا والفلك وتطور الأجنة وجميع منابع حساب التفاضل والتكامل ...

ذلك هو الانتقاء القاطع بين حدين (dilemme) ، انتقاء يبقر احشاءنا بقرنيه بفضل هؤلاء التقدميين الأذكياء : إما القدرية الخالصة كما نجدها في أساس جميع فلسفات التاريخ كما يقول بها اريسطو وماكيافل وفيكو ، وهرد ، وهيجل وسان سيمون وفوريه ومريديهم أو الدين ... بشرية مذنبة فاشلة تنتظر من الرب غفرانها وخلاصها .

فالتقدمية التي عرضوها علينا ما زالت اذن تفر منا : انها شيء من المذهب العضوي أو الحياتي أو النفسي أو قل ماشئت . ولكنها لا تمت الى الحرية أو الاخلاق بصلة ... انها وجه من وجوه اللاهوت النصراني وقناع ايضاً لمادية بعض الانسانيين .

ب ـ التاريخ حركة المجتمع المثالية ـ الواقعية

آ) التاريخ ـ سلباً ، والتاريخ ـ وحياً

التاريخ هو برهان بالخلف عن أخطاء البشرية .(الرسالة الثانية).

التاريخ هو تتابع الحالات المختلفة التي يمر بها العقل والمجتمع قبل ان يصل الأول الى العلم الخالص والثاني الى تحقيق هذه القوانين . انه منظر عام للكائنات إبان تكونها ... ان التاريخ شاهد ويتلخص نفعه من جهة في اثبات فرضيات النظرية أو تكذيبها بالوقائع ومن جهة أخرى في كشفه لنا عن كيفية خلق النظام . ويبحث الفيلسوف فيه عن مبدأ القوانين (خلق الغرب ، الفصل ٥) .

تهديم الأصنام والأوهام والاعتقادات التقليدية ... رفع القناع عن وجوه عظماء الرجال المزيفين . اقامة تاريخ واقعي وفلسفي في آن واحد ..

كشف النقاب عن سر الألاعيب الكبرى وميكانيكيتها ابراز حبل الحوادث السري .

لقد آن الوقت لكي نجدد دراسة التاريخ . لقد مر زمن طويل ونحن لانرى فيه سوى أثر لبعض أصحاب الارادة الفردية . يجب ان نشرحه ونشرح الثورات والسياسة والحروب بحسب اسبابها الاجتماعية (نابليون الأول) .

كل تاريخ يجب ان يكتب من وجهتي نظر :

١) وجهة النظر العامة والتي هي وجهة نظر القوى العليا ، القوى المتفوقة والنزعات التي تتحكم في صلب التاريخ .

٢) وجهة النظر الشخصية التي هي وجهة نظر الأفراد الذين ينفذون الأفعال (شرح رسائل فوشه) .

نصب نظرية الحرية في وجه نظرية الحتمية (مقارنة بين نابليون وويلنغتون) .

لقد اهتم الناس كثيراً في هذه الأوقات الأخيرة بمعرفة قوانين التطور التاريخي ... ومن السهل الآن أن نفهم الى أي مدى كان يبلغ بهم الوهم ..

ليس هناك قوانين تاريخية كلية لأنه لا وجود للعالم الشامل . اذن يضيع وقتهم ويجرون وراء الخيال أولئك الذين يلقون بأنفسهم كالفلاسفة خارج نطاق كل اختصاص معروف ويتمسكون بعموميات خيالية فيجمعون الحوادث دون تمييز أو أصول ويتصورون أنهم حصلوا على موهبة التنبؤ لكثرة تصانيفهم المنطقية وأقيستهم ... ان « التقدمية » لاتنفع في التعبير عن تاريخ عصر من العصور أو عن كامل التاريخ ...

لقد لاحظوا في تاريخ الحضارة اطراد توسيع الحقوق السياسية الممنوحة للطبقة الفقيرة . وفي الحال اتخذت هذه الواقعة الهامة بذاتها المملوءة بالمعاني قانونا في التطور التاريخي وعبر عنها السيدان بالانش ولامنيه كما يلي : ارتقاء الطبقة الفقيرة الى الحكم .

ولكن فضلاً عن كون تحرير البروليتاريا حادثاً خاصاً من حوادث التاريخ لايمكنه بالتالي ان ينفع في تفسيره ، فهل بوسعنا أن نعتبره قانوناً .

كل مجتمع يبدأ بالضدين طبقة الاشراف وطبقة العبيد : فاذا كان الأمر كذلك فكيف تكبر البروليتاريا ، وتحتل في النهاية محل الاشراف ؟ ان قانون تطور البروليتاريا ، وهو قانون معقد ، لايمكن ان يجد له محلًا الا في علم الاقتصاد (خلق الغرب ، الفصل ٥) .

ب) العمالية في التاريخ : التاريخ تحقيق للموجود الجماعي

اذا نظرنا الى العمل ، وهو أثر الانسان الذكي على المادة لغاية معلومة يرضي بها شخصه وميدان الملاحظة في الاقتصاد السياسي ، اذا نظرنا اليه تاريخياً في تعاريفه العلمية ظهر لنا وكأنه قوة المجتمع المرنة التي تسيطر على مراحل نموه المختلفة وبالتالي على عضويته الخارجية كانت أو الداخلية (خلق الغرب ، الفصل ٥) .

من وجهة النظر التنظيمية لاتختلف قوانين الاقتصاد السياسي عن القوانين التاريخية . وما دام من الواجب علينا أن نثبت بالوقائع صحة العلم الاقتصادي فعلينا ان ندرس التاريخ من وجهة نظر العمل ، أي :

١) الانتاج والقيمة وتشكل رؤوس الأموال والاعتماد والتبادل والعملات الخ .

٢) من وجهة نظر الاختصاص وتركيب العمل وارتباط الوظائف وتضامن العامل ومسؤوليته .

٣) من وجهة نظر توزيع آلات العمل وتوزيع الانتاج حسب الاستحقاق والعدل .

يؤثر العمل على نظام المجتمعات ويحرر البروليتاريا ويغني أويفقر الأمم ويؤدي شيئاً فشيئاً الى اتحاد الشعوب وتساوي الأوضاع ..

بعد أن شاهدنا تأثير العمل على المجتمع فيما يتعلق بالانتاج وتداول الثروات يحسن بنا ان نتابع مظاهره العضوية في الحركات الثورية وأنظمة الحكم ... من وجهة النظر الجديدة هذه يقوم النظام الاجتماعي فعلاً بجميع مايحتويه من زراعة وحرب وتجارة وعلم وفن الخ. ويبنى فعلاً تبعاً لقوانين التنظيم التي وضعناها (خلق الغرب ، فصل ٥).

الملكية أولى المبادىء الأساسية التي يمكن أن نشرح به الثورات التاريخية . كتابة تاريخ الملكية عند شعب من الشعوب أي انه كيف اجتاز أزمات تكوينه السياسي ، كيف انشأ سلطاته وهيآته ، كيف وازن بين قواه ، ونظم مصالحه ، ونعّم مواطنيه ، كيف عاش وكيف مات (نظرية الملكية ، الخاتمة) .

ان تقدم الاصلاحات في المجتمع ماهو الا تحديد علم الاقتصاد ... ان

الاقتصاد السياسي ينظم المعمل والدولة والتشريع والتعليم ، وبناء العائلة وادارة الكرة الأرضية انه مفتاح التاريخ .

يفسّر التاريخ بالاقتصاد السياسي .

والتاريخ لايختلف عن الاقتصاد السياسي اذا نظرنا اليه من وجهة نظر معينة (خلق الغرب ، فصل ٥) .

حركة المجتمع تحت تأثير القوانين الاقتصادية : في أولى درجات التطور الاجتماعي تكون الاختصاصات العلمية والصناعية مقتصرة على أصحابها ... ويجري بناء المجتمع بانضمام دائم بين مختلف اختصاصات العمل وبين الهيئة السياسية ... يبدأ الجذب من المركز وينتشر الى المحيط . تبدو المنطقة الاجتماعية اذن في بادىء الأمر على صورة سلسلة هرمية يحتل الأمير القمة منها ويعتمد اساسها على البروليتاريا . ولكن لاتلبث الشرارة أن تخترق هذه المادة العضوية . اذن هنا كما في الشرق وكما في اليونان ، الشيء الذي يثير انتباه الاقتصادي هو نزعة المجتمع الثابتة الى التكون قبل كل شيء في هيئة سياسية ، ونزعته الى عرض اعضاء حفظ بقائه في الخارج قبل ان تنمو في الداخل كمركز للانتاج والاستهلاك . لقد هوى حكم الطغيان في الشرق بعد أن بعث خمساً أو ست مرات من رماده بسبب عدم كفاية التقسيم فيه. وهلكت اليونان بسبب الافراط في عكس الأمر كما هلكت بسبب احتقارها الوظائف الصناعية . وهلكت روما الجمهورية والامبراطورية لأنها بعد أن بنت تدرجها الطبقي المتين توقفت عند الملكية المدنية والرق والربا ولم تستطع ادخال النظام الجمهوري على الزراعة والصناعة والتجارة .

ما أكثر الدم المسفوح بمناسبة القوانين الزراعية ! كان النظام الزراعي الصناعي هو الذي يسعى للقيام الى جانب النظام السياسي. ولكن الفكرة لم تكن

نضجت : فقدتم الحصول بدلا عن علم الاقتصاد على مجموعة قوانين وفتاوى وأحكام. وبدلا عن المساواة جاءت الامبراطورية .. وبعد أن فشل هذا العمل التنظيمي العظيم وجب بدء كل شيء من جديد .

والبقية معروفة . ولم يصدر حتى الآن آخر جهاز تنظيمي . وما زال الشر قائما . والألم يتربص ، الألم الأصم الذي يظل ينهش حتى يجبر المجتمع على الانفجار .

لقد سقط النظام الاقطاعي كمذهب سياسي بجهود الشعوب والملوك معاً ولكنه مازال يخنقنا في الادارة والصناعة . ان البروليتير في القرن التاسع عشر هو بصورة خاصة العامل المتجزىء لاصناعة له ولا مبادهة فالبروليتر اذن قاصر في المجتمع . فاذا كان التاريخ لوحة زمنية تمثل لنا المنظمة الجماعية فالرقيق والسوقة والعبد والبروليتر هو رمز المواطن القاصر .

لقد روى لنا جماعة من عظماء الكتاب آلام هذه الفئة من الناس التي نجدها باسم فئة الأرقاء أو العامة أو العبيد أو البروليتير عند جميع الشعوب وفي جميع أحقاب التاريخ . وقد تنبؤوا بزوال الفاقة ولكن أحداً منهم كما نعلم لم يحدد أسباب هذا الشذوذ الحقيقية .. ان مبدأ الفاقة مرجعه انعدام التوازن بين الانتاج وأجر العامل . أي الدخل الذي يتناوله الرأسمالي العاطل عن العمل .

لقد جرى البرهان على هذه النظرية بشكل وافر : (ماهي الملكية ، رسالة الى السيد بلانكي باريز ١٨٤١) .

لكي يبقى الشعب ويدوم المجتمع يجب أن تتمركز التجارة والزراعة والصناعة ويتناسب الانتاج مع الحاجات . يجب وضع أنظمة للمشاغل وقواعد للسوق وقلب دخل الرأسمالي الى ضريبة وادخال النظام الجمهوري على الملكية ..

يجب أن تتمركز الزراعة والتجارة كمركزية الادارة ماخلا العمل الذي تنظمه الدولة (خلق الغرب ١٨٤٣ ، فصل ٥) .

تطور القوانين الاقتصادية : بناء متواصل للمجتمع .

تكلمنا عن التاريخ في الماضي وسنروي الآن كيف سيكون في المستقبل هناك قوانين ترسم لنا خطاً واحداً نسير عليه .. نستطيع تحديد شكل المجتمع بصورة عامة لأن مفهوم العمل وتحولاته تجعلنا على علم بالممكن . والواقع والنظام والشذوذ . (خلق الغرب ، فصل ٦) .

كان المراقب اليقظ للحركة الاقتصادية يشير الى عدم تجانس العناصر الاجتماعية ويظهر مابينها من نزاع واختلافات لاتحصى لقد كان ذلك زمن الفوضى الصناعية » .

كانوا يقولون ان وضعا مثل هذا يؤدي حتماً الى « اقطاعية صناعية » ويجب أن يخلف الاقطاع الصناعي بحسب قانون القضاء التاريخي «ديمقراطية صناعية» ينشأ هذا عن اختلاف التعابير . فمن يقوم بهذه الثورة ؟

التاريخ يكشف لنا أيضاً عن ذلك : بين الاقطاعية القديمة والثورة قام حكم انتقالي هو حكم الفرد . بين الاقطاعية الجديدة وتصفيتها سيكون لنا «امبراطورية صناعية » (كتاب مضارب) .

بعد أن حددنا قوانين العمل بينا مظاهرها العفوية وتطبيقاتها في التاريخ . ينشأ النظام في الانسانية عن طريق المعرفة التي يكتسبها الكائن الجماعي عن قوانينه . واذا نظرنا الى العمل من الناحية التركيبية في قوانين الانتاج والتنظيم وجدناه يولد العدالة . (خلق الغرب ، فصل ٥) .

ج ـ العدالة نزعة في التاريخ : التاريخ رفع للكائن الجماعي الى المستوى المثالي

اذن ماهي هذه الحركة التي تقوم بواسطتها حرية الاختيار بخلق التاريخ

والمصير ، إذ تكشف عن الموجود الجماعي وترتفع به الى المستوى المثالي (عدالة ، ضمير وحرية).

بقطع النظر عن التطورات العضوية التي شاهدناها والتي ترجع جميعها الى ضرورات الطبيعة والى بنيتنا الفكرية والاجتماعية يوجد في البشرية حركة أعمق منها تضم جميع الحركات الأخرى وتحورها : ان هذه الحركة هي حركة الحرية والعدالة (عدالة ، تقدم وانحطاط) .

اعتراض : ان تاريخ الجنس البشري يشهد على وجود قدرية أو تدخل فوقي .. ولا أهمية للاسم .

جواب : لاقيمة للاعتراض ... لاشك أن الضرورة تلعب دوراً في تطور البشرية وليس عملاً سهلا أن نحددها وهنا وقف المؤرخون الفلاسفة الذين أعنيهم ، انما لحرية الاختيار دور أيضاً تلعبه .

تستند الحرية على الضرورة وليس هذا التضاد اعتراضياً بل برهاناً .

الحرية في ارتفاع والضرورة في تأخر ... وتفوز البشرية دوماً على حتمية الأشياء وعلى حتمية كيانها بسبب قيامها على التنازع . ان هذه الحرية الصريحة يشهد بها التاريخ والعـــدالة ، ويمكن ان نعرّف الأول منها بأنه تطور الحرية والثانية العهد الذي تبرمه الحرية مع نفسها . ان النظام الاجتماعي كما تحبه العدالة وتسعى اليه حرية الاختيار ليس بكيان او مذهب انه ميثاق الحرية وتوازنها بين شخص وآخر . ويقتضي هذا الامر تنوعاً كبيراً في اختلاط الافراد والجماعات واستقلالها .

تنشط حرية الاختيار عند الانسان بقدر ماتكون العناصر التي تتألف منها قوية في نموها : كالفلسفة والعلوم ، والصناعة ، والاقتصاد ، والحقوق ـ لذلك نرى التاريخ الذي يمكن ان نمذهبه من جهة حتميته ، نراه تقدمياً ، مثالياً يسمو

على كل نظرية من جهة حرية اختياره ـ ان فلسفة التاريخ وعلة الأشياء عاجزة عن شرح التاريخ برمته (عدالة ، حرية وضمير) .

٢ ـ التقدم نموّ العدالة

آ ـ التقدم ، حركة العدالة والحرية:

التقدم لا يختلف بشيء عن العدالة والحرية عند النظر اليها في حركتها عبر القرون . ولكي تكون نظرية التقدم كاملة وصحيحة يجب ان تأخذ نقطة انطلاقها من الحرية والعدالة ثم تمتد من هناك لجميع قدرات الانسان الجماعي والفردي .

وتثبت ان التقدم متحرر من كل حتمية شأنه شأن حرية الاختيار والعدالة .

وأن تعطي أخيراً تفسيراً لجميع ماطرأ على المجتمعات من انحطاط وتأخر (عدالة ، تقدم ، انحطاط).

الرجل العامي ومعظم العلماء والجهلاء يفهمون التقدم بمعنى كلمة نفعية ومادية . التقدم بالنسبة اليهم على وجه التقريب عبارة عن وفرة في الاكتشافات وتعدد في الآلات وزيادة الرفاهية العامـــة وانتشار التعليم وتحسن الطرائق وباختصار زيادة في الثروة المادية والمعنوية واشتراك عـدد من الناس بالتمتع بالثروة وبالفكر . لا شك ان هذا ايضاً من التقدم ولكن ذلك كله لايعطينا عن التقدم سوى فكرة ضيقة .. ماذا أقول ؟ شيء من انتاجه (فلسفة التقدم) .

التقدم قبل كل شيء ظاهرة معنوية تنتشر حركته بعدئذ شراً كانت أو خيراً على جميع ملكات المخلوق الانساني الجماعي والفردي . ويمكن ان يتم هـذا الانتشار الوجداني على شكلين بحسب اتباعه طريق الفضيلة أو طريق الخطيئة . وأسميه في الحالة الاولى اثبات وجود أو تـكامل البشرية نفسها بنفسها . ومؤداه اعطاء البشرية مزيداً لا يتناهى من الحرية والعدالة . وبالتـالي العمل على زيادة

نماء قدرتها وملكاتها ووسائلها والارتفاع بها نتيجة ذلك فوق ما تحتويه من حتمية: ذلك هو مضمون التقدم . وفي الحالة الثانية اسمي الحركة الوجدانيـة فساداً أو انحلالاً للانسانية بنفسها وتتبدى بفقدان الاخـــلاق التدريجي وفقـدان الحرية والعبقرية ونقصان الشجاعة والايمان وفقر العروق الخ . ذلك هو « الانحطاط » وفي الحالتين أقول بأن البشرية تتكامل أو تتفكك نفسها بنفسها لأن كل شيء هنـا يتعلق فقط بالضمير والحرية بحيث ان الحركة تفقد استطاعتها على الاحتفاظ بشيء حتمي لأن أساس عملها في العدالة وقوتها المحركة في الحرية ..

العدالة كما ذكرنا ميثاق الحرية وتتلخص حركتها في سلسلة من العمليات يجري تنفيذها أو الغاؤها على التوالي بين عدد من الناس يقل أو يكثر بالنسبة لعدد من الاشياء يكبر أو يصغر . من الواضح ان هذه الحركة مستقلة عن القوانين العضوية أو حتميات الطبيعة بسبب حرية مبدئها وحرية بواعثها . وهي حرة مختارة قادرة كما تشاء لها حرية الاختيار على الجري بسرعة او التخفيف من سرعتها أو التوقف او التراجع أو الانتعاش . وحينما نشعر بوجود حـاجة ضرورية في الحركة الاجتماعية يمكن القول سلفاً بأنها غريبة عن التقدمية .

ويسمح لنا هذا المفهوم العام لسير العدالة أن نفسر تعدد الاحـــداث والاضطرابات وأمور التأخر والانحطاط التي يعج بها تاريخ الانسانية والتي يغلق أصحاب نظرية التقدم العاديين عيونهم عليها بشجاعة على غرار هيجل الذي لم يكن ينظر إلا الى « المجموع » ويهمل « التفصيل » ذلك التفصيل الذي يمس آلاف الاجيال وآلاف مليارات الناس !..

وبعد أن تحددت المعضلة على هذا النحو فلا شيء أسهل من تصور تقدمها وتبقى الصعوبة الحقيقية ، الصعوبة الوحيدة ، في التراجع (عدالة،تقدم وانحطاط) .

ب ـ الحرية محرك للتقدم أو الانحطاط

فما الذي اذن في بعض الاوقات يوقف سير العدالة ؟ وبكلمتين ، كيف يمكن للانسانية وهي القادرة بفضل قوة ضميرها ان ترتفع في زمن من الازمان نحو سماء الخير ، ان تنحط بعدئذ بارادتها الى هاوية الشر ؟.

قد يكون اتهام المؤسسات والدولة هنا صبيانياً . ما هو الدافع الذي قامت المؤسسات والقوانين من أجله ؟ بدافع الحق ولا شك . فكيف لايكفينا ذات الدافع اذن لاصلاح الأخلاق عند ظهور الرذيلة المختفية ؟ كيف يحتمل الناس سلطة الدولة التي تستشري خيانتها يوماً بعد يوم . العدالة قانون البشر الأول وليس في الحيوانات من يخالف غريزته فكيف يستطيع الانسان أن يخالف قانونه ؟ .

ليس التقدم فقط ممكناً بحسب معنى العدالة وبحسب الوقائع بل هو حالة البشرية الطبيعية . ويجب أن نستنتج من ذلك بأنه اذا توقف التقدم مع ذلك أو أنه تحول حتى الى تأخر فالسبب لايمكن أن يأتي الا من مبدأ قادر على التغلب على الضمير أو على ايهامه .

فما هو هذا السبب ؟

هل هو الطبيعة ؟ الطبيعة أمام الضمير سلبية . زد على ذلك أننا رأينا عندما بحثنا في العدالة التوزيعية وفي قوانين الاقتصاد الطبيعية أن الطبيعة متفقة مع العدالة . . .

القوة الوحيدة القادرة على قهر العدالة هي الحرية . بأية طريقة ؟ هذا ماسنبحث عنه الآن . وهكذا بعد أن أظهرنا الحرية كقوة محركة للحق أدى بنا الأمر عن طريق استقراء دقيق الى الاشارة اليها و كأنها العقبة التي تقف في وجهه .

اذا استطاعت الحرية أن تقاوم نداء الضمير وتأثيرات الحتمية فليس ذلك

مايجب أن يجعلنا نستغرب لأنه لولا ذلك لما كانت الحرية ولانطمست اخلاقنا .

وترجع المسألة هنا الى سؤال : كيف تضطر الحرية التي لاتسير إلا وراء مصلحتها الى الانفصال عن العدالة التي هي ميثاقها ... والتي ماهي الا الحرية نفسها إنما الحرية المزدوجة الخاضعة للمجتمع المتكاثر الى مــــالانهاية بتأثير قوة الزمرة الاجتماعية (عدالة ، تقدم وانحطاط) .

ج - التقدم : عن طريق العدالة مثالية

لكي ندرك جيداً كيف يميل الانسان الى الشر يجب ان نــــدرك قبل ذلك ماهو العامل في ميله الى الخير وفي دفعه لتبرير الأمور .

في الحال التي يوضع فيها الانسان بين مصلحة شخصية صرفة ولكنها آنية وهامة وبين العدالة يعني المصلحة الجماعيـة التي هي في الوقت ذاته مصلحته المعتادة المعقولة كيف يفضل هذه الاخـــيرة على تلك ان لم يكن تحت تأثير اعتبارات تختلف عن اعتبارات الحساب الشخصي ؟ .

تحتاج العدالة إذن الى مسند جديد . ماذا عساه يكون هذا الأثر الفعال القادر على الوصول بالعدالة الى التفوق ؟ بنظرنا ذلك هو المثل الأعلى الذي عرفنا فيه سابقاً صفه الحرية وامتيازها ووظيفتها ونتاجها ..

العدالة نفسها خاضعة لتأثير الحرية هذا .

العدالة بدون مثل أعلى تبدو عرجاء مزيفة ...

ما لم يعكر هذه المثالية شيء فان فوزها مضمون بحيث يتمكن الضمير الانساني الذي يخضع لمؤثرات ثلاثة : يخضع الى المصلحة العامة التي هي بالوقت ذاته مصلحته ولو لم تبد على اتفاق مع أنانيته ؛ والى عاطفة حب الاجتماع أشد عواطفنا ثباتاً ولو لم تكن اكثرها حدة ؛ والى العدالة التي تصعدّها حرية الاختيار، يتمكن

الانسان وقد إكتسب جمال الخلق عن طريق العدالة من الخروج ظافراً من هذه المغريات (عدالة ، تقدم وانحطاط) .

د ـ المثالية ، عامل انحطاط

لقد بينا مقدار ميل الانسان الى العدالة ... والانسان يخرج على القانون بحركة معاكسة لتلك . عندئذ أقرأ على المجتمع السلام فانه يتجه الى الانحطاط ولا يستطيع النهوض من كبوته إلا بعد ثورة عارمة .

قد تسبق حرية الاختيار الطبيعة ولكنها لا تصنعها بل تفترضها ولا تنتج مثلها الأعلى إلا على أساس حقيقة مؤكدة ... وبالرغم من تجاوز المثل الأعلى حقيقة الأشياء فلا وجود له في هذه الحقيقة بل هو متناسب معها .

ولكن هيهات ان تسير معرفتنا بالعدالة بالسرعة التي تتطلبها حاجة خيالنا ومن ثم أمن شعورنا . أقول هيهات ان تتكشف لنا السياسة والاقتصاد السياسي والتربية والفلسفة والاخلاق بتلك السرعة وذلك الحدس الأكيد، نتيجة اثارتها فينا تلك القدرة المثالية ، تلك السرعة وذلك الحدس اللذين يتوقف عليهما سلامة الأخلاق ونظام المجتمعات . هناك اسباب عديدة ومعقدة تؤخر فينا الحس العملي وتحط من المثل الأعلى .

الانسان في بادىء الأمر ينفر من التبديل ..

ان اساس جميع التخلفات الاجتماعية هو في انفصال ارفع مايملك الانسان في اعماقه : العدل والمثالية ، على سبيل الصدفة كان هذا الافتراق ، أو غير ذلك .

وحيث تبقى العدالة مسيطرة يستمر التقدم . وكثيراً مايحدث بالعكس ان تنخلع العدالة في قلب الانسان ليحل المثل الأعلى محلها ... تقديراً « لنوعية » الأشياء . والخطأ في أن نعتبر المثل الأعلى نفسه سبباً ومبدأ وجوهراً للأشياء ..

وباعتبار المثل الأعلى وليد الحرية فانه يسمو بطبيعته على كل منطق وكل

تجربة : فهل يكفي هذا السبب لكي نجعل المنطق والتجربة ملحقان به ؟ أبداً ، ان المثل الأعلى لا ينشأ من نفسه ولا يسير ولا يكبر إلا بمعرفة متزايدة لعلة الأشياء .

المثل الاعلى يحول عندنا غريزة الاجتماع الغامضة ويرتفع بنا الى سماء العدالة . فهل يكفي هذا السبب لكي نعتبر مثالياتنا السياسية والاجتماعية احكاماً خالصة ؟ لا بالعكس ان هذه العدالة المثالية هي نفسها وليدة التحديد المتزايد الدقة بين العلاقات الاجتماعية التي نشاهدها في الواقع الاقتصادي . ليس المثل الاعلى هو الذي يولد الافكار بل يطهرها . ليس هو الذي يخلق الثروة ويعلم العمل ويوزع الخدمات ويوازن بين القوى والسلطات ويستطيع توجيهنا في البحث عن الحقيقة ويبين لنا قوانين العدالة ، فهو عاجز عن ذلك أصلا ولا يفيد فيه إلا اعاقة ولا يحدث فيه الا الخطأ . ولكن ما ان يتم تنظيم العمل وخلق الثروة واقامة الدولة وبناء العلم وتحديد الحقوق حتى يبدو المثل الأعلى في احضان جميع هذه المنشآت وكأنه نورها الساطع .

والذي يعجز المثل الاعلى عن تحقيقه - اعني حل المعضلات الاجتماعية وقواعد الفكر العلمي والقوانين الطبيعية يصر الانسان تحت تأثير الاغراء الذي تكلمنا عنه ، على مطالبته به ، وهذا اللجوء الى المثل الاعلى ، هذا التأليه ، هو الذي يكون بنظري السبب الحقيقي في التخلفات الاجتماعية بالرغم من دعمه المجتمع فترة من الزمن اذ انه ينحل في النهاية الى انانية خالصة ..

ويتلخص مذهب التقدم على هذا في عبارتين يسهل تبين حقيقتها التاريخية .

كل مجتمع يتقدم بالعمل والعلم والحق وقد رقت كلها الى مستوى مثالي .

كل مجتمع يتخلف بسيطرة المثل الأعلى .. والمثالية ...

هذه نظرية التقدم كاملة : نظرية اصل الشر الاخلاقي او نظرية السبب الذي يجعل الانسان يقف أو يتأخر في عدالته وفي جميع ملكاته تبعاً لذلك ، السبب الذي يفسر الانفصال بين القوتين النفسيتين الكبيرتين : الحق والمثل الأعلى.

لا يوجد « نظرية تقدم » بالمعنى الحقيقي ما دام التقدم ينشأ عن حصول الانسان على العدالة وعن كونه ذكياً وحراً و كون صناعته وعلمه بدون حد ». ليس هناك سوى نظرية واحدة هي :

« نظرية التخلف »، (عدالة , تقدم وانحطاط).

- ٦ -

واقعية أخلاقية وواقعية اجتماعية

١ ـ الأخلاق والواقعية الأخلاقية

لقد أبنت في النظرية التي حاولت اعطاءها عن التقدم كيف أن التقدم يستلهم مبدأه من العدالة وخارج العدالة و كيف أن كل تطور سياسي واقتصادي وأدبي وفلسفي يصبح هداماً مذيباً و كيف أن المثل الأعلى وهب الينا لكي يؤدي بنا الى العدالة . و كيف أن هذا المثل الأعلى اذا لم يستخدم كمعين وأداة للحق واتخذ بدلاً عن ذلك نفسه قانون الحياة وغايتها تعرض المجتمع حالاً الى الانحطاط والموت . (الحكم الفاسد ، الفصل ٥) .

الأخلاق هي مجموع الوصايا التي تهدف لبقاء العدالة ويعني ذلك بألفاظ أخرى احقاق الحق ، معناه الفن الذي يجعل المرء قديساً طاهراً عن طريق أعماله ويعني ذلك مرة أخرى وعلى الدوام ، التقدم . (فلسفة التقدم ، الدراسة الأولى) .

لا يسوس البشر المجتمعات وإنما تسوسها المبادىء ، فاذا غابت المبادىء فالأوضاع القائمة هي التي تسوس .

لقد فقدت فرنسا أخلاقها .

تؤدي الشكية الى فقدان جاذبية الزواج الأدبية المحضة وجاذبية الأسرة

والعمل والوطن فينحل المخلوق الاجتماعي ... إنما ينقصنا نحن البشر العلم بالعدالة والشعور بها .

آ – علم العدالة والشعور بها

لكي تنشأ الأسرة وحتى يجد فيها الرجل والمرأة الفرح والهدوء اللذين يصبوان اليهما واللذين لولاهما لما تم اتحادهما ولو قربتهما الغريزة ، لكي يتم ذلك نحن بحاجة الى « ايمان بالزواج » وأقصد بذلك أن يكون لديهما فكرة عن كرامتهما المتبادلة ...

وكذلك الأمر عند تكوين المجتمع ، لكي نعطي لمصالح الناس والأسر الأمان الذي هو حاجتهم الأولى والذي لولاه لما كان العمل ولأصبح تبادل السلع والقيم لصوصية والثروة بلاء على من يمتلكها، لكي يتم ذلك نحن بحاجة الى ما أسميه « بالايمان الحقوقي » .

وكذلك الأمر عند تكوين « دولة » لكي نوفر للسلطة الالتحام والاستقرار نحن بحاجة « لايمان سياسي » لا يستطيع المواطنون بدونه مهما فعلوا بسبب خضوعهم لاغراءات الفردية ، الا أن يكونوا مجموعة من المطاليب المتنافرة المتعارضة... ينبغي اذن أن تكون العدالة ،(وهو الاسم الذي نشير به الى ذلك الجزء من الأخلاق الذي يصف المواطن في المجتمع)،اذا أردنا أن تكون ناجعة، لا مجرد فكرة بل في الوقت نفسه واقعاً محسوساً . يجب أن تقوم بعملها ليس فقط كمفهوم فكري وعلاقة اقتصادية وعامل نظام بل ايضاً كأنها قوة نفسية وعامل ارادي وقوة داخلية وغريزة اجتماعية تماثل عند الانسان تلك الغريزة الشيوعية التي لاحظناها عند النحل . لأن هناك مجالاً للاعتقاد بأن العدالة اذا بقيت حتى اليوم عاجزة فذلك لأننا تجاهلناها تجاهلاً تاماً كملكة من الملكات وقوة محركة وأهملنا تعهدها ولم تسر في تطورها جنباً الى جنب مع العقل وعاملناها

وكأنها نزوة من نزوات خيالنا أو انطباع خفي لارادة أجنبية . ينبغي اذن بعد أن حان الوقت أن تبدو لنا مبدأ لمصيرنا ووسيلة وغاية له وايضاحاً ومؤيداً اليه. (عدالة ، فلسفة ، شعبية) .

لقد كان لزاماً علينا اذن كي نعلل التاريخ وننقذ الأخلاق أن نبرهن على أن العدالة شيء يختلف عن القيادة والعلاقة وأنها ايضاً ملكة من ملكات النفس الحسية وقوة من نوع قوة الحب وأعلى حتى من الحب أي أنها « واقع ملموس » وهذا ما قمنا به في هذه الدراسات ... (عدالة - الدولة) .

ب - الأخلاق ، واقع اجتماعي

واقعية العدالة وتضمنها في الواقع ذلك هو التعليم الأكبر ...والأخلاق وهي التعبير عن حرية الانسان وكرامته « موجودة من نفسها » ولا تدين لأي مبدأ وتهيمن على كل مذهب وكل نظرية ...

عليك أن تبحث في أوامر ضميرك عن ضمان لأفكارك وأمان يقينك ...

العدالة في نفسك حقيقة وفكرة عليا في آن واحد . (الحرب والسلم ، خاتمة عامة) .

الأخلاق وما يتصل بها من علم الجمال شيء ذاتي ليس هو من نتاج الفكر الخالص أو العقل كعلم اللاهوت بل هو الهام يلهم به المجتمع والجماعة ، المرء والفرد - يستحيل استنتاج الأخلاق من علم الصحة او الاقتصاد أو ما وراء الطبيعة أو الألهيات كما فعل على التتابع الماديون والنفعيون والمسيحيون العقائديون أمثال بوسوية الخ . فالأخلاق ترجع الى شيء آخر وهذا الشيء الذي يسميه بعضهم ضميراً ويسميه البعض الآخر العقل العلمي الخ . هو برأيي « الجوهر الاجتماعي » الكائن الجماعي الذي يضمنا وينفذ الينا والذي يتمم بناء روحنا بتأثيره والهامه .

لا ترتكبوا تلك الفاحشة الكبرى وتصنعوا من الأخلاق شيئاً منطقياً

فتضطروا ان عاجلاً أو آجلاً الى الاعتراف بأن هذه الأخلاق المزعومة لا تستند لمبدأ أو قيمة أو هدف أو وظيفة (رسالة الى كورنو ٣١ آب ١٨٥٣) .

ج ـ الجمال والأخلاق الاجتماعية

ان ما تكشفه الأخلاق للضمير على شكل قواعد يكشفه علم الجمال الى الحواس على شكل صور . انهما صيغتان في ترتيبنا حسيتان عقليتان معاً تتلاقيان في الضمير ولا تختلفان إلا بالأداة او الملكة التي يستعينان بها على السير . التكامل عن طريق العدالة والبلوغ بهـا الى كامل حقيقتها ذلك هو الهدف الذي يرسمه الأخلاق للانسان . التكامل عن طريق الفن مع تنقية مستمرة كما هو الحال في الروح الأشكال التي تحيط بنا ، تلك هي الغاية من علم الجمال (فلسفة التقدم ، الرسالة الثانية) .

ماهو الفن وما هو مكانه الاجتماعي ؟ تمثيل مثالي للطبيعة ولأنفسنا بغية التكامل الخَلْقي والخُلُقي للنوع الانساني (في مبدأ الفن ، الفصل ١٢) .

غاية الفن أن يعلمنا كيف نمزج الجميـل بالنافع في جميع أشياء وجودنا وبذلك يعلمنا أن نزيد في كرامتنا (في مبدأ الفن ، الفصل ٢٣)) .

الفن ، أي البحث عن الجمـال ، تكامل الحق في شخص الإنسان ، في إمرأته وأولاده وأفكاره وأحاديثه وأعماله وإنتاجه : ذلك هو آخر مراحـل التطور عند العامل ... « الجمال » فوق علم الجمال الأخلاق ذلك هو حجر الزاوية في البناء الاقتصادي . (العقد الاقتصادي ، الفصل ١٣) .

الفن كالأدب تعبير عن المجتمع فان لم يوجـد لكماله وجد لخرابه . (ملكية وفن ، الفصل ١٠) يجب ان يشارك الفن بحركة المجتمع ويحرضهـا ويواكبها . وبسبب تجاهل غاية الفن هذه وقصره على التعبير فقط عن مثالية خيالية فقدت اليونان مفهوم الأشياء وامرة الأفكار (فلسفة التقدم ، الرسالة الثانية) .

هل يمكن وجود علم للجمال أي نظرية للفن ؟

الفن هو الحرية بالذات يعيد لنفسه من جديد أحداث الأشياء على هواه وبمقتضى مـــايرمي اليه من مجد ويقوم « بتزيينات » مختلفة على موضوعات الطبيعة الحسية .

- الفن كالحرية مادته إذن الانسان والأشياء وغرضه تمثيلها مع التفوق عليها وهدفه النهائي العدالة .

- للحكم على جمال الأشياء وبعبارة أخرى لرفعهـا لمستوى المثالية يجب معرفة علاقة الأشياء ... فالمثل الأعلى يعطيه الواقع، أساسه الواقع وسببه وقوة نموه في الواقع .

- الفن متضامن مع العـــلم والعدل يرتفع معهما ويسقط وإياهما (عدالة ، تقدم وإنحطاط)

د - جزاء أَخلاقي وتضامن اجتماعي

بمقتضى التضامن الأخلاقي الذي يجمع بين الناس ينـــدر ان يكون عمل التهرب من الواجب عملًا افرادياً بحتاً وأن لايجد المتهرب شريكاً مباشراً في المجتمع ومؤسساته .

نحن جميعاً قلّ ذلك او كثر مذنبون بعضنا نحو البعض الآخر وغـير صحيح مايقوله أيوب : أنا مذنب أمام الله بريء أمام الناس . ضمن هـذا الضمير المشترك مادامت « العدالة » متبادلة فالجزاء متبادل أيضاً . ويجب أن يكون التفكير متبادلاً أيضاً . مــــاهي الأسباب والدوافع ، إذا أردنا ، التي ورّطت المتهم ؟ ماهو الظلم والتجاوز على الحق والإلتماس الذي دعاه لذلك ؟ ماهو المثـل السيء الذي ضرب له ؟ ماالذي أهمله المشرّع وفي أي تناقض وقع حتى إضطربت

نفس المتهم ؟ من أي ظلامة يشتكي ، أكان ظلمه من قبل المجتمع أم من قبل الأفراد ؟ بأي امتياز في الأمور العامة يتمتعون ولا يتمتع هو ؟ هذا مايجب على المستنطق أن يبحث عنه بعناية لاتقل عن عنايته بظروف الجريمة نفسها أو الجنحة (عدالة ، جزاء أخلاقي).

٢ - الواقعية الاجتماعية وصانعو الأخلاق

لنفترض وجود إنسان أو أسرة أو مجتمع ، أو كائن جماعي ذي جنس وشخصية له عقل وضمير وشعور بالحب ، مضطر أن يتعلم بالتجربة وأن يتكامل بالتفكير وأن يخلق مادة عيشه بالعمل :

تنظيم قوى هذا الموجود تلك هي المعضلة (الفكرة المولدة للثورة ، الدراسة السابعة) .

اذا تم لنا الاطلاع على حال الفرد والمجتمع اللذين لا انفصام لوحدتهما في الجنس البشري كيف يؤلفان مع ذلك كائنين متميزين كلاهما يفكر ويعمل ويتقدم باعتبار أن الأول يتلقى جزءاً من أفكاره من الثاني ويؤثر بدوره عليه واذا ادركنا هذه الثنائية التي يتألف منها الوجود الجماعي والوجود الفردي وقفنا على علم التقدم لأن كل فلسفة تقول بالاتحاد مع الاله في الأخلاق عندئذ تنحل .
(فلسفة التقدم ، الرسالة الثانية) .

١ - الانسان المتناقض

١) طبيعته المختلطة .

وحدة كل موجود وحدة « مركبة » . . « والموجود فيها اجتماعياً » « زمرة » .

وكما نعبر عن الفكرة في المنطق « بالسلسلة » كذلك في علم الكائنات

يرادفها الزمرة . وكلما زاد وتنوع عدد العناصر والعلاقات التي تساهم في تشكيل الزمرة كلما وجدنا فيهامزيداً من القوةوازدادت حصيلة المرء من الحقيقة «الانسان» الحي « زمرة » (فلسفة التقدم ، الرسالة الاولى) . ان الانسان وهو كائن عضوي مجموعة قوى (الحرب والسلم ، الكتاب ٢ ، الفصل ٧) .

نجد في البشرية الموجود القدري والموجود التقدمي متلازمين ولكنهما متميزان متخالفان متقابلان ولا ينحل أحـــدهما في الآخر . فنحن قديرون مادمنا مخلوقات وهبنا عفوية لا تفكير لهـا ولا ارادة ، خاضعة لقوانين منظمة طبيعية واجتماعية رتبت منذ الأزل لا تبدل في حدودها ولا مقاومة في مجموعها وتعمل وتحقق بالتطور والنمو،نحن قديرون مادمنا نعيش ونكبر ونموت ونشتغل ونتبادل ونحب الى آخر ذلك . ونبقى مادة وروحاً وبدنا ووجهاً شأننا شأن الحيوانات والمزروعات والاحجار لا أكثر ولا اقل .

ولكنا مادمنا نلاحظ ونفكر ونتعلم ونعمل تبعاً لذلك ، وما دمنا نخضع الطبيعة الينا ونصبح سادة أنفسنا فنحن الموجودالتقدمي ، نحن من بني الانسان . (العقد الاقتصادي ، الفصل ١١) .

هناك الانسان نفسه أي الارادة والضمير وحرية الاختيار والقانون كلها متواجهة في نزاع مستمر . مازال الانسان في حرب مع نفسه (الرسالةالاولى ، الفصل ١) .

لا أتجاهل واقع النزاع ولا الضرورة القاضية بمصالحة الانسان مع نفسه . ليست فلسفتي كلها سوى عمل مستمر في المصالحات.أنت تعلم أناختلاف طبيعتنا بداية للمجتمع أوبتعبيرأفضل هومادةالحضارة.هذه هي الحقيقة ، بل هي ، ولاحظ ذلك جيداً ، الحقيقة التي لاتبلى التي أبحث عن معناها . لا شك أن تفاهمنا يقترب لو قبلت ، بدلا من أن تنظر الى اختلاف الملكات البشرية وانسجامها كفترتين

متميزتين منفصلتين ومتواليتين في التاريخ ، لو قبلت أن ترى فيه معي وجهي طبيعتنا المستمرين في المصالحة دون أن يتصالحا أبدا مصالحة كاملة . والخلاصة كما أن الفردية هي واقع الانسانية الأول فالاشتراك هو حدها المتمم . ولكن كلا الأمرين لا ينقطع عـــن إظهار وجوده كما أن العدالة على الأرض شرط الحب الأبدي .

ان الانسان وهو جزء من الكون يجمع في شخصه ويختصر جميع امكانات المخلوق الخفية وجميع انقسامات المطلق ، انه القمة التي تجتمع فيها متراصة هذه الخفايا التي يتوقف وجودها على تباعدها ، دون أن تتداخل أو تتمازج . فالانسان اذن في وقت واحد، بسبب هذا الارتباط ، فكر ومادة: عفوية وتفكير ، ميكانيكية وحياة ، مَلَك ووحش ...

الانسان يكون طاغية أو عبد بارادته قبل أن يكون ذلك بثروته . (العقد الاقتصادي ، الفصل ٨) .

ب) حاجته المزدوجة :

مسؤولية وتعادل : ليس لدى الانسان شيء أثمن من نفسه وبالتالي لا يعرف قانونا سوى مسؤوليته ..

لا يخرج الانسان من كسله الا عندما تقلقه الحاجة . وأضمن وسيلة لاطفاء شعلة العبقرية عنده هو أن تخلصه من كل مطلب وأن تسلبه حب الربح والامتياز الاجتماعي الذي ينجم عن الربح وذلك بأن تخلق حوله الأمان في كل مكان ، الأمان الدائم ، وأن تنقل الى الدوله مسؤولية جموده .

نعم ينبغي ان نذكر ذلك رغم الصوفية الحديثة : حياة الانسان حرب مستمرة ، حرب مع الحاجة ، حرب مع الطبيعة ، حرب مع أقرانه وبالتالي حرب مع نفسه .

ان نظرية المساواة الحبية المستندة الى الأخوة والاخلاص ما هي الا تقليد للمذهب الكاثوليكي القائل بالزهد بأموال الدنيا وملذاتها ، مبدأ التسول ، وامتداح البؤس . يستطيع الانسان أن يحب قرينه حتى الموت ولا يمكن أن يحبه الى درجة أن يقوم بالعمل بدلا عنه (العقد الاقتصادي ، الفصل ٥)

لا توجد المساواة نفسها الا بالتعادل .

نشعر بالفقر ، لا بسبب الحرمان من شيء يفتقر اليه الناس جميعا بقدر ما يكون ذلك بسبب شهوة خير معروف نقدره ، جعله تطور الفكر وتهييج الاحساس أو أي سبب آخر ضرورياً . وتنشأ هذه الشهوة خاصة من مقارنة الثروات ، ذلك هو السبب في أن العبد الاقطاعي الذي يقل فقراً عن الرقيق الروماني أو اليوناني لم يكن مع ذلك أسعد منه ... من أين تأتي كل هذه التعاسات ؟ من الكثرة والقلة ، من التفريق بين الطبقات ، من عدم المساواة . يمكن للمجتمع أن يتفوق في أخلاقه بصورة عامة وفي معارفه وفي غناه ولكن ما دام هذا المجتمع يحوي على الأواسط والأقاصي تبقى المسافة بين الفقير والغني والعبد والسيد على ما هي عليه وينعدم الهناء العام . (انذار للملاك).

الفاقة فقر غير طبيعي تعمل على التخريب ومهما كان الحادث الخاص الذي تنشأ عنه فانها تتكون من فقدان التوازن بين انتاج الانسان ودخله ، بين نفقاته وحاجاته ، بين أحلام طموحه وقوة مقدرته أي في النتيجة بين أوضاع المواطنين. (الحرب والسلم ، الكتاب ٤ ، الفصل ٣) .

ج) التهكم المحرر :

لا يفتقر جيلنا الى أمثال ميرابو أو أمثال روبسبير أو أمثال بونابرت انه يفتقر الى أمثال فولتير . إذ لا نعرف كيف نحكم على شيء بنظرة العقل المستقل المتهكم .. استبدت بنا آراؤنا كما استبدت مصالحنا وما زلنا نحمل أنفسنا على محمل

الجد حتى أصبحنا بلهاء . لقد انقلب لدينا العلم ، ومن أغلى ثمراته الاضافة المستمرة لحرية الفكر ، انقلب الى تقعر فبدلا من أن يحرر الفكر ، رده الى الحيوانية . استبدت بنا عواطف المحبة وعواطف البغضاء . فلا نضحك من الغير ولا نضحك من أنفسنا ، وقد فقدنا حريتنا مع فقدان روحنا الذكية (اعترافات ثائر . الفصل ٢١) .

ب ـ الزوجان .

٢) الزوجان اداة للعدالة :

الرجل والمرأة يشكلان خلقيا وطبيعيا كلا عضويا يتمم أجزاؤه بعضها بعضا . انهما شخص واحد مؤلف من شخصين . وهدف هذه العضوية أن تخلق العدالة بتحريكها الضمير وتمكينها البشرية من النهوض بنفسها أي من المدنية ...

سؤال ـ ما هما الزوجان ؟

جواب ـ كل قوة في الطبيعة ، وكل قدرة في الحياة ، وكل عاطفة في النفس ، وكل فئة من الادراك تحتاج لكي تظهر وتعمل الى آلة . ولا يمكن لحس العدالة أن يستثنى من هذه القاعدة . ولكن العدالة التي تسيطر على جميع الملكات الأخرى وتتفوق على الحرية نفسها ما دامت لا تستطيع أن تجد لها آلة في الفرد الانساني ، تبقى بالنسبة للانسان مفهوما لا فائدة منه ويستحيل وجود المجتمع لو لم تزود الطبيعة الهيئة القضائية بحاجتها فتجعل كل فرد وكأنه نصف مخلوق سام يصبح عند ازدواجه الجنسي أداة بالنسبة للعدالة (عدالة وحب وزواج) .

ان هذا المخلوق المزدوج ، هذا الزوج من الناس هو العنصر البشري الحقيقي . (الحكم الفاسد الفصل ٣) .

س ـ لماذا يعجز الفرد عن أن يكون آلة للعدالة ؟

ج - لأنه لا يملك في أعماقه سوى الشعور بكرامته الخاصة وهذا الشعور متمم لحرية الاختيار بينما العدالة ازدواجية بالضرورة ، ويفترض فيها اذن ضميران على الأقل متناغمان حتى تبدو كرامة الفرد وكأنها فقط الحد الأول من العدالة ولا تبدو له محترمة الا بمقدار ما تهم كرامة الآخرين . وبالزواج يتعلم الانسان من الطبيعة نفسها أن يشعر بازدواجه : وما تربيته الاجتماعية وارتفاعه على سلم العدالة سوى تطور هذا الازدواج ...

آلة العدالة هي « الزوجان » على اعتبارهما ازدواج شخصي يشكلان باختلاف اختصاصاتهما مخلوقا مركبا نواة للمجتمع .

ان عمل الأسرة التي هي امتداد الزواج تنمية الآلة القضائية . والمدينة التي تنشأ عن ازدياد الأسر تنمي هذه الأداة بقوة أكبر ، ومصير المجتمع مرتبط ارتباطا وثيقا بمصير الزواج ويعيش كل منا بهذه الاشتراكية العامة بقدر ما تعيش البشرية .

... ان الزوجين والأسرة ، والمدينة تؤلف على هذا الأساس ثلاث درجات في منطقة السلطة القضائية .

س - لماذا يكون الشخصان غير متشابهين في الوحدة الحقوقية ؟

ج - لأنهما لو كانا متشابهين لما تمم أحدهما الآخر ولكانا مجموعتين مستقلتين دون تأثير متبادل عاجزين لهذا السبب عن انتاج العدالة (عدالة ، حب وزواج).

للعدالة شرط عضوي الازدواج . وهذا الازدواج هو الزواج الناشيء عن ايجاد شخصين يتمم أحدهما الآخر وجوهره الاخلاص الذي يهيء للحب ...

وهكذا نجد حلا لذلك التناقض الظاهر الذي يقول للرجل : سد لكي تكون خادماً أفضل . ويقول للمرأة : أطيعي لكي يكون سلطانك أفضل . هذا التناقض الذي يعبر بقوة عن تلاحم الزواج وقانونه وسره .

وفي مقابل « تفوق سلطة » الذكر أرى « تفوق رتبة » الانثى (الحكم الفاسد ، الفصل ٣) .

س - ما هو الحب ؟

ج - الحب هو الجاذبية التي تشعر بها « القوة » و « الجمال » أحدهما نحو الآخر شعوراً لايقهر . (عدالة ، حب وزواج). (علينا أن لاننسى أنني أتكلم عن الجمال والقوة من جميع النواحي « الطبيعية » والفكرية ، والخلقية) (الحكم الفاسد ، الفصل ١) .

فطبيعة الحب عند الرجل والمرأة إذن مختلفة . الا أن الضمير عندهما كليهما يتفتح عن طريق الحب الى العدالة إذ يصبح كل للآخر شاهداً وقاضياً وبديلا عن نفسه ...

لكل رجل أن يحب النساء جميعاً في زوجته ولكل امرأة أن تحب الرجال جميعاً في زوجها فعلى هذه الصورة يعرفان الحب الحقيقي ويعذُب لديهما الاخلاص . لأن الحب وهو شامل في جوهره يميل الى الانطباق على الشمول . فاذا ظهر لنا أن الرجل والمرأة اللذين يتزوجان يخرجان من المجموع الذي لاينفصم فذلك فقط فيما يتعلق بالمساكنة والواجبات التي تقتضيها . وما زاد عن ذلك أي فيما يتعلق بالمثل الأعلى فانهما يبقيان مع الطائفة . وليس الزواج الذي يجمعهما امتلاك متبادل للروح والجسد بل هو تمثيل للحب اللانهائي الذي يعيش في أعماق قلبيهما . لذلك فان الرجل الذي يخون زوجته خائن لجميع النساء والمرأة التي تخون زوجها محتقرة بحق من جميع الرجال (عدالة وحب وزواج) .

ب) علاقة الجنسين : تعادل أو تساوي ؟

ان نظام العلاقات بين الرجل والمرأة الذي حاولت تأسيسه على « تعادل » اختصاصاتهما ، هل يجب أن نؤسسه بالعكس على « مساواة » هذه الاختصاصات و « تماثلها » . كل الخصام هنا ...

يمكن للرجل والمرأة أن يكونا متعادلين ولكنهما اطلاقاً غير متساويين .

هناك ، غير القضية الجنسية العضوية ، فرق يشعر الناس به جميعاً ويصفه العقل بأنه لامرد له بين الرجل والمرأة ...

يتميز الذكاء عند المرأة كالجسم بصفات خاصة تؤلف تتمة لذكاء الرجل ومعدلا له . فاذا كان الرجل يمثل القوة بالنسبة للمرأة مثل ٢٧ على ٨ فالمرأة تعبر عن المثل الأعلى بالنسبة للرجل مثل ٢٧ على ٨ .

وأنا ألخص هذا التحليل جميعه بكلمتين !

الرجل قبل كل شيء قوة « عاملة » والمرأة قوة « ساحرة » ومن اختلاف طبعهما ينشأ اختلاف صفاتهما ووظائفهما ومصائرهما . (الحكم الفاسد ، الفصل ٢) .

ج) الأسرة أساس المجتمع

بين الحب والعدل وبعبارة اخرى بين الزواج والمجتمع أي الدولة ، يوجد علاقة وثيقة ورابطة تضامن جرى الاعتراف بها في كل زمان ، ويكون بموجبها كل مساس بالعدالة والحرية العامة تخريباً للأسرة وبالتالي للحب نفسه ، ويكون بالمقابل كل مساس بالحب وبالزواج تخريباً للمجتمع وللدولة . الزواج وهو أداة العدالة الطبيعية ومكونها ، أساس المجتمع .

الحريات العامة تعتمد في أساسها وفي المحافظة عليها على الأخلاق البيتية ، والآراء التي نخرب بها حقوق الشعوب هي نفسها التي نقلب بهـــا نظام الأسرة (الحكم الفاسد ، المدخل) .

لا أنظر إلا الى الأسرة التي تستطيع أن تثير اهتمامنا من الناحيتين معاً الفكرية والقلبية وتملأ قلبنا حباً واحتراماً وخشوعاً وتمنحنا الكرامة والهـــدوء المطمئن والعاطفة الخلقية العميقة التي كان يشعر بها في سالف الأزمان المسيحي عند خروجه من تناول القربان ...

اني أجد في هذا المجموع شيئاً خفياً سامياً لايخالف العقل في شيء ولكنه يتجاوزه مع ذلك على الدوام (الحكم الفاسد ، حواشي وأفكار) .

ج - الموجودات الجماعية

الجماعات واقع لاتقل واقعيته عن واقعية الأفراد التي تتألف منها .. ويؤلف الرجل والمرأة بقرانهما منظمة ... حقيقية جداً ، وكذلك الأمر بالنسبة للأسرة والمدينة والأمة .

والمجتمع الانساني في رأيي موجود واقعي كمثل الانسان الذي هو جزء منه . ان هذا الكائن المؤلف من الناس والذي يختلف عن الانسان له حياته وقوته واختصاصاته ، وعقله وضميره وأهواؤه . وله اذن قوانينه الخاصة ، القوانين والعلاقات التي تكشفها لنا الملاحظة والتي لاتتوصل اليها بمجرد معرفة الفرد العضوية النفسية . (الحكم الفاسد ، الفصل ٥) .

آ) واقعية الموجود الجماعي

شرط كل وجود ، بعد الحركة ، هو الوحدة دون منازع . ولكن ما طبيعة هذه الوحدة . لو سألنا نظرية التقدم لأجابتنا أن وحدة كل كائن هي في جوهرها تركيبية ، هي وحدة مؤلفة من أجزاء ... وتبعاً لهذا المفهوم عن الكائن بصورة عامة وعن الذات الانسانية بصورة خاصة فاني أعتقد بامكان تثبت الحقيقة الموضوعية والبرهان الى حد ما على الأفكار (القوانين) الخاصة بالذات الاجتماعية أو بالزمرة البشرية كما يمكن أن نشاهد ونبين وجود الفردية العليا للانسان الاجتماعي فوق وجودنا الفردي وخارجاً عنه ...

- أما أنا فاني أعتبر بالاستناد الى مفهوم الحركة والتقدم والسلسلة والزمرة التي لا بد لعلم الكائن بعد الآن أن يحسب لها حساباً ، وبالاستناد لبعض المعلومات التي يزودنا بها عن الموضوع علم الاقتصاد والتاريخ ، أما أنا فأعتبر المجتمع والجماعة

البشرية ككائن « ذاتي » مركب من العلاقة السائلة والتضامن الاقتصادي الموجودين بين جميع الافراد أكان ذلك في الأمة أو الحي أو النقابة أم بين أفراد الجنس جميعاً... أعتبره موجوداً له وظائفه الخاصة به الغريبة عن فرديتنا، وأفكارنا التي ينقلها الينا، وله أحكامه التي لاتشبه أحكامنا (فلسفة التقدم، لرسالة الأولى).

ب) القوة الجماعية

ليست القوة وقفا على الأفراد وحدهم فالجماعات أيضاً لها قوتها.

ان الورشةالتي تتألف من عدد من العمال الذين تتجه أعمالهم لهدف واحد، هو الحصول على هذا النوع من الانتاج أو ذاك، تمتلك بصفتها ورشة أو جماعةقوة خاصة بها : والدليل على ذلك أن انتاج هؤلاء الأفراد المجتمعين في الورشة يفوق بكثير مجموع انتاجهم الخاص لو اشتغلوا منفصلين...

مثل ذلك رجال المركب والشركة المضاربة، والمجامع العلمية، والجوقات الموسيقية، والجيوش الخ.. كل هذه الجماعات تحتوي على قوة، قوة مركبة خاصة بالزمرة التابعة لها، وأرفع جنسا وقدرة من مجموع القوى الأولية التي تتألف منها.

اذن ما دامت القوة الجماعية حقيقة وضعية كالقوة الفردية تتميز الأولى عن الثانية فالموجودات الجماعية حقائق شأنها شأن الافراد...

فالموجود الاجتماعي إذن بما له من قدرة، وهي أولى خصائصه وأهمها، يثبت حقيقته ووجوده. ويحتل مكانا ويدخل في عداد المخلوقات بذات الصفة وذات الشروط الحياتية للموجودات الأخرى (عدالة، الدولة).

وفيما يتعلق بجوهر الموجود الاجتماعي وتنظيمه، فقد بينت جوهره في تزايد القوة الفعلية التي هي صفة من صفات الجماعة تزيد على مجموع القوى الفردية

التي تتألف منها . أما تنظيمه فقد أعطيت قانونه اذ أبنت أنه يرجع الى توازن في القوى والخدمات والانتاج يجعل من النظام الاجتماعي معادلة عامة وميزانا .

والمجتمع ، ذلك الموجود المعنوي الممتاز ، يختلف بصفته منظمة اختلافاً جوهرياً عن الكائنات الحيـــة التي يكون خضوعها للحواس قانونا لوجودها (عدالة ، الأفكار) .

ج ـ العقل الجماعي :

يقتضي الأمر أن نعطي ادراكاً لهذا الموجود الجماعي الذي أقمنا البرهان على قدرته وحقيقته . وهذا ما سنتوصل اليه بحذف أخير نجريه على المطلق الذي عنه ينجم احداث « العقل العام » ، حارس كل حقيقة وكل عدالة ومركز كل عقل خاص ومحوره والذي يستحيل بدونه وجود « الايمان العام » ..

والانسان بصفته مطلق حرّ ، ميال الى أن يلحق بنفسه كل ما يحيط به من أشياء وأشخاص وموجودات وقوانين ، الحقيقة النظرية والحقيقة العملية ، الفكر والجمود ، الضمير والحب مع البلاهة والانانية .

تأتي من هنا صفة العقل الفردي الذي يميل المطلق فيه ، كما يتطلب ذلك قانون الفردية نفسه ، الى احتلال مكان يكبر باستمرار على خلاف العقل الجماعي الذي يميل المطلق فيه الى احتلال مكان يصغر باستمرار . والواقع أن الصلات التي تسند احداها الأخرى تكون في العقل الجماعي قانون المجتمع وحقيقته في آن واحد ...

اطلاقية الانسان تقف مكتوفة الأيدي أمام الانسان شبيهها والمطلق مثلها . وبعبارة افضل يدمر هذان المطلقان بعضها ولا يتركان على قيد الحياة من عقل كل منهما سوى الصلة بين الأشياء التي يتصارعان بشأنها ..

لا يفيد حسب اعتقادي أن ألح على هذا التفريق الأساسي بين العقل الفردي والعقل الجماعي أولهما مطلق بجوهره والثاني عدو لكل استبداد ..

ان نظرية العقل الجماعي تستند الى حقيقة هـذه الملاحظـة المنطقية التي لا يمكن لأي شرح أن يحطمها :

عندما يدعى اثنان من الناس للحكم حكماً مختلفاً على قضية من قضـــايا الطبيعة أو (والسبب هنا أشد) من قضايا البشر ، ينجم عن التنازل الذي يضطر أن يقوم به كل منهما للآخر من فرديته أي من المطلق الذي تؤكده الذات ويمثله هو ، ينجم عن ذلك نوع من النظرة المشتركة لا تشبه في شيء لا بمعناها ولا بمبناها نظرتهم الفردية قبل تلك المناقشة ..

هذه النظرة التي لا يدخل فيها سوى صلات نقية لا مزيج فيها بين العنصر الميتافيزيكي والعنصر المطلق تؤلف العقل الجماعي أو العقل العام .

فلنقر إذن أن العقل الجماعي ليس بكلمة فارغة : بل هو قبـل كل شيء دون شك علاقة . وبما أن العلاقة أو علة الأشياء هي في كل شيء الحادثة الرئيسية والحقيقة الكبرى فاني أقول بأن العقل الجماعي باعتباره نتيجة صراع العقول الخاصة كما تكون القدرة العامة نتيجة تعاون القوى الفردية فهو حقيقة كحقيقة هـــذه القدرة . وما دامت هذه القوى تتواجد في جماعة واحـدة فاني استخلص من ذلك بأنهـــا تؤلف الصفتين الجوهريتين للموجود الواحد ، العقل والقوة ...

آلة العقل الجماعي هي نفسها آلة القوة الجماعية : انها الزمرة العاملة المعلمة ، الشركة الصناعية ، العلمية ، الفنية ، المجامع والمدارس والبلديات ، انها المجلس الوطني والنادي ، واللجان . وبالاختصار كل جمعية من الناس تجتمع لمناقشة الأفكار والبحث عن الحق (عدالة الافكار) .

د) تعدد الموجودات الجماعية

الجماعات الخاصة

كل زمرة بشرية ، أسرة ، ورشة ... يمكن اعتبارها نواة اجتماعيـــة (عدالة ، الدولة) .

في أحضان الجامعة الاجتماعية نجد مجتمعات خاصة .. وعلينا أن نقوم بالواجبات التي تفرضها علينا هذه المجتمعات تبعاً للقرب الذى يدنيها منا .

ان نظرية المجتمعات الخاصة هذه في حضن المجتمع الكبير تعطينا مفتاح جميع المعضلات التي يمكن أن تثيرها مختلف الواجبات الاجتماعية بتناقضها وتنازعها. (التأمل الاول ، الفصل ٥) .

الجماعات العامة

المجتمع الاقتصادي .

الوحدة البانية للمجتمع هي الورشة .. والورشة تتطلب فرداً جماعياً ... ثم تأتي الصلات بين ورشة وورشة (العقد الاقتصادي ، الفصل ٥) والمجتمـــع موجودحقيقي..وعن ذلك ينجم عالم كامل من الصلات (الحكم الفاسد) . والمجتمع بالنسبة لرجل الاقتصاد الحقيقي موجود حي يتجلى وجوده بتناغم التضامن الوثيق بين جميع أعضائه (العقد الاقتصادي ، الفصل ٢) . في المجتمع العامل يوجد عامل واحد متنوع الى ما لا نهاية . (دفاتر ١١ آذار ١٨٤٦) .

الدولة .

الدولة واقع لا تقل وضعيته عن المجتمع نفسه والفرد نفسه. وليست بسابقة لهما ولا ترتفع عليها . وهي فرد شأنها شأن الأسر والشركات والجمعيات والهيئات العمالية والنواحي (نظرية الضريبة ، الفصل ٢) .ولا تنشأ المدينة والدولة بصورة عامة عن مثل الجماعات التي أتينا على ذكرها بل تختلف الجماعات الفعالة التي تتألف منها

الدولة . فالصلة التي تجمع بينها ما هي صلة تعاون بقدر ماهي صلة تبدل . فالدولة تنجم عن عدد من الجماعات المختلفة يربطها قانون مشترك ومصلحـــة متماثلة ... ويفسرون حدود السلطة بتحديد اختصاص الزمر وتوابع الزمر التي تمثلها الدولة تمثيلا عاماً . (عدالة ، الدولة) .

الأمـــة .

بفضل تجمع القوى الفردية وصلة الجماعات تصبح الأمة كلها جسماً واحداً وموجوداً حقيقياً (عدالة ، الدولة) .

الأمـة شيء يختلف عن مجموعـة من الأفراد انهـــا مخلوق « ينشأ من ذاته » و « شخص » حي ...

انك تدرك الآن يا سيدي ما أبحث عنه . اني أبحث عن البرهان على هذا الموجود العظيم وعن قوانين حياته وأشكال تفكيره وبكلمة مختصرة اني أبحث عن نفسيته ..

فأنا ، أقل الناس صوفية في الدنيا وأكثرهم واقعية وأبعـدهم عن الهوى والتحمس ، أشعر بأنني قادر الآن على التأكيد ، واني سأثبت ، بأن أمة منظمة كأمتناتؤلفموجوداًحقيقياًوشخصياًمزوداً بارادةوذكاء خاص، شأنه شأن الأفراد الذين يتألف منهم . وأجرؤ على القول بأن هذا الكشف هو بصورة خاصة أكبر كشف مر في القرن التاسع عشر ، ان في « تاريخ الثورة » الذي ألفته انت أفضلتمهيد أرجوه لقرائيمنهذهالوجهة. فبعد أن يروا في روايتك الموجودالجماعي يفكر ويعمل ويتألم ويناضل يحسن استعدادهم لادراك قوانين تكوينه ونموه وحياته وفكره وعمله .. (رسالة الى ميشله ، ١١ نيسان ١٨٥١) .

أنا أعرف كيف فكر البعض أن يمثل استمرار « التقدم » في البشرية (باثبات عدم قابليتها للفساد) بينما يثبتون في الوقت ذاته انحطاط الأمم . فقد

تصوروا التقدم أو القدرة الاجتماعية الكائنة ، كسائل يجرى في كل عرق ، الواحد بعد الآخر ، يذهب من الشرق الى الغرب على عكس الشمس ، ومن الهنود الى الفرس ، ومن الفرس الى الآشوريين ومنهم الى اليونانيين ومن اليونانيين الى الرومان ثم الى السليقيين وفي النهاية الى الاميركيين وقد قال نوديه في آخر حياته : لقد أدركت الشيخوخة اميركا فالى الصين .

من اليسير أن نشاهد بعض الحوادث التاريخية التي تبدو لنا انحطاطاً أو فساداً في المجتمعات الخاصة ... انت تذكر أشهرها ، اليونان وروما وفرنسا ..

ان القدرة الكامنة في الأمة ليست مجموع القوى الكامنة في الأفراد . انها من طبيعة اخرى ويمكنها ان توجد على حدة . لاشك في أن هذه القوى يجب أن تنسجم ولكن بالامكان أيضاً أن تتقاتل . والعقبة التي يمكن أن تقف في وجه هذه القوة أو تلك انما تكون عند اجتماع الافراد بتأثير تلك الفكرة الثابتة التي يقوم عليها جوهر الديمقراطية ، وعند فرض أنفسهم كأسياد لكي يحلّوا محل المجتمع نفسه وذلك بعملية سلب مشؤومة تعبر عنها أنت نفسك بتلك الجملة التي منها روح التوراة : هبوا كرجل واحد ...

السبب العضوي الأول الثابت في خراب المجتمع الروماني هو اعتيادهم منذ بداية الجمهورية على تعليق الحياة الاجتماعية بما كانوا يسمونه في روما بالدكتاتورية ... كانت الشعوب في روما كما في الشرق وفي روسيا تحب بصورة خاصة اضفاء الصفه الفردية على العمل الجماعي لأن هذه الصفة تسمح بالقيام بضربات كبرى وتتجلى فيها بالنسبة للعوام القوة العامة خيراً مما تتجلى في المؤسسات والاحصاءات . و « الظفر » الغالي على قلوب الرومانيين كان حقاً ذبحاً للمجتمع ... لكثرة ما يثير العاطفة الفردية التي تعمم على حساب القدرة الاجتماعية البحتة . وكان لابد للظافر يوماً من التربع الى الأبد ، وللدكتاتور من أن يصبح مطلقاً .

وهكذا زال المجتمع الروماني . ولم يكن الشعب عندئـذ يرى ، كاليعقوبيين والشيوعيين في يومنا ، شيئاً أجمل من تلك « الوحدة » غير المتكافئة ، المرادفة لموت المجتمع !..

هذا ما يحدث عندما يلتبس الأمر على الشعب فيظن العمل الجماهيري عملاً اجتماعياً والنظام الموحد وحدة عضوية والهيبة الملكية والديكتاتورية والحربية غنى وعظمة ومجداً فينتهي به الأمر ، وقد عهد بأمانـــة فكره وقدرته لرجل مؤتمن ، الى تخريب ذات عضويته والتدني حسب تعبير نابليون الى حالةالتراب!.

وقد كان مصير الديمقراطية هذه مصير جميع شعوب التاريخ القديم : ولم يكن من مفر ...

أما اليوم فلا امكان لمثل هذا الحل . إذ لايسمح وضع الأمم المتحضرة باستغلال الأجناس المغلوبة لصالح جنس واحد ولا بالرجوع الى الرق القديم. وقد قضت تجربة حكم الجماهير المباشر على الوهم الفاحش الذي كان يحل رأي المجموع محل الرأي الاجتماعي والعمل الجماهيري محل عمل المجتمع . فلو حتى أراد الفرنسيون جميعهم الديكتاتورية فهي لا تتلاءم مع مصلحتهم الاقتصادية ...

صحيح ان الحقبة الحاضرة باعتبارها الفترة الزمنية الأولى التي بدأت فيها المدنية باحترام القانون ، حقبة يسود القلق فيها جميع الطبقات وان هناك مجهوداً فائقاً في سبيل اعادة الشعوب الى الوراء ، ما ذاك إلا جنون متآمرين ورواد حرب وبؤس . فالنظام الاقتصادي يقتل الحكم الفردي العسكري والديني .
(رسالة الى السيد س ، ٢٧ ايلول ١٨٥٣) .

البشرية امية :

على العمال من أمة الى أخرى أن يمد اليد بعضهم لبعض (العقد الاقتصادي الفصل ١٠ ، ٦ : ١٨) بشروا بالحرية والمساواة والفلسفة و « الثورة الاقتصادية »

هيئوا لثورة جذرية أكبر تقضي على جميع هذه الجنسيات المختلفة (رسالة الى هرزن نيسان ١٨٦١) .

الأمة والدولة شخص جماعي لها كالفرد حياة خاصة تحتفظ بحريتها وطبعها وعبقريتها وضميرها وبالتالي بحقوقها التي أولها المحافظة على استقلالها . ولكن جميع هذه الحقوق يجب أن تمحي أمام الضرورة التي تجبر البشر وهي تزيد في عددهم وتنمي شعوبهم ودولهم على الترابط والتخالط والتلاحم .

في نقطة الكثافة التي وصلت اليها شعوب أوربا مازال تجمعهم في جماهير كبيرة هو السائد حتى الآن . لأن أمنهم المشترك ومصالح تجارتهم وصناعتهم ونموهم الفكري والأخلاقي يجعل من هذه التجمعات ضرورة لازمـــة (الحرب والسلم ، الكتاب ٢ ، الفصل ٧) .

يجب أن تتلاشى الجنسيات شيئا فشيئاً بفضل الدستور الاقتصادي ولامركزية الدول وتصالب العروق وتقارب القارات (الحرب والسلم،خاتمة عامة).

اختلاط الطبقات كتصالب العروق شرط من شروط التقدم . والانسانية جميلة حقاً ، ليس لها منظر أو قوة إلا في مجموع ملكاتها وتفتحها . فعلينا اذن أن نعمل جاهدين في سبيل انسانية جماعية وتركيبية نربي أنفسنا عليها سواء أكنا أفراداً أم جمعيات أم أمماً (عدالة ، العمل) .

ليس في وطنيتي ما يذيبني أو يستغرقني ولن يذهب بي حبي لوطني حتى أضحي بحقوق الانسانية (تحالف ووحدة في ايطاليا) .

إني اضحي بفرنسا نفسها فيما اذا تطلبت الحضارة ذلك وحرية الفكر (رسالة الى شارل ادمون ٥ نيسان ١٨٥٧) .

اني رجل أضحي بوطني في سبيل العدالة لو أجبرت على الخيار بينهما (تحالف ووحدة في ايطاليا) .

حيث وجدت العدالة وجد الوطن . (رسالة الى ميشله،٢٣ آذار ١٨٥٦) .

بفضل العدالة يشعر كل منا بنفسه شخصاً وجماعة في آن واحد ، فرداً وأسرة ، مواطناً وشعباً ، رجلاً وبشرية . (عدالة الاشخاص)

الخاتمة

الحضارة في أزمة

ان العالم القديم المسيحي الملكي الاقطاعي الرأسمالي في دور انحـــلال ويرتكب المفاسد . ولا خروج من ذلك الا « بثورة عارمة في الأفكار والقلوب» ونحن كلانا نعمل لذلك ، نعمل « للثورة » وسيكون شرف لنـا أمام الأجيال القادمة ان هي حفظت ذكرانا . ولكنك هل تظن أنهـا تمت تلك الثورة . ان الثورة تدوم قرونا (رسالة الى ميشله ٢٣ ك٢ ١٨٦٠) .

الحضارة في أزمة فعلية حقاً لا نجد لها مثيلا في التاريخ الا الأزمـة التي انتهت بفوز النصرانية ، اهترأت جميع التقاليد وسقطت جميع الاعتقادات وفي مقابل ذلك لم يوضع المنهاج الجديد ، أريد بذلك أنه لم يـدخل بعد في ضمائر الجماهير . ينجم عن هذا ما أسميه بالانحلال (رسالة الى ماته ٢٩ ت١ ١٨٦٠) .

مصلحة الدولة تسير على غير هدى تكتنفها جميع مشاعر الخوف والحذر والنزاع القديم . وقد انعدم المبدأ ودفع اليأس بالعقول الى الحرب .

اضطربت العلاقات الدولية ...

لن يطول الزمن الذي سيقال فيه لقد فسدت فرنسا ...

هل لأنجلترا مبادىء ؟نعم مبدؤها تحطيمدول القارة الواحدة تلو الأخرى.

هل لروسيا مبادىء ؟ لو كان للروس مبادىء لأدركوا بأنه ما من خط

يصل بين لا أخلاقية الرقيق والاعتراف بحقوق الانسان والمواطن .. وحرّروهما دفعة واحدة عن طريق الثورة (عدالة فلسفة ، شعبية ١٨٥٨) .

الروسيا : لا يمكن تجنب هذه الثورة بعد الآن (عدالة ، طرح القضية).

وفي رأيي أن الثورة الاقتصادية التي اتخذت حركة ١٨٤٨ مبدأ لها ، قادرة وحدها على اقامة الثورة في الامبراطورية الروسية (الحرب والسلم ، الكتاب ٢ الفصل ٨) .

هل لألمانيا مبادىء ؟ نرجو ذلك .. ولكن الألمان يحلمون بالمركزية . وقد يعني ذلك في يوم من الأيام الغاء الجنسية (عدالة ، فلسفة ، شعبية) .

نحن نسير بخطى واسعة نحو انشاء خمس أوست امبراطوريات كبيرة . ومتى انشئت هذه الامبراطوريات توقف كل شيء عن الحركة ولا سيما وأنها ستتقابل إن عاجلاً أو آجلاً (رسالة الى كوفرنيه ، ٣ أيار ١٨٦٠) .

اذا تمت المركزية في المانيا فسيكون في اوربا الامبراطورية الفرنسية .. والامبراطورية الالمانية .. والامبراطورية الروسية .. ومعها تاجر الامبراطورية البريطانية .. واذا لم تتقاتل هذه الامبراطوريات ضمنت بعضها لبعض خضوع رعاياها واستغلال عبيدها (عدالة ، فلسفة ،شعبية) .

في اليوم الذي تعلن فيه الهند واستراليا وجزر الاقيانوسيا وافريقيا وجميع البلاد التي يستغلها الاوربيون حالياً ، استقلالها وتتصرف تصرف السيد بثرواتها الخاصة فترفع أسعار سلعها وتنافس بضائعنا ولا تسلمنا شيئاً الا مقابل مايعادله حقاً ؛ في ذلك اليوم ستجد الأمم نفسها تحاصر بعضها بعضاً . عندئذ اذا لم يتم التوازن في كل مكان بين الانتاج والاستهلاك واذا استمرت القدرات المولدة تطغو على القدرات الصناعية وما دامت الأسباب السياسية قائمة فسيندلع الصراع شاملاً دون شفقة . (الحرب والسلم ، الكتاب ٤ ، الفصل ٧) .

يعني هذا ياصديقي العزيز ، انني قليل التفاؤل ولاأنتظر الغد القريب لكي تنهض بلادنا ... لا ، لا فالانحطاط نصيبنا لفترة لاأستطيع تحديدها ، لن تقلّ عن جيل أوجيلين .

وأنا قد تجاوزت الخمسين ولن أرى الا سوءاً ...

سيوافق بعض الناس الشرفاء على أعمالي وربما نجحت بجمع بعض رجال الفكر وتشكيل صفوة في وسط هذا الاختلال الواسع ولا يذهب طموحي أبعد من ذلك . ولكن اذا ازفت ساعة النهضة العامة وعاد الشعور العام الى الوقائع التي تمت يبحث عن تفسير لها ، ربما وفي عندئذ كلامي حقه في ذلك الوقت . (رسالة الى ماتي ، ٢٩ ك ١ ١٨٦٠) .

الآلة القديمة تتفكك والعالم يتبدل شكله ويخيل اليّ انا نفسي بأني أدخل في نصف كرة آخر (رسالة الى رولان ، ٢٢ حزيران ١٨٦٠) .

قد أكون مخدوعاً وهل يمكنني أن أخدع نفسي ! ان هذه الأزمة قد لاتنتهي الا بانفجار . ان عصرنا هو تماماً عصر القياصرة : انحلال عام من جهة ، ونهضة خفية من جهة أخرى ، لقد استمرت نهضة العالم اليوناني – اللاتيني القديم سبعة قرون . ونهضتنا اذا بدأناها بلوثر أو اراسم لن يكفيها وقت أقل . سبق أن قمنا بعدة هجمات :

١) الفلسفة .. ٢) الثورة في ٨٩ . ٣) عصر الملكيات الدستورية. ونحن في دور الاتحاد والاشتراكية (رسالة الى فيليكس رولاس ٣٠ ك ٢ ١٨٦٣) .

ضرورة ثورة اقتصادية

لقد أورثتنا الثورة ، مع الاحتفاظ بحق التثبت من ذلك، السلطة والتبعية السياسية بدلاً عن الحرية والمساواة السياسية .. كان على الجمهورية أن تقيم المجتمع

فلم تفكر سوى بالحكم . وهكذا بينما تبدو المعضلة المطروحة في ٨٩ محلولة رسمياً لم يتغير بالواقع سوى ميتافيزيكية الحكم ، الشيء الذي كان نابليون يدعوه بالعقائدية . أما الحرية والمساواة والتقدم وجميع الخطب الناجمة عنها فنقرأها في النصوص الدستورية والقانونية . وليس منها أثر في قلب المؤسسات ...

لكثرة اهتمامنا بالسياسة ضاع منا الاقتصاد الاجتماعي . فالحزب الديمقراطي نفسه مثلاً ، وريث الثورة الأولى انتهى الى طلب اصلاح المجتمع عن طريق مبادرة الدولة واحداث مؤسسات بسحر السلطة ذي القوة المولدة ، وتقويم الاعوجاج بالاعوجاج نفسه ، إذا أردنا الاختصار .

وبسبب سيطرة هذا السحر على العقول دار المجتمع في دوامة من الخيبة يدفع رأس المال الى تجمع متزايد باستمرار وبدفع الدولة الى توسع متزايد الفعالية في امتيازاتها

لقد أصبحت الحاجة ماسة الى ثورة جديدة منظمة مصلحة لكي تسد الفراغ الذي أحدثته الأولى (الثورة في القرن التاسع عشر ، الدراسة الثانية) .

وتقوم هذه الثورة باستبدال النظام الحكومي بالنظام الاقتصادي أو الصناعي .

ولا نريد بالنظام الاقتصادي شكل الحكم الذي ينصرف فيه الناس لأعمال الزراعة والصناعة والذي يؤلف فيه المتعهد والمالك والعامل بدورهم طبقة مسيطرة كما كان النبلاء ورجال الدين في السابق ، بل نريد به دستوراً للمجتمع (المصدر ذاته ، الدراسة الخامسة) .

لقد تم التفوق المصالح على قضايا الدولة . فالذي يحكم العالم الحديث فعلاً ماهو الدين أو الايمان أو التقاليد ، ماهو الانجيل أو القرآن أو أرسطو أو فولتير ، وما هو دستور ١٨٥٢ أو ١٧٩٣ ، بل يحكم العالم « دفتر الأستاذ » على صفحته

الأولى « الى » وعلى صفحته الأخيرة «من». (الحرب والسلم، الكتاب ٥ ،الفصل ٣).

بين المساواة والحقوق السياسية ، والمساواة والحقوق الاقتصادية ، علاقة وثيقة اذا أنكرت أحد الاثنين اختفت معها الثانية مربعا (المقدرة السياسية ، الكتاب ٥ ، الفصل ١٤) .

في ظل الفوضى الاقتصادية وعدم التعاون الذي نعيش فيه بقي المجتمع وقد تسوت أموره بعض الشيء في الحقوق السياسية ، بقي في جميع نواحيه الأخرى إقطاعياً ...

وبفضل إقامة التصويت العام إرتقى الشعب ، في الناحية السياسية درجة وهبطت البورجوازية كما يبدو بالمقابل . ولكن ماخسرته البورجوازية في ناحية نستطيع أن نقول انها ربحته من ناحية اخرى لأن تطور الاقطاعية الصناعية والمالية التي تهيمن على السياسة يشكل هنا تعويضاً . وبالجملة فقد بقيت البلاد في ذات النقطة المستندة الى وحدة الحكم والفوضى الاقتصادية اللذان يتولد منهما إذلال العمل بالنسبة لرأس المال ونزاع الطبقات والتناقض في القوانين .

وما دامت الفوضى الاقتصادية التي تقيم توازناً مع المركزية الحكومية تعتبر عموداً من أعمدة المجتمع فلن تجد حلاً لهذا التناقض الذي ذكرته . (المقدرة السياسية ، الكتاب ٣ ، الفصل) .

ان إنقسام المجتمع الحديث الى طبقتين طبقة العمال المأجورين وطبقة الملاك الرأسماليين المتعهدين ، مادام إذن مشهودا ، فلا بدّ من نتيجة ، وليس لأحد أن يعجب لهذه النتيجة . النتيجة أن الناس تساءلوا عما إذا كان هذا الانقسام من عمل الصدفة او الحاجة وعما اذا كان من معطيات الثورة الحقة .

وهذا السؤال ، وهو ليس بجديد على الفلاسفة ، يجب أن ينبثق في صفوف العمال يوم تضعهم ثورة سياسية بفضل التصويت في مستوى واحد مع الصفوف

البورجوازية فيرون عندئذ التناقض بين سيادتهم السياسية ووضعهم الاجتماعي ...

وبهذا الأمر تتميز الديمقراطية الفرنسية في القرن التاسع عشر عن جميع الديمقراطيات السابقة ، فالاشتراكية كما دعوها لاتختلف عن ذلك .

لقد انتهى دور البورجوازية علمت ذلك أم جهلت ...

ان التفريق الحالي وهو واضح المعالم ، بين الطبقتين العاملة والبرجوازية حادثة بسيطة من حوادث الثورة ، ويجب أن تبتلع احداهما الأخرى يوم يقبض الشعب المؤلف من الأكثرية على السلطة ويعلن بحسب تطلعات الحق الجديد وصيغ العلم ، الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي. سيكون ذلك اليوم يوم الانصهار النهائي ..

ان قضية الفلاحين هي عينها قضية العمال في الصناعة . وخصومهم عين الخصوم .
(المقدرة السياسية ، الكتاب ١ ، الفصل ٢) .

ومادامت القضية مشتركة بين عمّال المدن وعمال الأرياف فهي مشتركة ايضاً بين الديمقراطية العمالية والطبقة الوسطى : نرجو أن تدرك كل منهما أن سلامتها في اتحادهما (ذات المصدر ، الكتاب ١ ، الفصل ١٦) .

ان الشعب الكاره للارستقراطية : الحذر من الطبقة الوسطى ، والمحتقر للجمهورية الحمراء والمعتدلة هو الذي صنع الامبراطورية .

انه كشعب قيصر ينتظر من سيده أن يلقي له بالبرجوازي كي يلتهمه . ولكن أتصمد الامبراطورية الى الازل ؟ أتنجح مدة طويلة في تذليل الصعوبات التي تكتنفها وفي خداع مصيرها وفي التهدئة من جوع الوحش ؟.

ان مجموع هـــذه الوسائل التي يسهل التنبؤ بها كانت بالضبط آخر فوز للبروليتاريا على ماسميناه بدولة الغرائز : انها انقلاب الاقطاعية الصناعية تدريجيـاً

الى امبراطورية صناعية وتحقيق البرنامج الشيوعي .. أما نحن الذين لا نرضى بحل من هذا النوع لأنه لا يضمن شيئاً ، فاننا نقتصر ، بعد أن فتحنا طريق الثورة الجديدة ، على اعطاء هذه الثورة صيغتها النهائية تبعاً للدلائل المميزة للعصر الحاضر

هل يمكن لملكية المشاريع وادارتها أن تصبح مشتركة بدلاً من أن تبقى كما كانت عادة فردية، اشتراكاً يجعلها تزود الطبقات العاملة بضمان تحررها النهائي من جهة ، والأمم المتمدنة من جهة أخرى، بثورة في العلاقة بين العمل ورأس المال وبالتالي بوضع العدالة موضع مصلحة الدولة في النظام السياسي بصورة نهائية ؟.

في الجواب الذي سيعطى على هذه الاسئلة يتعلق جميع مستقبل العمال ، فاذا كان الجواب ايجابياً تفتح عالم جديد أمام الانسانية (كتاب مضارب في البورصة الخاتمة).

التعدد والتحول الاجتماعي

ما من شخص على حد معرفتي ذكر بأن القضية ، سواء بالنسبة للسياسة او الاقتصاد ، قضية هادفة قبل أن تكون دستورية . وان الأمر يتعلق قبل كل شيء بالتوجيه لا بوضع القواعد ..

وما من نظرية اشتراكية وحكومية معروضة قد ادركت هذه النقطة الرئيسية من القضية ، بل تذهب الى أبعد من ذلك وينكر جميعها هذه النقطة نكراناً تاماً . وتسيطر على أصحابها روح الاستئثار والاستبداد والرجعية ،لايحيا المجتمع بين ايديهم بل هو على مائدة التشريح .

كان لا بد أن يصلوا وقد وصلوا فعلا ، بنشرهم فكرة ثابتة فوق مختلف أجزاء الجسم الاجتماعي ، الى اعادة بناء المجتمع على مخطط خيالي ، كما فعل ذلك الفلكي الذي قام باعادة نظام الكون احتراماً لحساباته (الثورة في القرن التاسع عشر ، الدراسة الثالثة) .

ان الحقيقة معقدة بطبيعتها والبساطة ليست من المثل الأعلى ولا تتوصل الى المحسوس (مبدأ التحالف جزء ١ فصل٣) .

ان نظامنا الاجتماعي معقد اكثر مما ظنه البعض . واذا كانت معطياته معروفة لدينا اليوم فهي بحاجة الى ترابط وتركيب تبعاً لقوانينها الخاصة .

وليحذر القارىء ان يرى في هذا النزاع وهذه الخلافات وهذه التوازنات لعبة من ألعاب فكري . أنا أعلم أن نظرية مبسطة كالشيوعية والاستبدادية في الدولة أسهل على الفهم بكثير من دراسة الاختلافات . ولكن الخطأ ليس بخطئي أنا المراقب البسيط والباحث عن السلاسل . اني أسمع من يقول من بعض المصلحين : علينا أن نحذف جميع هذه التعقيدات في السلطة والحرية والملكية والمنافسة والحصر والضرائب والميزان التجاري والخدمات العامة . وعلينا أن نخلق مخططاً اجتماعياً وحيد الشكل وعندئذ يسهل كل شيء ويحل كل شيء . وتفكيرهم هذا كتفكير الطبيب الذي يقول : ان الجسم بما فيه من عناصر مختلفة : عظام وعضل وأوتار وأعصاب وأحشاء ودم شرياني ووريدي وعصارة معدية وبانكرياسية وكيلوس وسوائل دمعية ومفصلية وغازات وموائع وجوامد ، لا يمكن التحكم فيه . ولنرجعه الى مادة وحيدة جامدة كالعظام مثلاً ، وهكذا تصبح الصحة والمعالجة لعبة أطفال . صحيح إنما المجتمع مثله مثل الجسم لا يمكن ان يعظّم .

هنا نكتشف فكرة ، نكتشف حياة أليفة مشتركة تتطور خارج القوانين الهندسية والميكانيكية وتأبى أن نوحدها مع حركة التبلور المربعة ذات الصورة الوحيدة المنزهة عن الخطأ التي يعجز المنطق العادي ، منطق الصورة ، الحتمي ، الموحد ، عن التعبير عنها والتي انما توضح توضيحاً رائعاً عن طريق فلسفة أرحب

تقبل في مذهبها تعدد المبادىء وصراع العناصر وتقابل الأضداد وتركيب جميع الأشياء المطلقة غير الموصوفة .

هذا برهان على أن « القدرية » لاتسيطر على المجتمع وأن الهندسة والمقادير الحسابية لاتهيمن على حركاته كالكيمياء وعلم المناجم ، وان هناك حياة ، وروحا وحرية لاتخضع للمقاييس الدقيقة الثابتة التي تتحكم بالمادة .

المادية ، فيما يتعلق بالمجتمع مستحيلة . (نظرية الملكية ، الفصل ٩) .

بصرف النظر عن التطورات العضوية المشاهدة التي تنشأ جميعها عن ضرورات الطبيعة وضرورات بنيتنا الفكرية والاجتماعية هناك مجال للاعتقاد بأنه يوجد في الطبيعة حركة أعمق تضم جميع الحركات الأخرى وتعدلها : تلك الحركة هي حركة الحرية والعدالة . (عدالة ، تقدم وانحطاط) .

وكما أن الفرد يتصرف بحياته وصحته تصرف السيد ، وكما تستطيع الأجيال بنظام مزيف أن تنصرف الى الفساد والضلال ، وكما أن هنالك أجناساً تنحط اما لأنها قهرت أمام العوائق التي اعترضت تطورها العفوي أو أنها ضلت في نموها لاساءة استعمال حرية الاختيار عندها . كذلك اني أرى بالنسبة للجنس البشري بأجمعه امكانية ضلال نهائي غير قابل للعلاج (رسالة الى لانغلوا ١٨ أيار ١٨٥٠) .

ان هذا التقدم الذي هو قانون لي لايقوم على تطور حتمي للانسانية بل على تحرر لاحد له من كل حتمية (عدالة ، مؤيد اخلاق) .

اشتراكية أم شيوعية :

أشيوعية ؟

أظن بأننا لانفترق عن الشيوعية الصافية ، السياسية والاقتصادية ، إلا بمقدار سماكة الدستور أعني سماكة طبق من الورق (مقدرة سياسية ، الكتابة ٣ ، الفصل ٤) .

انني من حزب العمل ضد حزب الرأسمال ولقد قضيت كل حيـــاتي في العمل .

تستطيـع الديمقراطية الحكومية الجماعية أن تقوم في العالم ، اذا سمح لها العالم ، بآخر تمثيل للسلطة : وسأساعد في اخراجها من الفوضى التي ستقع فيها وسأعمل في اصلاح خرابها ولن أقاوم الشيوعية .

ان مبدأ الثورة مانزال نعرفه ، انه الحرية . الحرية ! يعني أولاً : تحرر سياسي بتنظيم الانتخابات العامة وباقامة مركزية للوظائف الاجتماعية ، وباعادة النظر المستمرة الدائمة بالدستور . ثانياً : التحرر الصناعي بالضمان المتبادل للاعتماد والتصريف (اعترافات ثائر ، الفصل ٢١) .

هل ستقبل الأمه أو هل ستتحمل خلافا لطبيعتها وميولها الوضع الشاذالذي يهيئوه لها قصر بصر بعض رؤسائها ؟ هل سترضى ،خوفاً من الشيوعية ، بالعودةالى حالة الاقطاع القديمة ؟

يجب على الشعب الفرنسي أن يتلذذ بتجربة للشيوعية الديكتاتورية فلن يبلغ مرحلة التركيب إلا بالضد ... وسنعود لشن الغارة بافكارنا الاشتراكية ، متى سكر الشعب بالشيوعية والأخوية (رسالة الى شارل ادمون ، ٢٥ شباط ١٨٥٠).

أيها الشيوعيون ، يا أصحاب المساواة ، وأنتم جميعاً أيها المواطنون ذوو القلوب الذكية الى متى سيغشكم هؤلاء المنافقون السياسيون ، الجواسيس الخارجون من عصبة هيرون وفوشه مقلدي بروتوس وروبسبير ؟ (انذار الى الملاك) .

ان عبادة عظماء الرجال هي من بقايا الوثنية ... وعلى الأمم أن تتخلص من عبادة الأفراد وأن لاتتنازل عن سلطانها الى درجة الجنون مع بقائها متصفة بالعدل والتسامح (نابليون الأول) .

لاتثبت استبدادية الدولة إلا بخلق طاغية مستبد (عدالة ، التربية) . ان نيرون ، وهذا شيء مريع لايجب أن ينساه الديمقراطيون ، نيرون معبود الجماهير. (عدالة ، المؤيد الأخلاقي) .

أيها الشيوعيون ان دوركم عظيم ورفيع ، انكم تمثلون أقدم عنصر للتركيب الاجتماعي . لذلك فما من مشرّع أو فيلسوف أو اشتراكي على شيء من العبقرية إلا وكان من أتباعكم . موسى وفيثاغور ومينوس وليكورج ، وأفلاطون وجمهرة غيرهم مروا بالشيوعية .

ان الشيوعية كعنصر متمم في المركب الذي تجري تهيئته وبدىء صنعه يجب أن يكون لها ممثلوها ووسائلها وذلك هو أيها الشيوعيون سبب عودتكم الى الظهور .

أيها العمال ، أيها الكادحون ، يا رجال الشعب مهما كنتم ، ان البدء بالاصلاح من واجبكم ، أنتم الذين ستقومون بهذا التركيب أو التآلف الاجتماعي الذي سيكون من جلائل أعمال الخليقة وأنتم وحدكم القادرون على القيام به (انذار للملاك) .

يمكن القول اليوم بأن الشعب في حالة تأمل يعيد النظر في معتقداته . فقد كانت مشاهداته عديدة ومحاولاته كثيرة والتعساء أمثالنا استنفذوا ما في جعبة باندور من آلام : ونحن في بداية عمل مقارنة وتركيب فسيح الجنبات . سمّت له جميع المذاهب القديمة التي عادت فترة الى الحياة ممثلين عنها : الموحدين والثنويين والكونيين والماديين والصوفيين والشيوعيين والملاك والارستقراط والجمهوريين . لقد تواعد ممثلو هذه الدرامة الشاسعة في عصرنا من أجل الخاتمة (انذار للملاك) .

أو اشتراكية ؟

أقبلوا أصدقاء لـكم ومن دينكم واشتراكيين أمثالـكم كل من تقدم اليـكم بهذا الاسم دون اخضاعهم لأي امتحان ... أعطوهم ورقة العقيدة الأصلية ولا تهتموا كما أفعل إلا بتحديد المسائل الخمس أو الست الكبرى التي تتألف منها دعائم الحزب وبطرحها طرحاً جيداً . (رسالة الى لانغلوا ١٤ ك ٢ ١٨٦٢) .

ليست الاشتراكية ، وشأنها في ذلك شأن جميع الفكر الكبرى التي تضم كامل النظام الاجتماعي ويمكن اعتبارها من وجهات نظر متعددة ، ليست الاشتراكية فقط القضاء على البؤس وتقويض الرأسمالية ونظام الأجور وتحويل الملكية وإزالة مركزية الدولة وتنظيم الانتخابات العامة وسيادة الـكادحين الفعلية المباشرة وتوازن القوى الاقتصادية وابدال النظام التعاقدي بالنظام الشرعي ، الى آخر ما هنالك، بل هي أيضاً بكل مافي الألفاظ من معنى بناء الثروات المتوسطة . (اعترافات ثائر ، الحاشية) .

إني اؤكد التقدمية وصورة هذه التقدمية هي حقيقة الانسان الجماعي ونتيجة هذه الحقيقة علم الاقتصاد ! تلك هي اشتراكيتي (فلسفة التقدم (الفصل ٧) .

اليوم بالذات أعلن اشتراكيتي على رؤوس الاشهاد وأؤمن اكثر من كل وقت مضى بانتصارها .

انما يحدث في المناقشات الاقتصادية أن تدعى « بالاشتراكية » النظرية الميالة لتضحية الحقوق الفردية في سبيل الحقوق الاجتماعية كما أنهم بالمقابل يدعون « بالفردية » النظرية الميالة لتضحية المجتمع في سبيل الفرد . ففي هذه الحال انكر « الاشتراكية » كما أنكر « الفردية » . (رسالة الى فيليبومة ٢ ك ٢ ١٨٥٦) .

لقد بدأت الاشتراكية تمد نشاطها وتزرع أعلامها على أوروبا بأجمعها . والمسألة الاجتماعية تطرح في باريز ولندن وروما وميلانو وجنيف وبرلين وفينا

ومونيخ وبرسلو وكراكوفيا ، من قاديشا الى موسكو . على ضفاف السين والرين والدانوب . (منهاج ثوري) .

وبالنسبة لي تبقى الاشتراكية اللفظ الصحيح والتعبير الكامل عن الجمهورية (مزيج ٢) .

النظام النقابي والديمقراطية الصناعية

الثورة في المستويات العليا تأتي لابد عن طريق نزوة أمير أو تحكم وزير أو تخبط مجلس أو عنف ندوة ، انها ثورة الدكتاتورية والحكم المطلق . هكذا يحسبها البيض والزرق والحمر يتفقون جميعهم على هذه النقطة .

أما الثورة التي تأتي عن طريق الجماهير فتأتي عن طريق اتفاق المواطنين ، وتجربة الكادحين وتقدم العلوم وانتشارها ، الثورة عن طريق الحرية ، الثورة في المستويات الدنيا ، الديمقراطية الحقيقية ...

لقد انغمست الاشتراكية في الوهم اليعقوبي ... فعوضاً عن أن تعلّم الشعب كيف ينظم نفسه ويستلهم خبرته وعقله ، طلبوا منه تسليمهم السلطة (محاضرة ثائر ، الفصل ٣) .

سيقول أنصار القائلين بالمبادهة الحكومية : انك تعترف على الأقل بأن السلطة معين قوي للقيام بالثورة التي بشر بها تطور الاختلافات ، لماذا تعترض اذن على اصلاح يضع السلطة بأيدي الشعب ويسهّل تنفيذ آرائه أفضل تسهيل؟..

لو كنت واقفاً على علم الاجتماع لعرفت بأن معضلة الشراكة لا تقوم فقط على تنظيم غير المنتجين : فقد بقي والحمد لله شيء قليل ينبغي عمله في هذه الناحية بل يقتضي أيضاً تنظيم المنتجين ويقتضي هذا التنظيم اخضاع رأس المال ورد السلطة الى التبعية ... فلكي نحارب السلطة ونذلها ولكي نضعها في المكان المناسب لها في المجتمع لا نرى أية فائدة في تبديل أصحاب السلطة ... ويستلزم الأمر ايجاد

مركب زراعي صناعي يكون وسيلة تنقلب معها السلطة من سيدة للمجتمع اليوم الى عبد له . وهذا بالضبط مالا ترضونه . وبما أنكم لاتستطيعون تصور المجتمع بدون تسلسل في الطبقات نصبتم أنفسكم وأنتم لاتفكرون وقد عبدتم السلطة فلا تفكرون الا بترسيخها وكم فاه الحرية ...

فالمسألة اذن بالنسبة للطبقات الكادحة لا تنحصر في الفتح بل في الظفر معا على السلطة وعلى الحصر وهذا يعني أن ينبجس من أحشاء الشعب ومن اعماق العمل سلطة أعظم وحادثة أقوى تلف الدولة ورأس المال وتخضعهما . كل اقتراح بالاصلاح لا يرضي هذا الشرط ما هو الا وباء فوق وباء وعصا بالمرصاد ، كما كان يقول أحد الأنبياء ، تهدد البروليتاريا (العقد الاقتصادي ، الفصل ٧) .

هل باستطاعتك منع الجمعيات العمالية ؟ ... الطبقات الكادحة تعمل في كل مكان على تنظيم نفسها .. وبينما أنتم تتناقشون تتم الثورة الاجتماعية (الحق بالعمل وبالملكية) والعمال أنفسهم يطالبون « بالنقابات التنفيذية »(المقدرة السياسية).

منذ خمسة عشر عامـــا لا اكثر كان الناس يراقبون الحركة الاقتصادية بانتباه. يشيرون ، والسلام قائم ، الى تنافر العناصر الاجتماعية ويدلون على تناقضها واختلافاتها التي لا تحصى . كان ذلك وقت الفوضى الصناعية . وكانوا يقولون ان حالة مثل هذه حرجة للغاية ولا يمكن السكوت عليها . وستؤدي حتما بفضل مبادئها وتحت تأثير الرأسمال المسيطر الى تشكيل نقابي الى « اقطاعية صناعية » والاقطاعية الصناعية موجودة اذن وقد تجمعت فيها جميع نقائص الفوضى والتبعية .

يجب أن يخلف الاقطاعية الصناعية بحسب قانون التناقضات التاريخية « ديمقراطية صناعية » .

ولكن من يكون عامل هذه الثورة ؟ .

التاريخ أيضا يكشف لنا عن ذلك بين الاقطاعية القديمة والثورة كان النظام الاستبدادي بمثابة نظام انتقالي. بين الاقطاعية الجديدة والتصفية النهائية سيكون لنا اذن مركزية اقتصادية أي بالكلمة الفاصلة امبراطورية صناعية ..

والحق أن الفوضى والاقطاعية ، والتاريخ يشهد بذلك ، عبارة عن نقص في التوازن ، عن نزاع ، عن حرب اجتماعية تلك الامور التي لا يمكن في حالة الافكار الحاضرة أن نتصور لها دواء الا عن طريق مركزية أقوى وحد سلسلي ثالث نسميه دون أية نية سيئة « امبراطورية صناعية » .

كل شيء يدفعنا نحو ذلك : التقاليد الملكية وتشابه التاريخ والغريزة الشعبية وأوهام الديمقراطية .

نحصل هنا على الأقل على الاتفاق والوحدة العزيزة على اليعقوبيين ، والصمت والسلام . ولكن هل نحصل على الحرية ، هل نحصل على المساواة ؟ هل نحصل على الحق ؟ ...

لندع جانبا أتباع سان سيمون مقلدي الاقطاعية الجديدة والداعين الى امبراطورية مستحيلة . ولندع معهم أتباع البابا والانكلوساكسون والسلافيين وجميعهم اقطاعيون متحجرون ، ولنستمر معهم وضدهم جميعا بالثورة التي بدأت في ٨٩ عاملين على اقامة التوازن الاقتصادي والاجتماعي أي . . . « الجمهورية الصناعية » .

لا يخافن أحد من الكلمة ، على غيري أن يجد تعبيرا آخر للحد الرابع في هذه السلسلة الاقتصادية التي يبهر تطورها جميع الأنظار : فوضى صناعية ، اقطاعية صناعية ، امبراطورية صناعية ، جمهورية صناعية .

هذه الحدود الأربعة ؛ يشارف أولها على الانتهاء ، ونجد الثاني في أوجه ، والثالث يتفتح ، وما يزال الرابع في حالة جنين (كتاب متأمل ، المدخل).

نحن نؤمن بتحويل جذري في طريق الحرية ومساواة الناس وتحالف الشعوب . والشيء الذي يقع في أساس كل مشروع صناعي وكل مضاربة تجارية أو مالية هو تقسيم العمل ، والزمرة العمالية ، والتضامن في الانتاج والاستهلاك وكل ما يدل على عمل ووظيفة جماعية ، على الجماعة أن تصل الى الشعور بوجودها وعوضا عن المساهمة في استغلال الفرد لن تقبل أن تنتج إلا لنفسها ...

علينا أن لا ننخدع ، ان المنظمة الصناعية التي قوضت عام ٨٩ لم تندثر الا لتخلي المكان الى منظمة غيرهـــا تفوقها عمقا وسعة ، تخلق من الامتيازات وتصطبغ بالحرية والمساواة الشعبية . ليس بيان ذلك من قبيل البلاغـة الفارغة ، بل بسبب الحاجة الاقتصادية والاجتماعية . يقترب الوقت الذي لن نستطيع أن نسير فيه إلا ضمن هذه الشروط الجديدة . في غابر الزمان كان كل شيء : الدولة ورأس المال والملكية والعلم وحتى العمل كلها كانت قبلية . أما الآن فكل شيء يتجه كي يصبح شعبيا ... فهل بالامكان أن نصدق بأن هذه الحركة الاجتماعية التي لم تكن نتيجة النظريات الخيالية بل الضرورات الاقتصادية والـــتي تجتاح جميـع فروع الانتاج ،هل نصدق أنها تبقى مغلقة الى الأبد في وجه العامل ؟ ...

هل في وسعنا أن نعتقد بأن الشركة التجارية ، وهي تتعمم بهـذه القوة الخارقة ، تنفذ غاية سماوية هدفها احياء نظام الطبقات الشعبية والبروليتارية ؟...

بعد نصف قرن يصبح الرأس المال الوطني جميعه مستنفرا ، ويسجل كل مبلغ موظف لمصلحة الانتاج ، تحت اسم تجاري اجتماعي ، ويكون ميدان الملكية الفردية قد اقتصر على الاشياء الاستهلاكية ...

من أي وجهة نظرنا الى الأشياء ، من وجهتهـا السياسية أو من الناحية الاقتصادية ، من الوجهة الميكانيكية أو من الوجهة التمويلية ، يبدو جليا يوما

بعد يوم أننا نسير عبر شبه عودة الى الاقطاع ،الى ديمقراطية صناعية (كتاب متأمل ، خاتمة نهائية) .

وليس من واجب المفهوم الاشتراكي الأعلى ان يهتم برأس المال ، وهو أمر من امور الحسابات الخاصة بل يجب ان يركز فقط على توازن الانتاج وشروط التبادل وتخفيض اسعار الكلفة باستمرار الذي هو ينبوع تقدم الثورة الوحيد .. وان يحدد العلاقات بين الصناعة والصناعة والعامل والعامل والولاية والولاية والشعب (العقد الاقتصادي ، الفصل ٦) .

ونحن ندرك من بادىء الامر ان المعضلة لن تجد حلا لها على يد جماعة هائجة لا تخضع الا لغرائزها بل تقتضي هنا للبدء حالا بالعمل جماهير كادحة ... رجال يخرجون من قلب هذه الجماهير . فيستلزم الأمر اذن ، والصعوبة كلها هنا، ان نشكل جمعا عماليا يمتاز بشيء من الخلق والذكاء قادر على فهم قوانين الاقتصاد الاجتماعي مصمم على تطبيقها دون ان يخلط فيها شيء من نزوات العصر وأوهامه يستلزم الأمر ، بكلمة مختصرة ، بشأن القضية التي طرحناها آنفا ، ان ننشيء رأس مال من البشر لا كتلة من رؤوس الاموال (كتاب متأمل ، الخاتمة العامة) .

نؤكد امكان تربية الشعب (دفاتر ٨ ك١ ، ١٨٥٢) .

يجب ان نفهم الديمقراطية بمعنى الديموليدية أي تربية الشعب (رسالة الى شارل ادمون ، ٢١ ك٢ ١٨٥٢) .

ان التعليم الذي تطالب به الديمقراطية الجديدة هو التعليم الذي يحتفظ بالاشتراك مع المؤسسات الاشتراكية ومع اتحاد العمال بمستوى معين بين النقابات والدساتير والثروات (المقدرة السياسية ، الكتاب ٣ ، الفصل ٨ .)

ان مبدأ الشراكة ومبـــدأ الاشتراكية الاعم الاقوى الذي تكرس الديمقراطية العمالية بفضله منذ اليوم التضامن بين جماعاتها ، يشرفان على اعادة

التنظيم السياسي والاقتصادي في المجتمع ... وهنا في قدرة هذين المبدأين المجتمعة يكمن نظام التضامن الاخلاقي والمادي الذي تتوق اليه الحضارة (المقدرة السياسية الكتاب الثالث ، الفصل ٩) .

ان الشراكة في نفسها ، بعيدا عن كل نظرة اقتصادية خارجية وعن كل مصلحة مسيطرة ، هي عمل من أعمال الدين الصافية مجرد عن القيمة الموضوعية ، انها قصة من قصص الخيال .

ويقوم دورها بالدرجة الاولى على ادارة آلات العمل الكبرى (الثورة في القرن التاسع عشر ، الدراسة الثالثة) .

ان الشراكة التي ما تزال الديمقراطية العمالية تنادي بها نهاية لكل عبودية وشكلا أسمى للحضارة. من الذي لا يرى انها ، ولا يمكن أن تكون شيئاً آخر ، سوى « الاشتراكية » . ان الاشتراكية حقاً تلك التي حاولنا أن نرسم حدودها أليست العقد الاجتماعي الممتاز سياسياً واقتصادياً معاً الذي يعدل بين الطرفين ويبادل بينهما والذي يضم في حدوده البسيطة في آن واحد ، الفرد والاسرة ، النقابة والمدينة ، البيع والشراء ، والاعتماد ، والتأمين والعمل ، والتعليم والملكية وكل مهنة وكل مضاربة وكل خدمة وكل ضمانة ..

ومن الوجهة الشخصية تبقى الشراكة الاشتراكية اذن بطبيعتها عديمة الحدود خلافاً لجميع الشركات الاخرى ، وكذلك الحال بالنسبة لغرضها ..

الشراكة التضامنية تفتح صدرها باعتبارها تضامنية الى جميع الناس وتميل الى الشمول . ولا تعتقد مباشرة بغاية الربح بل لغاية الضمانة ..

الشراكة الشيوعية بصفتها آلة ثورية وشكلاً للحكم تميل ايضاً الى الشمول والدوام ولكنها لا تترك شيئاً خاصاً للشركاء (المقدرة السياسية، الكتاب ٢ ، الفصل ١٤) .

لنؤكد مرة أخيرة على ضرورة عودة الشعب الى الميادين التي خلقها بعمله (كتاب متأمل نظرة اخيرة) .

يجب قلب المصارف وصناديق التأمين الى الديمقراطية وتعيين حد أدنى للأجور ، والقضاء على الجمارك والممنوعات والتعريفات : هذه الافكار الآن تحت الدراسة .. لكي يعيش الشعب ويدوم المجتمع يجب ان تتمركز التجارة والزراعة والصناعة وأن يتناسب الانتاج مع الحاجات وفي الوقت نفسه يجب الغاء الوظائف الشاذة والمخربة او المزدوجة بصورة تدريجية . يجب تنظيم الورشة وحفظ النظام في السوق وقلب الملكية الى ملكية جمهورية كما كان يقول كامبون (خلق الغرب ، الفصل ٢) .

تصفية الشركات القائمة وابدال التمويلات الرأسمالية بتضامن الخدمات واتحاد الكادحين .. يكفي للقيام بهذا التحويل عدد صغير من التعديلات تجري على انظمة الشركات الحالية ... اما بشأن انتقال الملكية بدون الصراع الذي يجعل البرجوازية تحت رحمة الشعب ، فلا يحتاج الأمر سوى الى عملية استهلاك بسيطة .

يجب ان يستهلك العمل جميع الرأسمالات (كتاب متأمل ،نظرة اخيرة).

استنفاذ نتائج نظام الملكية مع تنمية حقوق الجميع هو في رأيي الشكل المقبول الوحيد القادر على النهوض بنا بدون انزعاج الى شكل اجتماعي تركيبي ، وهكذا يقتصر الأمر على التعجيل بالحركة وعلى احياء المجتمع خلال فترة من الوقت وعلى قسره على القيام بعمل عدة قرون في جيل واحد ... (تحذير الى الملاك) .

لكي نبدل الملكية نحتاج فقط الى تخفيض نسبة الفائدة وتوسيع الاملاك العامة والمراقبة الادارية وتمركز الزراعة والتجارة والصناعة مع التدابير المتممة في حفظ النظام والترتيب .

ولكي نصلح من نظامنا السياسي نطلب الآن فقط : التقسيم ، التخصص وارتباط الوظائف والسلطات ومسؤوليتها وفقاً لقواعد الاقتصاد . (خلق الغرب ، الفصل ٦) .

الغاية فقط من تخفيض اجرة رؤوس الأموال والمساكن وسهولة الخصم وتفاهته والقضاء على الفضولية واستئصال السمسرة وحفظ النظام في المخازن والاسواق وتخفيض اسعار النقل وتوازن القيم والتعليم العالي للطبقات العمالية وسيطرة العمل نهائياً على رأس المال المعدل في تقدير الموهبة والوظيفة قلت الغاية من هذا كله اعادة ماسلبته بدون حق الضريبة الرأسمالية للعمل والفضيلة (المقدرة السياسية ، الكتاب ٢ ، الفصل ١٢) .

ولكن قد يبدو ، في وضع الامم الاقتصادي حالياً ، ان نزع الملكية عن الشعب بأكمله هو الوسيلة الوحيدة . فاذا اندلعت نار الحرب مرة اخرى بين البرجوازية والبروليتاريا واصبحت السيادة لهذه الاخيرة فلماذا لاتستفيد البروليتاريا من فوزها هذا ؟

حرب من اجل الاستغلال والملكية ، حرب اجتماعية ... ان منطق القوة لم يقل بعد كلمته الاخيرة وهو وحده يستطيع انهاء المعركة القائمة اما عن طريق القتال او عن طريق دستوربالتراضي (الحرب والسلم ، كتاب ٢ فصل ١١) .

الاتحاد والتسابق السلمي

جميع افكاري الاقتصادية التي اقلبها منذ ٢٥ عاماً يمكن تلخيصها في هذه الكلمات الثلاث : اتحاد زراعي - صناعي .

وجميع نظراتي السياسية تتلخص في صيغة متشابهة : اتحاد سياسي او لامركزية .

وبما أنني لست من الذين يصنعون من أفكارهم اداة حزبية أو وسيلة للطموح الشخصي فان آمالي بأجمعها للحاضر والمستقبل يعبر عنها هذا الحد الثالث التابع للحدين الأولين : اتحاد تقدمي (مبدأالاتحاد الجزء٢، الفصل ٣) .

اني اتحدى أيا كان أن يدلي باعتراف أوضح من هذا أو ذا أهمية اكبر وفي الوقت نفسه على نصيب أوفى من الاعتدال . واني اخطو خطوة أخرى فأتحدى كل محب للحرية والحق بأن ينكر اعترافي هذا.

العهد المسمى بالدستوري سيختفي أمام العهد الاتحادي والاجتماعي . (مبدأ الاتحاد، الجزء الاول ، الفصل ٩).

ان المبدأ الذي سيقيض له بنظري تنظيم السياسة الحديثة ماهو الا مبدأ الاتحاد التابع لمبدأ فصل السلطات الذي هو بدوره الأساس الذي تعترف به شمولاً كل حكومة حرة منظمة وبالأحرى كل مؤسسة جمهورية ويقابل هذا المبدأ مبدأ تجمع الشعوب والمركزية الادارية . وهكذا تسير الحقوق العامة والحقوق الدولية سيراً متفقاً ذلك هو قانون الأولى كذلك يكون قانون الأخرى . تجمع ومركزية أو اتحاد الشعوب وفصل السلطات (اتحاد ووحدة في ايطاليا) .

نحن نقوم بخدمة قضية واحدة ونعمل كل منا من جهته وعلى طريقته في عمل واحد .

اني اوجه النداء في برنامجي الى جميع الناس ذوي النوايا الحسنة . يجب ان يستيقظ الصدى الثوري في جميع انحاء اوربا .

وقد يكون في ذلك بداية اتحاد بين فرنسا وروسيا وهما البلدان اللذان خلقا ، مهما وقع ، ليتفاهما .

بينما يرتكب ملوكنا الورطات والمذابح لنبدأ نحن بفكرتنا ، فكرة الاتحاد الاوربي (رسالة الى هرزن ١٥ آذار ١٨٦٠) .

مهما كانت السلطة المناطة بها مصائر فرنسا فليس امامها من سياسة اخرى تتبعها أو طريق أخرى للخلاص سوى أن تدق باب الاتحادات الاوروبية وتجعل منه حليفاً لها ولتكن على رأسه ونموذجاً له . (المبدأ الاتحادي ، خاتمة) .

سيفتح القرن العشرون عهد الاتحادات فتبدأ فيه البشرية فردوساً يدوم ألف عام (مبدأ الاتحاد ، الجزء الاول ، الفصل ١١) .

ولو لم يكن الامر كذلك لعاد العالم الى الفوضى ولجاء اليوم الذي لم نجد فيه بفضل الحرب سوى فراغ وذرات كما كان الأمر عليه فجر الخليقة . (المصدر نفسه ، الكتاب ٥ ، الفصل ٦) .

لم يعد للبشرية رغبة في الحرب . (الحرب والسلم ، خاتمة عامة) .

ان حكمة الافراد والمدارس والكنائس ومجالس الدولة تبقى هنا عاجزة .

لقد انقضى زمن المناورات السياسية والاشتراكية . فالحرب وكذلك الدين وكذلك العدالة وكذلك العمل والشعر والفن كانت مظهراً من مظاهر الضمير العام . والسلم أيضاً لايمكن إلا أن يكون مظهراً من مظاهر الضمير العام .

لا صلاحية لحكم الحرب في مادة الاقتصاد فلم يبق سوى طريق واحد نسلكه : تنظيم النزاع البشري حسب معطيات أخرى . بهذا المعنى فقط يكون السلام « السلام التزاحمي » الذي تتوالد فيه القوى وهي تتقاتل ، ويصبح السلام خاتمة منطقية لتطور الحروب عند بني الانسان ، (الحرب والسلم ، الكتاب ٥ ، الفصل ١) .

هدف النزاع انتاج نظام اسمى وتكامل لايتناهى ، وضمن هذا الهدف يقدم العمل المنازعة ميداناً أرحب وأخصب من الحرب (ذات المصدر ، الكتاب ٥ ، الفصل ٥) .

لقد برهن الانسان على شجاعته عن طريق العمل أكثر مما برهن عليها عن طريق الحرب وتسير العدالة بالعمل اكثر مما تسير بالتقوى ، واذا ما توصل النوع البشري يوما الى السعادة فيكون ذلك عن طريق العمل (عدالة ، العمل)

اذا اردنا ضمان السلام جعلنا القوى الاجتماعية في صراع دائم (عدالة ، الافكار) .

ينتج عن ذلك بأن النزاع الذي نقبله كقانون للبشرية والطبيعة لا يقوم جوهريا بالنسبة للانسان على ملاكمة وجها لوجه أو صراع بدنا لبدن . يمكن ان يكون صراع صناعة وتقدم .

وفي هذه المعارك الجديدة لاتقل حاجتنا عن إثبات تصميمنا وإخلاصنا عن تلك (الحرب والسلم ، الكتاب ٥ ، الفصل ٥) .

البشرية الكادحة قادرة وحدها على القضاء على الحرب بخلقها التوازن الاقتصادي . ويفترض هذا ثورة جذرية في الأفكار وفي القلوب (الحرب والسلم ، خاتمة) .

انشاء ديموقراطية وتعليم العمال .(١)

تهدف كل تربية الى خلق الانسان والمواطن على صورة المجتمع المصغرة عن طريق تنمية نظامية لملكات الطفل البدنية والفكرية والخلقية ، وبعبارة أخرى التربية هي ـ باعثة ـ الأخلاق في الكائن الانساني .. ان التربية أهم وظيفة في

---

(١) ان فلسفة بردون في تربية الكادحين ، التي تمس أهم قضايا الساعة في التربية والتكوين المهني جديرة وحدها بتوسع كبير لم نستطع ان نجد له مكاناً في هذه المختارات .

المجتمع . . لايحتاج الكبار إلا الى الحكمة يتلقفونها، أما الصغار فيحتاجون لممارسة الواجب نفسه ولتمرين الضمير والبدن والفكر معاً (عدالة ، التربية) .

ان مصير المجتمع وكلمة السر الانساني تكمن في هذه الكلمة : «تربية، تقدم» (العقد الاقتصادي ، الفصل ٨).

يجب دائماً أن يكون تعليم الانسان مرتباً ومرسوماً كي يدوم مدى الحياة (المقدرة السياسية).

اني أتفق دون تحفظ مع جميع الشرفاء من كل الأحزاب الذين يفسرون الديمقراطية بأنها تربية الشعب (دفاتر) .

لن تثمر أية ثورة ان لم يتوجها تعليم عام جديد . (خلق الغرب) .

يجب لكي نرفع من شأن العامل ان نبدأ بالرفع من قيمته : مامن خلاص بعيداً عن ذلك ، ليحفظ ذلك الكادحون . (عدالة ، العمل).

ان الذي نطلبه ... نطلب تربية متحررة جدياً ترتفع الى مستوى الاقتراع العام وتساهم مع مؤسسات الاشتراك والضمان ومع اتحاد العمال وتحالف الأقضية والمحافظات ، في الحفاظ على سوية معينة بين النقابات والطبقات والثروات . اننا نريد كادحين متمدنين أحراراً .(مقدرة سياسية ، الكتاب ٣ ، الفصل ٨) .

هناك حاجة إذن للأخذ بتربية الشعب وتنظيم الكادحين ، نعم ، مايزال هناك تفاوت في القدرات كما لايزال هناك تفاوت في الثروات ولكنها إنحرافات طارئة في الاقتصاد الاجتماعي وليست بقوانين طبيعية ، فكما تجري تسوية الطبقات بتحسين حال الكادحين المستمر ، كذلك يأتي توازن الافهام عن طريق تعليم الجماهير المستمر (الرسالة الثالثة) .

ان نظام التربية يتطلب إعادة النظر ، ففصل التعليم عن التمرين، كما نفعل

اليوم معناه بصورة أخرى إعادة فصل السلطات وتمييز الطبقات وهما أكثر الأدوات فعالية في يد الطغيان الحكومي وتبعية الكادحين .

إذا لم تكن مدارسنا مؤسسات للزينة او أهدافاً للوظائف الوهمية فانها مقر للارستقراطية ... أما في الديمقراطية فلكل واحد الحق ان يكون ضمن امكانه الالتحاق بأعلى درجات التعليم وأدناها (فكرة الثورة العامة) . اذا كان في فرنسا سبعة ملايين ونصف من الناس ذكوراً وأناثاً يقتضي ان نعلمهم تعليماً أدبياً وعلمياً وخلقياً ومهنياً ، فلا يمكن بلوغ هذه الغاية إلا بمزج نظام التدرب مع النظام المدرسي (ملكيات اتحادية . الفصل ١١ ، ١٨٦٣) .

يبدو العمل بصفته جامعاً للحيقة والفكرة وكأنه صيغة عامة للتعليم : أسخف نظام من نظم التعليم هو الذي يفصل العقل عن العمل ويقسم الانسان الى جزءين مستحيلين : مفكر مجرد ، وعامل آلي . لو كان التعليم قبل كل شيء تجريبياً عملياً لايخصص الكلام إلا لشرح العمل وتلخيصه وإنسجامه ، ولو سمحنا للمرء ان يتعلم بعينه ويديه عندما لايستطيع التعلم بالعينين والذاكرة لرأينا عما قريب أصحاب المقدرة في إزدياد وتكاثر (العقد الاقتصادي، الفصل ٦) .

اما انتظار الساعة المناسبة بصبر ، وإطالة النظر الى الطبيعة ، وإدراك الفكرة عند تفتحها ، فهي أمور لاتمارسها مدارسنا ، والطريقة مرسومة في دماغ الوزير أو الأجير ... كيف لانرى ان الفعالية لدى كل انسان تخضع لميل خاص . وان هذا الميل الخاص بالضرورة هو مبدأ المقدرة المستقبلة وان على المعلم ان يدرك ذلك ويتمسك به ويتوقف عنده وكأنه مركز ينطلق ليعمل في كل اتجاه وفي جميع الجهات . (العقد الاقتصادي ، الفصل ٦) .

يجب أن يقدم التعليم كاملاً للجميع ويأتي اختيار الصنعة او الإختصاص للعامل والفني معاً بعد إتمام مرحلة الدراسة الكاملة ... كل شيء معاً وحسب

الأصول أو لاشيء : هــذا هو قانون العمل كما هو قانون العلم . ولكن ماهي الوسيلة لتحقيق خطة بمثل هذا الإتساع ، مثل هذا التدريب الفني ؟...

مادام التعليم العمالي يجب ان يقدم كاملا للجميع فكل مؤسسة كبرى للإنتاج هي في الوقت نفسه ورشة للعمل ونظرية للتطبيق ، وبالاختصار ان التدريب على العمل الفني والوصول الى جميع الرتب ذلك مايقوم عليه تحرر الكادح (عدالة ، العمل) .

بعد توحيد التعليم ومركزيته يجب جعله ديمقراطيــاً وإدخال الهيئة التعليمية بكاملها في إدارة الكليات وتوجيه التعليم (خلق الغرب، الفصل ٦) .

ندرك لماذا دعيت اتحادات العمال لتلعب هنا دوراً هاماً. فباتصالها مع نظام التعليم العام تصبح مركزاً للإنتاج ومونلا للتعليم في وقت واحد ...

في ظل السلطة السياسية الإقطاعية الصناعيه والماليــة لاشيء او تقريباً لاشيء مما ذكرت قابل للتطبيق (مقدرة سياسية) .

عدالة ، حرية ، وتسامح :

لقد بالغنا بالكمالي ففاتنا الضروري - (الحرب والسلم، الكتاب ٤، الفصل ٢).

لقد أصبح جمع المال والثراء والتزين بالفاخر من الأشياء في كل مكان حكمة من حكم الأخلاق والحكومات، وذهب بعضهم الى حد الادعاء بأن الوسيلة التي تجعل الناس شرفاء وتقطع دابر الرذيلة والجريمة هي نشر « الرفاهية » في كل مكان ...

ان الامم التي تصبو الى الثروة المادية والى الملذات التي تأتي عنها كهدف أسمى لها هي الأمم التي بدأت تغيب (الحرب والسلم ، الكتاب ٤ ، الفصل ٣).

لايكفي الأمة لكي تعيش وتنهض وجود الملكية والمال ، والتجارة ،

والحصم ، وفن جمع الأعداد وتنظيم الاحصائيات ، كذلك التركيب الكيماوي. لا يمكن أن يستبدل بالقوة المجهولة المسماة بالحياة (عدالة ، طرح القضية) .

بقي للديمقراطية الفرنسية باب تفتحه مع اقامة الحقوق الاقتصادية واحداث نظام روحي جديد (الحرب والسلم خاتمة) .

انما تحتاج الأجيال الجديدة الى وحدة تعبر عن روح المجتمع ، وحدة روحية وأمر لا ندري ماهو يجمعنا بكل مافي ضمائرنا وعقولنا من قوى ويترك لنا مع ذلك الفكر حرا والارادة حرة ، والقلب حرا . (المقدرة السياسية الكتاب ٢ الفصل ١٤) .

ملازمة العدالة للجنس البشري وحقيقتها عنده : ذلك هو الدرس الاكبر .. ان الاخلاق ، وهي التعبير عن حرية الانسان وكرامته موجودة من نفسها . العدالة موجودة معك حقيقة وفكرة سامية في آن واحد ..

ومن هنا الدور الذي تلعبه العدالة كمبدأ للحضارة ومحرك لها وغاية ، وصفتها كمدافع عن الحق ليس الا ، في النظام الاخلاقي الجديد . (الحرب والسلم ، خاتمة عامة) .

لقد انحلت الاشتراكية مثل فلسفة هيجل لأنها لم تعرف كيف تلحق بنظرياتها العضوية نظرية للعدالة قوية وصحيحة (عدالة ، تقدم وانحطاط) .

يحاول المرء عبثاً ان يوسع حلقة افكاره فما يزال نوره شرارة تتطاير في ليل مديد يحيط بها .. والقضايا الاقتصادية مهما طرحت واسعة لا ترضى عقلنا المفعم بالحنان . نحن بحاجة لأجل روحنا الى شيء غير العدد والقياس ، الى شيء يحلق فيما وراء الافكار .. (مزيج ١)..

يجب ان نجعل من الاخلاق شيئاً يشبه العبادة . نستطيع ان ننشيء نظرية وان نعرف الحق وان نجد صيغة لتطبيقه ولكن لا نستطيع ابداً ان نملأ

به القلوب والارواح ! يلزمنا شيء آخر .. العقل الصرف والفلسفة لا تكفي حتى ولا للعقلاء والفلاسفة انفسهم (الحكم الفاسد ، حواشي وافكار) .

يجب ان تخرج العدالة من الرحمة كما تخرج الزهرة من ساقها (العقد الاقتصادي ، الفصل ٨) .

ان العدالة مهما شرحنا معناها تبقى سراً كالحياة (الحكم الفاسد ، حواشي وافكار) .

اذا كانت الصوفية غير قابلة للتهديم هناك اسم يلخصها ولا يمكن لشيء أن ينتزعه من افكار الناس هو اسم الله . فهل اتصدى بحماقة لمحاربة هذه الفكرة التي لا سلطان لي عليها ؟ ما أشد ذلك صغاراً !بدلاً عن ان نطوق فلسفتنا بعار هذا النكران السخيف.. كيف انسى ان الثورة وضعت التسامح في جملة مبادئها الى جانب التقدم ، (عدالة ، مؤيد ، اخلاق) .

لنكرم في كل ايمان ديني وفي كل مناسبة ، لنكرم حتى في الاله الذي نعبده ، الضمير الانساني لنحافظ على السلام والمحبة مع الناس الذين يعتزون بهذا الايمان . انه واجبنا (عدالة ، طرح القضية العدالة).

بدهي ان الانسانية المؤمنة ترى أشياء لاتراها الانسانية العالمة . فهي تدرك وتفكر وتحكم بصورة مختلفة وتصل الى نتائج مختلفة ، هنا سبب الانقسام الحديث .

لكي يكون هناك مجتمع يجب أن يقوم بعض الناس ، غير المؤمنين - بجهود نحو التسامح بينما يقوم الآخرون (الاتقياء) بجهود نحو المحبة .

علينا أن نقر جميعاً ، عن قلب طيب ، بما نحن عليه وأن نقبل الوضع الذي نحن فيه وان نحترم بعضنا بعضاً وان نعين بعضنا بعضا كما لو كنا كلنا معاً وبدرجة واحدة علماء ومؤمنين ، اتقياء وعادلين (عيسى ' .

نحن لا نؤسس كنيسة ولا نشكل حزباً بالمعنى المعروف ولا نأتي العالم بمذهب مكتوب على غرار الملهمين وفلاسفة المطلق وبعض المصلحين المعاصرين ، ولسنا بممثلين لأي رأى أو اية مصلحة نقابية او طبقية .

ان مذهبنا قديم قدم العالم ، عامي كالشعب : انه العدالة . ونسعى ان نعطي له تفسيراً سيتابعه غيرنا بعدنا ولن تكون له نهاية (عدالة ، طرح قضية العدالة) .

لقد غرست بعض الانصاب ولا تنتظروا مني أن اشرّع لكم مذهباً ..

١ ـ ان مذهبي، مذهب التقدم، يعني ضرورة العمل الدائب للكشف عن المجهول ...

هذه النظرية التقدمية التي أطلنا في بحثها والتي ستنفي جميع الفرضيات النهائية كما يقال هي النظرية التي ستزودنا بأساس متين للمستقبل ولو أنه متحرك . هي التي ستحمي المجتمع من الكسل المحافظ كما تحميه من المشروعات الثورية المزيفة (رسالة الى لا نغلوا ، ك ١ ١٨٥١) .

لقد كنا نجهل المستقبل جهلاً تاماً على وجه التقريب . ولا يذهب تنبؤنا الى ابعد من النظرية المعاكسة التي يوحي بها الينا الحاضر . ويود الشعب والرجعية التخلص منها ولكن مامن خلاص ، لن نعرف ابداً نهاية الحق لأننا لن ننفك ابداً عن اقامة علاقات جديدة بيننا (عدالة ، طرح القضية) .

لاشك في ان المجتمع يتكامل كلما جرى تقدم في العلم والاقتصاد، ولكن مامن فترة من فترات الحضارة احتاج فيها التقدم الى انقلاب كالانقلاب الذي يحلم به كاتبو الطوبائيات . ومهما كان وضع البشرية ممتازاً في المستقبل فلن يكون إلا تتمة طبيعية ونتيجة حتمية لأوضاعه السابقة . (العقد الاقتصادي الفصل ٨) .

وبالرغم من النظريات فان تقدم الأفكار يدل باستمرار الشكل الخارجي للمؤسسات ... تصبح قضايا الضرائب قضايا توزيع وقضايا النفع العام قضايا عمل

وطني وتنظيم صناعي وقضايا المال ، عمليات اعتماد. (العقد الاقتصادي، الفصل ٤).

فعلينا اذن ان نؤثر على أنفسنا اذا أردنا أن نؤثر على مصير العالم ...

الانسانية تقدمية ولا تمـارس تأثيراً الا على الذكريات وعلى نظرات المستقبل ... الشعب هو الذي ، مـع الزمن ، يعدل ويصلح ويتمثل المشاريع السياسية ومذاهب الفلاسفة وهو الذي يبدل على الدوام القوانين السياسية والفلسفية بخلقه الحقائق الجديدة بصورة مستمرة (اعتراف ثائر ، الفصل ٢) .

نحن لا نسير نحو كمال مثـالي ، نحو حال نهائية مسؤولين عن بلوغها في وقت من الأوقات بعد اجتياز الفراغ الذي يفصلنا عنها بطريق الموت . بل نحن مساقون مع الكون في تقمص مستمر يزداد توطيداً وشرفاً كلما زدنا فيه ذكاء واخلاقاً . فالتقدم يبقى اذن قانون روحنا لا فقط بمعنى أننا عن طريق تكاملنا يجب أن نقترب دوماً من العـدالة المطلقة والمثل الأعلى بل بمعنى ان الانسانية تتجدد وتنمو بدون انقطاع كالخليقة نفسها ، يتبدل المثل الأعلى الذي يتوجب علينا تحقيقه في العدالة والجمال ويكبر باستمرار ...

إن قلة عـدد الأيام التي منحت لحياتنا لا تؤثر في ذلك : فاستمرارنا في استمرار جنسنا المتعلق نفسه باستمرار الكون . وحتى لو انهـارت الكرة التي نسكنها تحت اقدامنا وتبددت في الفضاء يجب ان لانرى في هـذا الانحلال سوى تقمص محلي ... بعدنا أكوان اخرى ! ... اتكون هذه الفكرة فوق مستوى البسطاء او تحت مستوى الفلاسفة ... (عدالة ، فلسفة ، شعبية) .

بقي ان نعلم فيما اذا كانت نهاية الانسانية هـذه تشير الى فتح علاقات جديدة بين الانسان والكون . فيما يتعلق باللانهاية فالأمر مقصور على علاقات بين

عالم وعالم آخر وذلك حتى اللانهاية وحتى يلتقي الكائن الانسان مع الكائن الآله في وحدة عليا .

أولا تكون نهاية الانسان في رجوعه النهائي ، الى ربه وانتقاله من دنيا الزمن الى عالم الأبدية ...

يجب إذن أن نقر بأننا نحن الذين نموت اليوم والذين مع ذلك لا نستطيع الانفصال عن البشرية لا في نهايتها ولا في بدايتها نبقى إذن « محفوظين » اذا صح التعبير حتى الى يوم ذلك الانتقال الخارق . ولكن أين ومتى و كيف ، ما الذي يبقى منا عند زوال الأنا واللاأنا والكائن بأكمله بعد الموت ؟ سر ولاشك ولكنه سر غير محال ... ان فكرة الخلود تتضمن إذن حقيقة قابلة التحقيق ولكن لا تقبل البرهان على الأقل في حالة معارفنا اليوم (دفاتر ٥ ، ٢٤ ايار ١٨٤٧) .

لقد حصلت يا سيدي على اعلاني عن ايماني . ولم أكن قد دونته مطلقاً : واني أقر بأنني قلما فكرت فيه . فقد كنت أسير يدفعني تيار العصر الى الأمام لا التفت مطلقاً الى الوراء ادعم الحركة وابحث عن تمام افكاري وانكر المفاهيم التحليلية وادافع عن هوية الوجدانيات وعلم المنطق واحامي باسم العدالة عن حق الأجير والفقير وأزود عن المساواةاو بالأحرى عن التعادل التدريجي في الوظائف والمصائر . و كنت مع ذلك قليل الايمان بالنزاهة قليل التقدير ، رغم سجني ، للاستشهاد . أتصور بأن الصداقة سريعة الزوال والعقل مترجرج والضمير مريب و كنت انظر الى المحبة والأخوة والعمل الجذاب وتحرر المرأة والحكم الشرعي والحق الالهي والحب الكامل والسعادة بأنها ازياء تنكرية للاله المطلق .

فاذا انحزت عن هذا المذهب في موضع من المواضع دون أن ادري بسبب حرارة النقاش او سوء نية الفكر الحزبي او أي شيء آخر فذلك مني سبق قلم

وقرع الحجـــة بالحجة وتخاذل في الفكر أو القلب أنكره وأتراجع عنه .
(فلسفة التقدم ، الرسالة الاولى) .

اني انسى كتبي القديمة وانقطع عن اعادة قراءتها وبحسب هـذه العادة لابد أن تجد عندي مرات أشياء يصعب التقاؤها (رسالة الى كليرك ، ٤ آذار ١٨٦٣).

لو قمت بطبعة كاملة لمؤلفاتي وحرصت على أن يكون كل مافيها منسجما لاحتجت ولاشك الى تبديل اكثر من عبارة خاطئة .... ولكني اؤكد بأن كل شيء هنا متسلسل متلاحق ومبرر (رسالة الى كليرك ١٤ آذار ١٨٦٣) .

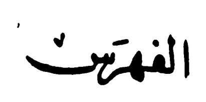
* * *

المؤلفات التي جرى الاستشهاد بها

١ ـ نفع الاحتفال بيوم الأحد (١٨٩٣)
٢ ـ ما هي الملكية ؟ الرسالة الأولى (١٨٤٠)
٣ ـ ما هي الملكية ؟ الرسالة الثانية (١٨٤١)
٤ ـ انذار للملاكين . الرسالة الثالثة (١٨٤٢)
٥ ـ ايضاحات في حق الملكية (١٨٤٢)
٦ ـ في خلق النظام بين البشر (١٨٤٣)
٧ ـ نظام المتناقضات الاقتصادية (مجلدان) (١٨٤٦)
٨ ـ حل المعضلة الاجتماعية (١٨٤٧ - ١٨٤٨)
٩ ـ الحق بالعمل وبالتملك (١٨٤٨)
١٠ ـ ملخص القضية الاجتماعية ، مصرف التبادل (١٨٤٨)
١١ ـ مصرف الشعب (١٨٤٩)
١٢ ـ فكرة عامة عن الثورة في القرن التاسع عشر (١٨٥١)
١٣ ـ الثورة الاجتماعية يبرهن عليها انقلاب الثاني من كانون الأول (١٨٥٢)
١٤ ـ فلسفة التقدم (١٨٥٣)
١٥ ـ كتاب مضارب في سوق البورصة (١٨٥٣) (طبعة ثانية مزادة، ١٨٥٥)
١٦ ـ اصلاحات واجبة التنفيذ في السكك الحديدية (١٨٥٥)
١٧ ـ العدالة في الثورة وفي الكنيسة (٤ مجلدات) (١٨٥٨)
١٨ ـ العدالة ملاحقة (١٨٥٨)

١٩ ـ الحرب والسلم (١٨٦١)
٢٠ ـ نظرية الضريبة (١٨٦١)
٢١ ـ الاتحاد والوحدة في ايطاليا (١٨٦٢)
٢٢ ـ الأوابد الأدبية (١٨٦٢)
٢٣ ـ في المبدأ الاتحادي (١٨٦٣)
٢٤ ـ هل قضي على وجود معاهدات (١٨١٥ - ١٨٦٣)
٢٥ ـ المقدرة السياسية لطبقات العمال (١٨٦٥)
٢٦ ـ مبدأ الفن ومصيره الاجتماعي (١٨٦٥)
٢٧ ـ نظرية الملكية (١٨٦٥)
٢٨ ـ خليط (٣ مجلدات جامعة لمقالات برودون) (١٨٦٨)
٢٩ ـ المتناقضات السياسية (١٨٧٠)
٣٠ ـ مراسلات برودون (١٤ مجلد) (١٨٧٥)
٣١ ـ الحكم الفاسد أو النساء في العصور الحديثة (١٨٧٥)
٣٢ ـ عيسى ، أو أصول النصرانية (١٨٩٦)
٣٣ ـ نابليون الأول (١٨٩٨)
٣٤ ـ شروح على رسائل فوشه مذيلة بمقارنة بين نابليون وولنغتن (١٩٠٠)
٣٥ ـ دفاتر (٦ مجلدات منها اثنان نشرهما هويتمان عند الناشر ريفير ١٩٦٠ / ١٩٦١)

أعيد نشر أهمّ مؤلفات برودون عند الناشر مارسل ريفير


الفهرس

تعريف بالكتاب ـ جان لاكرو ٣
تقديم جان بانكال ٩
برودون يعرّف بنفسه ٤٣
من أنا ٤٥
ثائر ٤٥
ومصلح ٤٧
هدفي ٤٨
الأزمة الفرنسية والاوروبية ٥١
العدالة ، مبدأ ثوري ٥٤
اقامة اقتصاد اجتماعي ٥٦
رفض الاشتراكية المتسلطة والديكتاتورية ٥٨
نحو ديمقراطية صناعية ٥٩
التطور المحتوم ٦٠

اقتصاد تضامني ٦٣

أولوية العمل ٦٥

١ ـ العمل ، قوة خلاّقة ٦٥
آ ـ العمل ، مولّد للاقتصاد ٦٦
ب ـ العمل ، خالق المجتمع ٦٦
ج ـ العمل ، منشىء للعدالة ٦٦
د ـ العمل ، محرك السياسة ٦٧
هـ ـ العمل ، ينبوع الفلسفة ٦٧

و ـ العمل ، طريقة في التربية ٦٧
٢ ـ العمل ، قوة ضائعة ٦٨
آ ـ تخليص العمل الجماعي من الضياع ٦٨
ب ـ الاعتراف بالعمل كقيمة ٦٩
رأسمال = عمل متراكم ٦٩
العمل = مقياس القيمة ٧٠
نقد النظام الرأسمالي ٧٣
١ ـ نقد الملكية الرأسمالية ٧٣
آ ـ نقد المحتوى ٧٣
الملكية هي السرقة ٧٣
ب ـ نقد النتائج : ٧٤
آ ـ خطأ الحساب ٧٤
ب ـ الاستئثار بالقوة الجماعية وبفائض النتيجة ٧٥
ج ـ الملكية ناقضة ومنقوضة ٧٧
٢ ـ منتقدات أخرى للنظام الرأسمالي ٧٩
آ ـ الشركة المغفلة ٧٩
ب ـ عدم وجود حق اقتصادي وسلطة اقتصادية وقضائية ٨٠
ج ـ تناقضات القيمة ٨١
نقد الشيوعية العقائدية ٨٣
١ ـ معنى هذا النقد ومرماه ٨٣
٢ ـ نقد الملكية المشاعة الكاملة ٨٤
آ ـ فكرة الملكية المشاعة ٨٤

ب ـ المخطط التسلطي ٨٥
ج ـ الدكتاتورية ٨٦
٣ ـ نحو ملكية اشتراكية ٨٧
٤ ـ في سبيل اشتراكية حرة وواقعية ـ رسالة الى كارل ماركس ٨٨
مذهب برودون في التضامن . ٩١
١ ـ احداث اقتصاد اشتراكي ٩١
آ ـ تحول الاقتصاد الى اقتصاد اجتماعي : اجتماع ـ اقتصادي ٩١
ب ـ أجزاء علم الاجتماع الاقتصادي الثلاثة ٩٢
آ ـ علم الانتاج والمحاسبة الاقتصادية . ٩٤
١ ـ ملاكات لمحاسبة اقتصادية ٩٥
٢ ـ المحاسبة الاقتصادية التطلعية ونشوء القيمة ٩٥
٣ ـ لوحات التبادل بين الصناعات وتبدل الأمثال الفنية ٩٦
٤ ـ المحاسبة السياسية والاقتصادية للاستخدام والموارد ٩٦
٥ ـ المحاسبة الاقتصادية والرياضية . ٩٧
ب ـ علم التنظيم والسوسيولوجيا الاقتصادية : ٩٧
١ ـ قوانين العمل هي قوانين المجتمع . ٩٨
٢ ـ دمج العامل الشريك مع المجتمع العامل ٩٨
٣ ـ دراسة المجتمع الاقتصادي الحقيقي ٩٩
٤ ـ من « دراسة وظائف المجتمع » الى « الدستور الاجتماعي » ١٠٠
ج ـ علم التوزيع والحق الاقتصادي : ١٠٢
١ ـ صفته : الموضوعية . ١٠٣
٢ ـ منبعه : العلاقات الاقتصادية الاجتماعية ١٠٤
٣ ـ التعبير عنه : عقود جماعية ١٠٤

٣ ـ انشاء التضامنية بنية : ١٠٥
آ ـ مبدأ ووسيلة : ميزان وتضامن ١٠٥
آ ـ المبدأ : ميزان الملكية ١٠٥
ب ـ الوسيلة : التضامن عقد اجتماعي ١٠٧
١ ـ التضامن ، علاقة متبادلة . ١٠٨
٢ ـ التضامن ، علاقة تعاضد . ١٠٨
ب ـ الصياغة : نظرية الملكية التضامنية والاتحادية . ١٠٩
آ ـ الملكية ـ وظيفة حق خاص بكل عامل : ملكيات مصبوغة بالتضامن ١١٠
١ ـ وظيفة سياسية ١١٠
٢ ـ وظيفة شخصية ١١١
٣ ـ وظيفة اقتصادية ١١١
٤ ـ وظيفة اجتماعية ١١٢
ب ـ اتحاد الملكيات الوظيفية ، حق المجتمع الاقتصادي المطلق : الملكية الاتحادية . ١١٢
جـ ـ المميزات : انشاء اشتراك حر مستقل عن الدولة . ١١٥
آ ـ الواقع : ضرورة الانتاج الجماعي ١١٥
ب ـ النتيجة : جماعية حرة ١١٦
د ـ التنظيم : تضامن اتحادي ١١٧
آ ـ جعل الزراعة اتحاداً تضامنياً . ١١٨
١ ـ انشاء التضامن : ملكيات الاستثمار الفردية . ١١٨
٢ ـ الاتحاد الزراعي : زراعة الجماعة ١٢٠
ب ـ جعل الصناعة اشتراكية اتحادية . ١٢٢

- قلب الشركة المغفلة الى ديمقراطية : المعامل المستقلة ذاتياً ١٢٣
- وسيلة من وسائل التحويل الاشتراكي : المشاركة ١٢٤
- طريقة عمل الشركات العمالية . ١٢٦
٢) الاتحاد الصناعي ١٢٨
ج) اتحاد المنتجين والمستهلكين وتنظيم التعاون في الخدمات ١٢٨
١ - الاتحاد الزراعي الصناعي ١٢٩
٢ - جماعات المستهلكين ١٣٠
٣ - النقابة العامة للانتاج والاستهلاك ١٣٠
٤ - تنظيم الخدمات التعاوني ١٣١
- التجارة ١٣١
في مرحلة التفاصيل :
مذهب لوكايير التعاوني ١٣١
في مرحلة تجارة الجملة :
نظام الاسواق والشركات المنظمة ١٣٣
المخازن واحداث تعاونية للسوق الوطنية ١٣٤
- التسليف التضامني ومصرف الشعب ١٣٥
- التأمين التضامني ١٣٧
- المسكن ١٣٨
د) شروط اقامة التضامنية الاتحادية ١٣٩
١ - ضرورة المنافسة ١٣٩
٢ - ضرورة تحول ثوري ١٤٠
سياسة اتحادية ١٤٣
- فرنسا والفرنسيون ١٤٥
١) صورة الأمة الفرنسية ١٤٥

٢) المقدرة السياسية عند الطبقة العمالية ١٤٧
– العثرة المزدوجة : الحكم الاستبدادي والحكم الغوغائي : ١٥٠
١) العثرة الأولى : استبداد الدولة ١٥٠
آ – الشعب واغراء التسلط ١٥٠
ب – القدرة السياسية والديمقراطية المستبدة ١٥١
٢) العثرة الثانية : التفكك الديمقراطي ١٥٢
آ – الريبة السياسية والاجتماعية ١٥٢
ب – مغمضات في الديمقراطية ١٥٣
– انشاء البنى الاتحادية : تنظيم دولة حرة ١٥٤
١) طرح القضية السياسية . ١٥٤
آ – موقف فلسفي : الفوضى ، سيادة القانون ١٥٥
ب – موقف عملي : العقد الاتحادي أساس لحكومة ديمقراطية ١٥٦
ج – شروط جمهورية ديمقراطية واشتراكية ١٥٧
٢) منهج للتقصي : التحليل الاجتماعي والسياسي ١٥٨
آ – واقع السلطة السياسية الاجتماعي ١٥٩
ب – الاستيلاء على القوة الجماعية والصراع بين المجتمع والسلطة ١٦١
ج – البروز الجدلي لقوانين دولة ديمقراطية ١٦٢
د – التكوين الاجتماعي الاقتصادي والتكوين الاجتماعي السياسي حقائق مستقلة ومتممة . ١٦٣
٣) الحل : المذهب الاتحادي ١٦٥
آ – التذبذب بين السلطة والحرية ١٦٥
ب – مذهب الاتحاد ومذهب التضامن : ترابط وتكامل ١٦٧
٤) التطبيق : البنيات الاتحادية ١٦٩

آ ـ الاتحاد القومي : الجمهورية الاتحادية ١٦٩
آ ـ التنظيم الاقليمي والغاء مركزية السلطات: تحديد الدولة عن طريق الجماعات ١٧١
ب ـ تنظيم السلطات : تنظيما اجتماعياً ـ اقتصادياً ١٧٣
١) تقسيم السلطات وتوازنها ١٧٤
٢) السلطات الاربع ١٧٤
ج ـ تنظيم الاقتراع العام تنظيما اقليميا واجتماعيا واقتصادياً ١٧٧
١) مصاعب الاقتراع العام وضرورته ١٧٨
٢) الاقتراع اداة للتأليف ١٧٩
٣) الأسس الاقليمية والاجتماعية المهنية ١٨١
د ـ البرلمان وتحويله الاقتصادي ١٨٢
ه ـ الدولة والحكم الديمقراطي ١٨٤
١) الدور السياسي ـ حام ومراقب وقاض بالعدل ١٨٥
أول بين أقرانه ١٨٦
٢) الدور الاجتماعي الاقتصادي ١٨٦
ـ موجه ومحرض ومنظم ١٨٦
ـ محاسب ومحرك وطني ١٨٨
ب ـ الاتحادية الأممية : اتحاد بين دول (الكونفدراسيون) ١٩٠
آ ـ التنظيم السيامي : ١٩١
١) الوكالة الاتحادية ١٩٢
٢) المجلس الاتحادي ١٩٢
٣) القضاء الاتحادي ١٩٢
٤) الميزانية والجيش الاتحادي ١٩٣

ب ـ التنظيم الاقتصادي ١٩٣
١) سوق مشتركة ١٩٣
٢) بنية تضامنية ١٩٤
ج ـ الاتحادية واستقلال الجزائر ١٩٥
د ـ الاتحادية القومية ١٩٦
هـ ـ الاتحادية واوربا ١٩٧
و ـ الاتحادية وجمهورية الشعوب ١٩٨
فلسفة تعددية ٢٠١
ـ العدالة فكرة ـ قوة ٢٠٣
١) فلسفة ديمقراطية اشتراكية ٢٠٣
٢) العدالة ، قانون الفلسفة ٢٠٤
٣) العدالة ، قوة مثالية ـ واقعية ناظمة للكون ٢٠٥
٤) العدالة في البشرية : تعريف ٢٠٩
٥) مميزاتها الثلاثة ٢١٠
آ ـ مركزها : العدالة والأخلاق التضمنية ٢١٠
آ ـ العدالة ، قانون ملازم لكل طبيعة ٢١١
ب ـ العدالة، قوة معنوية يشترك فيها الانسان والمجتمع ٢١١
ج ـ العدالة ، حق تبين تدريجياً بواسطة التجربة
الاجتماعية . ٢١٣
ب ـ شرطها العضوي : العدالة والشخصانية الاجتماعية ٢١٤
آ ـ العدالة تعادل بين الشخص والمجتمع ٢١٤
ب ـ العدالة، توازن بين القوى الفردية والقوى الجماعية ٢١٥
ج ـ العدالة ، اعطاء المجتمع صفة الشخص
واعطاء الشخص صفة الجماعة ٢١٦

ج ـ نموها : العدالة والتطورية الثورية ٢١٧
آ ـ الثورات ، تجليات متتابعة للعدالة ٢١٧
ب ـ العدالة الثورية وحق القوة ٢١٨
ج ـ العدالة وتنظيم الممارسة الثورية ٢٢٠
٦) تفوقها كحركة تنظيم اجتماعي : العدالة وتبادلية الحريات ٢٢١
ـ الواقعة المثالية عند برودون ٢٢٥
١) التعرف الى مطلق ميتافيزيقي ٢٢٥
٢) رفضه في العلوم الانسانية ٢٢٦
٣) رفض ديانة ملحدة ٢٢٨
آ ـ الروحية المثالية ٢٢٨
ب ـ المادية العقائدية ٢٢٨
ج ـ وحدانية الوجود المنطقية ٢٣٠
د ـ المذهب الانساني الملحد ٢٣١
٤) الواقعية المثالية :
آ ـ أساسها : الفعل العمالي : حركة خلاقة متسلسلة ورابطة وظيفية بين الواقع والفكرة ... ٢٣١
ب ـ نقطة انطلاقها : اطلاق العلاقات السلسلية وادخال النسبيةعلى الروح والمادة ٢٣٤
ج ـ وصياغتها : الفكرة ـ علاقة ، احداث التجربة التسلسلية ٢٣٦
د ـ حركتها الكاشفة : العمل حركة تسلسلية وعلاقة واقعية بين المادة والفكر ٢٣٨

هـ ـ خاتمتها العملية : الخلق الاجتماعي علاقة نماء بين
المادة والفكر ٢٤١
و ـ انعكاسها على العلم : النسبية . ٢٤٣
ز ـ ترجمتها الفلسفية : العلاقة الفكرية ـ الواقعية
العلاقة المتبادلة بين الذاتي والموضوعي . ٢٤٣
ـ الجدل السلسلي : ٢٤٧
من حركة فعلية الى طريقة ناجعة .
١) حركة جدلية حقيقة : ٢٤٧
آ ـ قانونه المحرك : الخلاف النقائضي ٢٤٨
ب ـ قانونه المنظم : العدالة ـ توازن ٢٥٠
ج ـ قانونه المنفذ : الحركة المتسلسلة ٢٥١
٢) تحوله الاجتماعي الى ديناميكية نظامها مثالي ، واقعي ٢٥٢
آ ـ من النزاع الى التنافس النقائضي ٢٥٣
ب ـ من العدالة توازناً الى تعادل ـ التوازن ٢٥٥
ج ـ من الحركة التسلسلية الى النظام التسلسلي ٢٥٧
٣) تحوله الفلسفي الى طريقة تفكير وعمل : ٢٥٨
آ ـ النقيضة ٢٥٩
ب ـ الميزان تعادلاً ٢٦٠
آ ـ المرحلة الأولى : الميزان : « تركيب صوري » ٢٦٠
ب ـ المرحلة الثانية : التأرجح : عدم حل النقيضة ٢٦١
ج ـ السلسلة الجدلية . ٢٦٢
ـ الحرية : قوة تأليف ٢٦٧
١) لعبة القوى : امكانية الحرية ٢٦٧

٢) الحرية : قوة الجماعة الانسانية ٢٦٨
٣) العلاقات الاجتماعية تضاعف الحرية ٢٦٩
٤) وظيفة الحرية : ازالةالقدرية ، مثل اعلى أو انحطاط ٢٧٠
ـ التاريخ عملا ، والتقدم عدالة ٢٧٣
آ ـ نقد القدرية التاريخية ٢٧٣
آ ـ التطور المادي ٢٧٤
ب ـ التطور الصوفي ٢٧٥
ب ـ التاريخ حركة المجتمع المثالية ـ الواقعية ٢٧٦
آ ـ التاريخ ـ سلباً والتاريخ ـ وحياً ٢٧٦
ب ـ العمالية في التاريخ.التاريخ: تحقيق للموجود الجماعي . ٢٧٨
جـ ـ العدالة نزعة في التاريخ : التاريخ رفع للكائن الجماعي الى
المستوى المثالي ٢٨٢
٢) التقدم ، نمو العدالة ٢٨٤
آ ـ التقدم حركة العدالة والحرية ٢٨٤
ب ـ الحرية محرك للتقدم والانحطاط ٢٨٦
جـ ـ التقدم : عن طريق العدالة المثالية ٢٨٧
د ـ المثالية ، عامل انحطاط ٢٨٨
ـ واقعية أخلاقية وواقعية اجتماعية ٢٩١
١ ـ الأخلاق والواقعية الأخلاقيه ٢٩١
آ ـ علم العدالة والشعور بها ٢٩٢
ب ـ الأخلاق واقع اجتماعي ٢٩٣
جـ ـ الجمال والأخلاق الاجتماعية ٢٩٤
د ـ جزاء أخلاقي وتضامن اجتماعي ٢٩٥
٢ ـ الواقعية الاجتماعية وصانعو الأخلاق ٢٩٦

آ - الانسان المتناقض . ٢٩٦
آ - طبيعته المختلطة ٢٩٦
ب - حاجته المزدوجة : مسؤولية وتعادل ٢٩٨
ج - التهكم المحرر ٢٩٩
ب - الزوجان ٣٠٠
آ - الزوجان أداة للعدالة ٣٠٠
ب - علاقة الجنسين : تعادل أوتساوي ؟ ٣٠٢
ج - الأسرة أساس المجتمع ٣٠٣
ج - الموجودات الجماعية ٣٠٤
آ - واقعية الموجود الجماعي ٣٠٤
ب - القوة الجماعية ٣٠٥
ج - العقل الجماعي ٣٠٦
د - تعدد الموجودات الجماعية ٣٠٨
- الجماعات الخاصة ٣٠٨
- الجماعات العامة : ٣٠٨
- المجتمع الاقتصادي ٣٠٨
- الدولة ٣٠٨
- الامة ٣٠٩
- البشرية امية ٣١١
الخاتمـــة
الحضارة في ازمة ٣١٣
ضرورة ثورة اقتصادية ٣١٥

التعدد والتحول الاشتراكي ٣١٩
اشتراكية أم شيوعية ؟ ٣٢١
النظام النقابي والديمقراطية الصناعية ٣٢٥
الاتحاد والتسابق السلمي ٣٣٢
انشاء ديموقراطية وتعليم العمال ٣٣٥
عدالة ، حرية ، وتسامح ٣٣٨
اعلان ايمان ٣٤١
المؤلفات التي جرى الاستشهاد بها ٣٤٥
الفهرس ٣٤٧

٢٠٠٠ / ١٠ / ١٩٦٩

برودون

هذه المختارات صنفت على شكل يبرز أبعاد فكر برودون المختلفة، فقد أخذت من مؤلفاته ورسائله ومقالاته التي تكاد تستعصي على الاحصاء. فهناك :

أولاً الوجه الفلسفي (التعددية) ،

ومن ثم الوجه الاجتماعي ـ التنظيمي (التضامنية) ،

يليه الوجه السياسي (الاتحادية) ،

وأخيراً الوجه الأخلاقي .

وبرودون من اصل متواضع ، أنشأ نفسه بنفسه مناضلاً ومفكراً . فهو فوضوي، قولاً وعملاً، ومن الاشتراكيين الطوباويين . ولكنه في فوضويته وفي طوباثيته ـ ولهذا السبب - فجر عدداً من المشكلات والأفكار ناهضها كارل ماركس - مؤسس الاشتراكية ـ وتأثر بها لأنه ناهضها .

ان برودون يلقي ضوءاً قوياً على أصول الفكر الاشتراكي ، قبل أن تتركز الاشتراكية وتصبح علمية في أسسها وتطبيقاتها .

وقد جمع هذه المختارات جان بنكال المفكر الفرنسي الذي كرّس حياته لدراسة برودون ، كما قدم خلاصة جيدة عن المؤلف .

مطابع وزارة الثقافة والسياحة والارشاد القومي

دمشق - ١٩٦٩

سعر النسخة ٤٠٠ ق.س

أو ما يعادلها